



رأى النشر الرئيسي

الاتحاد المصري للتأمين التقرير السنوي



2019

التحول الرقمي
الإستدامة
الشمول التأميني

التأمين الطبي

بموجب هذه الوثيقة تضمن لك الشركة تغطية كافة تكاليف العلاج الطبي لدى أفضل جهات العلاج من خلال شبكة مقدمي خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء الجمهورية ومن خلال برامج تغطيات تأمينية تتناسب مع كافة احتياجاتك.



لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها
© كافة الحقوق محفوظة للاتحاد المصري للتأمين.

بيانات الاتصال بالاتحاد المصري للتأمين



10 شارع إيران - الدقي - الجيزة
ص.ب. : (1) مجلس الشعب أو (527) الأورمان
رقم بريدي : 12311



(202) 33388471/2/3



(202) 33388474



العنوان التلغرافي: فيدرال / القاهرة



www.ifegypt.org



info@ifegy.net



<https://www.facebook.com/ins.federation.of.Egypt/>



<https://www.linkedin.com/in/insfederationofegy>



https://twitter.com/I_F_Egypt



[Insurance Federation of Egypt](https://www.youtube.com/channel/UC...)





بكل الحزن والأسى ...

بكل الحب والتقدير لكل ما قدمته، ينعى العاملون بالاتحاد المصري للتأمين ومجلس اداراته السيدة الفاضلة والزميلة العزيزة الأستاذة عزة عارفين، المدير التنفيذي وكبير مستشاري الاتحاد المصري للتأمين منذ عام 2018. السيدة التي أثرت قطاع التأمين المصري بعطائها لأكثر من 40 عاماً منذ بدء مسيرتها عام 1976. السيدة التي تحلت طيلة مسيرتها بالنزاهة والاخلاق الحميدة والسيرة العطرة



السيدة التي أعطت كل ما لديها ولم تبخل على عملها بشيء
السيدة التي أخرجت أجيال من العاملين بالقطاع وساهمت في اعداد جيل قادم من القادة
وداعاً لسيدة من رائدات قطاع التأمين المصري...
ونهدي لك هذا التقرير السنوي الذي لم يكن ان يتم أي انجاز به لولا مجهوداتك الكبيرة وعطائك
المميز لأخر دقيقة في حياتك.
نسأل الله أن يتغمدك بواسع رحمته ويسكنك فسيح جناته ...



7...5	كلمة رئيس الاتحاد
9...8	جمهورية مصر العربية في أرقام
20 ... 11	نتائج الدراسة الاستقصائية للاتحاد المصري للتأمين حول تأثير فيروس كورونا على صناعة التأمين المصرية (ابريل 2020)
	حصاد الاقتصاد المصري عام 2019
23...22	أولاً: نبذة عن الاقتصاد العالمي
23	ثانياً: الاقتصاد المصري – عام 2019
28...23	ثالثاً: ترتيب مصر في التقارير الدولية
30...28	رابعاً: الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو خلال 11 عاماً
30	خامساً: الشباب والابتكار في جمهورية مصر العربية
36...32	هيكل سوق التأمين المصري 2019
41...38	التطورات التشريعية في سوق التأمين المصري
46...43	أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة
	تقارير أجهزة الاتحاد عن عام 2019
48	أولاً: تقرير الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأمين
57...49	ثانياً: تقرير مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين
65...58	ثالثاً: تقرير المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات
68...66	رابعاً: تقرير المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
	نشاط اللجان الفنية عن عام 2019
	خطط عمل اللجان الفنية عن عام 2020
78...71	اللجنة العامة لتأمينات الحريق
82...79	اللجنة العامة للتأمين البحري/بضائع
86...83	اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات
92...87	اللجنة العامة لتأمينات السيارات
96...93	اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة
104...97	اللجنة العامة لتأمينات الهندسية
108...105	لجنة المعاينة وتقدير الاخطار
112...109	اللجنة العامة لتأمينات الزراعة
119...113	اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية
123...120	اللجنة العامة لإعادة التأمين
129...124	اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية
136...130	اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الاكتوارية
141...137	اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر
143...142	لجنة التأمين المستدام
146...144	لجنة التثقيف المالي والوعي التأميني
150...147	لجنة مسنولي إعداد القوائم المالية بالشركات

المحتويات

154...151	لجنة الحاسب الآلى ونظم المعلومات
188...156	نشاط الاتحاد المصري للتأمين 2019
197...190	خطة عمل الاتحاد عام 2021/2020
218...199	نتائج نشاط التأمين 2019/2018
230... 220	القوائم المالية للاتحاد المصري للتأمين
245...232	دليل سوق التأمين المصري
246	إدارة الاتحاد المصري للتأمين (الأمانة العامة)

We Insure

Proudly the first and the only insurance company in Egypt to enjoy double global ratings.

MOODY'S



www.gig.com.eg
Hotline 19792
A MEMBER OF GULF INSURANCE GROUP

Oil &
Gas



Fire &
Property



Motor



Medical



General
Accident



Engineering



Marine

gig
Egypt



في كيو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة نسعى جاهدين أن نحافظ على علاقة طويلة الأجل بعملائنا وذلك من خلال الحرص على تقديم خدمات تناسب احتياجاتهم والحرص على أن تكون خدمة العملاء على قدر عالي من الجودة وذلك لكي يشعروا دائماً بالأمان على مستقبلهم ومستقبل من يحبون، ومنذ تأسيس الشركة عام ٢٠٠٣ نجحت كيو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة في أن تحتل مركزاً ريادياً في سوق التأمين المصري، ونجحت الشركة أيضاً في أن تحافظ على هذه الريادة بفضل انتشار الشركة على مستوى الجمهورية والسرعة في تلبية رغبات العملاء.



كلمة رئيس الاتحاد



لقد أصبح قطاع التأمين المصري من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية وأحد أهم الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم التأمين في إدارة المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المصري بكل قطاعاته، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستدامة الاقتصاد الوطني.

ولقد حرص الاتحاد المصري للتأمين دوماً بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية على تفعيل دور قطاع التأمين المصري بهدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز دوره في الوصول الى الفئات التي لا تصل اليها الخدمات التأمينية وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات والمحفزات مما يعزز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمصر.

عام 2019 ... عام الإنجازات

تشير النتائج المالية للعام 2019/2018 إلى ان نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي قد بلغت 0.9% في 2019/6/30 بعد أخذ اشتراكات صناديق التأمين الخاصة في الاعتبار، كما بلغ معدل نمو أقساط التأمين 19% خلال العام المالي 2019/2018 مقارنة بالعام الماضي.

بلغ عدد الشركات العاملة بقطاع التأمين 39 شركة وحققت إجمالي أقساط تأمين بلغت 35.2 مليار جنيه في العام المنتهي في 2019/6/30 مقارنة بالعام السابق الذي حققت فيه إجمالي أقساط 29.4 مليار جنيه. كما قامت الشركات بسداد إجمالي تعويضات بلغت 18.3 مليار جنيه في العام المنتهي في 2019/6/30 مقابل 15.4 مليار جنيه في العام المنتهي في 2018/6/30. وقد تحسنت نتائج أنشطة شركات التأمين حيث ارتفع فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره 29.3% ليصل إلى 4.7 مليار جنيه مقارنة بالعام الماضي الذي حقق فائض للنشاط بلغ 3.7 مليار جنيه مما انعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين المصري.

كما بلغ صافي استثمارات شركات التأمين 102 مليار جنيه في 2019/6/30 بمعدل نمو 2.7% مقارنة بصافي استثمارات العام الماضي البالغة 99 مليار جنيه.

في حين بلغ إجمالي حقوق حملة الوثائق والتي تمثل الالتزامات شركات التأمين تجاه عملائها 69 مليار جنيه في 2019/6/30 مقابل 61 مليار جنيه في 2018/6/30 بمعدل نمو نسبته 12.8%. بينما بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين 35 مليار جنيه في 2019/6/30 محققاً معدل انخفاض نسبته 7.8% مقارنة بحقوق المساهمين البالغ قيمتها 38 مليار جنيه في 2018/6/30.

شهد سوق التأمين المصري خلال عام 2019 طفرة كبيرة في التشريعات والقرارات المنظمة لسوق التأمين المصري والتي كان لها اثارها الإيجابية على تحقيق الشمول التأميني وتحسين أداء السوق وزيادة ثقة العملاء حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط تنظيم التأمين التكافلي في سوق التأمين المصري وإصدار قرارات تنظيم الإصدار الإلكتروني لوثائق التأمين النمطية وقرارات التأمين متناهي الصغر الإلزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي. أيضاً قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين بإنشاء الجمعية المصرية للتأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.

أيضا قام الاتحاد المصري للتأمين خلال عام 2019 بالعديد من الأنشطة وحملات التوعية لنشر الوعي التأميني والمساهمة في التنمية المستدامة بالمجتمع من خلال مجموعة من الأنشطة المجتمعية (يتضمن التقرير وصف تفصيلي لهذه الأنشطة). على الجانب الآخر، حرص الاتحاد على مواصلة استكمال وتنفيذ محاور خطة عمله لعام 2019 وفقا للجدول الزمني المنفق عليه، حيث شهد هذا العام:

- إصدار الاتحاد الطابعة الثانية المحدثه من كتاب صناعة التأمين في مصر في 120 سنة باللغة الإنجليزية ويعد هذا الكتاب بمثابة ذاكرة تاريخية ومرجعا هاما لكافة الباحثين والمهتمين بشئون التأمين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- إبرام عدة مذكرات تفاهم مع مجموعة من اتحادات التأمين العربية (الإماراتي والعراقي والمغربي).
- تنفيذ المرحلة الثانية من خطة زيادة الوعي التأميني من خلال إصدار النشرة الشهرية تحت اسم IFE News Bulletin
- Insurance Mirror – باللغة العربية والإنجليزية بالإضافة الى استمرارية إصدار النشرة التأمينية الاسبوعية.
- تأسيس لجنة التأمين المستدام بهدف المساهمة في إدراج مبادئ التأمين المستدام في سوق التأمين المصري.
- الانضمام لمجموعة العمل الخاصة بالمناخ التابعة للاتحاد العالمي لاتحادات التأمين GFIA Climate Risks working group.
- قام الاتحاد أيضا بتنظيم العديد من الندوات وورش العمل التي تهدف إلى تطوير صناعة التأمين في مصر (يتضمن التقرير وصف تفصيلي لهذه الأنشطة).
- مؤتمر شرم الشيخ الثاني 2nd Sharm Rendezvous الذي حقق النجاح المستهدف لدعم التواصل وزيادة التبادل بين سوق التأمين المصري وسوق التأمين العالمي والذي عقد خلال الفترة من 11-13 نوفمبر 2019.

عام 2020 ... عام التحديات

شهدنا مع بداية هذا العام 2020، اثناء إعدادنا لهذا التقرير بداية ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19، والتي تعتبر تحدي كبير لسوق التأمين المصري وبناءً عليه قام الاتحاد المصري للتأمين بإعداد دراسة استقصائية بخصوص التأثير المتوقع لهذه الجائحة على قطاع التأمين المصري وسيتم استعراض نتائج هذا الاستقصاء في هذا التقرير. ومما لا شك فيه أن وطننا الحبيب مصر يواجه مثله مثل جميع دول العالم هذه الجائحة والتي تتعامل معها كل الحكومات بحذر وترقب بسبب ما فرضته من إجراءات وقواعد وواقع جديد لم نعيشه من قبل. وفي ضوء هذا الواقع الجديد، وتأثر كافة القطاعات الاقتصادية على وجه العموم وقطاع صناعة التأمين وإعادة التأمين بوجه خاص ولكون الاتحاد المصري للتأمين يعتبر هو الجهة التنظيمية وواجهة قطاع التأمين المصري، فقد كان لذلك تأثيره الكبير على إدارة الاتحاد عند التفكير في استراتيجيات الاتحاد المصري للتأمين للمرحلة القادمة والتي تم وضعها بعناية وحرص لمحاولة مجابهة التحديات الحالية والقادمة ودعم صناعتنا بشكل عام وشركات التأمين الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين بوجه خاص. هذا وقد تضمنت استراتيجيات الاتحاد للمرحلة القادمة:

- 1) الشمول التأميني: الوصول إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية AUP.
- 2) تطبيق مبادئ الاستدامة والتحول الى التأمين المستدام.
- 3) تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

هذا ومن الجدير بالذكر ان هذه الاستراتيجيات تمت صياغتها ضمن خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين وتم محاولة استثمار كافة الأدوات والموارد البشرية والمادية المتاحة بالاتحاد لتحقيق هذه الاستراتيجيات ووضع الية لقياس تأثيرها وفعاليتها مقارنة بالمرجات المتوقعة، هذا وسنستعرض خطة عمل الاتحاد لعام 2021/2020 خلال هذا التقرير.

السادة الأفاضل ... يسعدني بالإصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين وجميع العاملين بالاتحاد تقديم التقرير السنوي للاتحاد المصري للتأمين عن عام 2019 والذي يستعرض أهم الانجازات التي حققها الاتحاد خلال هذا العام ورؤيته للعام الجديد 2020 في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد والعالم ككل، وليكن هذا التقرير مرجعا هاما للباحثين والمهتمين بشئون التأمين داخل مصر وخارجها.

وفي هذا السياق، أتوجه بالشكر للهيئة العامة للرقابة المالية لمساندتها ودعمها المستمر ورعايتها الدائمة لكل فعاليات وخطط الاتحاد مما كان له الأثر الإيجابي في تحقيق هذه النجاحات التي تعكس استقرار السوق واستدامته في إدارة المخاطر والتقليل من الآثار المترتبة عنها.

كما أتوجه لكافة العاملين بالاتحاد لما أسهموا به في تحقيق الدور المنوط بهم، كما أتوجه بالشكر لكافة رؤساء شركات التأمين والعاملين بها، سائلاً الله عزوجل التوفيق والرفعة والرقى لسوق التأمين المصري ولاقتصادنا وان يحفظنا جميعاً من جائحة فيروس كورونا المستجد.

حفظ الله الجميع وحفظ مصرنا الحبيبة.

رئيس
الاتحاد المصري للتأمين

علاء الزهيري
مع ضلوع عيانت

أسس قوية لمستقبل أفضل



الدكتور/ أيمن الأفلي - العضو المنتدب للشركة



- تأسست الشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي في عام 2015، وهي شركة مساهمة مصرية تعمل في مجال التأمين على الحياة التكافلي في جمهورية مصر العربية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية برأس مال مصرح به قدره 100 مليون جنيه مصري، وأصدرت برأس مال قدره 60 مليون جنيه مصري وتخضع لأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته والمسجلة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 36 لسنة 2015، سجل تجاري رقم 79450.
- وهي واحدة من الشركات التابعة لشركات الإسلامية العربية للتأمين (سلامة) التي لديها رأس المال مدفوع 1.2 مليار درهم، ويرأس مجلس إدارتها السيد/ مصطفى خريبة.
- حققت المصرية الإماراتية استثمارات حوالي 228 مليون جنيه مصري (14.3 مليون دولار) في نهاية السنة المالية 2020/2019.
- نسعى إلى رفع أقطاب الشركة المباشرة إلى 195 مليون جنيه خلال العام المالي الحالي 2021/2020، بمعدل نمو بنسبة 30%.
- المصرية الإماراتية تسعى إلى مضاعفة محفظتها من خلال إجراء محادثات مع عدد من البنوك لتغطية تمويلها الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- المصرية الإماراتية لديها أول منتج يربط بين قيمة الجنيه الذهب المصري ومبلغ التكافل.
- حصص المساهمين
- الشركة الإسلامية العربية للتأمين – سلامة 80.1%.
- بيت التأمين المصري السعودي 9.95%.
- بنك فيصل الإسلامي المصري 9.95%.

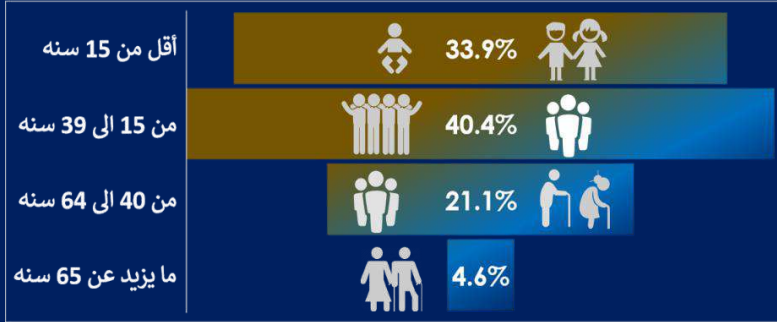




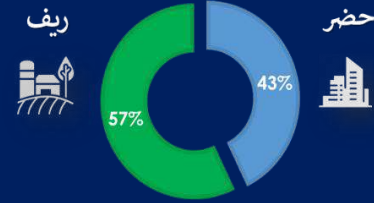
جمهورية مصر العربية في أرقام



الفئات العمرية للسكان



عدد السكان : 100 مليون نسمة



السكان

44 مليون مستخدم للإنترنت
من على الهاتف المحمول



49.3 مليون مستخدم
للإنترنت



48% من السكان لديهم
تليفونات محمول ذكية



93.5 مليون مشترك
في شركات الهاتف المحمول



38 مليون على
مواقع التواصل الاجتماعي من
الهاتف المحمول



40 مليون على
مواقع التواصل الاجتماعي



الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقطاعات 2017/2018



الناتج المحلي

الاتصالات

2019/2018 2018/2017 2017/2016 2016/2015 2015/2014 2014/2013 2013/2012

5,322,300	4,437,400	3,470,000	2,709,400	2,443,900	2,130,000	1,860,400
5.6	5.3	4.2	4.3	4.4	2.9	2.2
303,174	250,895	234,325	332,927	332,700	305,602	288,542
5.1	5.6	3.6	2.3	3.4	2.9	2.2
5,170,302	4,334,700	3,417,149	2,674,410	2,473,100	2,205,594	1,924,808
294,515	245,088	230,756	328,627	336,675	316,448	298,531
53,815	45,746	28,889	30,076	27,783	24,830	22,236
3,065	2,587	1,951	3,696	3,782	3,563	3,449

بيان

الناتج المحلي (بأسعار السوق بالمليون جنيهه)

معدل النمو %

الناتج المحلي (بأسعار السوق بالمليون دولار)

معدل النمو %

الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالمليون جنيهه)

الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج بالمليون دولار)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجنيهه)

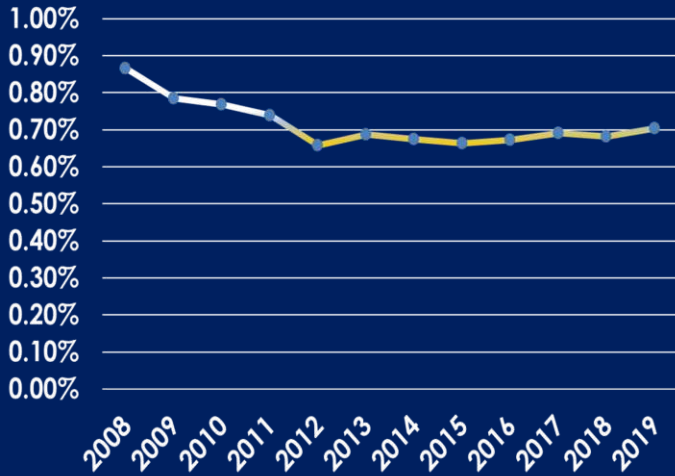
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)



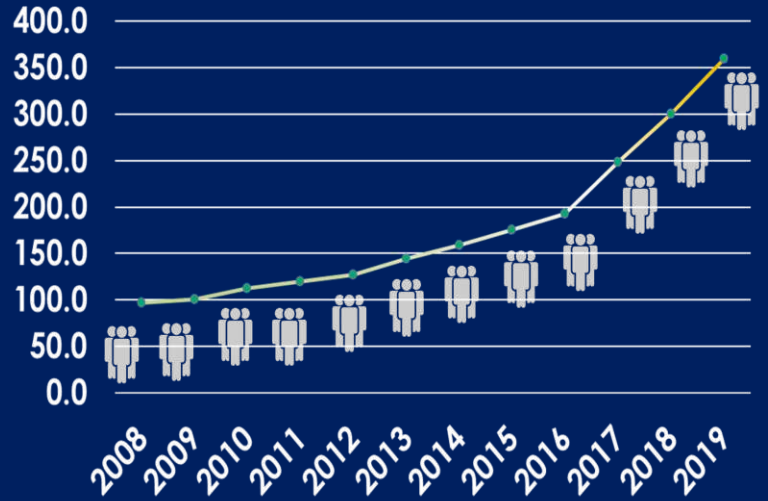
سوق التأمين المصري



عمق قطاع التأمين (نسبة مشاركة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي)



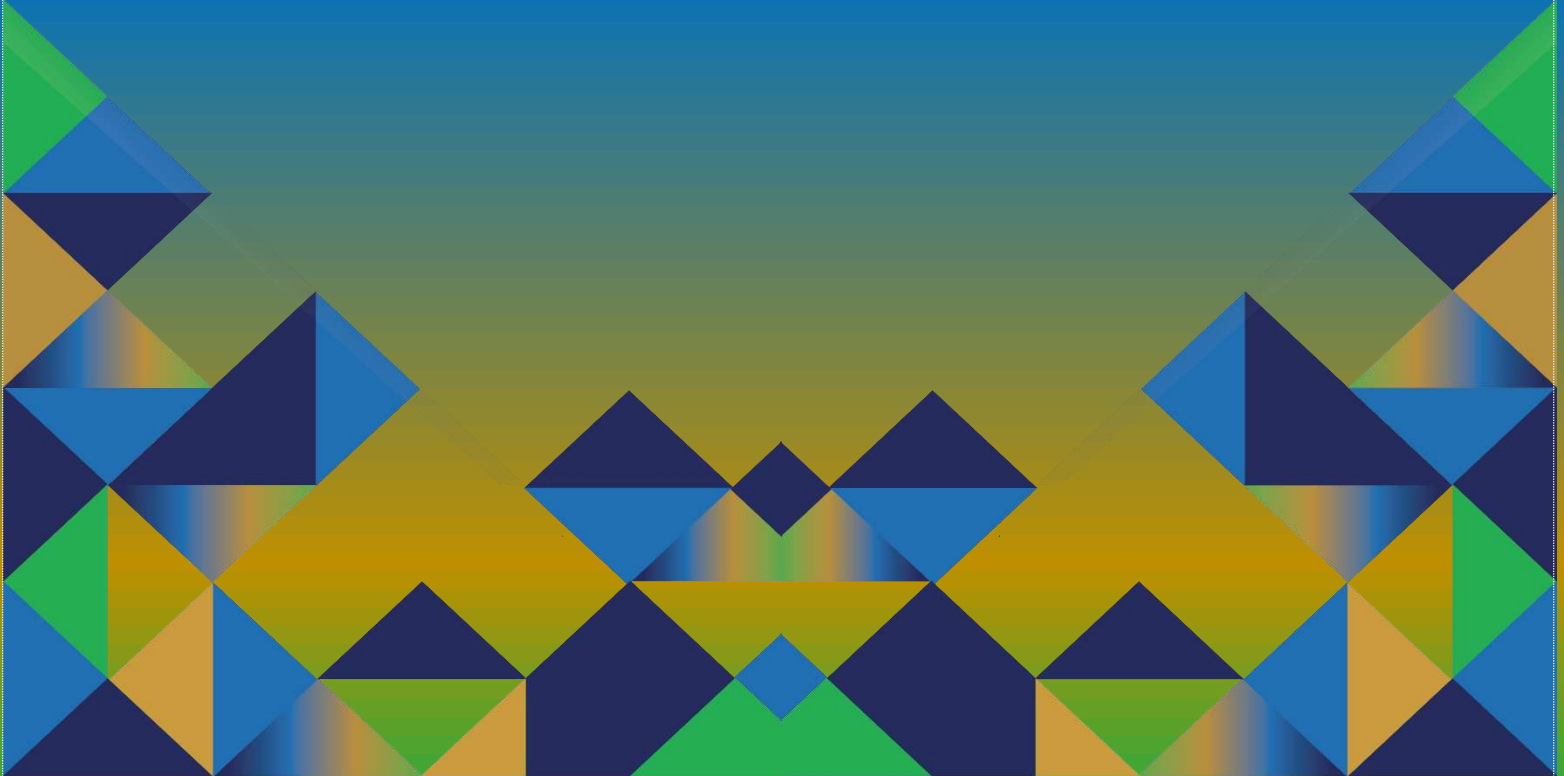
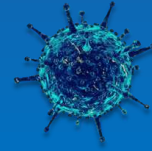
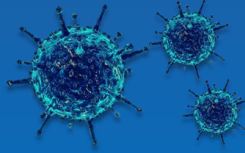
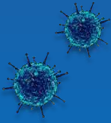
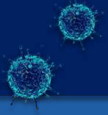
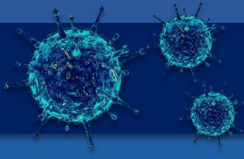
كثافة التأمين (معدل انفاق الفرد على التأمين)



نتائج الدراسة الاستقصائية للاتحاد المصري للتأمين حول تأثير فيروس كورونا على صناعة التأمين المصرية



COVID-19 – IFE Survey Study



نتائج الدراسة الاستقصائية للاتحاد المصري للتأمين حول تأثير فيروس كورونا على صناعة التأمين المصرية

في ظل الازمة الراهنة التي نواجهها وهي انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19 في وطننا الحبيب مصر وحول العالم، ونظرا الى ان صناعة التأمين وإعادة التأمين هي من أحد القطاعات التي تتأثر وتتوثر في هذه الازمة. وفي ضوء حرصنا على ان تكون صناعة التأمين المصرية ممثلة في الاتحاد المصري للتأمين جزء من منظومة تحديد المخاطر ووضع الاليات الخاصة بالتصدي لها سواء كانت إجراءات او قرارات او منتجات تأمين استرشادية او تقارير وابحاث تعكس حالة السوق وقدرته على التصدي لهذه الازمة وغيرها من الازمات. فقد قام الاتحاد المصري للتأمين بإعداد دراسة استقصائية عن مدي تأثير صناعة التأمين المصرية بجائحة فيروس كورونا COVID-19 وارسالها الى شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد وكان ملخص النتائج على النحو التالي:

COVID-19 – IFE Survey Study

دراسة استقصائية للاتحاد المصري للتأمين عن فيروس كورونا

القائمين بالإجابة على أسئلة الدراسة الاستقصائية:

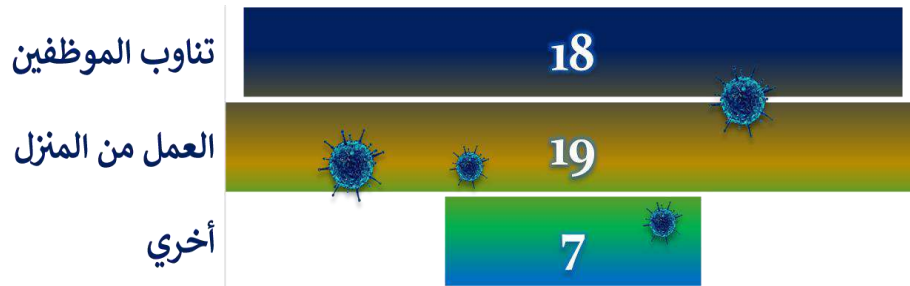
38	عدد شركات التأمين التي تم ارسال الدراسة الاستقصائية لها
21	عدد الافراد اللذين قاموا بالإجابة على الاستقصاء
14	عدد شركات التأمين المشاركة والتي تمثل الافراد اللذين قاموا بالإجابة على الاستقصاء
8	عدد الإجابات من شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
6	عدد الإجابات من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات
المستويات الإدارية "الوظيفية" فى الإجابة على الاستقصاء	
8	رئيس مجلس إدارة / عضو منتدب
3	رئيس تنفيذي / نائب رئيس تنفيذي/ رئيس قطاع
10	مدير عام
12 ابريل 2020	تاريخ ارسال الاستقصاء
4 مايو 2020	تاريخ الإعلان عن النتائج

"شكر خاص للشركات المشاركة في الاستقصاء"



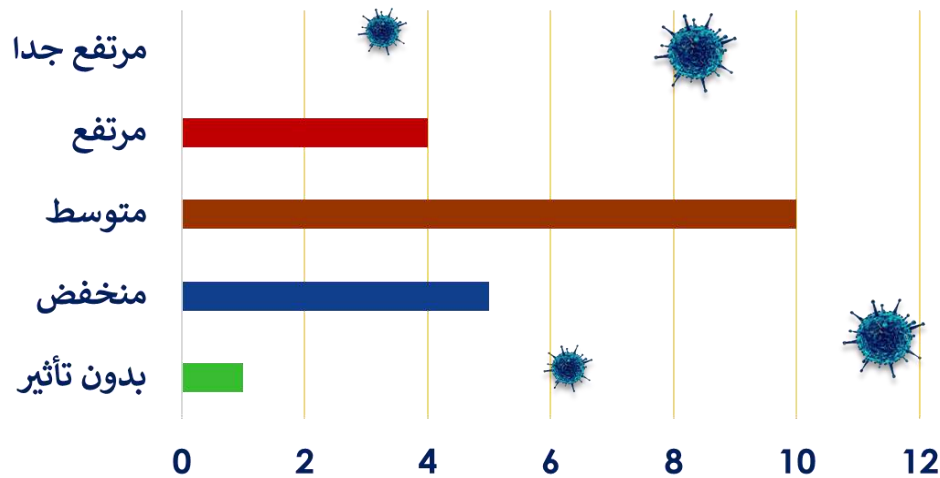
الجزء الأول: الإجراءات التي اتخذتها شركتك لمواجهة تهديدات فيروس كورونا على بيئة العمل:

1. ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها في شركتك لمكافحة فيروس كورونا؟



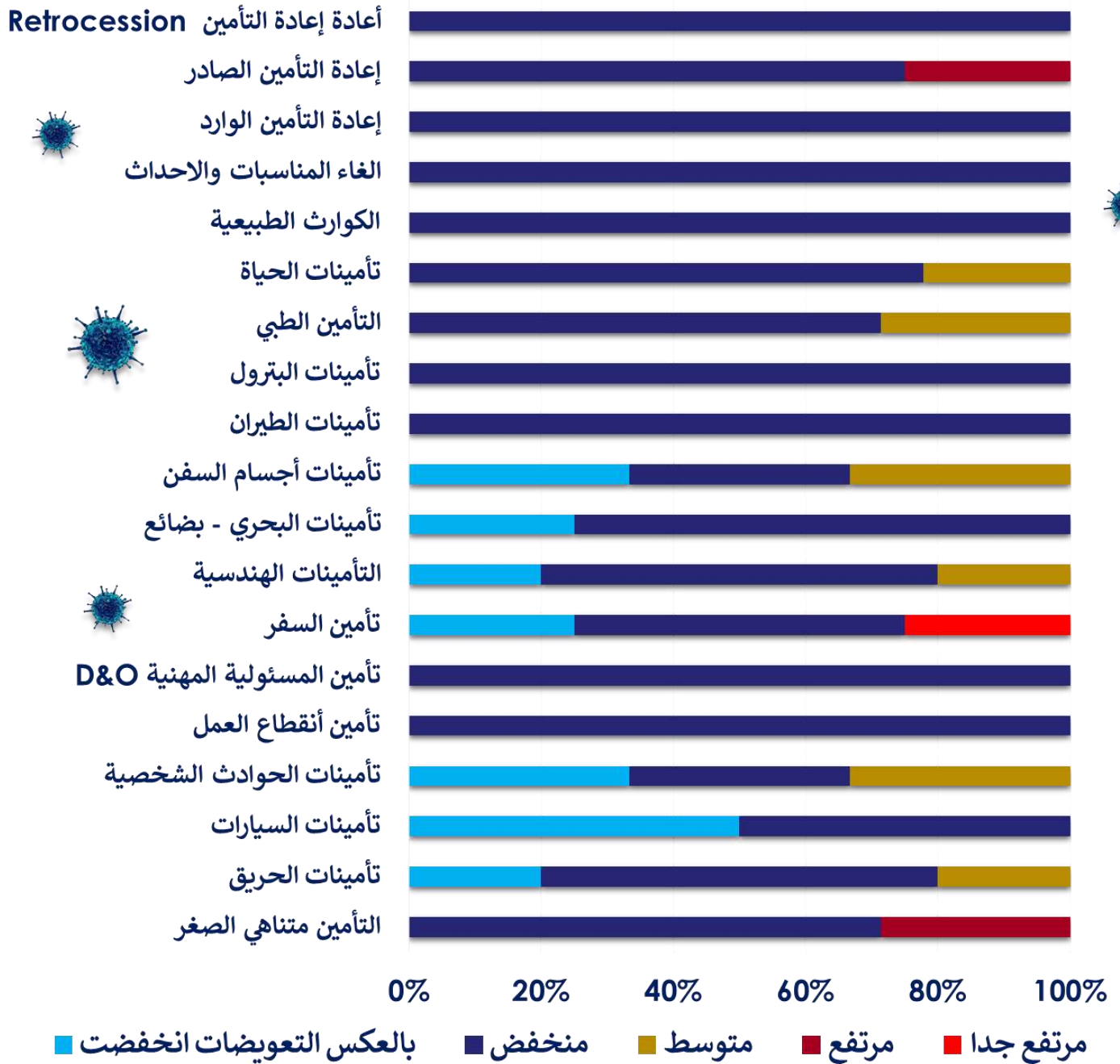
ملحوظة: تم اختيار أكثر من اختيار في هذا السؤال

2. هل اثرت هذه الإجراءات على إنتاجية الشركة؟ يرجى توضيح مدى التأثير



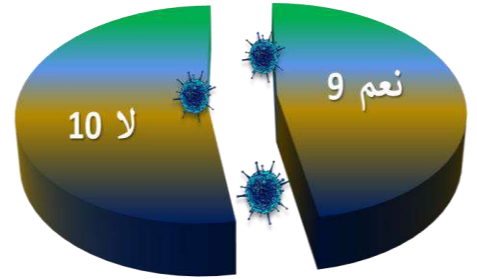
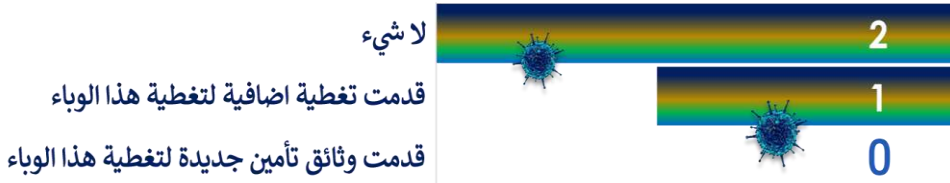
الجزء الثاني: تأثير فيروس كورونا على نتائج أعمال صناعة التأمين:

3. يرجى توضيح مدى تأثير تعويضات الفروع التالية بسبب وباء فيروس كورونا



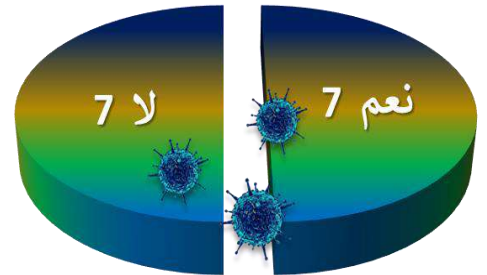
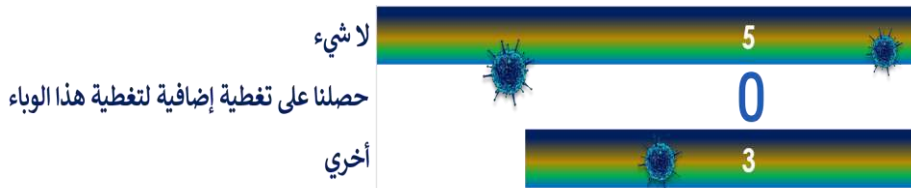
4. هل تغطي عقود التأمين المباشر لدي شركتكم الأوبئة وتداعياتها (كوفيد 19) ؟

لو الإجابة لا، فما الذي تم القيام به في شركتكم؟

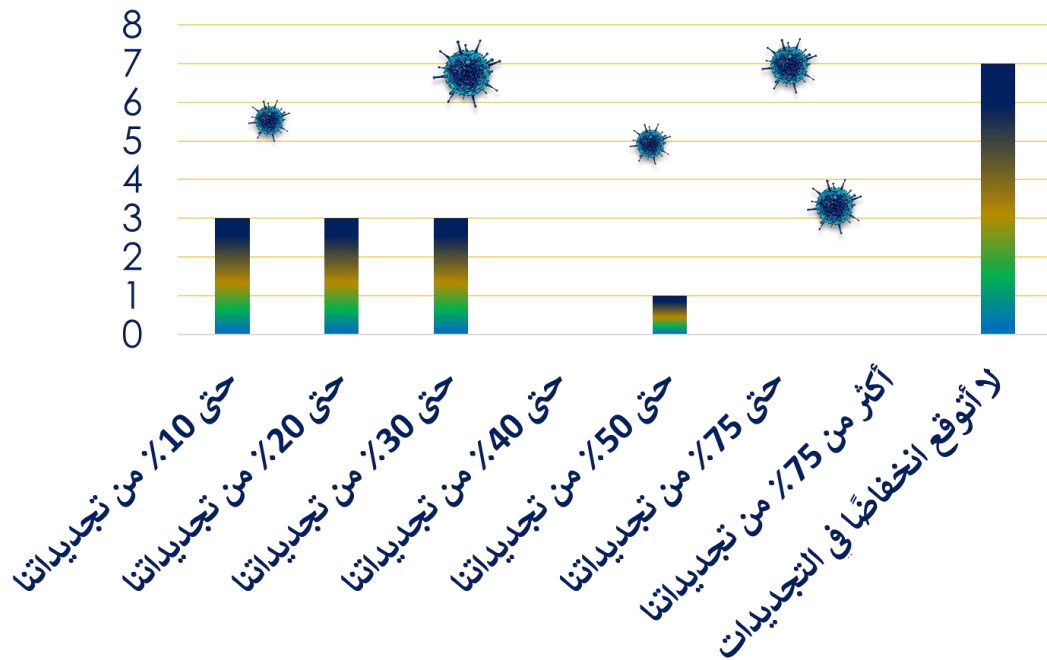


5. هل تغطي اتفاقيات إعادة التأمين لدي شركتكم الأوبئة وتداعياتها (كوفيد 19) ؟

لو الإجابة لا، فما الذي تم القيام به في شركتكم؟



6. كيف يؤثر انتشار فيروس كورونا على التجديدات حتى الآن؟





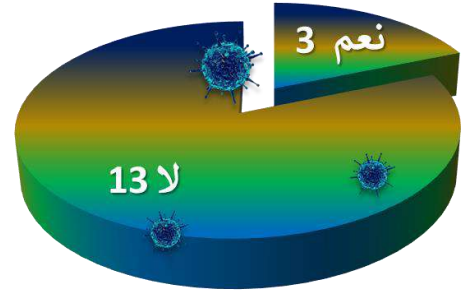
7. ماذا تريد أن نخبرنا أيضا عن آثار انتشار الفيروس على أنشطة عملك؟

- التأخر في سداد الأقساط.
- انخفاض حجم الاعمال والاصدارات الجديدة وذلك بسبب:
 - عدم رغبة العملاء للذهاب الى المستشفيات لتوقيع كشف طبي وتحاليل طبية خوفاً من التعرض للإصابة بالفيروس.
 - التأثير السلبي على مبيعات التأمين الفردي لعدم إمكانية عقد مقابلات مع العملاء بسبب الحظر.
 - بعض المحافظ تعتمد على فئة المهن الحرة والعمالية والحرفية بشكل كبير وهذه الفئة تأثرت جدا بفرض الحظر ولم تعد قادرة على سداد أقساط التأمين في الوقت الحالي.
 - انخفاض تأمينات الحياة الفردية وزيادة معدلات الالغاء والتصفية خصوصا لحملة الوثائق من العاملين في مجال السياحة والقطاع الخاص.
- تأثر حقوق المساهمين نتيجة الانخفاض المتوقع في الأرباح.
- انخفاض معدلات الأداء بسبب قلة ساعات العمل وقلة عدد الموظفين المتواجدين بالعمل بصفة منتظمة.

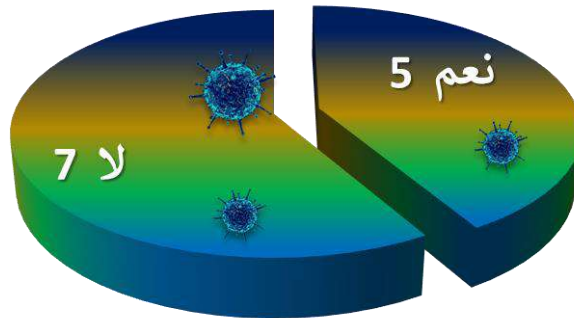
الجزء الثالث: التأمين الطبي وفيروس كورونا:

8. هل تغطي وثائق التأمين الطبي بشركتك فيروس كورونا؟

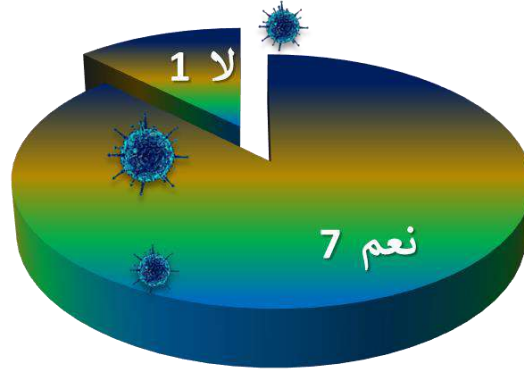
لو الإجابة نعم، هل اتفاقية إعادة التأمين للتأمين الطبي تغطي فيروس كورونا؟



9. هل تقدم شركتك الان الزيارات الطبية المنزلية للعملاء وايصال العلاج للمنزل؟



10. مع زيادة اعداد المصابين بفيروس كورونا وفي حال ان الدولة سمحت للقطاع الطبي الخاص بتقديم خدمات لمواجهة فيروس كورونا كالتحاليل والادوية والحجر الصحي واجهزة التنفس الصناعي والعناية المركزة وغيره ... في هذه الحال هل ستغطي شركتك عملائها نظير هذه الخدمات الهامة؟



الجزء الرابع: العملاء:



11. ماذا كان رأي معيدي التأمين بشركتك حول قرارات الهيئة الاخيرة لتقليل وطأة كورونا على العملاء كمد فترات السماح الخاصة بدفع الاقساط لمدد اطول مع عدم تحميل العملاء بأي مصاريف تأخير؟

- لقد قمنا بإخطار معيدي التأمين بقرارات الهيئة الأخيرة من أجل إعطاءنا فترة سداد مماثلة لتلك التي نعطيها للعملاء، ولم نتلقى أي اعتراض من جانب معيدي التأمين.
- لا مانع من منطلق مسؤولية الشركة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد.
- اتفاقيات الحياة غير معنية بهذا الامر تماما.
- بالنسبة للاتفاقيات الخاصة مع شركات إعادة الإعادة فقد تم ابرامها اعتبارا من بداية العام الميلادي ويتم الالتزام بالسداد طبقا لما هو وارد في بنود وشروط الاتفاقيات.
- من وجهة نظري ليس لمعيدي التأمين علاقة بقرار الهيئة في هذا الشأن.
- يلتزم معيدي التأمين بما تقرره الهيئة والحكومة في هذا الشأن.
- لا يوجد لدى الشركة اتفاقية اعادة تأمين طبي.
- نمتنع عن التعليق لأن هذه المعلومات تنسب إلى معيدي التأمين.
- ليس لإعادة التأمين أي تدخل في تحصيل الأقساط، وكل العواقب هي مسؤولية الشركة.



12. ما هي الإجراءات التي اتخذتها شركتك او الخدمات التي تقدمها لعملائها لتقليل وطأة

فيروس كورونا عليهم؟

- اتخاذ جميع التدابير لحماية العاملين كأولوية أولى ومواصلة العمل وتقديم خدمات الشركة من خلال وجود 50 % من الموظفين العاملين في المكتب و50 % يعملون من المنزل.
- المعايين يقدمون تقاريرهم عبر البريد الإلكتروني ولا يذهبون إلى المكتب.
- جميع الموظفين والزائرين يتم فحصهم عند وصولهم لمقرات الشركة للتأكد من عدم وجود أعراض مرضية ظاهرة. الأفراد الذين يعانون من أعراض مرضية ظاهرة يتم توجيههم للعودة وطلب المساعدة الطبية.
- تم إصدار تعليمات لجميع الموظفين بعدم السفر سواء داخل مصر أو خارجها إلا في حالات الضرورة القصوى.
- استخدام نظام التعرف على الوجه لتسجيل الحضور والانصراف بدلاً من بصمة الإصبع.
- تشجيع دفع المطالبات وكذلك التحصيل عبر الإنترنت.
- الحصول على المستندات لصرف التعويضات من خلال البريد الإلكتروني المعتمد.
- منح العملاء بعض التسهيلات الخاصة بسداد رسوم الوثائق المصدرة نظراً للظروف الاقتصادية الحالية والاعفاء من فوائد التأخير واتاحة السداد الإلكتروني عن طريق اشعارات الإضافة البنكية ومنح التسهيلات الائتمانية اللازمة للعملاء.
- العمل قدر الامكان على تلبية طلبات العملاء سواء في عملية التصفية او استحقاقات الوثائق.
- يتم تقديم تسهيلات في تسليم وسداد أقساط الوثائق عن طريق ارسال مندوب ومعه جهاز الدفع عن طريق بطاقة الائتمان.
- يتم ايصال العلاج لبعض العملاء الذين يعانون من امراض مزمنة فضلاً عن اتاحة الزيارات الطبية المنزلية، كما تم اتاحة آلية اتصال العملاء بالأطباء عبر التطبيقات الإلكترونية.

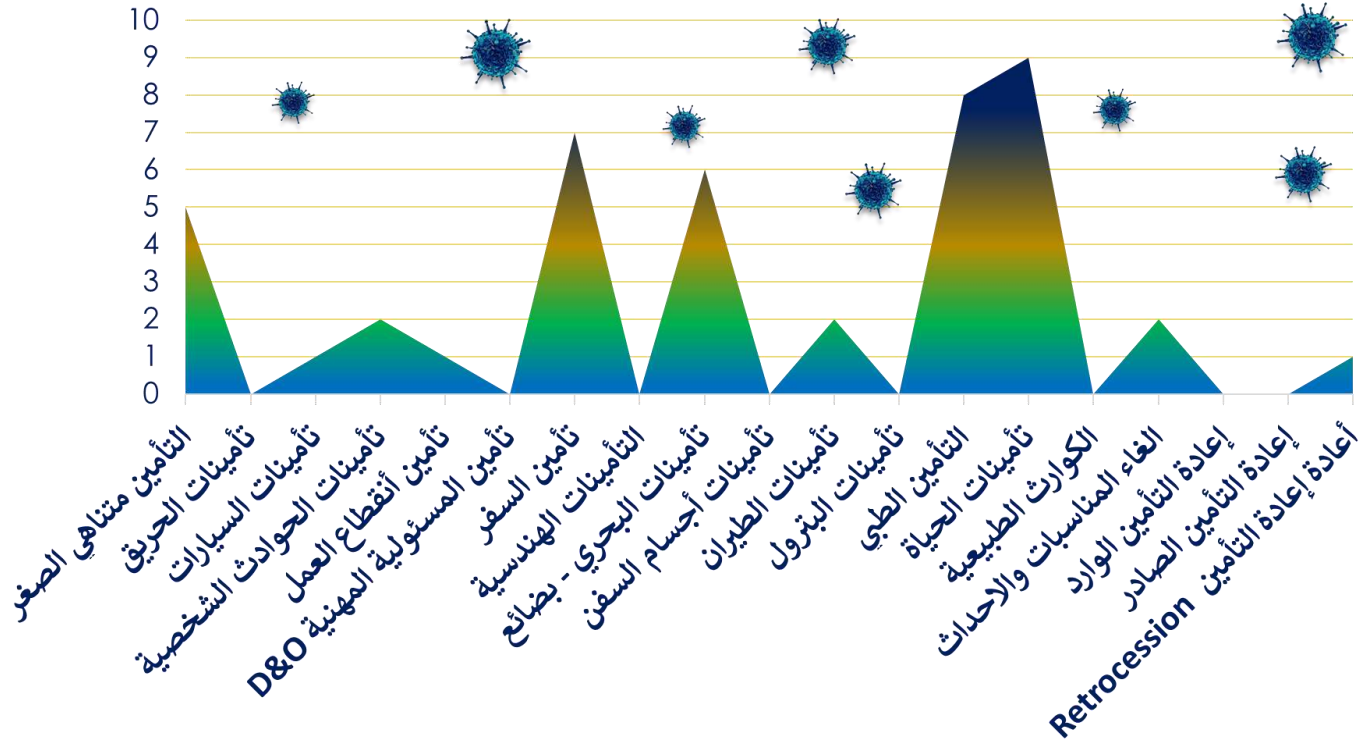


13. هل يمكن ان تعطينا امثله لاهم شكاوى العملاء التي تلقاها؟

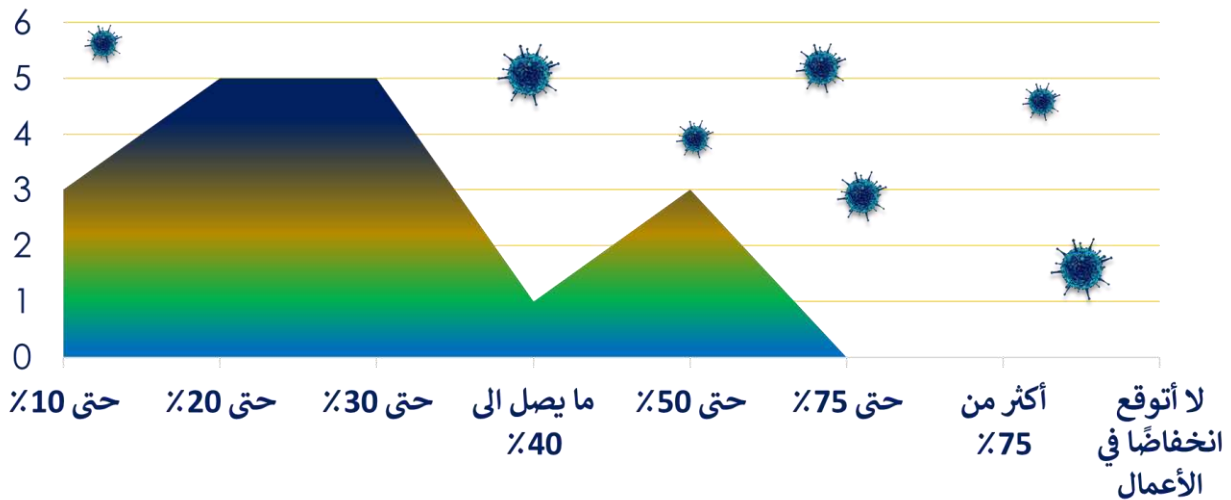
- استفسار "هل وثائق تأمينات الحياة الفردية السارية تغطي خطر الوفاة الناتجة عن الإصابة بفيروس كورونا؟".
- التأخير النسبي في استيفاء طلبات العملاء وخاصة فيما يتعلق بالمطالبات.
- عدم سرعة تلبية احتياجات العملاء من وجهة نظرهم.
- مطالبة العملاء بتأجيل التحصيل.
- لا توجد شكاوى فيما يتعلق بفيروس كورونا ولم تختلف شكاوى العملاء من حيث النوع والموضوعات عما قبل.

الجزء الخامس: التوقعات والآراء:

14. ما هو فرع التأمين / إعادة التأمين الذي يشغل بالك أكثر أو من المحتمل أن يكون أكثر من يعاني؟



15. إلى أي مدى تتوقع أن تفسر عمليات التأمين كنتيجة مباشرة لانتشار فيروس كوفيد 19 في نهاية هذه السنة؟ (يونيو حتى ديسمبر 2020)



16. من وجهة نظرك ما هي أكثر القطاعات في مصر تأثراً بجائحة كورونا؟ (اعطي على الأقل ثلاثة امثلة بترتيب قوة تأثيرهم)

- قطاع الفنادق والسياحة والسفر.
- قطاع النقل والمواصلات (بري - بحري - جوي).
- قطاع الطيران.
- قطاع النقل البحري والنقل البري.
- قطاع التجارة والتجارة الخارجية (استيراد وتصدير).
- قطاع تجارة التجزئة - قطاع مبيعات وتجميع السيارات.
- قطاع التعليم.
- قطاع البنوك والتأمين.
- قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمهن والحرف والعمالة الغير منتظمة (اليومية) والمؤقتة.
- قطاع البناء والتشييد.
- الاستثمارات الأجنبية والبورصة.
- قطاع البترول.
- عائدات قناة السويس.
- من وجهة نظر التعويضات: التأمين الطبي - تأمين الأطباء D&O المسؤولية المهنية - التأمين متاهي الصغر - تأمين السفر - تأمين الحياة.
- من وجهة نظر الإصدار: تأمين السفر - متاهي الصغر - الحياة.



17. من وجهة نظرك ما هي الوثائق التأمينية التي كانت تحتاجها هذه القطاعات لتقليل وطأة اضرار جائحة كورونا عليهم

- عمل وثائق اجبارية وخصوصا للعمالة اليومية المؤقتة مثل شهادة امان المصريين بأقساط بسيطة.
- التأمين ضد البطالة.
- وثيقة توقف الأعمال الناتج عن الأوبئة.
- وثيقة إلغاء المناسبات والاحداث والتي يجب أن تتضمن تغطية الأوبئة.
- تغطية الأوبئة ضمن وثائق التأمين الطبي.
- تعديل الوثائق الجماعية لتغطي الأوبئة.
- انشاء مجمعة (Pool) لتغطية الاوبئة والجائحات على غرار مجمعة الكوارث الطبيعية يشترك فيها العملاء لتغطية مثل هذه الاحداث.
- برامج تأمين تشمل تغطية الأوبئة.
- في الحياة لا يستلزم الامر أي جديد.



18. من وجهة نظرك ماهي المنتجات / وثائق التأمين التي تري انه يجب على الاتحاد المصري للتأمين دراستها الفترة القادمة وتقديم نماذج وثائق استرشاديه بها لكل السوق.

- تقديم البرامج التأمينية / وثائق التأمين التي تشمل تغطية الأوبئة، مثل: - وثيقة إلغاء المناسبات والاحداث.

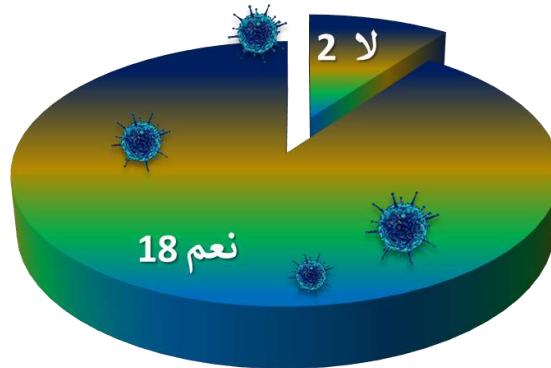
- وثائق تأمين الحياة للفرق الطبية.
- وثائق تأمين طبي للعمالة المؤقتة.
- التأمين ضد البطالة.
- التأمين ضد التوقف عن أداء الاعمال تتضمن الأوبئة.
- مجتمعات تأمينية للأخطار الكارثية .
- لا يمكن تحديد او اصدار وثائق تغطي اخطار الأوبئة.



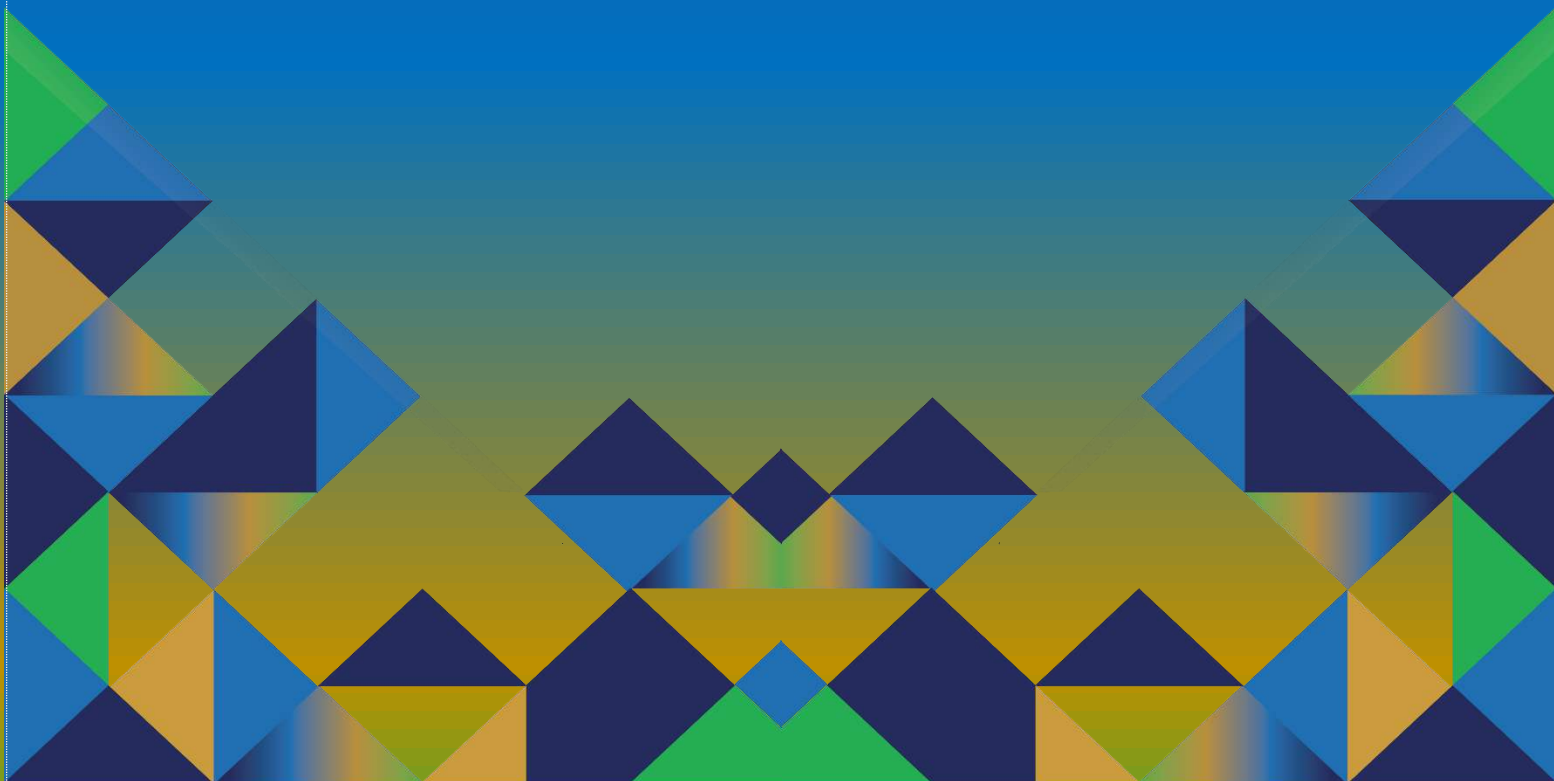
19. كيف يساعد سوق التأمين المصري الأعمال على الاستجابة لـ او مجابهة كوفيد 19 والأوبئة المستقبلية

- انشاء مجتمعة لتغطية خطر الأوبئة (طبي وحياة).
- دراسة مكثفة لتصميم وثائق تأمين جديدة لتشمل الأوبئة المستقبلية والاتفاق مع معيدي التأمين بالخارج على تغطية الأوبئة المستقبلية.
- ان يقوم قطاع التأمين باستقطاع جزء من أرباحه السنوية وصرفها على الأبحاث العلمية ضد هذه الأوبئة وكذلك المساهمة في دعم المنظومة الصحية بالبلاد.
- من منطلق مبدأ التكافل الاجتماعي فان الغالبية العظمى للشركات سوف تقوم بصرف التعويضات الناتجة عن الأوبئة خلال هذه الفترة.
- نظرا لتلك الظروف فإنه بالنسبة لتأمينات الحياة سواء فردي او جماعي السبيل الوحيد في حال تعثر العملاء في سداد الاقساط هو التأجيل لفترة مناسبة بحيث لا يؤثر ذلك على الشركة وكذلك العميل.
- التواصل مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإيجاد وسائل وسبل دعم شركات التأمين ماليا لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف المختلفة (عملاء – معيدو تأمين) وبالتالي يتمكن القطاع من دعم اقتصاد الدولة.
- دعم مستقبل الرقمنة بتسريع انتشار الإصدار الإلكتروني بدلاً من الاعتماد على الوثائق الورقية.
- تصميم وثائق جديدة تحمي دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

20. هل ترغب في إدراج موضوع فيروس كورونا وتأثيره على كل فروع التأمين كموضوع رئيسي في ملتقى شرم الشيخ الثالث للتأمين وإعادة التأمين 2020؟



حصاد الاقصاد المصري 2019



أولاً: نبذة عن الاقتصاد العالمي



لاتزال وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي تتراجع ليحقق معدل نمو قدرة 3 % في عام 2019 مقابل 3.6 % في عام 2018 وهو ادنى مستوي له منذ عام 2009/2008 ولتتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين 1.1 % في عام 2019 و 3.2 % في 2020 الامر الذي يمكن تفسيره كنتيجة لتصادم التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى مما أسفر عن زيادة كبيرة في الرسوم الجمركية والتأثير على مناخ الاعمال ومستوي الثقة في النشاط الاقتصادي.

بالإضافة الي تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مثل منطقة اليورو وامريكا الشمالية والاقتصادات الاسيوية المتقدمة الصغيرة متأثراً بتباطؤ الانتاج الصناعي نتيجة لضعف الطلب الخارجي من الصين واتساع نطاق التداعيات العالمية للتوترات التجارية وتباطؤ الاستثمار.

كما جاءت الأسواق الناشئة والصاعدة لتساهم بجانبها في هبوط النمو الاقتصادي العالمي في 2019 وعلى وجه الخصوص الأرجنتين وايران وتركيا وفنزويلا وفي الهند جاء التباطؤ الاقتصادي في ظل تأثر القطاع المالي غير المصرفي والجهود للسيطرة على معدلات الدين المرتفعة¹.

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
الاقتصاد العالمي					
3.6	3.6	3.4	3.0	3.6	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
3.5	3.5	3.6	3.4	3.6	معدل التضخم %
3.8	3.8	3.2	1.1	3.6	معدل نمو التجارة في السلع والخدمات %
الاتحاد الأوروبي					
1.4	1.5	1.4	1.2	1.9	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
1.7	1.5	1.4	1.2	1.8	معدل التضخم %
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية					
4.8	4.8	4.6	3.9	4.5	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
4.4	4.5	4.8	4.7	4.8	معدل التضخم %
آسيا					
5.2	5.2	4.9	4.8	5.2	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
2.8	2.7	2.6	2.5	2.8	معدل التضخم %

¹ وزارة المالية، التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي 2020-2019

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
3.2	3.2	2.9	0.9	1.9	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
7.4	7.9	9.1	8.2	9.9	معدل التضخم %
أفريقيا والصحراء الكبرى					
3.9	3.7	3.6	3.2	3.2	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي %
6.8	7.1	8.0	8.4	8.5	معدل التضخم %

المصدر: صندوق النقد الدولي

ثانياً: الاقتصاد المصري – عام 2019

نفذت الحكومة المصرية بنجاح موجة أولى من إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي نجحت في معالجة عدد من القضايا الكبيرة، وساعدت على تحقيق استقرار الاقتصاد، واستمرار النمو، وإرساء الأساس لمشاركة أكثر ديناميكية للقطاع الخاص في الاقتصاد.

في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2019، بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5.6%، مرتفعاً عن السنة المالية السابقة والتي حققت 5.3% وتشير بيانات الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019 إلى أن هذا التعافي مدفوع بصافي الصادرات.

وعلى الجانب القطاعي، كانت قطاعات استخراج الغاز، والسياحة، وتجارة الجملة والتجزئة، والعقارات والإنشاءات هي المحركات الرئيسية للنمو وانخفضت البطالة إلى 7.5% خلال الربع الأخير من السنة المالية 2019 مقابل 9.9% عن نفس الفترة في العام السابق².

وقد أعلن البنك المركزي المصري عن تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس في أغسطس 2019، وهي خطوة من شأنها تحسين التدفق النقدي للقطاع الخاص من خلال تأثيرها على أسعار الإقراض. وجاء تخفيف القيود النقدية مدفوعاً بالانخفاض الملحوظ في التضخم الكلي إلى 7.5% في أغسطس 2019 نتيجة التأثيرات الأساسية المواتية فضلاً عن تراجع في تضخم أسعار المواد الغذائية، مما يخفف في مجموعه آثار التضخم الناجمة عن زيادة أسعار الطاقة في يوليو 2019.

ثالثاً: ترتيب مصر في التقارير الدولية³

حظي الاقتصاد المصري بإشادة معظم المنظمات التنموية والاقتصادية العالمية، ويأتي ذلك تأكيداً على نجاح الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل حيث تقدمت مصر 8 مراكز في مؤشر الأمن والأمان الصادر عن مؤسسة "جالوب Gallup" لعام 2019 لتصبح في المركز الثامن عالمياً والثاني على مستوى الشرق الأوسط.

على الجانب الآخر، وفقاً لوكالة بلومبرج Bloomberg يحتل الجنيه المصري المركز الثاني كأفضل عملات العالم أداء بعد "الروبل Ruble" الروسي، كما أن مصر ثاني أكثر الدول قدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية وقد جاءت مصر ضمن أفضل خمس دول في العالم في قائمة الإيكونوميست الدورية للنمو الاقتصادي بمعدل 5.6%.

واحتلت مصر أيضاً المرتبة الثانية عالمياً تحسناً بعد الصين خلال الفترة من إبريل ومايو ويونيو 2019 وفق تقرير الإيكونوميست Economist في الناتج المحلي الإجمالي.

² <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1>

³ GFIA / Doing Business/ World Economic Forum's The Global Competitiveness Report / OECD

كما انها ثاني أكبر فائض اولي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019/2018 بعد الأكوادور. وقد توقع صندوق النقد الدولي ان يظل نمو الاقتصاد المصري قويا خلال الفترة المقبلة نتيجة لتحسن قطاع السياحة وزيادة انتاج الغاز الطبيعي واختارت مؤسسة "جلوبال ماركت" المسجلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحدة "الدين العام" بمصر لجائزة أفضل وحدة للدين العام بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2019 كما قفزت مصر 25 مركزا في مؤشر "شفافية الموازنة" و18 مركزاً بمؤشر "قوة تنفيذ معايير التدقيق والمحاسبة" بعدما نجحت خلال العام الماضي الذي انتهى بنهاية يونيو 2019 في الادرة الكاملة للمالية العامة للدولة الكترونيا.

وللتصنيف السيادي للاقتصاد المصري تقدم ملحوظ أيضا وذلك بشهادة مؤسسات التصنيف الائتمانية وقد جاء تأكيد مؤسسة "فيتش" في تقريرها في نوفمبر 2019، على تصنيفها السيادي للاقتصاد المصري عند درجة "B+" مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة بمثابة شهادة ثقة جديدة تعكس استدامة برنامج الإصلاح الاقتصادي وان الحكومة تسير على الطريق الصحيح ليؤكد تقرير مؤسسة "فيتش" صلابة الاقتصاد المصري رغم التباطؤ العالمي للتجارة الدولية وزيادة توترات الاقتصاد العالمي.

ايضا هناك عددا من المؤشرات الإيجابية الأخرى التي تعكس رؤية المؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصري، وتؤكد ان مصر تسير على الطريق الصحيح ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

3.1 تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

DOING BUSINESS

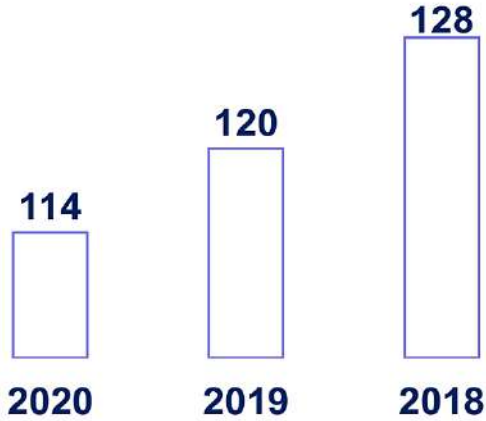


أظهر تقرير ممارسة الأعمال 2020 Doing Business، الصادر عن البنك الدولي، تقدم مصر 6 مراكز في ترتيب هذا العام، لتحتل المركز 114 من بين 190 دولة، مقابل المركز 120 بتقرير ممارسة الأعمال 2019. ورصد التقرير قيام الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في اربع مجالات هي: تأسيس الشركات حيث تقدمت مصر 19 مركز على مستوى العالم، وهذا يوضح اثر جهود الدولة في تبسيط الاجراءات المقدمة للمستثمرين في مراكز الخدمات على مستوى الجمهورية، حيث تم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية اتساقاً مع منظومة الشباك الواحد وبالتكامل مع الجهات الحكومية المعنية في إطار منهجية متكاملة للإصلاح تشمل القيام بإصلاحات تشريعية وتطبيق منظومات عمل مدعومة الكترونياً في إطار التحول الرقمي، وتعميم وتطبيق إجراءات ميسرة على أرض الواقع تطبيقاً كاملاً، وتدريب العاملين على النظم الجديدة والتواصل المستمر مع القطاع الخاص، مما أدى إلى تحقيق قفزة نوعية بمؤشر تأسيس الشركات لتحتل المركز 90 بدلا من المركز 109 في تقرير العام الماضي.

وذكر التقرير، أن مصر جاءت ضمن أكثر 25 دولة عالمياً من حيث عدد الإصلاحات في تقرير العام الحالي 2020، وهو ما يعكس استدامة التزام الحكومة بتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات على المستثمرين.

الترتيب العالمي لجمهورية مصر العربية بتقرير ممارسة الأعمال

DOING BUSINESS البنك الدولي



إعداد الاتحاد المصري للتأمين
مصدر البيانات: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

وذكر التقرير، أن مصر تقدمت في مؤشر الحصول على الكهرباء نحو 19 مركز، في ظل الإصلاحات الملحوظة التي قامت بها في هذا المؤشر وسرعة توصيلها إلى المواطنين، والتي شملت تطوير البنية الأساسية لإنتاج وتوزيع الكهرباء بما انعكس على موثوقية إمداد الكهرباء وخفض تكلفة توصيلها للمستفيدين، فضلاً عن زيادة الشفافية في تغيير أسعار الكهرباء، وهو ما أدى إلى تحسين ترتيب مصر من 96 إلى المركز 77 هذا المؤشر. كما تقدمت مصر في مؤشر حماية صغار المستثمرين نحو 15 مركز من المركز 72 إلى 57، ويرجع ذلك للتشريعات والقرارات المرتبطة بحمايتهم.

وأوضح التقرير، أن مصر تقدمت في مؤشر سداد الضرائب 3 مراكز عن العام الماضي من المركز 159 إلى المركز 156، نتيجة لتطبيق منظومة الكترونية جديدة لتقديم اقرارات القيمة المضافة وضريبة الدخل، مع السداد الالكتروني للمدفوعات المرتبطة بهما، وتطبيق هذه المنظومة بشكل شامل على كافة الشركات في مصر، مما أدى إلى التيسير على المستثمرين وتبسيط تعاملاتهم مع مصلحة الضرائب.

DOING BUSINESS

البنك الدولي

ترتيب جمهورية مصر العربية بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020



إعداد الاتحاد المصري للتأمين / مصدر البيانات: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

3.2 تقرير التنافسية العالمي

The Global Competitiveness Report 2019



كشف تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي أن مصر احتلت المركز 93 بين 141 دولة مقارنة بالمركز 94 في تقرير العام الماضي.

وإستخدام تقرير العام الجاري منهجية جديدة تزداد فيها أهمية رأس المال البشري، والانفتاح والابتكار، والقدرة على تحقيق نتائج اجتماعية أفضل بما في ذلك مستوى الرضا عن الحياة. وجاء أكبر صعود لمصر في مؤشر الابتكار لتحتل المركز 61 مقارنة بالمركز 64 العام الماضي.

كما ارتفع ترتيب مصر في مؤشر البنية التحتية لتحتل المركز 52 عام 2019 بعدما كانت تحتل المركز 56 في التقرير السابق، ويرجع ذلك إلى التركيز على المشروعات الضخمة لتطوير البنية التحتية بما في ذلك محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة مما أدى إلى اعتراف عالمي بهذه الجهود.

تقرير التنافسية العالمي The Global Competitiveness Report 2019

ترتيب جمهورية مصر العربية في تصنيفات تقرير التنافسية العالمي 2019



كما تحسن ترتيب مصر في مؤشر سوق العمل لتحل المركز 126 مقارنة بالمركز 130 العام الماضي، وذلك بفضل الاستثمارات الجديدة وضخ القطاع الخاص استثمارات ساهمت في توفير فرص عمل للشباب والمرأة، كما ارتفع ترتيب مصر في مؤشر حجم السوق لتحل المركز 23 عالمياً بسبب القوة البشرية التي تتميز بها.

3.3 وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)



وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2019 تُعد مصر أكبر الدول الأفريقية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2018، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر نحو 6.8 مليار دولار في عام 2018. وأوضح التقرير أن مصر هي أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال عام 2018 وذلك من خلال الاستثمار في قطاعات الأنشطة العقارية، والصناعات الغذائية، والبتروكيمياويات، والبحث عن الغاز، والطاقة المتجددة. بالإضافة إلى أنها أصبحت الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال النصف الأول من عام 2019 حيث اجتذبت استثمارات اجنبية مباشرة بقيمة 3.6 مليار دولار⁴.

3.4 بنك راند ميرشانت

Rand Merchant Bank

اختار بنك "راند ميرشانت" مصر أفضل دولة للاستثمار في عام 2020 في قارة أفريقيا للعام الثالث على التوالي، حيث احتفظت مصر بمركزها في قائمة أفضل 10 دول الأكثر جذباً للاستثمار في أفريقيا وذلك في تقرير له (أين تستثمر في أفريقيا 2020 Where to Invest in Africa)، والذي يقوم على تقييم 6 قطاعات أساسية لتقييم الجهات الأكثر جذباً للاستثمار وهي الموارد "خاصة موارد التعدين"، البيع بالتجزئة، التمويل، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، وقطاع التشييد والبناء. وقد ذكر التقرير أن مصر تتميز بضخامة السوق المرتبط بوجود قطاع أعمال متطور مقارنة بالدول الأخرى مما يجعل "مصر" أكثر الجهات جذباً للاستثمار في أفريقيا، وقد أدى التحسن في بيئة الأعمال في "مصر"، والذي تم تسهيله من خلال البرامج الحكومية، إلى جانب الزيادة التدريجية في الاستثمار من القطاع الخاص، إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وساعد في إعادة تحديد موقع مصر على خريطة الاستثمار العالمية.

3.5 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال شهر فبراير 2019 برفع تصنيف مصر في مؤشر مخاطر الدول إلى الدرجة 5، حيث أشارت المنظمة في بيان لها إلى تراجع مخاطر الاستثمار في مصر من الدرجة 6 إلى الدرجة 5، وقد أرجعت المنظمة التقدم الذي تم إحرازه وارتفاع التصنيف الخاص بمصر إلى الإصلاحات التي نفذتها الحكومة المصرية، والتي ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار، وتوفير بيئة داعمة للاستثمار والأعمال. كما أشارت المنظمة إلى

⁴ <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1>

أن رفع التصنيف الخاص بمصر سوف يساعد على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأوروبية إلى مصر. وتجدر الإشارة إلى إنه من بين 201 دولة شملها مؤشر مخاطر الدول الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية شهدت 4 دول فقط وهي مصر، والبنيا، وكازاخستان، واوزبكستان تحسن في التصنيف الخاص بها.

3.6 بنك ستاندر تشارترد



أصدر بنك ستاندر تشارترد تقرير بتاريخ 9 يونيو 2019 بشأن أهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد المصري في ضوء عملية الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق إصلاحات مالية واقتصادية شاملة، وأشار فيه إلى أن مصر تسير على الطريق الصحيح في عملية الإصلاح الاقتصادي، وأضاف التقرير أن المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يصل إلى 5% كما أشار التقرير الصادر عن بنك ستاندر تشارترد إلى أن مصر تحتل المرتبة السابعة عالمياً ضمن أكبر 10 اقتصاديات في العالم بحلول عام 2030، حيث أنه من المتوقع أن الناتج المحلي الإجمالي يسجل 8.2 تريليون دولار حسب القوة الشرائية له خلال عام 2030.

3.7 بنك التنمية الأفريقي

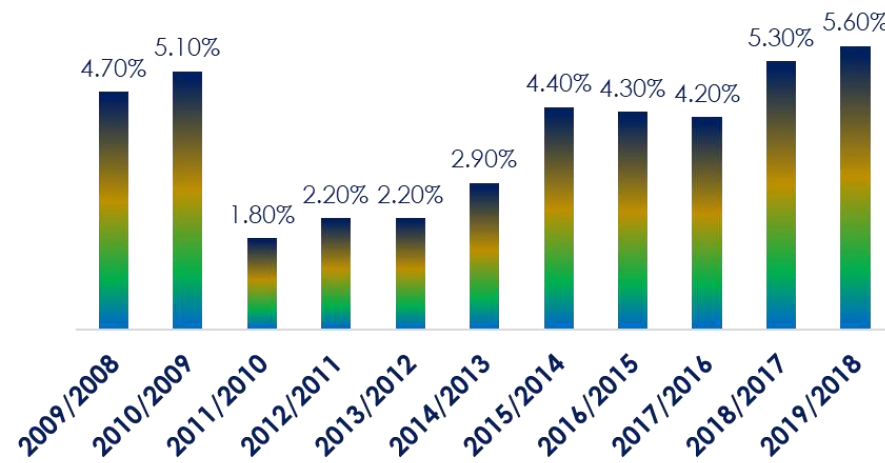
أعلن بنك التنمية الأفريقي عن النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد المصري ومناخ الاستثمار في مصر خلال الفترة الماضية، وذلك في إطار التقرير الذي أصدره البنك في فبراير 2019 عن مصر تحت عنوان "بناء شراكات من أجل جعل مصر تنافسية ومستدامة" حيث أكد البنك أن مصر تصدرت قائمة الدول الأفريقية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها تحولت إلى مركز إقليمي للطاقة وتجاوزت طاقتها الإنتاجية للكهرباء خمس الطاقة الإجمالية المنتجة في القارة الأفريقية.

رابعاً: الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو خلال 11 عاماً⁵

الاقتصاد المصري يحقق أعلى معدل نمو خلال 11 عاماً... ويتصدر لعام 2020 وللعام الثالث على التوالي معدلات نمو أهم اقتصادات المنطقة

في دلالة واضحة على استمرار تحسن أداء الاقتصاد المصري ونجاح تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة منذ عام 2016، حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو له خلال 11 عاماً في وقت يظل فيه متصدراً معدلات نمو أهم اقتصادات المنطقة لعام 2020، وللعام الثالث على التوالي.

⁵ Egyptian Cabinet - Feb.2020



أنه في عام 2009، احتلت مصر المرتبة الـ 5 على مستوى أهم اقتصادات الشرق الأوسط، ليستمر معدل النمو في الصعود لتحتل مصر المرتبة الأولى لأهم اقتصادات الشرق الأوسط خلال عامي 2018 و 2019، مع توقع استمرار تصدرها أيضاً في عام 2020.

كما حافظ معدل نمو الاقتصاد المصري على تحقيق مستوى أعلى من متوسط النمو العالمي منذ عام 2015، والذي سجل 5.6% خلال عام 2019، في حين بلغ متوسط النمو العالمي 2.9% خلال نفس العام، كما سجل معدل النمو في مصر 5.3% عام 2018، مقارنة بمتوسط النمو العالمي

الذي سجل 3.6% خلال العام نفسه، أما في عام 2017 فقد سجل معدل النمو في مصر 4.2%، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل 3.8%، كما سجل معدل النمو في مصر 4.3% خلال عام 2016، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي سجل 3.4%، وسجل 4.4% عام 2015، مقارنة بنسبة 3.5% لمتوسط النمو العالمي، ومن المستهدف أن يسجل معدل النمو في مصر 6% خلال عام 2020، مقارنة بمتوسط النمو العالمي الذي قد يسجل 3.3% خلال العام المشار إليه.

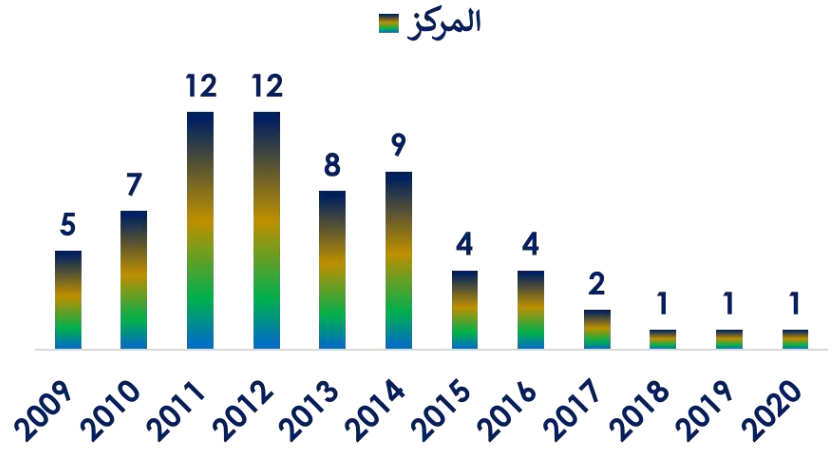
كما تصدرت مصر لعام 2020 وللعام الثالث على التوالي معدلات نمو أهم اقتصادات الشرق الأوسط لتسجل 6% "مستهدف" تليها العراق بمعدل نمو 5.1% ثم عمان بمعدل نمو 3.7% وإسرائيل بمعدل نمو 3.1% وتركيا بمعدل نمو 3%، وذلك بعد أن احتلت المركز الثاني خلال عام 2017 والتي سجلت فيه معدل نمو 4.1%، تليها البحرين بمعدل نمو 3.8%، ثم إيران بمعدل نمو 3.7%، وإسرائيل بمعدل نمو 3.6%، وفي المقابل انكمش الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 0.7%، تليها العراق بنسبة 2.5%، والكويت بنسبة 3.5%.

واحتلت مصر المرتبة الأولى خلال عام 2018 حيث سجلت معدل نمو نسبته 5.3%، تلتها إسرائيل بمعدل نمو 3.4%، ثم تركيا بمعدل نمو 2.8%، والسعودية بمعدل نمو 2.4%، بينما انكمش الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 0.6%، وإيران بنسبة 4.8%.

حيث يظهر الرسم البياني تسلسلاً زمنياً لمعدل نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2009/2008 حتى 2019/2018، مشيراً إلى أن معدل النمو وصل إلى 5.6% خلال عام 2019/2018، مقارنة بـ 5.3% خلال عام 2018/2017.

وبشأن ترتيب معدل النمو لمصر في أهم اقتصادات الشرق الأوسط خلال الفترة من 2009 حتى 2019، يبرز الرسم البياني،

ترتيب مصر وفقاً لمعدل النمو في أهم اقتصادات الشرق الأوسط



هذه المؤشرات الإيجابية كانت محط إشادة من قبل العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، حيث أكد البنك الدولي على استمرار مصر في قيادة النمو الاقتصادي للنتائج المحلي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وبدوره، أشار صندوق النقد الدولي إلى استمرار تصدر الاقتصاد المصري لمعدلات النمو لأبرز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2020، كما أكدت منظمة الأمم المتحدة على تسجيل مصر معدل نمو قوي في 2019، متوقعة أن يستمر في التحسن في 2020، وذلك بفضل التعافي في الطلب المحلي وتحسن أداء ميزان المدفوعات . من جهته، شدد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، على استمرار تزايد معدلات النمو الاقتصادي المصري ووصوله لأعلى معدل في 11 عاماً مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع صافي الصادرات والاستثمارات.

خامساً: الشباب والابتكار في جمهورية مصر العربية⁶



توفر القوى العاملة الشابة والمتعلمة في مصر للمستثمرين إمكانية الوصول إلى العمالة الموهوبة. حيث ساعد شغفهم وإبداعهم، إلى جانب الدعم التشريعي، في وضع مصر بين أفضل 10 دول في العالم لإطلاق شركات ناشئة، وفقاً لشركة فوربس في عام 2015.

تفتخر مصر بقوة عاملة كبيرة، شابة، مدربة تدريباً جيداً وتنافسية عالية تبلغ حوالي 29.1 مليون (أي أكثر من 31% من إجمالي السكان المصريين).

مع تعداد مصر الذي يتعدى حاجز الـ 100 مليون نسمة، 50% منهم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، فإن مصر تعلن بقوة عن مطالبتها باعتبارها واحدة من أسرع مراكز الأعمال نمواً في العالم.

تقع المعرفة والابتكار والبحث العلمي في قلب استراتيجية التنمية الاجتماعية لعام 2030 في مصر، وتتضمن هذه الإستراتيجية:

تنفيذ الإصلاح القانوني لتعزيز الابتكار.

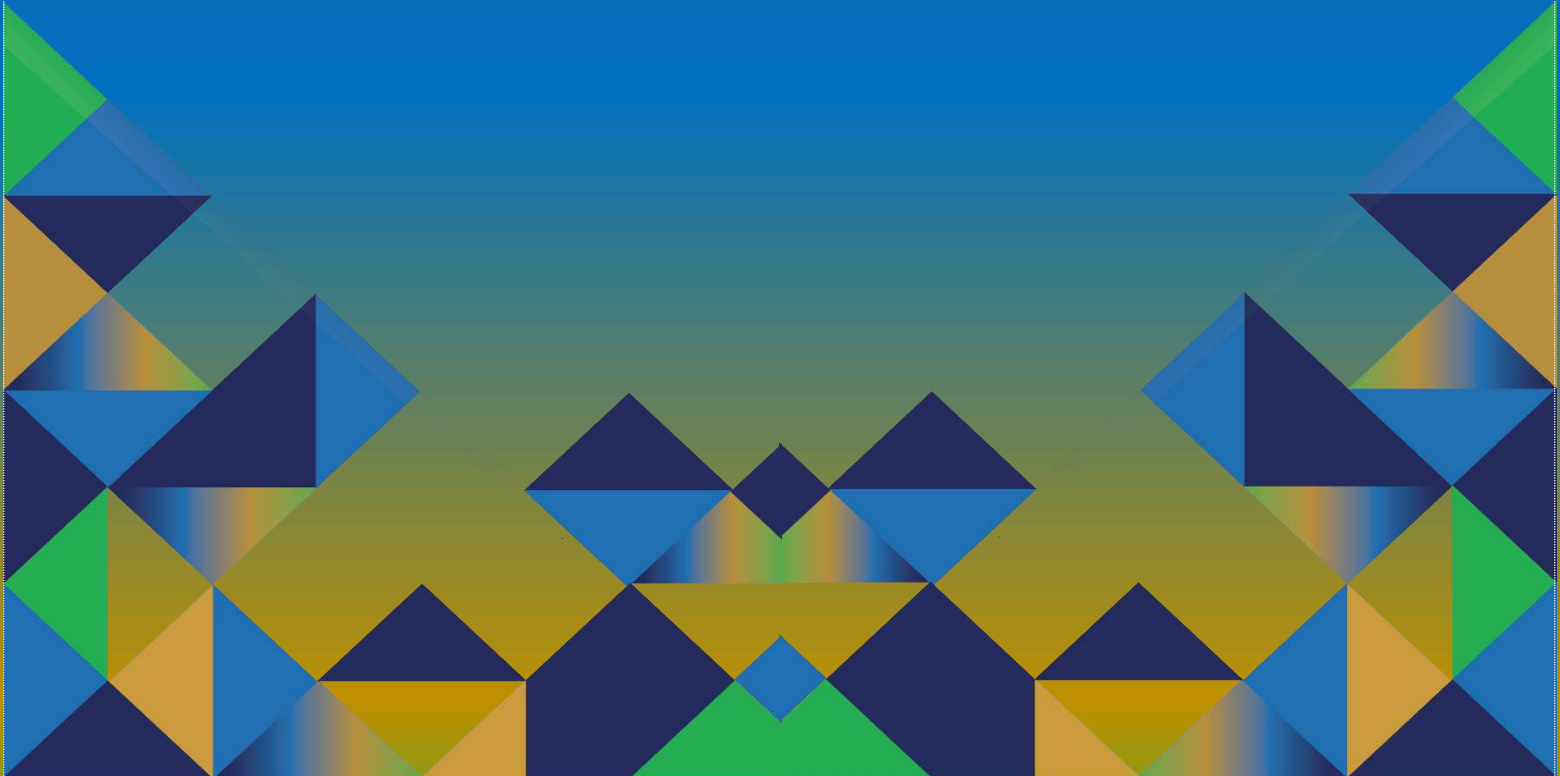
اعتماد برنامج شامل لتعزيز الابتكار والثقافة المعرفة.

برنامج شامل لتحفيز أنشطة الابتكار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسط.



⁶ <https://gafi.gov.eg/Arabic/whyegypt/Pages/Youth-and-Innovation.aspx>

هيكل سوق التأمين المصري 2019



هيكل سوق التأمين المصري 2019:



- تم شطب شركة المتحدة للتأمينات العامة من سجلات الهيئة بعد 2019/6/30 وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم (102) لسنة 2019.
- بلغ عدد شركات تأمينات الممتلكات في مارس 2020 نحو 23 شركة وشركات تأمينات الأشخاص 15 شركة (بخلاف الشركة الافريقية لإعادة التأمين التكافلي والشركة المتحدة للتأمينات العامة).
- بلغ عدد شركات التأمين التجاري في مارس 2020 نحو 28 شركة وشركات التأمين التكافلي 10 شركات.

تطور عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العاملة في السوق المصري:



2019/2018	2018/2017	2016/2017	2015/2016	البيان
بحسب نوع التأمين				
15	15	15	15	تأمينات أشخاص
23	22	21	21	تأمينات الممتلكات والمسئوليات
بحسب صيغة التأمين				
27	27	27	27	تأمين تجاري
11	10	9	9	تأمين تكافلي
38	37	36	36	الاجمالي



بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال المهن المرتبطة بنشاط التأمين:

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
90	87	69	63	59	وسطاء التأمين
50	0	43	0	41	خبراء اكتواريون
15	16	14	13	12	خبراء استشاريون
69	70	65	60	53	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار
174	173	148	136	124	الاجمالي



شركات التأمين بسوق التأمين المصري 2019:

شركات تأمينات وممتلكات	تأمينات أشخاص وتكوين اموال
1 مصر للتأمين	1 مصر لتأمينات الحياة
2 قناة السويس للتأمين	2 قناة السويس لتأمينات الحياة
3 المهندس للتأمين	3 المهندس لتأمينات الحياة
4 الدلتا للتأمين	4 الدلتا لتأمينات الحياة
5 جي اي جي للتأمين - مصر	5 متلايف لتأمينات الحياة
6 AIG للتأمين- مصر	6 اكسا لتأمينات الحياة مصر
7 المصرية لضمان الصادرات	7 اليانز لتأمينات الحياة - مصر
8 الجمعية المصرية التامين التعاوني	8 كيو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة
9 تشب للتأمين - مصر	9 تشب لتأمينات الحياة
10 رويال للتأمين	10 المصرية للتأمين التكافلي - حياة gig
11 اليانز للتأمين - مصر	11 طوكيو مارين فاميلي تكافل
12 بيت التامين المصري السعودي	12 آروب للتأمين على الحياة
13 بوبا إيجيبت للتأمين	13 اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي
14 المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات	14 المصرية الإماراتية
15 وثاق للتأمين التكافلي - مصر	15 ثروة لتأمينات الحياة
16 آروب لتأمينات الممتلكات	
17 اسكان للتأمين	
18 طوكيو مارين جينرال تكافل	
19 أورينت للتأمين التكافلي - ممتلكات	
20 أكسا للتأمين مصر	
21 ميد جلف للتأمين	
22 مصر للتأمين التكافلي	
23 ثروة للتأمين	



مجمعات التأمين بسوق التأمين المصري:

تحقيقاً لأهداف الاتحاد المصري للتأمين وماورد في نظامه الأساسي بالمادة الثالثة " للاتحاد استخدام كافة الوسائل والإمكانات اللازمة لدعم وتطوير سوق التأمين ورعاية مصالح الأعضاء وله على وجه الخصوص إنشاء المجمعات التأمينية المشتركة بين الأعضاء بعد موافقة الهيئة بهدف توفير التغطيات التأمينية للأخطار المختلفة التي تتعرض لها المشروعات القومية العملاقة ولمواجهة الأخطار الكبيرة والكوارث التي تتعرض لها البلاد" ، فقد قام الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية بتأسيس أربعة مجمعات على النحو التالي:

1. المجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار أعمال البناء.
2. المجموعة المصرية لتأمين الأخطار النووية.
3. مجموعة التأمين من أخطار حوادث القطارات والمترو والطرق السريعة المميزة.
4. المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.
5. مجموعة للأخطار الطبيعية (تحت الإنشاء).

صناديق التأمين الحكومية:

تهدف صناديق التأمين الحكومية إلى تغطية الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشائها. ووفقاً للقانون، تعتبر صناديق التأمين الحكومية من وحدات قطاع التأمين باعتبارها من المنشآت التي تزاوّل التأمين وإعادة التأمين بنفسها.

ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومي بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص والذي يصدر قرار بتجديد شروط وأسعار عمليات التأمين بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية .
صناديق التأمين الحكومية بسوق التأمين المصري:

1. صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.
2. الصندوق الحكومي لتغطية أضرار حوادث ومركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.
3. صندوق التأمين التعاوني لمراكب الصيد.
4. صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية بالهيئة القومية للبريد.

الاتحادات والأجهزة المعاونة

1. الاتحاد المصري للتأمين.
2. مكتب مراقبة ومعاينة البضائع.
3. معهد التأمين بمصر.
4. معهد الخدمات المالية غير المصرفية.

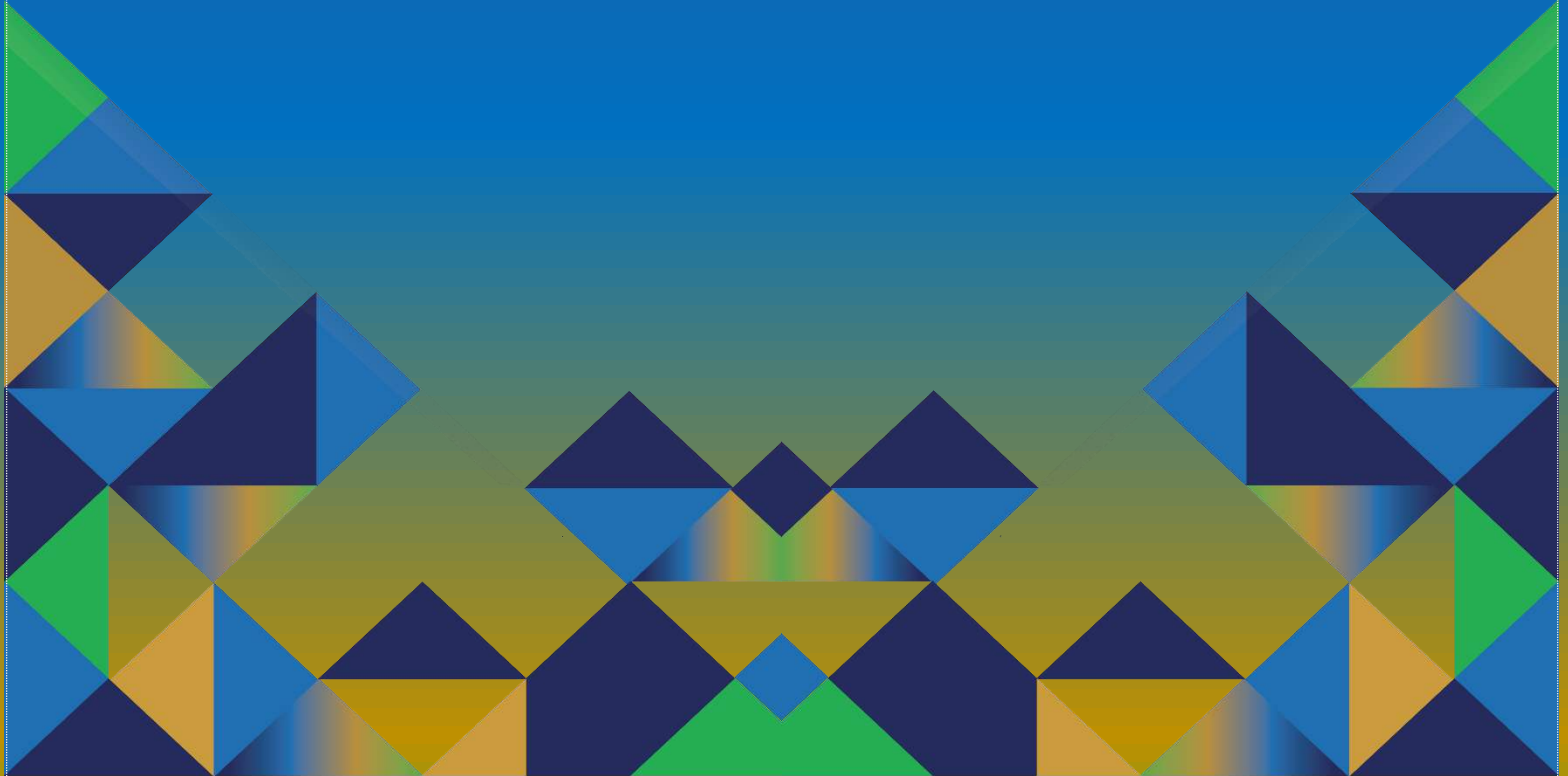


صناديق التأمين الخاصة

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين والتي تعد أحد أشكال أدوات الادخار وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق وتكون في شكل مزايا تأمينية إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة القائمة في مصر 749 صندوقاً بنهاية عام 2019، بلغ العامل منها 679 صندوقاً بالإضافة الى 70 صندوقاً تحت التصفية يستفيد منها حوالي 5 ملايين عضو وبإجمالي اشتراكات حوالي 10 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2019.

التطورات التشريعية في سوق التأمين المصري



أهم المحطات



مشروع قانون التأمين الموحد.



صدور قرارات لرئيس الوزراء بشأن إنشاء صندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهرى لتغطية ما يقرب من 24 مليون طالب.



الشمول المالي والتأميني.



المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات.



الهيئة العامة للرقابة المالية عضواً بمنندي التأمين بمنندي التأمين المستدام.



التطورات التشريعية:

- **قانون التأمين الموحد:** الهيئة تختتم الحوار المجتمعي لمشروع قانون التأمين الشامل تمهيدا للعرض على مجلس إدارتها وإرساله لمجلس الوزراء وقد راعت الهيئة في إعداد المسودة الأولى لمشروع القانون الموحد الجديد لنشاط التأمين ما أسفر عنه التطبيق العملي للنصوص القائمة من مشاكل وصعوبات وما طرأ على السوق من متغيرات، وما صدر عن الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة من معايير، والاطلاع على عدد من الرؤى والتعقيبات من الأطراف المشاركة في الحوار المجتمعي.
- **التأمين على السيارات والمسؤولية المدنية:**
- قرار السيد رئيس هيئة الرقابة المالية رقم (252) لسنة 2019 بإنشاء المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات والتي تتولى وحدها إدارة هذا الفرع من التأمين نيابة عن أعضائها

من كل شركات التأمين وجمعية التأمين التعاوني المرخص لها بمزاولة التأمين الإجباري على المركبات وتأمينات المسنوليات المتعلقة بها في مصر، واعتماد النظام الأساسي للمجموعة.

- إصدار قرار رقم (46) لسنة 2019 بشأن شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع: قامت الهيئة بإصدار شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع لتقنين آلية التحصيل الإلكتروني لوثائق التأمين الإجباري، بما يسهم في تدعيم النشاط، بجانب القضاء على حالات الغش والتزوير التي يشهدها هذا النشاط.
- قرار رئيس الهيئة رقم (1052) لسنة 2019 بشأن ضوابط تحديد نسب الاستهلاك في وثيقة تأمين السيارات.

● إصدار قرار رقم (23) لسنة 2019 بشأن ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي:

في خطوة لزيادة الشفافية والفعالية داخل منظومة التأمين التكافلي، قامت الهيئة بإصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي لأول مرة في مصر، لتحل بذلك محل الضوابط القائمة منذ عام 2004 والمعمول بها في سوق التأمين المصري سعيًا من الهيئة لمواكبة التطورات الإقليمية المحيطة بهذا النوع من التأمين، حيث راعت تلك الضوابط الجديدة ما يتفق وطبيعة التغيرات التي طرأت على السوق المحلي وتتماشى مع الضوابط العالمية المعمول بها في هذا الشأن وخاصة فيما يتعلق بينود إعادة التأمين التكافلي، ورأس المال، والاستثمارات، وفائض الشركات وكيفية توزيعه. وقد تم منح شركات التأمين التي تمارس أعمال التأمين التكافلي والقائمة - عند صدور القرار - فترة زمنية لا تتجاوز 6 أشهر لتوفيق أوضاعها بما يتفق وأحكام الضوابط الجديدة .

● الشمول المالي والتأميني (التمويل والتأمين متناهي الصغر):

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 15 لسنة 2019 بتاريخ 2019/2/7 بتعديل قرار رقم 173 لسنة 2014 الخاص بقواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهي الصغر والقرار رقم 31 لسنة 2015 الخاص بقواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاص بالزام الجمعيات من الفئتين "أ" و "ب" أو "المؤسسات" أو "الشركات" بتوفير تغطية تأمينية لعمالها الحاصلين على تمويل متناهي الصغر ضد حالات الوفاة والعجز الكلي المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع احدي شركات التأمين المرخص لها ويكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل. ويحظر على جهات التمويل متناهي الصغر الحصول على أي مقابل مادي بخلاف قسط التأمين.

- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 17 لسنة 2019 بتاريخ 2019/2/7 بإعفاء عقود التأمين متناهي الصغر والحاصلين على تمويل متناهي الصغر من مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة والمحدد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 152 لسنة 2018.

- قرار رقم (166) لسنة 2019 بشأن تعديل قرار مجلس الإدارة رقم 16 لسنة 2019 بإصدار عقد التأمين متناهي الصغر النمطي الجماعي لتغطية الحاصلين على تمويل متناهي الصغر الصادر في ديسمبر 2019. حيث تلتزم شركات التأمين المرخص لها بممارسة عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتلك المرخص لها بممارسة عمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات الراغبة في تغطية الحاصلين على تمويل متناهي الصغر من الجهات المانحة (الجمعية / المؤسسة الأهلية من الفئتين (أ) و(ب) / الشركة) بالنموذج (أ) / أو النموذج (ب) المرفقين بهذا القرار على الترتيب بحسب الترخيص الصادر لها، وبقسط تأمين شهري بحد أقصى 30 قرش لكل ألف جنيه من مبلغ التأمين للنموذج (ب) أما بالنسبة للنموذج (ب) فيجب موافاة الهيئة بالأسعار للاعتماد.

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- صدور قرار بشأن الترخيص لجهات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، ويأتي ذلك في إطار استكمال الدور الفعال للشركات والجمعيات التي تزاوّل نشاط التمويل متناهي الصغر في مجال الشمول المالي وإتاحة بدائل متعددة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

لمزيد من المعلومات حول تشريعات سوق التأمين وأهم القرارات يرجى زيارة موقع الهيئة العامة للرقابة المالية

<http://www.fra.gov.eg/>

محطات هامة وقرارات للهيئة العامة للرقابة المالية تؤثر ايجاباً على صناعة التأمين المصرية:

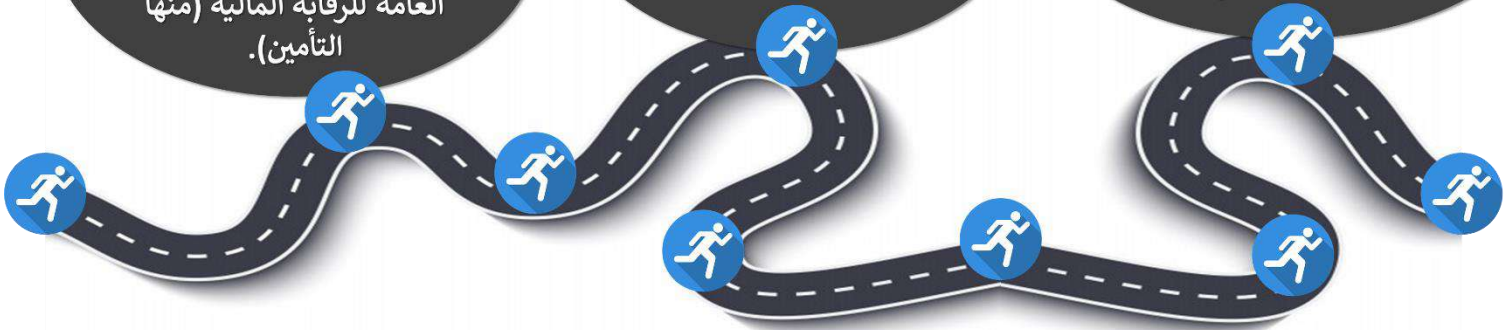


حماية حقوق المتعاملين

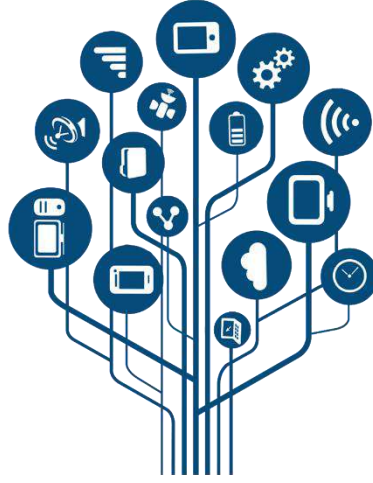
إصدار قرار بشأن تنظيم العمل بلجان التظلمات المنشأة وفقاً لأحكام القوانين الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية (منها التأمين).

تشكيل أول مجلس إدارة لصندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين.

إصدار الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.



في إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين الى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج الى خطوات اكتابة معقدة فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونياً وقد زادت عدد الشركات الحاصلة على موافقة الهيئة بالإصدار الإلكتروني الى 60% من عدد الشركات العاملة.



تشجيع استخدام التكنولوجيا في أنشطة التأمين مما يسهل من الوصول لخدمات التأمين .



وضع صناعة التأمين على طريق التحول الرقمي والشمول المالي لإنشاء قاعدة بيانات تكون بمثابة بنك معلومات لجميع بيانات نشاط التأمين ، إضافة الى تطوير المنتجات الحالية ومنع الممارسات الضارة سواء من جانب العملاء أو الشركات.

زيادة تغطيات التأمينات الاجبارية وجاري تفعيل التأمين الاجباري ضد المسئوليات الناشئة عن ممارسة بعض المهن مثل (مراقبي الحسابات والمستشارين الماليين وخلافه من المهن التي تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية).



أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العامة



أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين



الدكتور/ سعيد جبر
نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد
العضو المنتدب
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة

عن شركات تأمين قطاع الأعمال العام
التي تزاوّل تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال



الأستاذ / علاء الزهيري
رئيس مجلس إدارة الاتحاد
العضو المنتدب
شركة جي أي جي للتأمين - مصر

عن شركات تأمين قطاع الأعمال العام
التي تزاوّل تأمينات الممتلكات والمسئوليات



الدكتور/ أحمد عبد العزيز
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب
شركة مصر لتأمينات الحياة

عن الشركات التي تزاوّل تأمينات الممتلكات والمسئوليات



الأستاذ/ مؤمن مختار
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب
شركة مصر للتأمين



الأستاذ / محمد مهران
العضو المنتدب
شركة أليانز للتأمين - مصر



الأستاذ / حسن درويش
نائب رئيس مجلس إدارة
شركة رويال للتأمين



الأستاذ / رضا فتحي
الرئيس التنفيذي
شركة المهندس للتأمين



الأستاذ / عادل فطوري
العضو المنتدب
شركة وثاق للتأمين التكافلي- مصر



الأستاذ / أحمد عارفين
العضو المنتدب
الشركة المصرية للتأمين التكافلي -
مصر

عن الشركات التي تزاوّل تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال



الأستاذ / سعيد الألفي
رئيس مجلس إدارة
شركة الدلتا لتأمينات الحياة



الأستاذ/ رماح أسعد
العضو المنتدب
الشركة المصرية للتأمين التكافلي - حياة gig



الدكتور/ محمد عبد اللطيف مراد
العضو المنتدب
شركة المهندس لتأمينات الحياة



الأستاذة / إينا بوتاروفا
رئيس مجلس الإدارة
شركة متلايف لتأمينات الحياة

أعضاء الجمعية العامة

الدكتور/ سعيد جبر نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العضو المنتدب شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	الأستاذ / علاء الزهيري رئيس مجلس إدارة الاتحاد العضو المنتدب شركة جي أي جي للتأمين - مصر
الدكتور/ أحمد عبد العزيز رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب شركة مصر لتأمينات الحياة	الأستاذ/ مؤمن مختار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة مصر للتأمين
الأستاذ / رضا فتحي الرئيس التنفيذي شركة المهندس للتأمين	الأستاذ/ احمد شهاب العضو المنتدب شركة قناة السويس للتأمين
الأستاذ / مصطفى مهني قائم بأعمال العضو المنتدب شركة بيت التأمين المصري السعودي	الدكتور/ عادل موسى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة الدلتا للتأمين
الأستاذ / حسن درويش نائب رئيس مجلس إدارة شركة رويال للتأمين	الأستاذ / جوزيف بيجاني نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة AIG للتأمين- مصر
الأستاذ / إيهاب العوضي العضو المنتدب شركة تشب للتأمين - مصر	الأستاذ / محمد مهران العضو المنتدب شركة أليانز للتأمين -مصر
الأستاذة / إينا بوتاروفا رئيس مجلس الإدارة شركة متلايف لتأمينات الحياة	الأستاذ / أحمد عارفين العضو المنتدب الشركة المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
الأستاذ /أيمن قنديل العضو المنتدب شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	الأستاذ / رماح أسعد العضو المنتدب الشركة المصرية للتأمين التكافلي - حياة
الأستاذ / عمرو الشيمي العضو المنتدب شركة كيو إن بي الأهلى لتأمينات الحياة	الأستاذ / محمد البازي العضو المنتدب شركة بوبا إيجيبت للتأمين
الأستاذ / مصطفى أبو العزم قائم بأعمال العضو المنتدب الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	الأستاذ / عادل فطوري العضو المنتدب شركة وثاق للتأمين التكافلي-مصر
الأستاذ / أيمن حجازي رئيس مجلس إدارة شركة أليانز لتأمينات الحياة - مصر	الأستاذ / جون اكسل بروملي العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي شركة تشب لتأمينات الحياة-مصر

الأستاذ / مدحت صابر
العضو المنتدب
شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات

الأستاذ / همام بدر
رئيس مجلس إدارة
شركة إسكان للتأمين

الأستاذ/محمود حنفي
العضو المنتدب
الشركة اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي

الأستاذ / على السيسي
العضو المنتدب
شركة أروب للتأمين على الحياة

الأستاذ / ماسايا إناجكي
العضو المنتدب
شركة طوكيو مارين مصر فاملى تكافل

الأستاذ / اتسوشي ياماكاجي
العضو المنتدب
شركة طوكيو مارين مصر جنرال تكافل

الأستاذ / سعيد الألفي
رئيس مجلس إدارة
شركة الدلتا لتأمينات الحياة

الأستاذ / محمد مصطفى عبد الرسول
العضو المنتدب
شركة اورينت للتأمين التكافلي

الأستاذ / أحمد ناصف
العضو المنتدب
شركة اكسا للتأمين - مصر

الدكتور/ محمد عبد اللطيف مراد
العضو المنتدب
شركة المهندس للتأمينات الحياة

دكتور / ايمن الالفى
العضو المنتدب
الشركة المصرية الاماراتية لتأمينات
الحياة التكافلي

الأستاذة/فاطمة الزين
مدير تطوير الأعمال
شركة المتوسط والخليج للتأمين
(ميد جلف) - مصر

الأستاذ/ بيتر مجدي صبري
العضو المنتدب
شركة ثروة لتأمينات الحياة

الأستاذ/ أحمد خليفة
العضو المنتدب
شركة ثروة للتأمين

الأستاذ/أحمد مرسي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة مصر للتأمين التكافلي

تقارير أجهزة الاتحاد عن عام 2019



أولاً: تقرير الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأمين:

- عقدت الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأمين عدد اجتماعين (2) خلال عام 2019 حيث ناقشت الموضوعات المعروضة عليها واتخذت القرارات اللازمة بشأنها، ومن أبرز هذه القرارات التالي :
1. اعتماد القوائم المالية للاتحاد المصري للتأمين عن العام المالي المنتهى في 2018/6/30 والإحاطة بما جاء بكل من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات بمؤسسة (مكتب حازم حسن KPMG).
 2. اعتماد خطه عمل الاتحاد المصري للتأمين عن العام المالي 2020/ 2019 .
 3. اعتماد مشروع الموازنة التقديرية للاتحاد المصري للتأمين عن العام المالي 2020/2019 بإجمالي مبلغ 14,986,500 جنيه مصري .
 4. اعتماد اشتراكات الشركات الأعضاء في تمويل الموازنة التقديرية للاتحاد لعام 2020/2019 بإجمالي مبلغ 9,426,500 جنيه و بحد ادني 100,000 جنيه لكل شركة مع إعادة توزيع باقي مساهمة الشركات الأعضاء في الاتحاد وفقا لنتائج أعمال كل شركة إلى إجمالي أقساط السوق في 2018/6/30 ومطالبة الشركات بسداد حصتها في تمويل الموازنة التقديرية.
 5. الموافقة على تمويل حملة الوعي التأميني من حساب المصرفيات الإدارية للتأمين الإجباري على السيارات (الواحد جنيه).
 6. اعتماد تقرير النشاط السنوي للاتحاد لعام 2018 باللغتين العربية والانجليزية.
 7. الموافقة على مشروع النظام الأساسي لمعهد التأمين بمصر المعروض وإرساله للهيئة العامة للرقابة المالية لاستكمال الإجراءات القانونية.
 8. إقرار ميثاق شرف وأخلاقيات العمل التأميني والسلوك المهني السليم لشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في جمهورية مصر العربية وإرساله للهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.
 9. اختيار منصب الممثل الثاني لمصر في المجلس التنفيذي للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين وإعلان فوز الأستاذ/ عادل فطوري العضو المنتدب لشركة وثاق للتأمين التكافلي – مصر.

ثانيا: تقرير مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين:

عقد مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين خمسة (5) اجتماعات على مدار عام 2019 ناقش خلالها العديد من الموضوعات المتعلقة بأهم القرارات والإجراءات الخاصة بصناعة التأمين وإعادة التأمين المصرية الى جانب بعض الموضوعات الداخلية الخاصة بالاتحاد المصري للتأمين ومن أهم الموضوعات التي تم مناقشتها:

1. عرض الميزانية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لها للاتحاد المصري للتأمين عن العام المالي المنتهى في 2018/6/30 والعرض على الجهاز المركزي للمحاسبات:

تم عرض الميزانية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة لها عن العام المالي المنتهى في 2018/6/30، كما تم مناقشة ما ورد بحساب الوقاية من الحريق ومدى إمكانية تحويله للحساب الجاري العام للاتحاد المصري للتأمين للاستفادة منه لتحسين الأوضاع بالاتحاد وخصوصا أن هذا الحساب انتفى الغرض منه وان رصيد هذا الحساب دائن في الاتحاد مما يستلزم العرض على المستشار القانوني للاتحاد لأخذ رأيه من الناحية القانونية وكذلك دراسة العرض على الهيئة العامة للرقابة المالية ثم عرض الرأي القانوني على الجمعية العامة للاتحاد. وقد قرر المجلس إقرار الميزانية والحسابات الختامية للاتحاد والإيضاحات المتممة لها عن العام المالي المنتهى في 2018/6/30 والموافقة على السياسة الاستثمارية الخاصة بالاتحاد وعرض موضوع حساب الوقاية من الحريق وإمكانية تحويله للحساب الجاري العام للاتحاد على المستشار القانوني للاتحاد.

2. عرض مذكرة بشأن التعديلات المطروحة على الهيكل التنظيمي للاتحاد المصري للتأمين ورأى المستشار القانوني للاتحاد بالإضافة الى الترقيات المقترحة بالاتحاد لإعداد جيل قادم من القادة وتطوير منظومة العمل بالاتحاد:

في ضوء ما انتهت إليه اللجنة الإدارية بالاتحاد المصري للتأمين في اجتماعها بتاريخ 2019/1/8 بضرورة إعداد هيكل تنظيمي مرحلي يعرض على المستشار القانوني ثم يعاد عرضه على اللجنة الإدارية قبل العرض على مجلس الإدارة، ثم البدء في إجراءات تعديل النظام الأساسي للاتحاد وعقب ذلك يتم إسناد إعداد الهيكل التنظيمي النهائي للاتحاد بإضافة المدير التنفيذي ونائبه من خلال شركة متخصصة في هذا المجال لارتباط الهيكل باستراتيجية الاتحاد في المرحلة المقبلة.

قرر المجلس إعادة احالة موضوع إعداد الهيكل التنظيمي للاتحاد للجنة الإدارية على أن يتم الاستعانة بإحدى الشركات المتخصصة لإعداد الهيكل المطلوب، وعقب ذلك يتم العرض على مجلس إدارة الاتحاد، كما قرر المجلس الموافقة على الترقيات المقدمة على النحو التالي:

- تعيين الأستاذ/ محمود محمد سامي في وظيفة أمين عام مساعد للشئون الفنية.
- تعيين الأستاذ/ أشرف محمد عبد السلام في وظيفة كبير أخصائيين شئون فنية على درجة مدير عام.
- تعيين الأستاذ/ إبراهيم عبد الدايم في وظيفة كبير أخصائيين شئون إدارية ومالية على درجة مدير عام تتبع الأمين العام المساعد للشئون الإدارية والمالية والقانونية.
- استحداث وظيفة كاتب أول وتعيين الأستاذة/ هدى جمعه أحمد والأستاذة/ أمال رفاعي خليل على هذه الوظيفة.

3. عرض مشروع مبادرة الاتحاد المصري للتأمين "توقف عن الكتابة وأنقذ حياه طفل" والترتيبات الخاصة بتنظيم ماراثون الاتحاد الثاني لعام 2019:

في ضوء تفعيل المسؤولية الاجتماعية للاتحاد المصري للتأمين ومشاركته المجتمعية وزيادة الوعي التأميني لدى المواطنين تم عرض مشروع مبادرة الاتحاد "توقف عن الكتابة وأنقذ حياه طفل" والترتيبات الخاصة بماراثون الاتحاد لعام 2019 والهدف العام منها هو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر الوعي حول تأمين السلامة على

الطرق والتوعية بأضرار استخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة و التي تؤدي إلى زيادة معدلات التعرض للحوادث أو التسبب في وقوعها مع التركيز على العنصر الأكثر عرضه لحوادث المرور وهم الأطفال ، هذا وتتضمن المبادرة الفاعليات التالية:

- كتابه (لصق / ختم) شعار المبادرة على وثائق تأمين السيارات الإجباري والتكميلي ووثائق الحوادث الشخصية.
- نشر الشعار والمعلومات الهامة عن هذا الخطر عبر وسائل الأعلام المختلفة من خلال البيانات الصحفية واللقاءات الإعلامية والإعلانات التليفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيره هذا بالإضافة إلى الشركات الإعلامية مع الصحافة والتقنوات التليفزيونية والراديو وغيره.
- محاوله التواصل مع شركات تطبيقات الهاتف المحمول " Mobile Applications " الخاصة بتقديم معلومات عن الطريق والنقاط المزدهمة وغيره وذلك لتوعيه المواطنين بأن يتم استخدام الخدمة الصوتية وليس النظر للمعلومات على شاشات الهاتف المحمول والانشغال عن الطريق.

هذا ومن المقترح أن تبدأ الحملة من شهر مارس 2019 ولمدة عام، كما عرضت الموازنة التقديرية لتنفيذ مشروع المبادرة والتي تقدر بواقع 3,463,481 جنيه مصري والمقترح استخدام رصيد الجنيه الواحد المخصص للاتحاد عن كل وثيقة تأمين سيارات إجباري في تنفيذ هذه الحملة.

هذا وقد وافق المجلس على المضي قدماً في الحملة وتعديل العنوان ليصبح "توقف عن الكتابة وأنقذ حياة Stop texting ... Save a Life" مع عرض الموازنة التقديرية للمشروع على لجنة الوعي التأميني ليكون ضمن الموازنة التقديرية لخطة عمل اللجنة لمدة عام.

هذا وقد قامت لجنة الوعي التأميني بإعداد خطة عمل سنوية للجنة تتضمن مقترحاتها لنشر الوعي التأميني والوقت المناسب للتنفيذ وتكلفة تنفيذ كل بند من بنود الخطة بالإضافة الى ادراج بند تنفيذ مبادرة " توقف عن الكتابة وأنقذ حياة " وتنظيم الماراثون الذي ينظمه الاتحاد سنوياً.

وبناءً علي ما تقدم، فقد تقرر الموافقة على تمويل مبادرة توقف عن الكتابة وأنقذ حياه من رصيد الواحد جنيه للتأمين الإجباري على السيارات وإدراج باقي بنود خطة عمل لجنة الوعي التأميني المقدمة ليتم إضافتها في موازنة الاتحاد الجديدة للموافقة عليها.

ووافق مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين على الإجراءات التي اتخذت بشأن تنظيم الماراثون الثاني للاتحاد لعام 2019 من قبل فريق عمل الاتحاد المصري للتأمين، بالإضافة الى الموافقة على رعاية كلا من وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة للرقابة المالية، والموافقة على إجراء مؤتمر صحفي بتاريخ 2 مايو 2019 برعاية وزير الشباب والرياضة ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وحضور كافة الجهات المعنية بمركز التعليم المدني بالجزيرة وذلك للإعلان عن تدشين المبادرة.

4. إجراء تعديل تشريعي للمادة (40) بند تاسعا من قانون التأمين الصحي الشامل:

في ضوء الخطاب الوارد من السيد المستشار/ نائب رئيس الهيئة بشأن رؤية الهيئة في أن يقوم الاتحاد بتنظيم لقاء يضم شركات التأمين ومسئولي وزارة المالية ومصحة الضرائب المسؤولين عن تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل لإيضاح وجهات نظر شركات التأمين للوصول إلى حلول ترضى جميع الاطراف وتحقق الهدف القانوني.

طلب السيد الأستاذ / رئيس مصلحة الضرائب من الأستاذ / جرجس ابراهيم المستشار الضريبي للاتحاد إرسال مذكرة عن كيفية تطبيق المساهمة التكافلية على قطاع التأمين لأخذها في الاعتبار عند صدور الكتاب الدوري، وقد أعد الأستاذ/جرجس إبراهيم اقتراح عن كيفية احتساب المساهمة التكافلية على قطاع التأمين والتي عرضت على لجنة "مسئولي إعداد القوائم المالية بالشركات" بالاتحاد المصري للتأمين وتضمنت ما يلي:

بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

حساب المساهمة التكافلية لشركات التأمين ممتلكات ومسئوليات "تأمين صحي"
الأقساط المباشرة
أقساط إعادة التأمين الوارد
إجمالي الأقساط
يخصم: أقساط إعادة التأمين الصادر
صافي الأقساط
يضاف
إيرادات تشغيل أخرى
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة المحققة
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة المحققة
إيرادات تشغيل أخرى
إجمالي الإيرادات
مساهمته تكافلية = إجمالي الإيرادات $\times 2.5$ في الألف

بالنسبة لشركات تأمين الحياة وتكوين الأموال:

حساب المساهمة التكافلية لشركات التأمين حياة وتكوين الأموال "تأمين صحي"
الأقساط المباشرة
أقساط إعادة التأمين الوارد
إجمالي الأقساط
يخصم: أقساط إعادة التأمين الصادر
صافي الأقساط
التغير في الاحتياطي الحسابي
يضاف
إيرادات تشغيل أخرى
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة المحققة
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة المحققة
إيرادات تشغيل أخرى
إجمالي الإيرادات
مساهمته تكافلية = إجمالي الإيرادات $\times 2.5$ في الألف

وقد تقرر تفويض السيد الأستاذ / رئيس الاتحاد في تشكيل الوفد الذي سيمثل قطاع التأمين لمقابلة السادة المسئولين في وزارة المالية ومصلحه الضرائب لشرح وجهه نظر القطاع في التعديل التشريعي الخاص بقانون التأمين الصحي ليتم حساب ال 2.5 في الألف من صافي الأرباح بعد خصم الضرائب وليس من إجمالي الإيرادات.

5. عرض خطط عمل لجان الاتحاد المصري للتأمين: اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر ولجنه مسئولى القوائم المالية ولجنه نظم المعلومات لعام 2019 التى تم تأسيسها من مجلس الإدارة:

وافق مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين على ما ورد بخطط اللجان الثلاثة من موضوعات.

6. عرض الموضوعات المقدمة من اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر (المشكلة وفقا لموافقة مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 2017/11/19):

6.1 عرض مقترح اللجنة والدراسة المقدمة بشأن اعداد تطبيقات لإصدار وتوزيع منتجات التأمين متناهي الصغر
:Microinsurance Platform

في ظل الجهود المبذولة من الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين لتفعيل دور التأمين متناهي الصغر في مصر والعمل على تذليل كافة العقبات الخاصة بالحد من انتشار هذا النوع التأميني الهام، وفي إطار توفير الأدوات الذكية الأكثر انتشارا لتوزيع هذا النوع التأميني الهام واستثماراً لاتجاه الدولة الجديد لتفعيل كروت الدفع الإلكتروني، لذلك فقد تم اعداد هذه الدراسة Microinsurance Platform من لجنة التأمين متناهي الصغر وذلك بهدف الوصول لأكبر عدد من العملاء المستهدفين.

ويقوم هذا المقترح على استخدام أحد الأنظمة / التطبيقات التالية أو كلاهما في منظومة توزيع المنتجات وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات في التأمين متناهي الصغر وهي: -

أ. استخدام الكروت المدفوعة مقدماً أو مسبقة الدفع Prepaid Cards والتي تصدرها شركات التحصيل " شركات الدفع الإلكتروني" في توزيع التأمين متناهي الصغر وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات، ويتضمن هذا البند العناصر التالية:

- أنواع البيانات المكتوبة على الكارت.
- طريقة توزيع الكروت.
- آلية تحصيل الأقساط.
- آلية سداد التعويضات.
- آلية التعاقد مع جهات التوزيع.

ب. استخدام انظمه شركات الاتصالات " التليفون المحمول" كمحافظ شركات الاتصالات E-Wallets في توزيع التأمين متناهي الصغر وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات، ويتضمن هذا البند العناصر التالية:

- شراء العميل لوثيقة التأمين متناهي الصغر.
- سداد التعويضات.

ج. هذا وقد تضمنت الدراسة المقدمة أيضا المحاور التالية:

- دور التأمين متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.
- دور لجنة التأمين متناهي الصغر بالاتحاد المصري للتأمين في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- أهم القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية المتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر بالتأمين متناهي الصغر في الفترة من 2015 الى 2019.
- أهم التحديات التي تواجه صناعة التأمين متناهي الصغر في سوق التأمين المصري.
- نبذة عن أهم التعديلات المقترحة على قانون التأمين 10 لسنة 1981 للإشراف والرقابة (قانون التأمين الموحد) والخاصة بالتأمين متناهي الصغر.

6.2 عرض نموذج العقد الاسترشادي المقدم من اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر لإصدار وطباعة وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر بعد اخذ ملاحظات الشركات الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين في الاعتبار.

أكد السادة أعضاء المجلس على أهمية الدراسة المقدمة وأشادوا بمجهودات اللجنة والمقدم منها ووافق السادة الأعضاء على هذه الدراسة وعلى العقد الاسترشادي المقدم على ان يتم ارسالهم للهيئة العامة للرقابة المالية للدراسة.

7. عرض مذكرة تنظيم الندوة العربية للشمول المالي وتنمية التأمين المستدام بالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين في يناير 2019:

في ضوء خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين والتي تستهدف نشر مبادئ التأمين المستدام في سوق التأمين المصري ونظراً لأهمية المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها مع الاتحاد العام العربي للتأمين لما لها من مردود إيجابي بين الأسواق العربية، فقد وافق السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين على عقد الندوة العربية للشمول المالي وتنمية التأمين المستدام بالتعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد العام العربي للتأمين في يناير 2019 مع حصول الاتحاد العام العربي للتأمين على 30% من قيمة التسجيل و30% من قيمة الرعايات التي يقوم الاتحاد العربي بالحصول عليها لصالح الندوة.

وفي ضوء البريد الإلكتروني الوارد من الاتحاد العام العربي للتأمين بشأن اقتراح تأجيل عقد الندوة، ونظراً لضيق الوقت فقد تم الاتفاق على تأجيل عقد الندوة الى 23- 24 فبراير 2020.

وقد وافق السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على آخر المستجدات بشأن الإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها بخصوص الندوة العربية للشمول المالي وتنمية التأمين المستدام من حيث موعد ومكان انعقاد الندوة وكذلك رسوم الاشتراك.

8. تقديم عرض تقديمي لمجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين بشأن الترتيبات الخاصة بملتقى شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين - شرم راندفو "2nd Sharm Rendezvous 2019":

عرض على مجلس الإدارة المقترح الخاص باختيار مقر انعقاد ملتقى شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين "2nd Sharm Rendezvous 2019" بفندق ريكسوس بريميم سيجيت Rixos Premium Seagate، وعرضت المذكرة مستويات أسعار الغرف للإقامة بالفنادق القريبة والمجاورة وما تم بشأن عقد اجتماع مع المسؤولين بمحافظة جنوب سيناء. حيث أوضح العرض التقديمي اهم النقاط الأساسية الخاصة بترتيبات هذا الحدث وهي على النحو التالي:

- العدد المستهدف لعام 2019: من 800 الى 1000 مشارك حيث يتوقع فريق العمل المنظم زيادة في عدد المشاركين عن العام الماضي بمقدار 30% حيث وصل عدد المشاركين في عام 2018 الي 700 مشارك.
- عدد أيام الملتقى: ثلاثة أيام، من 11 الي 13 نوفمبر 2019.
- كما تم عرض البرنامج المقترح للملتقى وأسعار التسجيل الخاصة بالمشاركين.

وقد وافق السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على ما جاء مع تفويض الأستاذ رئيس الاتحاد باتخاذ الإجراءات التنفيذية بشأن تشكيل اللجنة التنظيمية ومتابعة إجراءات التنظيم والتجهيز للملتقى.

9. رعاية الاتحاد المصري للتأمين للاجتماع الإقليمي حول مبادئ التأمين المستدام بجمهورية مصر العربية على هامش المؤتمر الإقليمي تحت رعاية مبادرة الأمم المتحدة للتمويل المستدام:

في ضوء قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بعقد مؤتمر إقليمي تحت رعاية مبادرة الأمم المتحدة للتمويل المستدام UN Environment's Principles for Sustainable Insurance Initiative لأول مرة في مصر تضم كافة أقطاب الاقتصاد المصري لتعزيز التمويل المستدام في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وذلك خلال يومي 10 - 11 ابريل 2019 بفندق النيل ريتز كارلتون ، وحيث ان قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية في الاقتصاد المصري وحرصاً على استغلال تواجد نخبة من الخبراء الدوليين في مجال التأمين المستدام في هذا المؤتمر الهام ، فقد طلبت الهيئة مشاركة ورعاية الاتحاد لهذا الحدث الهام بتنظيم أول اجتماع إقليمي حول مبادئ التأمين المستدام على هامش هذا المؤتمر على ان يتضمن ذلك قيام الاتحاد بالإجراءات اللوجستية الخاصة بتنظيم هذا الاجتماع يوم 9 أبريل 2019 .

هذا وقد وافق السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين على رعاية هذا الاجتماع الهام لعدد 50 مشارك متضمنا الخبراء الدوليين وممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية وممثلي قطاع التأمين المصري وتحمل الاتحاد كافة المصروفات المتعلقة بذلك.

10. عقد ندوة تأمين الأخطار الطبيعية يوم 23 مايو 2019 بالتعاون مع شركة CCR Re الفرنسية:

عرض على مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين مذكرة بخصوص قيام الاتحاد بالتعاون مع شركة CCR Re الفرنسية بعقد ندوة عن الأخطار الطبيعية للشركات الأعضاء بالاتحاد بتاريخ 23 مايو 2019 في فندق الفورسيزونز على هامش إفطار شهر رمضان السنوي الذي ينظمه الاتحاد المصري للتأمين.

هذا وقد وافق السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد على عقد الندوة وفقا للمقدم.

11. عرض مذكرة المستشار القانوني للاتحاد بشأن اختيار ممثل لسوق التأمين المصري في المجلس التنفيذي للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR خلفا للمرحوم الأستاذ/ محمد عبد الله:

في ضوء قرار مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين بأن يجرى اختيار ممثل السوق المصري من بين أعضاء الجمعية العامة للاتحاد، على أن تقوم الجمعية باختياره من بين المرشحين الذين يحق لهم الترشيح، فقد تم ارسال خطابات للشركات أعضاء الاتحاد الأفروآسيوي والذين قاموا بسداد الاشتراكات وقد وردت ثلاث ترشيحات هي وفقا لترتيب تواريخ الاستلام (الأستاذ/ عادل فطوري - الأستاذ/ أحمد حسن درويش - الأستاذ/ مؤمن مختار).

وبناء عليه قرر مجلس إدارة الاتحاد عرض الموضوع على الجمعية العامة للاتحاد.

12. عرض خطة عمل الاتحاد والموازنة التقديرية عن العام المالي 2019/2020:

تم عرض مشروع الموازنة التقديرية للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019، كما عرضت خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين عن السنة المالية 2020/2019 وقد جاءت الاهداف الرئيسية لخطة العمل على النحو التالي:

(1): إعادة الهيكلة للاتحاد المصري للتأمين وتطوير دور الأمانة العامة وكافة الوظائف الأخرى بالاتحاد:

1.1 الانتهاء من مقترح الهيكل التنظيمي الجديد وبطاقات الوصف الوظيفي.

1.2 دراسة النظام الأساسي للاتحاد المصري للتأمين وتقديم مقترحات التعديلات.

(2): تفعيل عمل اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين وتطوير العمل بها:

2.1 التركيز على الجانب العملي باللجان الفنية من خلال القيام بمجموعة من الندوات وورش العمل التدريبية للعاملين بسوق التأمين المصري.

2.2 نشر الوعي بمبادئ التأمين المستدام بين اللجان المختلفة بالاتحاد المصري للتأمين ومناقشة مجموعة من الحالات العملية والتعاون مع الجهات الرائدة العالمية في هذا المجال.

2.3 وضع خطة عمل اللجان الجديدة المشكلة بالاتحاد وهي " لجنة التأمينات الزراعية " و " لجنة التأمين المستدام " و " لجنة خبراء المعاينة وتقدير الاخطار ".

(3): توقيع موثيق شرف المبادئ الأخلاقية والسلوك المهني السليم:

3.1 الاعتماد النهائي لميثاق الشرف للاتحاد المصري للتأمين.

3.2 اعداد دليل الكتروني لميثاق الشرف ووضعه على الموقع الالكتروني للاتحاد المصري للتأمين.

3.3 ترجمة ميثاق الشرف للغة الإنجليزية.

3.4 البدء في اعداد برامج تنفيذية لاهم البنود التي تحتاج الي التفعيل بالميثاق.

(4): إعداد المؤتمرات والقيام بالأنشطة الاجتماعية التي من شأنها نشر الثقافة التأمينية عن كل ما هو جديد بالصناعة وزيادة الوعي التأميني بالمجتمع:

- 4.1 عقد ملتقى شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين 2019.
- 4.2 عقد مجموعة من الندوات وورش العمل الخاصة بتقديم الدعم الفني والموضوعات ذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بصناعة التأمين.
- 4.3 البدء في فعاليات حملة توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة.
- (5) فتح نافذة تواصل للاتحاد المصري للتأمين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من خلال خطة نشر منظمة وفعالة.

(6): تنمية العلاقات المحلية والاقليمية والعالمية للاتحاد المصري للتأمين:

- 6.1 اعداد بروتوكول تعاون مع معهد التأمين بجنوب افريقيا Insurance Institute of South Africa.
- 6.2 اعداد بروتوكول تعاون مع الاتحاد المغربي لشركات التأمين.
- 6.3 اعداد بروتوكول تعاون مع جمعية الامارات للتأمين.
- 6.4 اعداد بروتوكول تعاون مع الشركة الوطنية للتأمين بالعراق.

(7): تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني للاتحاد المصري للتأمين والانتقال إلى دورة العمل الإلكترونية.

- 7.1 اعادة هيكلة الموقع الإلكتروني للاتحاد المصري للتأمين ومؤتمر شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين وعمل Events Mobile App للاتحاد.
- 7.2 الانتقال من الدورة المستندية الورقية الي الدورة الإلكترونية وتطبيق مبدئ Paperless وإدارة المحتويات من خلال برامج DMS.

(8) نشر مبادئ التأمين المستدام

وقد وافق مجلس إدارة الاتحاد على ما يلي:

- خطة العمل المقدمة لعام 2019 / 2020.
- إقرار مشروع الموازنة التقديرية للاتحاد للعام المالي 2019 / 2020 بإجمالي مبلغ 17,851,500 جنيه وعرضها على الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأمين.
- مطالبة الشركات الأعضاء بسداد مساهماتها في تمويل الموازنة التقديرية للاتحاد لعام 2019/2020 وفقا لنسب أقساط كل شركة من الشركات إلى إجمالي أقساط السوق في 2018/6/30 وبحد ادني 100,000 جنيه.
- الموافقة على عرض بدائل مساهمات الشركات في تمويل الموازنة التقديرية للعام المالي 2019 / 2020 على الجمعية العامة.

13. عرض خطاب الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن إرساء قواعد التأمين المستدام في مصر:

- تنفيذا لتوصيات مؤتمر مبادرة التأمين المستدام الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة والهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين بفندق كونراد بتاريخ 2019/4/9 عرض خطاب للهيئة يفيد بوضع خطة وآليه تفعيل مبادئ التأمين المستدام في سوق التأمين المصري، على النحو التالي:
- التجهيز لتأسيس لجنة للتأمين المستدام بالاتحاد المصري للتأمين.
 - الترتيب لإعداد ورشة عمل بالاتحاد يقدمها قسم التنمية المستدامة (SDD) بالهيئة العامة للرقابة المالية، حيث يتم تقديم معلومات أكثر عن مبادئ التأمين المستدام وكيف يتم وضع استراتيجية للشركة وكيفية تطبيقها.
 - إعداد كتيب عن "دليلك للتأمين المستدام".

وقد وافق السادة الأعضاء على تشكيل لجنة للتأمين المستدام وإرسال خطاب لكافة الشركات (حياه وممتلكات) لإرسال الترشيحات الخاصة بهم، بالإضافة الى باقي الآليات التي تم استعراضها.

14. عرض التقرير السنوي للاتحاد لسنة 2018:

عرض على السادة الأعضاء التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد لعام 2018 باللغتين العربية والانجليزية تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة للاتحاد.

وبعد المناقشة وافق السادة الأعضاء على إقرار التقرير السنوي للاتحاد لعام 2018 وعرضه على الجمعية العامة للاتحاد.

15. عرض الدعوة الواردة للأمين العام من الاتحاد الإيطالي للتأمين والتمويل للمشاركة في منتدى الاستثمار الأورومتوسطي المقرر عقده في مدينة نابولي/ إيطاليا يومي 4- 2019/7/5:

عرض على مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين والتمويل الدعوة الواردة من وزارة الخارجية للاتحاد المصري للتأمين للمشاركة في الدورة الأولى لـ " منتدى الاستثمار الأورومتوسطي " المقرر عقده في مدينة نابولي يومي 4 - 5 يوليو 2019 والتي تأتي نظراً لما يوليه المنتدى من أهمية للتجربة الاقتصادية المصرية والتطورات التي يشهدها في الفترة الأخيرة، بجانب إلقاء الضوء على المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة بمصر. وتم عرض الموضوع على السيد الأستاذ رئيس الاتحاد لقيام سيادته كرئيس للاتحاد للسفر لهذا المنتدى الهام والذي يعتبر تمثيل مشرف لقطاع التأمين المصري على وجه الخصوص والاقتصاد المصري بوجه عام، كما تم التواصل مع المسؤولين بالمنتدى حيث طلبوا أن يكون سيادته متحدث ضمن البرنامج المطروح.

وقد وافق السادة الأعضاء على سفر السيد الأستاذ/ رئيس الاتحاد لحضور هذا المنتدى الهام.

16. عقد ندوة حول دور قطاع التأمين الطبي الخاص تحت مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد بتاريخ 2019/10/7 بالتعاون مع الجمعية المصرية لإدارة شركات الرعاية الصحية:

نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الاثنين الموافق 2019/10/7 ندوة بفندق ماريوت الزمالك تحت عنوان " دور قطاع التأمين الخاص تحت مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد " برئاسة الأستاذ علاء الزهيري، رئيس الاتحاد وتقديم كل من:-

- الدكتور/ إيهاب أبو المجد، عضو مجلس إدارة هيئة التأمين الصحي الشامل ورئيس اللجنة الاستشارية والمتحدث الرسمي باسم الهيئة.
 - الدكتورة/ مي فريد، مساعد وزير المالية للعدالة الاقتصادية.
 - الدكتور/ محسن جورج، مستشار هيئة التأمين الصحي الشامل.
- وبحضور عدد من رؤساء شركات التأمين وشركات الرعاية الصحية والعاملين بقطاع التأمين الطبي وبعض الإعلاميين.

وقد انتهت الندوة إلى مجموعه من التوصيات كان من أهمها ما يلي:

- ضرورة الحفاظ على شركات التأمين سواء عام أو خاص التي تمارس فرع التأمين الطبي وذلك بإتاحة الفرصة لها بالتعاقد بصورة اختيارية مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لتوفير التغطية التأمينية لقطاعات أو محافظات أو فئات معينة من المجتمع طبقاً للشروط والبنود والمزايا والتغطيات التي تطلبها الهيئة للاستفادة من الخبرات التراكمية المتكونة لدى شركات التأمين المصرية.

- إمكانية الاستفادة من الخبرات بشركات التأمين التي تمارس التأمين الطبي في إدارة برنامج التأمين الصحي الحكومي لما لها من خبرة كبيرة في هذا المجال تتمثل في الكوادر الفنية والإدارية وأنظمة الحاسب الآلي المتاحة لديها وكذا الاستفادة من شبكتها الطبية المتميزة.

وقد أحيط السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بما ورد من توصيات على أن يتم تفعيلها وقيام لجنة الرعاية الصحية بدراسة أهم التغطيات التأمينية التي يمكن أن تقدم للهيئة العامة للتأمين الصحي.

17. إصدار كتاب صناعة التأمين في مصر عبر 120 عاما (باللغة الإنجليزية):

عرض على مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين مذكرة بشأن إصدار وتحديث كتاب صناعة التأمين في مصر عبر 120 عاما باللغة الإنجليزية والسابق إصداره باللغة العربية سنة 2014 ويعد هذا الكتاب شهادة موثقة بالوقائع التاريخية والبيانات والمعلومات التي تعتبر شهادة للتاريخ عن صناعة التأمين المصرية. واستكمالاً للنجاح الذي حققه هذا الكتاب وحتى يكون مرجعا على مستوى العالم، فقد قام الاتحاد المصري للتأمين بتبني هذه المبادرة والموافقة على إصدار الطبعة الأولى من الكتاب باللغة الإنجليزية والذي كانت قد قامت شركة UIB لوساطة التأمين بترجمة النسخة الأولى قبل التحديث الذي قام به الاتحاد. ونظرا لطول الفترة التي استغرقها ترجمه الكتاب ثم إسناده لمطبعة الأهرام وأخيرا مراجعته حتى عام 2017، فقد رأى الاتحاد المصري للتأمين أن يقوم بمبادرة لتحديث بيانات الكتاب باللغة الإنجليزية وفقا للبيانات المنشورة عن سوق التأمين المصري عام 2018/2017. وقد شمل التحديث ما يلي:

- مقدمه من السيد رئيس الاتحاد المصري للتأمين عن أهمية النسخة باللغة الإنجليزية.
- تقديم الشكر للسادة اللجنة العليا وفريق العمل السابق المسؤولين عن إصدار هذا المرجع العظيم.
- تحديث عدد الشركات العاملة بالسوق 38 شركة وجميع شعارات الشركات.
- تحديث جميع البيانات الإحصائية لشركات التأمين حتى عام 2018/2017.
- تحديث بيانات الإدارة العليا للشركات.
- تحديث جميع التشريعات التأمينية.
- تحديث جميع البيانات الإحصائية لصناديق التأمين الخاصة حتى عام 2018/2017.
- تحديث التأمينات الإلزامية والمجمعات والتأمين متناهي الصغر والتأمين التكافلي.

وقد تولى عملية التحديث فريق من العاملين بالاتحاد المصر للتأمين:

الأمين العام	الأستاذة/ وفاء محمود
المدير التنفيذي	الأستاذة/ عزة عارفين
مستشار البحوث والتطوير	الأستاذة/ أميمة نصر
نائب المدير التنفيذي	الأستاذة/ عزة جابر
الأمين العام المساعد للشئون الفنية	الأستاذ/ محمود سامي

وستشهد فعاليات ملتقى شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين الإعلان عن صدور النسخة الإنجليزية المحدثة لكتاب صناعة التأمين في مصر وبحضور السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وممثلي شركة UIB والهيئة العامة للرقابة المالية والمشاركين في الملتقى.

وقد وافق السادة أعضاء مجلس الإدارة على ما تم من تحديث لكتاب تاريخ صناعة التأمين باللغة الإنجليزية للبدء في طباعته، كما شكروا فريق العمل بالاتحاد على الجهد المبذول.

ثالثا: تقرير المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

عقد المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات أربعة (4) اجتماعات على مدار عام 2019 ناقش خلالها العديد من الموضوعات المتعلقة بأهم القرارات والإجراءات المتعلقة بصناعة تأمينات الممتلكات والمسئوليات بأنواعها، ومن أهم الموضوعات التي تم مناقشتها:

1. انتخاب رئيس جديد للمجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

في ضوء خلو منصب رئيس المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات بعد تعيين الأستاذ/مؤمن مختار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين خلفا للأستاذ/حسين عطا الله الرئيس السابق للشركة ورئيس المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات السابق بالاتحاد، فقد وافق السادة أعضاء المجلس التنفيذي على فتح باب الترشيح لمدة أسبوع لمنصب رئيس المجلس، وذلك للمدة المتبقية حيث بدأ المجلس التنفيذي دورته الحالية (لأربع سنوات) من بداية سنة 2018.

وحيث أنه لم يرد للاتحاد سوى ترشيح وحيد للأستاذ/مؤمن مختار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين، فقد فاز سيادته بالتزكية بمنصب رئيس المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

2. عرض مشروع وثيقة التأمين الإلزامي من المسؤولية المهنية للأطباء:

في ضوء ما انتهى إليه المجلس خلال عام 2018، بالنسبة لمشروع الوثيقة أعلاه والتي اعدتها اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة استرشادا بالوثيقة الاختيارية الصادرة بالمنشور رقم 204/حوادث، بالإضافة الى تفويض اللجنة بدراسة ملاحظات شركات التأمين وإرسال مشروع الوثيقة في صورتها النهائية للهيئة العامة للرقابة المالية للموافقة عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تفعيلها إجباريا.

عرض على المجلس التنفيذي الإجراءات التي تمت في هذا الشأن، من قيام لجنة الحوادث بدراسة الملاحظات وإرسال مشروع الوثيقة للهيئة والتي بدورها ابدت بعض الملاحظات عليها وتم دراستها من قبل اللجنة وإعادة إرسالها مرة أخرى للهيئة حيث وافقت الهيئة على مشروع الوثيقة على ان يتم تطبيقه اختياريا وصدر منشور الاتحاد المصري للتأمين رقم (227) بتاريخ 2019 / 12/29 الخاص بتعميم الوثيقة على الشركات الأعضاء بالاتحاد.

3. إعادة النظر في ملحق الشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية:

عرض على المجلس التنفيذي ما انتهت إليه اللجنة العامة لتأمينات الحريق من إعادة النظر في ملحق الشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية وذلك بإضافة تعريف للشغب. ونظرا لاعتراض العديد من أعضاء المجلس استنادا إلى أن الملحق الحالي يتمتع بالاستقرار سواء من جانب العملاء أو معيدي التأمين، رأى المجلس عرض المشروع على اللجنة العامة لإعادة التأمين للدراسة واستطلاع رأى معيدي التأمين بالنسبة لتعديل الملحق.

وفي ضوء دراسة اللجنة العامة لإعادة التأمين، أوصت اللجنة بالإبقاء على الملحق كما هو، خاصة في ظل وجود تغطيات بديلة متخصصة ضمن تغطيات العنف السياسي، علاوة على أن الوضع مستقر بين السوق المصري وسوق إعادة التأمين ولا توجد شكوى من معيدي التأمين أو من شركات التأمين العاملة بالسوق المصري، في حين أن تعديل الملحق في الوقت الحالي قد يتسبب في حدوث خلاف مع شركات إعادة التأمين.

كما أشار السادة الأعضاء إلى وجود بعض المصطلحات تحتاج إلى مراجعتها من الناحية القانونية واللغوية لتناسب مع الواقع الحالي.

وقد أسفرت مناقشات المجلس التنفيذي عن الموافقة على توصية اللجنة العامة لإعادة التأمين مع الأخذ بالرأي في مراجعة الملحق من الناحية القانونية واللغوية بما لا يخل بالإطار العام المتفق عليه للملحق.

4. دراسة الأسس الفنية السليمة للاكتتاب وتسوية التعويضات ودليل الاكتتاب في تأمينات الحريق:

عرض على المجلس التنفيذي ما انتهت إليه اللجنة العامة لتأمينات الحريق، من وضع الضوابط والأسس الفنية السليمة في الاكتتاب وتسوية التعويضات، وذلك لضمها إلى دليل الاكتتاب في تأمينات الحريق. وقد أشاد المجلس بمجهودات اللجنة وطلب ارسال تلك الاسس الى الشركات للمساهمة في رفع كفاءة مكتبي التأمين، وأشار السادة أعضاء المجلس الى أهمية عقد ندوات لعرض هذا الموضوع ليس فقط للعاملين بسوق التأمين ولكن يجب أن يمتد ذلك للعملاء بالمناطق الصناعية.

وقد أسفرت مناقشات المجلس التنفيذي عن أهمية التجهيز لعدة ندوات واستغلال الحساب المتوفر تحت مسمى الوقاية من الحريق لدى الاتحاد المصري للتأمين لتغطية تكلفة هذه الندوات، على ان يتم اختيار مكان للانعقاد في أحد المناطق القريبة من المناطق الصناعية مع دعوة كبار العملاء لرفع الوعي التأميني بأهمية الوقاية من الحريق، بالإضافة الى دعوه الخبراء المتخصصين ومعيدي التأمين لرفع الوعي بالنواحي الفنية للاكتتاب عند مكتبي التأمين بالسوق، وتم تكليف الامانة العامة بالاتحاد باتخاذ اللازم نحو تنفيذ ذلك.

هذا ويهدف دليل الاكتتاب في تأمينات الحريق الذي أعدته اللجنة العامة لتأمينات الحريق الى وضع الأسس والمعايير السليمة التي توفر لمكتب التأمين الأساس للاكتتاب في وثيقة التأمين التي يقوم بإصدارها وذلك بهدف الارتقاء بمستوى مكتب التأمين من خلال وضع مجموعة من المعايير للقبول والرفض للأخطار وتصنيف الأخطار في نشاط الاكتتاب لتأمين الممتلكات بشكل سليم وذلك من خلال وضع كل خطر في الفئة المناسبة لدرجه خطورته وتحديد حدود الاحتفاظ لتجنب الأخطار المركزة ، وقد قامت اللجنة بدراسة الملاحظات الواردة من الشركات واستيفاء المناسب منها تمهيداً للإرسال للشركات للعمل بها.

وانتهى المجلس إلى توجيه الشكر للجنة العامة لتأمينات الحريق على الجهد المبذول في إعداد هذا الدليل، على أن يتم عمل ندوة خاصة لشرح هذا الدليل ويتم دعوة المختصين بشركات التأمين للحضور.

5. إعداد عقد إدارة وثائق تأمين طبي (من خلال شبكة طبية تابعة لشركة إدارة برامج علاج طبي):

تم عرض العقد على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات حيث تقرر أهمية الوقوف على رأى الشركات أولاً وقد تم إعادة عرض الموضوع على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات، حيث أثار السادة الأعضاء تساؤل حول مدى جدوى دراسة هذا العقد خاصة في ظل قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإرسال عقد لشركات التأمين للتعامل مع شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي وتلزم الشركات بالعمل به ، وطلب السادة الأعضاء إعداد مقارنة بين العقدين لإيضاح الإضافات التي قامت بها اللجنة .

عرض على المجلس التنفيذي ما انتهت إليه اللجنة العامة للرعاية الصحية بشأن دراسة مشروع عقد إدارة وثائق تأمين طبي (من خلال شبكة طبية تابعة لشركة إدارة برامج الرعاية الصحية TPA) وذلك بعد الأخذ في الاعتبار ملاحظات الشركات.

وقد تساءل أعضاء المجلس حول مدى جدوى دراسة هذا العقد خاصة في ظل قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإرسال عقد لشركات التأمين للتعامل مع شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي وتلزم الشركات بالعمل به ، وطلب السادة الأعضاء إعداد مقارنة بين العقدين لإيضاح الإضافات التي قامت بها اللجنة . وقد قامت اللجنة بتنفيذ قرار المجلس وانتهت إلى المبررات التالية:

- التطور في السوق المصري حيث ان العقد المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية منذ 7 سنوات.
- تنظيم العلاقة بين شركات التأمين وشركات الإدارة بما يعكس بالنفع على إرضاء العملاء ومستوى الخدمة المقدمة وتحسين نتائج هذا الفرع التأميني حيث يندرج تحت هذا البند التالي:
 - مدى كفاءة شركات الإدارة وضرورة توافر معايير معينة للتعامل معها.
 - المدة التي يتم فيها إرسال المطالبات لشركات التأمين.
 - مستوى المراجعة الطبية والمالية.

- قوة وثبات مقدمي الخدمة الطبية.
- التزام جميع الأطراف بسداد مستحقات كل طرف في أوقات محددة.
- ضرورة الشفافية والإفصاح عن نسب الخصومات الممنوحة من مقدمي الخدمة الطبية إلى شركات إدارة الرعاية الصحية.
- القدرة على التحكم ومراجعة التعويضات والتدقيق الفعلي وتوفير البيانات بأسرع وقت في اي وقت تطلب فيه هذه البيانات.
- تقديم مخالصة نهائية كل 3 شهور حفاظا على حقوق جميع الأطراف.
- عدم السماح لشركات الإدارة بإدارة نفس العميل مع شركة تأمين أخرى إلا بعد 12 شهر من انتهاء العقد.

وانتهى المجلس إلى الموافقة على المشروع المقترح بشأن دراسة عقد إدارة وثائق التأمين الطبي على أن يتم إرساله للهيئة للاعتماد، وفي ضوء ارسال مشروع العقد للهيئة فقد ورد من الهيئة بعض الملاحظات التي قامت لجنة الرعاية الصحية بدراستها.

6. دراسة شرط العقوبات الدولية **Sanction Clause**:

في ضوء طلب إحدى الشركات الأعضاء والتي سبق لها إرسال طلب للهيئة العامة للرقابة المالية لإضافة شرط العقوبات إلى وثائق التأمين في ضوء طلب معيدي التأمين ذلك حيث وردت موافقة من الهيئة في بادئ الأمر ثم ورد خطاب بالرفض بعد ذلك، وفي ضوء المناقشة مع المسؤولين بالهيئة طلبوا أما عرض الموضوع على النائب العام أو العرض على الاتحاد.

وفي هذا الصدد أثار بعض الأعضاء أن هذا الشرط مطبق في دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وقد وردت بعض حالات تعويضات لأشخاص محكوم عليهم وتم إرسال ذلك للنائب العام ولم يرد أي رد، وفي حالة اكتشاف معيدي التأمين عدم وجود هذا الشرط بوثائق التأمين المباشر قد يرفضوا سداد التعويض أو يطلبوا فسخ اتفاقية إعادة التأمين.

كما أشار الأعضاء أن هذا الموضوع شائك جداً وخاصة بالنسبة لمعيدي التأمين الذين لديهم قوائم بأشخاص محكوم عليهم بعقوبات، وفي حالة سداد الشركات أية تعويضات تتعلق بهؤلاء الأشخاص ستواجه بالرفض من جانب معيدي التأمين.

كما قامت اللجنة العامة لإعادة التأمين بالاتحاد المصري للتأمين بدراسة الموضوع حيث أكدت على أهمية إضافة شرط العقوبات إلى وثائق التأمين وليس فقط اتفاقيات إعادة التأمين للأسباب التالية:

- أن جميع اتفاقيات إعادة التأمين بجميع الشركات العاملة بالسوق المصري تتضمن شرط العقوبات طبقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية بما في ذلك الحكومة المصرية.
- أن شرط العقوبات هو شرط مفروض على شركات إعادة التأمين لتجنب دفع غرامات وعقوبات عليها نتيجة انتهاك قوانين أو اتفاقيات دولية.
- أن حذف هذا الشرط من وثائق التأمين قد يترتب عليه فجوة بين التغطية المقدمة للعميل والتغطية الممنوحة من قبل معيدي التأمين.
- ينص شرط العقوبات الموجود في اتفاقيات إعادة التأمين على التزام شركة التأمين بعدم التعامل مع جهات محظورة وعدم سداد أية مستحقات تخص هذه الأطراف عن طريق تجميد الأرصدة المستحقة لحين رفع الحظر عن أي من الشركات أو الأفراد المفروض عليهم عقوبات بموجب قرارات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية المتعارف عليها.
- لا يضر تطبيق هذا الشرط بحقوق حمله الوثائق حيث إنه لا يتم مصادرة مستحقات المؤمن لهم أثناء الحظر بل يتم تجميد الأرصدة لحين رفع الحظر عن ذلك الشخص.

• يعد وجود هذا الاستثناء بالوثائق حماية للشركة من انتهاك قوانين دوليه أو قرارات تصدرها الأمم المتحدة، كما يحمي هذا الاستثناء من تحمل الشركة تعويضات لن يدفعها معيد التأمين النزاما بتلك القوانين والقرارات الدولية. وقد تم إرسال خطاب للهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2019/8/4 مرفق به مذكرة برأي لجنة إعادة التأمين وكذلك الرأي القانوني للاتحاد المصري للتأمين في هذا الشأن.

وقد ورد من الهيئة رد على خطاب الاتحاد بتاريخ 2019/9/11 يتضمن الصيغة النهائية المعتمدة لشرط العقوبات الدولية بوثائق التأمين، وعلقت عليه إحدى الشركات الأعضاء أنه بمراجعة نص الشرط المعتمد من الهيئة تلاحظ أنه قصر منطوق الشرط ليكون فقط الالتزام بالعقوبات الصادرة من قبل السلطات والأجهزة الرسمية في جمهورية مصر العربية أو الأمم المتحدة وبذلك فإن منطوق الصيغة النهائية المعتمدة من الهيئة أغفل ذكر أي عقوبات يكون مصدرها الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، كما أن شركات التأمين المصرية تتعامل بشكل رئيسي في شأن تغطيات إعادة التأمين الخاصة بها مع شركات أوروبية وإنجليزية وأمريكية، لذلك فإن إغفال ذكر المنظمات لدول في نص شرط العقوبات الدولية سوف يعرض الشركات المصرية إلى صعوبات جمة حال ترتيب عمليات إعادة تأمين (سواء اتفاقي أو اختياري) نظراً لاحتية التزام معيدي التأمين بالقوانين الصادرة من الجهات الإشرافية التابعين لها في أسواقهم (إنجلترا/أوروبا والولايات المتحدة) في تعاقدات إعادة التأمين المبرمة بين الطرفين، مما سيعرض الشركات المصرية لمخاطر لا يمكن ترتيب إعادة تأمين لها وربما يؤثر سلباً على العقود الحالية والمبرمة بين شركات التأمين المصرية ومعيدي التأمين بالدول المذكورة.

كما أشار أحد الأعضاء أنه تم بالفعل عرض هذا الشرط على معيد التأمين الرائد الذي تتعامل معه شركته وتم رفضه تماماً من قبل معيدي التأمين وبالتالي فإن إضافة هذا الشرط للوثائق سوف يسبب مشاكل مع معيدي التأمين.

وبعد المناقشة انتهى المجلس إلى تشكيل لجنة لمقابلة المسنولين بالهيئة العامة للرقابة المالية وشرح وجهة نظر شركات التأمين حيث انتهى الرأي إلى تأجيل تطبيق الشرط لحين انتهاء الشركات من التشاور حول الصيغة الأنسب والمقبولة بين كافة الأطراف المعنية.

7. عرض مشروع وثيقة تأمين النقل البري الشاملة ومشروع وثيقة تأمين النقل البري (أخطار الطريق):

عرض على المجلس ما قامت به اللجنة العامة للتأمين البحري/بضائع من إعادة صياغة لوثيقة تأمين النقل البري الشاملة ووثيقة تأمين النقل البري (أخطار الطريق) بعد الأخذ في الاعتبار جميع ملاحظات شركات الممتلكات والمسئوليات الأعضاء بالاتحاد.

وانتهى المجلس إلى الموافقة على مشروع الوثيقتين على أن يتم إرسالهما للهيئة للاعتماد. وفي ضوء إرسال مشروع الوثيقتين للهيئة قامت الهيئة بإرسال ملاحظاتها بشأن تلك الوثائق وقد قامت اللجنة بمناقشة ملاحظات الهيئة وإعادة إرسال الوثيقتان مرة أخرى للهيئة.

8. التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية:

عرض على المجلس ما تم في الاجتماع المشترك بين الاتحاد المصري للتأمين بحضور السيد رئيس الاتحاد المصري للتأمين ورؤساء ونواب اللجان الفنية المختصة (الحوادث والحريق والبحري/وحدات) من جهة والاتحاد المصري للغرف السياحية ممثلاً في رئيس الاتحاد لمناقشة المشاكل التي تعاني منها شركات السياحة والمتعلقة بالتغطيات التأمينية والعمل على توقيع بروتوكول تعاون بين قطاع التأمين المصري وقطاع السياحة بغرض دعم وتحقيق المصلحة العامة لقطاعي السياحة والتأمين المصري بما يحقق صالح اقتصادنا القومي.

هذا وقد تم إثارة المشاكل التي تواجه قطاع السياحة والمطلوب دراستها من الاتحاد المصري للتأمين على النحو التالي:

• تغطية جميع الأخطار على الفنادق والعمل على توحيد شكل الوثيقة وتعريف الأخطار المغطاة والاستثناءات بما في ذلك تغطية الأخطار الطبيعية.

- موضوع الكوارث الطبيعية وخاصة مشكلة تغطية الأمطار الشديدة في ظل إنها أصبحت متكررة كثيرا في سواحل البحر الأحمر وشرم الشيخ والغردقة.
- معظم الفنادق في التغطية التأمينية تهتم بأهمية إعادة الأصول إلى حالتها الأصلية قبل وقوع حادث دون النظر إلى الحصول على تكلفة مخصص منها الإهلاك.
- توضيح طريقة تغطية المسئوليات بالنسبة للفنادق حيث أن معظم الفنادق لديها تغطيات المسئوليات بالنسبة للأجانب والتي تختلف من دولة إلى أخرى وتختلف عند التطبيق بالنسبة للقانون المصري والمحكمة المصرية، لذا نقترح أن يتم توفير تغطية دولية للتقليل من هذه المشكلة.
- توفير تغطية إضافية لتشمل التعاقبات السياحية مع الشركات الأجنبية.
- توحيد آليه صرف التعويض لكل الفنادق لتسهيل الإجراءات.
- وفيما يخص تأمين المراكب العائمة والبواخر السياحية (الرحلات الداخلية) فإن بعض شركات التأمين تقبل بتغطية تأمين المراكب خلال فترة التوقف الخاصة بالإصلاح أو التجديد في حين أن الشركات التي تقبل بتغطية المراكب ترفض التأمين في فترة التجديد للمركب، وأنه يوجد في مصر 290 مركب فندقي ويقوم اتحاد السياحة حالياً بإعادة تصنيف الفنادق حتى يرتقي بالجودة والمواصفات العالمية.

وقد انتهت المناقشات إلى ما يلي:

- قيام اللجنة العامة لتأمينات الحريق بإعادة دراسة الوثيقة الشاملة للفنادق والقرى السياحية ومدى إمكانية إضافة نسبة على قيمة الأصول بالوثيقة تجنباً لتطبيق شرط النسبية.
- قيام اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة بإعادة النظر في تغطية المسئوليات الواردة بالوثيقة الشاملة والبرنامج التأميني للحوادث الشخصية على السائحين الوافدين إلى جمهورية مصر العربية والسابق إعداده من اللجنة عام 2013.
- قيام اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات بإعادة دراسة مشكلة تغطية المراكب على القرق والمراكب المتوقفة عن التشغيل وإعداد اختصار لشروط البحري الموحدة وإرسالها إلى الاتحاد المصري للغرف السياحية.
- قيام اللجنة العامة لإعادة التأمين بالتفاوض مع معيدي التأمين لدراسة مدى إمكانية تغطية الأمطار الشديدة أو إضافة حد أقصى لها بكل وثيقة يتناسب مع مبلغ تأمين الأخطار الطبيعية في الوثيقة الشاملة للفنادق والقرى السياحية.

وقد قامت اللجان الفنية بالدراسة بالفعل وتوصلت للتالي:

- عرضت مذكرة اللجنة العامة لتأمينات الحريق بإعادة دراسة الوثيقة الشاملة للفنادق والقرى السياحية، الصادرة بمنشور حريق رقم (848) بتاريخ 2006/9/3، ومدى إمكانية إضافة نسبة من 10% إلى 15% على قيمة الأصول بالوثيقة، واقرحت اللجنة إضافة بعض التعديلات عليها وتطوير الوثيقة الشاملة.
- وقد انتهى المجلس التنفيذي إلى الموافقة على التعديلات المقترحة، وقد تم بالفعل الإرسال إلى الهيئة العامة للرقابة المالية حيث قامت الهيئة باعتماد الوثيقة مع وضع بعض التعديلات وتم ارسال الوثيقة لشركات التأمين الأعضاء بالاتحاد بمنشور الاتحاد المصري للتأمين بعد اخذ التعديلات المطلوبة في الاعتبار.
- كما عرضت مذكرة اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة بخصوص إعادة النظر في تغطيات المسئوليات بوثيقة الفنادق والقرى السياحية وكذلك البرنامج التأميني من الحوادث الشخصية على السائحين الوافدين الى مصر والسابق اعداده من اللجنة و صدر بمنشور حوادث عام 2014، واقرحت اللجنة ما يلي:
 - ان تصدر وثيقة متخصصة للمسئوليات حتى يحصل المؤمن له على حقه عند استحقاق التعويض في أسرع وقت بشفافية ووضوح.
 - اعادت اللجنة دراسة البرنامج التأميني للحوادث الشخصية على السائحين الوافدين الى جمهورية مصر العربية المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية والصادر بمنشور رقم 220 بتاريخ 2014/2/19 ورأت ان مبلغ التأمين السابق تحديده ب 50,000 دولار أمريكي تم تحديده مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي التي

تفرض 30,000 يورو والذي يعادل الـ 50,000 دولار، وبناء عليه انتهت اللجنة الى التأكيد على البرنامج التأميني السابق اعداده واعتماده من الهيئة ويترك تحديد السعر وازافة تغطيات إضافية لكل شركة حسب السياسة الاكتتابية الخاصة بها.

كما أكدت اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات أنها تقوم بتوفير جميع التغطيات التأمينية اللازمة الخاصة بنشاط السفن العاملة بجمهورية مصر العربية سواء أثناء تشغيلها أو صيانتها أو رفعها في الأحواض وترسانات الإصلاح وكذا المسئوليات المتعلقة بها، في ضوء الشروط والاشتراطات التي تضعها شركات التأمين في هذا الخصوص. كما اشارت اللجنة الى الدراسة المتكاملة التي أعدتها عام 2018 عن دور أندية الحماية والتعويض في تغطية مسئوليات ملاك السفن.

وانتهى المجلس إلى تكليف الأمانة العامة بإعداد خطاب للاتحاد المصري للغرف السياحية يتضمن ما قامت به لجان تأمين الحريق والحوادث والبحري رداً على الاستفسارات والاقتراحات المثارة منهم في هذا الشأن.

9. عرض ما انتهت اليه اللجنة المشكلة بشأن تشكيل اللجان الفنية:

عرض على المجلس التنفيذي ما انتهت اليه اللجنة المشكلة في اجتماعها بتاريخ 2019/7/24 بشأن تشكيل اللجان الفنية وذلك على النحو التالي:

- أ. تشكيل لجنة المعاينة وتقدير الاخطار:
أكد المجلس اهمية اختيار أعضاء هذه اللجنة من الخبراء في هذا المجال ويكونوا من خريجي كلية الهندسة لاتصالهم بالدفاع المدني وعمل بروتوكول تعاون معهم لوضع قواعد وضوابط لمنع الحرائق حيث انتهت اللجنة المشكلة الى تشكيل هذه اللجنة.
- ب. تشكيل اللجنة العامة للتأمينات الزراعية بالاتحاد:
أكد المجلس على أهمية اختيار أعضاء هذه اللجنة ممن لديهم خبرة في فرع الحوادث المتنوعة ويكون لديهم مهارات اللغة الإنجليزية، حيث انتهت اللجنة المشكلة إلى تشكيل هذه اللجنة.
- ج. استكمال عضوية اللجنة العامة لتأمينات السيارات بالاتحاد:
وافق المجلس على استمرار الأستاذ/إبراهيم لبيب (المدير التنفيذي لمجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات) كرئيس للجنة العامة لتأمينات السيارات كما تم استكمال عضوية اللجنة من الأعضاء المرشحين من الشركات.
- د. استكمال عضوية اللجنة العامة للتأمين البحري/بضائع بالاتحاد:
وافق المجلس على استمرار الأستاذ/حسن مشرف كرئيس للجنة نظراً لخبرته الكبيرة في مجال عمل اللجنة بالإضافة لعضويته في الـ IUMI كما تم استكمال عضوية اللجنة من الأعضاء المرشحين من الشركات.
- هـ. استكمال عضوية اللجنة العامة لتأمينات الحريق:
تم استكمال عضوية اللجنة من الأعضاء المرشحين من الشركات.

10. التعديلات المقترحة لملاحق فقد الإيراد في تأمينات الحريق:

عرض على المجلس ما قامت به اللجنة العامة لتأمينات الحريق من دراسة لتعديل ملاحق تأمين فقد الأرباح الإجمالية الناتجة عن فقد الإيراد.

حيث شملت أهم التعديلات المقترحة في الملحق ما يلي:

- أ. ملاحق تأمين خسائر الأرباح الإجمالية الناتجة عن فقد أو نقص الإيراد بالنسبة للمشروعات الصناعية وغير الصناعية.
- ب. تأمين خسائر الأرباح الإجمالية الناتجة عن فقد أو نقص الإيراد للمشروعات الصناعية المتكاملة.

وقد أسفرت مناقشات أعضاء المجلس ان التعديلات المقترحة قد تؤدي إلى آثار سلبية وخاصة في ضوء انخفاض أسعار فرع الحريق وارتفاع العمولات والتي أدت الى أن نتائج سيئة جدا لفرع الحريق بالسوق المصري، وانتهى الرأي إلى إرسال ملحق فقد الإيراد بعد أضافه التعديلات المقترحة إلى الشركات الأعضاء لإبداء ملاحظاتها.

وقد انتهى المجلس إلى قيام اللجنة العامة لتأمينات الحريق باستكمال دراسة ملاحظات الشركات لعرض الملحق في صيغته النهائية على المجلس التنفيذي مرة أخرى.

11. مشروع إنشاء مجمعة لتأمين الأخطار الطبيعية:

عرض على المجلس المذكرة المقدمة من اللجنة المشكلة من المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات لدراسة الأخطار الطبيعية والية إنشاء مجمعة لتأمين الأخطار الطبيعية واعداد مشروع النظام الأساسي للمجمعة وذلك في ضوء زيادة وتكرارية تحقق الأخطار الطبيعية والتي شملت العديد من محافظات جمهورية مصر العربية وما تحقق من خسائر كبيرة نتيجة للعاصفة الشديدة والأمطار الغزيرة على هذه المحافظات خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ناقش السادة أعضاء المجلس التنفيذي الموضوع، حيث أسفرت المناقشات عما يلي:

- المشكلة الأساسية التي تواجه إنشاء هذه المجمعة هي وضع آليه واضحة سواء للقبول أو الأسعار لتشجيع الشركات الأجنبية التي لها شركات قابضة بالخارج للمشاركة في هذه المجمعة على الرغم من وجود برامج إعادة تأمين لديها لهذه الأخطار من الشركات الأم (القابضة).
- ضرورة مراجعته آليه العمل في هذه المجمعة بالاسترشاد بالتجارب الناجحة في العالم العربي مثل صندوق أخطار الحروب.
- لحين إنشاء المجمعة يجب على شركات التأمين تكوين رصيد لديها لتغطية الأخطار الطبيعية فقط بفصل قسط ملحق الأخطار الطبيعية عن قسط التغطية الأصلية في حساب مستقل ليكون نواة لإنشاء المجمعة، ونظراً لضآلة أسعار تغطيه
- الحريق والأخطار الإضافية، فإنه يجب فصل أسعار وتحملات تغطية الأخطار الطبيعية عن سعر وتحمل خطر الحريق والأخطار الإضافية.
- الدراسة توضح الانتهاء من إعداد النظام الأساسي وطريقة التسعير المقترحة، وأن عدم توافق جميع الشركات على إنشاء المجمعة لا يمنع من إنشائها، ولكن يجب أن تلزم الهيئة العامة للرقابة المالية جميع الشركات بفصل قسط تغطية الأخطار الطبيعية عن التغطية الأصلية ليكون نواة لإنشاء المجمعة وفي حالة الحاجة إلى احتياطي بعد ذلك لعدم كفاية القسط المحصل فإنه يمكن دعم المجمعة من حساب الوقاية من الحريق.
- وبعد المناقشة انتهى المجلس إلى الموافقة على ما يلي:
- المشروع المقترح للنظام الأساسي للمجمعة المصرية لتأمين الأخطار الطبيعية وما انتهت إليه اللجنة المشكلة من إجراءات إنشاء مجمعه الأخطار الطبيعية.
- إرسال خطاب للهيئة العامة للرقابة المالية مرفق به ما انتهت إليه اللجنة المشكلة من دراسة إنشاء مجمعة الأخطار الطبيعية وفقاً للنظام الأساسي الخاص بها مع أهمية إلزام جميع الشركات بفصل قسط تغطية الأخطار الطبيعية عن التغطية الأصلية.
- يمكن إضافة هذا الموضوع للموضوعات التي سيتم طرحها من الوفد المشكل من المجلس التنفيذي لمقابلة المسؤولين بالهيئة العامة للرقابة المالية.

هذا وقد تم إرسال خطاب للهيئة بما انتهت إليه اللجنة المشكلة من دراسة والمشروع المقترح للنظام الأساسي للمجمعة المصرية لتأمين الأخطار الطبيعية حيث ورد رد الهيئة بملاحظاتها على النظام الأساسي وتم دراستها من اللجنة المشكلة.

12. عرض تقارير اللجان الفنية للممتلكات والمسئوليات النصف سنوية:

عرض على المجلس التنفيذي تقارير أعمال اللجان الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات، وقد أشاد السادة الأعضاء بالتقارير الموجهة لكل اللجان المنبثقة عن المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

هذا وقد أقر السادة الأعضاء تقارير أعمال اللجان الفنية لممتلكات ومسئوليات.



الجمعية المصرية للتأمين التعاوني

Co-Operative Insurance Society, Egypt

سنة التأسيس	: تأسست عام ١٩٩٨
رئيس مجلس الإدارة	: حسام فتحى عبد العزيز
عضو مجلس الإدارة المنتدب	: مصطفى على أبو العزم
عنوان المركز الرئيسى	: ١١٥ شارع العباسية - القاهرة
صندوق البريد	: بانوراما ٦ أكتوبر ١٩٧٣
الهاتف	: ٠٢٢٦٨٢٤٤٥٩
الفاكس	: ٠٢٢٦٨٤٧١٨٩
الموقع الإلكتروني	: www.cisegypt.com.eg
البريد الإلكتروني	: cismain@cisegypt.com.eg
المدينة والدولة	: القاهرة - جمهورية مصر العربية

مسجلة تحت رقم (١) لسنة ١٩٩٨ فى سجل جمعيات التأمين التعاوني وتخضع

لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية

رابعاً: تقرير المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

عقد المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال اجتماعان (2) على مدار عام 2019 ناقش خلالها العديد من الموضوعات المتعلقة بأهم القرارات والإجراءات الخاصة بصناعة تأمينات الحياة بأنواعها، هذا وجاء بهذه الاجتماعات التالي:

1. دراسة عقدي تأمين حياه جماعى على السادة العاملين والسادة اللاعبين التابعين للاتحادات الرياضية:
في ضوء انتهاء اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية من دراسة وإعداد عقدي تأمين حياة جماعى أحدهما يخص اللاعبين المنتمين لأحد الاتحادات الرياضية والآخر يخص التأمين على حياة العاملين، فقد تم عرض العقدين على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال والذي أبدى بعض الملاحظات، كما اوضح ان هذه العقود نمطية ومن العقود متناهية الصغر التي لها طبيعة خاصة وهي استرشادية للشركات ويحق لكل شركة تعديلها والحصول على موافقة الهيئة عليها.
وقد قامت اللجنة بدراسة ملاحظات السادة أعضاء المجلس التنفيذي والرد على الملاحظات والتعديلات التي تم إجرائها واعادة العرض على المجلس التنفيذي حيث وافق السادة أعضاء المجلس على العقود في صورتها النهائية، وتم ارسالها الى الهيئة العامة للرقابة المالية.
وافقت الهيئة على مشروعى العقدين وتم ارسال العقدين للشركات الأعضاء بالمجلس في منشورين.

2. عرض مذكرة اللجنة العامة لتأمينات رعاية الصحية بشأن دراسة عقد إدارة برامج التأمين الطبي:
تم عرض مذكرة اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية بشأن دراسة عقد إدارة برامج التأمين الطبي على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وتكوين الاموال، حيث تناولت المذكرة النقاط التالية:

- تم عرض العقد على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات حيث تقرر أهمية الوقوف على رأى الشركات أولاً وقد تم إعادة عرض الموضوع على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات، حيث أثار السادة الأعضاء تساؤل حول مدى جدوى دراسة هذا العقد خاصة في ظل قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإرسال عقد لشركات التأمين للتعامل مع شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي وتلزم الشركات بالعمل به ، وطلب السادة الأعضاء إعداد مقارنة بين العقدين لإيضاح الإضافات التي قامت بها اللجنة.
 - قامت اللجنة بإعادة دراسة عقد إدارة وثائق التأمين الطبي والمقارنة مع العقد الوارد من الهيئة العامة للرقابة المالية حيث تبين الغرض من إعادة النظر ومراجعته اللجنة في ضوء عقد الهيئة وهو تحديث عقد شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة بالسوق ووضع المعايير اللازمة لتقنين العقد المذكور والتوضيح المفصل لمسئوليات والتزامات وواجبات أطراف العقد وبالنسبة للمصطلحات والمختصرات باللغة الانجليزية والواردة بالعقد فهي جميعها مصطلحات متعارف عليها في سوق التأمين الطبي وقد قامت اللجنة بترجمتها لإزالة اللبس والاكتفاء بالمصطلحات العربية فقط.
- وقد أوضحت اللجنة أن الغرض من تعديل عقد شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي وهي:

- التطور في السوق المصري حيث ان العقد المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية منذ 7 سنوات.
- تنظيم العلاقة بين شركات التأمين وشركات الإدارة بما ينعكس بالنفع على إرضاء العملاء ومستوى الخدمة المقدمة وتحسين نتائج هذا الفرع التأميني حيث يندرج تحت هذا البند التالي:
 - مدى كفاءة شركات الإدارة وضرورة توافر معايير معينة للتعامل معها.
 - المدة التي يتم فيها إرسال المطالبات لشركات التأمين.

- مستوى المراجعة الطبية والمالية.
- قوة وثبات مقدمي الخدمة الطبية.
- التزام جميع الأطراف بسداد مستحقات كل طرف في أوقات محددة.
- ضرورة الشفافية والإفصاح عن نسب الخصومات الممنوحة من مقدمي الخدمة الطبية إلى شركات إدارة الرعاية الصحية.
- القدرة على التحكم ومراجعة التعويضات والتدقيق الفعلي وتوفير البيانات بأسرع وقت في اي وقت تطلب فيه هذه البيانات.
- تقديم مخالصة نهائية كل 3 شهور حفاظا على حقوق جميع الأطراف.
- عدم السماح لشركات الإدارة بإدارة نفس العميل مع شركة تأمين أخرى إلا بعد 12 شهر من انتهاء العقد.

وقد انتهى رأي المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وتكوين الاموال الى الموافقة على العقد المعد من اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية بعد إجراء التعديلات المثارة من السادة الأعضاء وإرساله للهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.

3. إعداد عقد تأمين حياة جماعي مؤقت على حياة السادة عملاء الـ Payroll Card :

- في ضوء انتهاء اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية من إعداد عقد حياة جماعي مؤقت لعملاء الفيزا Payroll Card وإرساله للشركات لإبداء الرأي وعدم ورود إيه ملاحظات عليه، فقد تم إيضاح ما يلي:
- ان الغرض من اعداد العقد هو إتاحة الإمكانيات للبنوك بإعطاء العميل إمكانية سحب جزء من المرتب قبل إضافته للحساب الخاص به وهو ما يعتبر ميزة إضافية لعملاء Payroll Card مما يشجع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وهي ميزة تنافسية بين البنوك وبعضها البعض.
 - أن هذا العقد يندرج تحت عقود التأمين المؤقت وهي تغطية المؤمن عليه في حالة الوفاة حيث يتم دفع الجزء المسحوب من الفيزا قبل إضافة المرتب للحساب.
 - أن هذا العقد يعتبر متناهي الصغر لان الحد الأقصى له هو 100 ألف جنيه.

وبعد المناقشات انتهى الرأي إلى إجراء التعديلات المثارة خلال الاجتماع على العقد وإرساله إلى الهيئة للاعتماد.

4. إعداد تصور لنماذج الكتاب الإحصائي الخاص بالهيئة العامة للرقابة المالية:

في ضوء خطة عمل اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الاكتوارية لعام 2019 ناقشت اللجنة أهمية تطوير النماذج الإحصائية التي تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية سنوياً، وذلك بغرض حرص اللجنة علي تحسين نتائج فرع تأمين الحياة وإيجاد حلول للمشاكل التي تتعرض لها فروع التأمين على الحياة، وحتى تتمكن شركات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال من حصولها على المزيد من البيانات عن أعمال السوق، حيث أن النماذج الحالية لا تناسب المنتجات المتاحة في سوق التأمين المصري ولا تعكس الواقع والأرقام الفعلية للسوق. وقد تضمنت نماذج الجدول المطورة ما يلي:

"نماذج وفقاً لفتوات البيع"

تنقسم إلى جدولين رئيسيين يحتوي كل جدول رئيسي على 4 جداول ثانوية على النحو التالي:
الجدول الأول: يختص بالآتي:

- أ. منتجات التأمين على الحياة بدون تأمينات الحياة متناهية الصغر والتي تم إصدارها بدون منتج أو وسيط (أي عن طريق الإدارة).
- ب. منتجات التأمين على الحياة بدون المتناهي الصغر والتي تم بيعها من خلال منتج.

- ج. منتجات التأمين على الحياة بدون تأمينات الحياة متناهية الصغر والتي تم بيعها من خلال وسيط حر أو مكتب وساطة تأمينية.
د. منتجات التأمين على الحياة بدون تأمينات الحياة متناهية الصغر والتي تم بيعها من خلال قطاع البنوك "التأمين البنكي".

الجدول الثاني: يختص بالآتي:

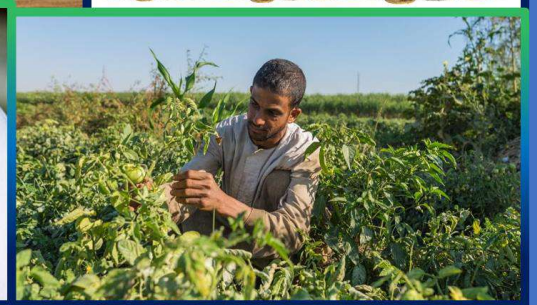
- أ. منتجات التأمين متناهي الصغر والتي تم إصدارها بدون منتج أو وسيط (إدارة).
ب. منتجات التأمين متناهي الصغر والتي تم بيعها من خلال منتج.
ج. منتجات التأمين متناهي الصغر والتي تم بيعها من خلال وسيط حر أو مكتب وساطة.
د. منتجات التأمين متناهي الصغر والتي تم بيعها من خلال التأمين البنكي.
"نماذج وفقاً لنوع التغطية"

تنقسم إلى جدولين رئيسيين يحتوي كل جدول رئيسي على 8 جداول ثانوية على النحو التالي:

- الجدول الأول: يختص بمنتجات التأمين الفردي (المؤقت-المؤقت المتناقص - مختلط-مؤقت + ادخار -تكوين أموال-وحدات استثمارية-معاش تكميلي -الطبي).
- الجدول الثاني: يختص بمنتجات التأمين الجماعي (المؤقت-المؤقت المتناقص - مختلط-مؤقت + ادخار -تكوين أموال-وحدات استثمارية-معاش تكميلي -الطبي).

وفي نهاية المناقشات انتهى الرأي إلى التوصية بإرسال النماذج إلى الشركات لإبداء ملاحظاتها مع منحها مهلة 10 أيام قبل إرسالها إلى الهيئة للاعتماد.

نشاط اللجان الفنية عن عام 2019 خطط عمل اللجان الفنية عن عام 2020



اللجان الفنية التابعة للمجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

1. اللجنة العامة لتأمينات الحريق.
2. اللجنة العامة للتأمين البحري/بضائع.
3. اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات.
4. اللجنة العامة لتأمينات السيارات.
5. اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة.
6. اللجنة العامة لتأمينات الهندسية.
7. لجنة المعاينة وتقدير الاخطار .
8. اللجنة العامة لتأمينات الزراعة.
9. اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية.
10. اللجنة العامة لإعادة التأمين.

اللجان الفنية التابعة للمجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

11. اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية.
12. اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الاكتوارية.

اللجان المشكلة من مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين:

13. اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر.
14. لجنة التأمين المستدام.
15. لجنة التثقيف المالي والوعي التأميني.
16. لجنة مسنولي إعداد القوائم المالية بالشركات.
17. لجنة الحاسب الآلى ونظم المعلومات.



اللجنة العامة لتأمينات الحريق:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / عصام منصور عبد العزيز
شركة أورينت للتأمين التكافلي	نائب الرئيس	الأستاذ / وليد سيد مصطفى
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / سامح شكري عبيد
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / محمد أنس إسماعيل
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذة / نيفين لبيب
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / سمير خليله جبرائيل
شركة المهندس للتأمين	عضو	الأستاذ / خالد عبد البصير
شركة أليانز للتأمين	عضو	الأستاذ / أحمد صالحين
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو مستمع	الأستاذة / ايمان حمدي
شركة مصر للتأمين التكافلي	عضو مستمع	الأستاذ / مؤمن بدر الدين ذكي
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / هاني صبري
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / أسماء نبيل

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- إعداد دليل للاكتتاب في تأمينات الحريق:

انتهت اللجنة من إعداد دليل للاكتتاب في تأمينات الحريق بهدف تنظيم عمليات القبول والرفض والاكتتاب الخاص بتأمينات الحريق بشركات التأمين من خلال وضع الأسس والمعايير السليمة التي توفر لمكتب التأمين الأساس للاكتتاب في وثيقة التأمين التي يقوم بإصدارها. الهدف من إعداد دليل للاكتتاب في تأمينات الحريق:

- وضع الأسس والمعايير الفنية السليمة في نشاط الاكتتاب لتأمين الممتلكات.
- الارتقاء بمستوى مكتب التأمين من خلال وضع مجموعة من المعايير للقبول والرفض للأخطار.
- تصنيف الأخطار بشكل سليم وذلك من خلال وضع كل خطر في الفئة المناسبة لدرجة خطورته.
- تحديد حدود الاحتفاظ لتجنب الأخطار المركزة.

هذا وقد أسفرت مناقشات المجلس التنفيذي عن أهمية التجهيز لعدة ندوات واستغلال الحساب المتوفر تحت مسمى الوقاية من الحريق لدى الاتحاد المصري للتأمين لتغطية تكلفة هذه الندوات، على أن يتم اختيار مكان للانعقاد في أحد المناطق القريبة من المناطق الصناعية مع دعوة كبار العملاء لرفع الوعي التأميني بأهمية الوقاية من الحريق، بالإضافة إلى دعوة الخبراء المتخصصين ومعيدي التأمين لرفع الوعي بالنواحي الفنية للاكتتاب عند مكتبي التأمين بالسوق، وتم تكليف الامانة العامة بالاتحاد باتخاذ اللازم نحو تنفيذ ذلك.

وانتهى المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات الى اعتماد الدليل، وتوجيه الشكر للجنة العامة لتأمينات الحريق على الجهد المبذول في إعداد هذا الدليل، على أن يتم عمل ندوة خاصة لشرح هذا الدليل ويتم دعوة المختصين بشركات التأمين للحضور.

2- إعادة النظر في ملحق الشغب والاضطرابات الأهلية والإضرابات العمالية:

درست اللجنة ملحق الشغب والاضطرابات الأهلية والإضرابات العمالية حيث انتهت الى تعديل الملحق الحالي بإضافة تعريف الشغب الوارد بمنشور حريق رقم (829) بتاريخ 2002/2/28. والذي ينص على الآتي:

يقصد بالشغب اجتماع ثلاثة أشخاص أو أكثر بقصد القيام بعمل غير مشروع، على أن يعرف الشغب قانوناً أنه يشتمل على العناصر التالية:

- أن لا يقل عدد الأشخاص المشتركين في أعمال الشغب عن ثلاثة.
- أن يكون للأشخاص المشتركين هدف عام مشترك.
- أن ينفذ هذا الهدف المشترك أو يشرع في تنفيذه.
- أن يتعاون الأشخاص فيما بينهم بالقوة على من يحاول منعهم من تنفيذ الهدف المشترك.
- استعمال القوة أو العنف بشكل يربع الشخص العادي .

وتم عرض رأى اللجنة على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات في اجتماعه بتاريخ 2019/6/11 حيث تم التوصية بالعرض على لجنة إعادة التأمين للجنة العامة لإعادة التأمين للدراسة واستطلاع رأى معيدي التأمين بالنسبة لتعديل الملحق.

وفي ضوء دراسة اللجنة العامة لإعادة التأمين، أوصت اللجنة بالإبقاء على الملحق كما هو، خاصة في ظل وجود تغطيات بديلة متخصصة ضمن تغطيات العنف السياسي، علاوة على أن الوضع مستقر بين السوق المصري وسوق إعادة التأمين ولا توجد شكوى من معيدي التأمين أو من شركات التأمين العاملة بالسوق المصري، في حين أن تعديل الملحق في الوقت الحالي قد يتسبب في حدوث خلاف مع شركات إعادة التأمين.

كما أشار السادة الأعضاء إلى وجود بعض المصطلحات تحتاج إلى مراجعتها من الناحية القانونية واللغوية لتناسب مع الواقع الحالي. وقد أسفرت مناقشات المجلس التنفيذي عن الموافقة على توصية اللجنة العامة لإعادة التأمين مع الأخذ بالرأي في مراجعة الملحق من الناحية القانونية واللغوية بما لا يخل بالإطار العام المتفق عليه للملحق.

3- دراسة التغطيات الخاصة بـ **ABI, LM7** من خلال البيانات الإحصائية الواردة من الشركات:

تدارست اللجنة مجموعة من التغطيات الخاصة بـ **ABI, LM7**، وقامت بإعداد مقارنة للاستثناءات والتغطيات الإضافية الخاصة بهذه التغطيات وذلك على النحو التالي:

وجه المقارنة	وثيقة LM7	وثيقة ABI
التعريف	وثيقة تأمين جميع الاخطار	وثيقة التأمين الشاملة للأضرار المادية وتوقف النشاط
التغطيات	وثيقة تأمين جميع الاخطار - تأمين ممتلكات مؤمن عليها ما يفقد مصادفة او عن غير قصد - فقدان مادي طبيعي، يدمر، يتلف - مسئولية الشركة (الخسارة، التلف، التدمير، الفقدان)	وثيقة التأمين الشاملة للأضرار المادية وتوقف النشاط - تأمين الممتلكات ومباني مستخدمة من قبل المؤمن له وتأمين فقد الإيراد (التوقف الكلي او الجزئي عن الاعمال)
الاستثناءات الاخطار مقسمة الي: الاعطال الكهربائية والميكانيكية في المعدات تدهور حالة الممتلكات (البلي، التبريد، التسخين)	√	√
انخفاض سطح الارض	√	√ (مستثنى بنص -العيوب الكامنة الداخلية والبلي) √ (مستثنى بنص - الانهيارات الارضية /الانزلاق الارضي) انزلاق او هبوط التربة
طائرات او معدات هوائية تسقط من اعلي	√	√ (مستثنى بنص - ضمن الاخطار المحددة / سقوط الطائرات + الموجات التضاغية للطائرات)
تصادم بين السيارات	√	√ (مستثنى بنص - الخسارة التابعة لخسارة محددة تصادم السيارات المرخص لها بالاستخدام الطرق)
زلزال	√	√
الافراد المضربون عن العمل	√	√
عاصفة او زويدة	√	√ (مستثنى بنص -الاضرار او الخسائر التبعية للممتلكات المفتوحة بسبب الرياح -الامطار -البرد -الصقيع)
الممتلكات في مسار التصنيع	√	√ (مستثنى بنص - الممتلكات او الانشاءات في مراحل الانشاء او التركيب)
الممتلكات في مجال الانشاء والبناء الغلايات والمعدات الاقتصادية (خسارة، فقد، تدمير، انفجار /ضغط البخار)	√	√ + اخطار التركيب √ (مستثنى بنص - الاضرار او الخسائر التبعية / السخونة الزائدة في الغلايات)
الماكينات اثناء الفك والخلع والتركيب	√	√
النقود والشيكات والسبائك +ادوات مالية قابلة للتحويل	√	√
حيوانات او محاصيل نمو او اخشاب غير مستخدمة	√	√ (مستثنى بنص - باعتبار ان الحيوانات من المخاطر المحددة المغطاة بموجب الوثيقة في الجزء الخاص بالتعريف)
سدود، خزانات، دعائم ارصفة، مرابط سفن	√	√ (تسرب المياه من المواسير او الخزانات)
الممتلكات في حالة الترانزيت او العبور	√	√
الوثائق، المطبوعات او المخطوطات او كتب العمل	√	√

وثيقة ABI	وثيقة LM7	وجه المقارنة
	√	الخسارة المترابطة منطقياً من أي نوع أو وصف مهما كان
√ (مستثنى بنص - الغش وخيانة الأمانة من قبل العاملين التابعين للمؤمن له)	√	الخسارة الناتجة عن عدم الأمانة، الغش أو الخداع
√	√	السرقية إلا إذا صاحبها العنف أو التهديد
	√	عدم الوضوح أو الغموض الذي يكتشف أثناء الجرد الدوري
√ (عيب بالتصميم أو المصنعية)	√	تكلفة استبدال أو تصويب خامات معيبة
√ تلوث، تآكل، الصدأ، التعفن (الحفر والنحر)	√	تدنيس، تلوث، بلب، النحت
الابنص / شرط: - شرط العمال خاص بالصيانة العمال لمواقع (الصيانة / التحسينات)	√	تكلفة الحفظ والصيانة
√ التجمد فقط	√	التجميد أو التحول لمواد صلبة
√ ضمن المخاطر المحددة	√	خسائر التدمير أو التلف بواسطة العواصف العادية المصحوبة بالرمال والحصي
	√	المباني والممتلكات والمعدات المصممة للعمل في الهواء الطلق / مباني مفتوحة الجوانب
√	√	خسائر حرب أو غزو أو عدوان أجنبي، ثورة أو اضطراب
√	√	التأمين أو المصادرة
√	√	التلوث والإشعاعات الناتجة من التلوث أو التباين الإشعاعي والأسلحة النووية

كما تم مخاطبة الشركات لطلب بيانات إحصائية عن تلك الوثائق، تتضمن البيانات الإحصائية عدد الوثائق الصادرة وصافي الأقساط والتعويضات المسددة وتحت التسوية لمدة ثلاث سنوات في الفترة من 2014/7/1 حتى 2018/6/30 وجاءت البيانات على النحو التالي:

بيان إحصائي عن وثائق ABI-LM7

التعويضات تحت التسوية	التعويضات المسددة	صافي الأقساط	عدد الوثائق	العام	الشركة
20,4697,82	5,142,428	34,410,346	34,410,346	2016/2015	AIG
6,092,727	908,722	383,796,46	383,796,46	2017/2016	
40,878,345	2,000	30,209,805	30,209,805	2018/2017	
46,971,072	6,053,150	64,620,151			الإجمالي
2,374,527	1,829,278	7,521,401	96	2015/2014	تشيب
3,284,848	1,211,978	7,353,700	86	2016/2015	
3,007,487	1,432,658	6,923,921	63	2017/2016	
6,029,259	695,080,19	5,003,486	71	2018/2017	
14,696,121	4,473,914	26,802,508	316		الإجمالي
	2,500	4,350,000	40	2018-2014	اروب
-	2,500	4,350,000	40		الإجمالي
17,000	42,068,681	54,169,473	91	2016	أليانز
851,429	24,927	82,562,671	105	2017	
17,592,922	1,235,283	86,233,487	107	2018	
18,461,351	43,328,891	222,965,631	303		الإجمالي

الشركة	العام	عدد الوثائق	صافي الأقساط	التعويضات المسددة	التعويضات تحت التسوية
مصر للتأمين	2015/2014	637	29,087,072	64,470,936	34,008,630
	2016/2015	566	29,215,820	21,773,756	15,633,595
	2017/2016	525	33,291,352	51,859,406	16,800,955
	2018/2017	487	53,135,518	12,594,029	52,714,728
الإجمالي		2215	144,729,762	150,698,127	119,157,908

4- دراسة خطاب احدى شركات التأمين بشأن وثيقة التأمين على المتاحف:
 انتهت اللجنة من دراسة ملاحظات احدى شركات التأمين بشأن وثيقة التأمين على المتاحف السابق إعدادها من اللجنة سابقاً.
 ومن منطلق حرص اللجنة على تحقيق الحماية التأمينية للممتلكات فقد تم مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية لدراسة إمكانية تفعيل الوثيقة اجبارياً.

5- إعادة النظر في صياغة شروط الوثيقة الشاملة (فنادق وقرى سياحية):
 في ضوء الاجتماع الذي تم بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية وبحضور الرئيس ونائب الرئيس للجان الفنية لتأمينات (الحريق - الحوادث - البحري أجسام سفن) لمناقشة المشكلات التي تعاني منها شركات السياحة والمتعلقة بالتغطيات التأمينية والعمل على توقيع بروتوكول تعاون بين قطاع التأمين وقطاع السياحة، قامت اللجنة بإعادة دراسة الوثيقة الشاملة للفنادق والقرى السياحية، الصادرة بمنشور حريق رقم (848) بتاريخ 2006/9/3، ومدى إمكانية إضافة نسبة من 10% إلى 15% على قيمة الأصول بالوثيقة، وتم ادخال بعض التعديلات على الوثيقة وتم دراسة ملاحظات الشركات على التعديلات وانتهى المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات إلى الموافقة على التعديلات المقترحة وتم الإرسال إلى الهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.
 قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باعتماد الوثيقة مع وضع بعض التعديلات وتم ارسال الوثيقة لشركات التأمين الأعضاء بالاتحاد بمنشور الاتحاد المصري للتأمين بعد اخذ التعديلات المطلوبة في الاعتبار.

6- إعادة النظر في الشروط الخاصة بملحق فقد الإيراد الناتج عن حادث حريق:
 قامت اللجنة بإعادة النظر في الشروط الخاصة بملحق فقد الإيراد عن حادث الحريق الوارد بالتعريف الاسترشادية وإدخال بعض التعديلات وتم العرض على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

7- دراسة إعداد برنامج تدريبي يتضمن مجموعة من ورش العمل والندوات الخاصة بتأمين الحريق لزيادة الوعي التأميني:

قامت اللجنة بدراسة إعداد مجموعة من ورش العمل والندوات الخاصة بتأمين الحريق بهدف زيادة الوعي التأميني لفرع الحريق وأبدت اللجنة استعدادها لعقد هذه اللقاءات نظراً لانخفاض الوعي بتأمين الحريق والذي يمثل أكبر التحديات التي تواجه شركات التأمين خلال الفترة الأخيرة، حيث أن هناك شريحة كبيرة من العملاء ليست على دراية كافية بأهمية التأمين على الممتلكات ضد حوادث الحريق ، بالإضافة إلى التعريف بأنواع التغطيات المتاحة بسوق التأمين المصري التي تحمي الممتلكات وتعوض عن الخسائر والأضرار المادية الناتجة عن أخطار الحريق.
 وقد اقترحت اللجنة أن يتضمن البرنامج التدريبي النقاط التالية:

- التعريف بميزات وخصائص وثائق التأمين لجميع الأخطار الصناعية.
- الأسس الفنية للمعايير والتوصيات عند الاكتتاب.
- إجراءات المعاينة الفنية والفحوص الفنية العملية لحوادث الحريق.
- إدارة الخطر في تأمين الحريق للصناعات المختلفة وخاصة الصناعات ذات الخطورة العالية.
- التعريف بأنواع وسائل الوقاية والمكافحة ضد خطر الحريق.

حيث اكدت اللجنة أن عقد هذه اللقاءات سيتم بالتنسيق بين إدارة الاتحاد المصري للتأمين وجمعيات المستثمرين بالمناطق الصناعية (مدن السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وبدر) لزيادة التوعية بأهمية التأمين ضد مخاطر الحريق، بالإضافة إلى التنسيق مع هيئة الدفاع المدني وبعض خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المسجلين والمعتمدين بالهيئة العامة للرقابة المالية لحضور هذه اللقاءات بالتعاون مع لجنة المعاينة وتقدير الاخطار بالاتحاد.

8- عرض دراسة تحليلية لنتائج ومعدلات نمو فرع تأمين الحريق في سوق التأمين المصري عن عام 2018/2017 والواردة في الكتاب الإحصائي للهيئة العامة للرقابة المالية:

قامت اللجنة بإعداد دراسة تحليلية لنتائج ومعدلات نمو فرع تأمين الحريق في السوق المصري من خلال الكتاب الإحصائي للهيئة لعام 2018/2017 تضمنت التطور في الأقساط المباشرة والتعويضات المسددة مقسمة طبقاً للسوق / القطاع وذلك على النحو التالي:

التطور في الأقساط المباشرة والتعويضات المسددة للسوق (الحريق)

م	السنة	عدد الشركات	الأقساط	معدل التطور	التعويضات	معدل التطور في التعويضات
1	2013/2012	17	1,047,589,000	17.70%	505,769,000	-28%
2	2014/2013	17	1,215,697,000	16.05%	375,816,000	-26%
3	2015/2014	19	1,353,526,000	11.34%	748,504,000	99%
4	2016/2015	21	1,447,700,000	6.96%	842,550,000	13%
5	2017/2016	21	1,933,448,000	33.55%	901,101,000	7%
6	2018/2017	23	2,394,667,000	23.85%	552,456,000	-39%

التطور في الأقساط المباشرة والتعويضات المسددة طبقاً للقطاع (الحريق)

م	السنة	الأقساط	عدد الشركات	القطاع	معدل التطور	التعويضات	معدل التطور في التعويضات
1	2012/2013	575,749,000	1	عام	29.00%	179,785,000	13%
2	2013/2014	709,323,000	1	عام	23.20%	198,471,000	10%
3	2014/2015	777,105,000	1	عام	9.56%	374,188,000	89%
4	2015/2016	899,022,000	1	عام	15.69%	373,749,000	-0.12%
5	2016/2017	1,074,860,000	1	عام	19.56%	298,621,000	-20%
6	2017/2018	1,351,266,000	1	عام	25.72%	340,196,000	14%
		1,043,401,000	22	خاص	21.53%	212,260,000	-65%

معدل الخسارة للسوق (حريق)

م	السنة	الأقساط المكتسبة	التعويضات التحويلية	معدل الخسارة (التعويضات التحويلية / الأقساط المكتسبة)
1	2013/2012	180,141,000	63,394,000	35%
2	2014/2013	304,473,000	143,552,000	47%

59%	278,888,000	471,705,000	2015/2014	3
46%	266,647,000	583,260,000	2016/2015	4
20%	172,064,000	880,979,000	2017/2016	5
77%	813,871,000	1,053,907,000	2018/2017	6

معدل الخسارة للسوق (حريق) - قطاع عام

م	السنة	الأقساط المكتسبة	التعويضات التحميلية	معد الخسارة (التعويضات التحميلية / الأقساط المكتسبة)
1	2013/2012	138,441,000	53,661,000	39%
2	2014/2013	252,821,000	114,919,000	45%
3	2015/2014	414,406,000	247,967,000	60%
4	2016/2015	510,576,000	249,483,000	49%
5	2017/2016	783,709,000	138,157,000	18%
6	2018/2017	932,507,000	750,293,000	80%

معدل الخسارة للسوق (حريق) - قطاع خاص

م	السنة	الأقساط المكتسبة	التعويضات التحميلية	معد الخسارة (التعويضات التحميلية / الأقساط المكتسبة)
1	2012/2013	41,700,000	9,733,000	23%
2	2013/2014	51,652,000	28,633,000	55%
3	2014/2015	57,299,000	30,921,000	54%
4	2015/2016	72,684,000	17,164,000	24%
5	2016/2017	97,270,000	33,907,000	35%
6	2017/2018	121,400,000	63,578,000	52%

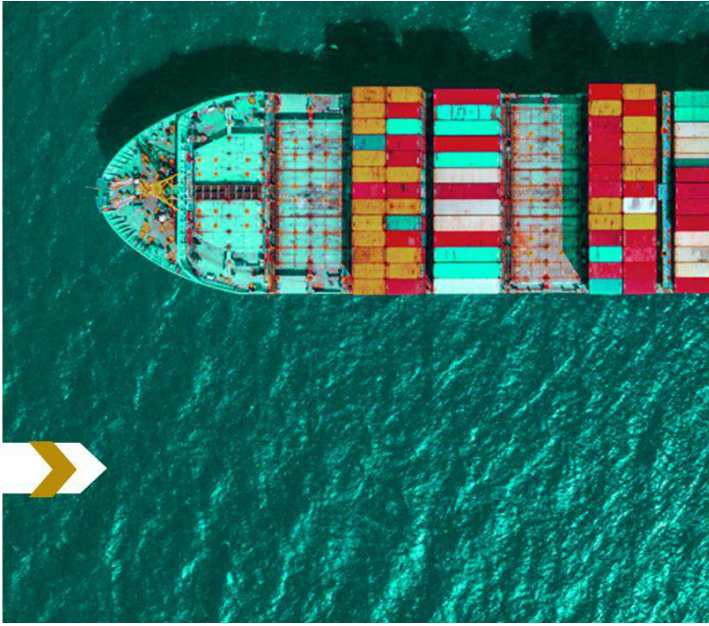
هذا وقد رأت اللجنة أن زيادة معدل الخسارة في نتائج فرع الحريق يرجع إلى المنافسة السعرية الضارة مع عدم الالتزام بالاكنتاب الفني السليم والمعاينة الفنية للخطر ومدى توافر وسائل الوقاية.

9- إعادة النظر في تقرير الإصدار وتقرير معاينة حادث حريق:

قامت اللجنة بإعادة النظر في "تقرير معاينة الإصدار" و"تقرير معاينة حادث حريق" والصادر بمنشور حريق رقم (852) بتاريخ 2009/7/26 حيث تم إدخال بعض التعديلات عليهما وتم العرض على لجنة المعاينة وتقدير الأخطار بالاتحاد، وجاري العرض على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات.

خطة عمل اللجنة 2020

- استكمال دراسة ضوابط مؤسسة النقد العربي السعودي "SAMA" المطبقة بسوق التأمين السعودي بهدف تحديد ما يمكن تطبيقه منها بالسوق المصري .
- النظر في إعداد وثائق تأمين متخصصة لتطوير سوق التأمين المصري في مجال تأمينات الحريق.
- دراسة الامدادات والملاحق الإضافية لوثائق LM7, ABI .
- إعداد دراسة تحليلية لنتائج ومعدلات نمو فرع تأمين الحريق في ضوء أحدث اصدار للكتاب الإحصائي للهيئة العامة للرقابة المالية عن نشاط سوق التأمين المصري.
- دراسة وجود أكثر من مستفيد على نفس الممتلكات موضوع التأمين والمخزون بصفه خاصة.
- التنسيق لإعداد ندوة متخصصة لتأمينات الحريق تحت عنوان "دليل الاككتاب الفني السليم في تأمينات الحريق".
- دراسة ملحق خطر الامطار الغزيرة من حيث التغطيات والاستثناءات والتحملات.
- التنسيق مع جمعيات المستثمرين والاتحادات الصناعية لعقد ورش عمل وندوات في إطار خطة اللجنة لزيادة الوعي التأميني بفرع تأمينات الحريق والاستفادة من حساب الوقاية من الحريق بالاتحاد المصري للتأمين.



اللجنة العامة للتأمين البحري/بضائع:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة الدلتا للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / حسنى مشرف
شركة قناة السويس للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذ / طارق حسن قدرى
شركة AIG للتأمين- مصر	عضو	الأستاذ / سمير محمد أحمد الشربيني
شركة المهندس للتأمين	عضو	الأستاذ / إيهاب فؤاد بيومي
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذة / شيرين خفاجي
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذة / عبير البدرى
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذة / وفاء أحمد فؤاد حافظ
شركة مصر للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / مصطفى محمد حسان
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / شريف حامد مبروك الفيشاوي
شركة أليانز للتأمين	عضو مستمع	الأستاذة / علا حسين
شركة اورينت للتأمين التكافلي	عضو مستمع	الأستاذ / مجدي محروس
شركة وثاق للتأمين التكافلي-مصر	عضو مستمع	الأستاذ / محمد الشحات توفيق عسكر
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / مجدي حسين
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / أمنية طلعت

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- **إعادة صياغة الشروط الخاصة بوثيقتي النقل البري (أخطار الطريق والشاملة):**
 نظراً للمستجدات التي طرأت على تأمين النقل البري فقد قامت اللجنة بإعادة صياغة الشروط الخاص بوثيقة النقل البري (لشاملة) ووثيقة (أخطار الطريق)، حيث قام السادة الأعضاء بدراسة الوثيقتان في صورتها النهائية وعرض ملاحظاتهم بشأنهما وكذلك تم إرسال الوثيقتان إلى شركات التأمين التي تمارس تأمينات الممتلكات والمسئوليات العاملة بالسوق المصري لإبداء ملاحظاتهم بشأن الوثيقتين وعرض تلك الملاحظات على اللجنة.
 تم عرض الوثيقتان على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات بالاتحاد المصري للتأمين، وبعد موافقة المجلس تم إرسال الوثيقتان إلى الهيئة العامة للرقابة المالية للموافقة عليهم وقامت الهيئة بإرسال ملاحظاتها بشأن تلك الوثائق وقد قامت اللجنة بمناقشة ملاحظات الهيئة وإعادة إرسال الوثيقتان مرة أخرى للهيئة.
- 2- **استكمال عرض الترجمة الخاصة بشروط المجمع لتأمين الأغذية المبردة/ المجمدة:**
 بدأت اللجنة في العام الماضي بدراسة وترجمة الشروط الجديدة للأغذية المجمدة والمبردة والتي صدرت في 2017/3 من مجمع مكنتبي التأمين بلندن والتي يبلغ عددها (10) شروط، وخلال هذا العام استكملت اللجنة الدراسة والترجمة لباقي الشروط.
 تم إرسال الشروط المترجمة إلى شركات التأمين في السوق المصري لإبداء ملاحظاتهم بشأن تلك الشروط تمهيداً لاعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية وتعميمها بالسوق المصري.
 ورد إلى اللجنة استفسار بشأن وجود تعارض بين المادة 750 من القانون المدني مع بعض شروط وثائق النقل البري، وقد تم عرض الاستفسارات التالية على المستشار القانوني للاتحاد المصري للتأمين، وذلك على النحو التالي:
 - هل ينطبق هذا القانون على شروط النقل البري؟
 - هل يجب أن يتم تعديل شروط النقل البري بحيث يتم إضافة عبارة "إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية" الواردة بالبند رقم (1) من المادة 750 "؟
 وقد جاء رد المستشار القانوني على النحو التالي:
 بالرجوع إلى المادة 750، يقع باطلاً ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :
 - الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.
 - الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول.
 - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط.
 - شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة.
 - كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه.
 وبالرجوع إلى وثيقتي التأمين المعروضتين يتبين عدم وجود ما ينص على وجوب تطبيق ما جاء بالمادة 750 من القانون المدني والتي يعتبر حكمها واجب التطبيق باعتبارها من الأحكام العامة في عقد التأمين سواء تم النص على ذلك في الوثيقة أم لم ينص والمرجع فيما إذا كانت الاخطار المستثناة من التغطية الواردة بالبند 4 من الوثيقتين المعروضتين قد جاءت بما يتفق مع نص المادة 750 أم أنها تخالفه هو النقطة الفاصلة في الموضوع بحسب الوقائع والظروف الملازمة للحالة التي تتمسك فيها شركة التأمين بتطبيق حكم هذا البند لإعفائها من التغطية التأمينية ومن

ثم انتهت اللجنة إلى عدم وجود مخالفة قانونية بشروط النقل البري ومن ثم لا داعي لإجراء أي تعديلات على الشروط المشار إليها في القانون المدني.

3- استفسار بشأن المصلحة التأمينية:

عرض على اللجنة استفسار إحدى شركات التأمين حول مدى توافق الشرط رقم 2/11 (المصلحة التأمينية) الوارد بالشروط العمومية والذي ينص على:

"يكون للمؤمن له حق الاسترداد لقيمة الخسارة المؤمن عليها التي تحدث خلال فترة التأمين بغض النظر عن وقوع الخسارة قبل إبرام عقد التأمين ما لم يكن المؤمن له على علم بالخسارة والمؤمن على غير علم بها." وذلك في حالات وقوع حادث ملاحى يؤدي إلى إعلان العوارية العامة من قبل مالك السفينة وقبل إبلاغ المؤمن له بذلك رسمياً من قبل مسوي العوارية العامة. وهل يعتبر إعلان العوارية العامة من قبل مالك السفينة كافي في حد ذاته بغض النظر عن علم أو عدم علم المؤمن له؟ وهل يمكن ان يكون ذلك سبباً في سقوط حق المؤمن له في مطالبة العوارية العامة طالما حدث ذلك قبل تاريخ طلب التأمين؟ وهل يختلف ذلك في حالة وجود عقد تأمين أو إشعار تغطية بين المؤمن والمؤمن له؟

وقد انتهى رأى اللجنة إلى أن شركة التأمين تلتزم بالتغطية من تاريخ قبول التأمين أو تاريخ إشعار التغطية، وفيما يتعلق بالآلية التي يمكن من خلالها إثبات علم المؤمن له بوقوع حادث للسفينة قبل قيامه بطلب الحصول على التأمين فإن هذا الأمر يصعب إثباته.

4- إخطار الرفض الصحي:

- عرض على اللجنة الخطاب الوارد من إحدى شركات التأمين والذي ورد به الاستفسارات التالية:
- هل تقوم وثيقة التأمين البحري (أ) جميع الأخطار بتغطية أخطار الرفض الصحي والأضرار التي تلحق بالبضاعة نتيجة تغير درجات الحرارة؟
 - هل يمكن إضافة خطر الرفض الصحي على وثيقة التأمين البحري كتغطية إضافية؟
 - هل يمكن إضافتها على وثيقة التأمين البري؟
 - هل يمكن تغطية هذه الأخطار بوثيقة منفصلة وليس كتغطية إضافية على وثيقة تأمين النقل؟ وبعد مناقشة الموضوع، أوضحت اللجنة ما يلي:
 - الرفض الصحي على إطلاقه ليس ضمن الأخطار التي تغطيها الوثيقة.
 - لا يمكن إصدار التغطية الخاصة بالرفض الصحي كوثيقة منفصلة.
 - يتم إصدار التغطية الخاصة بالرفض الصحي كخطر إضافي مع شروط (أ) وبقيس إضافي.
 - في حالة وصول البضاعة وبها تغير في حالتها بسبب الرحلة البحرية (بما في ذلك تغير درجات الحرارة) تعتبر مغطاة طبقاً لشروط (أ)، أما إذا لم يحدث أي تغير في حالتها وتم رفضها بمعرفة السلطات الحكومية فإن هذا الرفض (رفض السلطات) غير مغطى طبقاً لشروط (أ).
 - لا يمكن تغطية الرفض الصحي بموجب وثيقة تأمين النقل البري حيث أنها وثيقة تأمين محددة الأخطار.

5- المحاضرات التي تم عرضها في مؤتمر الاتحاد الدولي للتأمين البحري IUMI والذي عقد بمدينة توريننتو بكندا خلال

الفترة من 15- 18 سبتمبر 2019:

- عرض على اللجنة المحاضرة الخاصة بتأمين الأخطار الثابتة والتي تم عرضها في المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للتأمين البحري International Union of Marine Insurance - IUMI والذي عقد في الفترة من 15- 18 سبتمبر 2019 في مدينة توريننتو بكندا، حيث استعرضت اللجنة المحاضرة الخاصة بمسئولية الناقل تجاه نقل البضائع الخطرة وذلك على النحو التالي:
- تعريف البضائع الخطرة: هي البضائع القابلة للاشتعال أو المتفجرة أو التي تشكل خطورة على باقي الشحنات.

- يعتبر الناقل مسئولاً عن جميع الأضرار والمصروفات الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن هذه البضائع أو الناتجة عنها.
- إذا أصبحت تلك البضائع تشكل خطراً على السفينة أو البضائع، فيجوز التخلص منها في أي مكان أو إتلافها أو إعادتها بمعرفة الناقل دون وجود أدنى مسئولية على الناقل.

خطة عمل اللجنة 2020

- عرض ودراسة شروط **Stevedores Liability and Terminal Operators Liability**.
- عرض كتاب **Non Institute Clauses** للتعرف على الشروط الواردة به واختيار الشروط التي قد تكون مناسبة لسوق التأمين المصري حتى يتم ترجمتها والعمل بها.
- استكمال عمل اللجنة في مجال منع وتقليل الخسائر وتقدير الخطر عن طريق البدء في دراسة آلية تداول ونقل و شحن وتخزين الحاصلات الزراعية الطازجة مثل العنب والفراولة والبرتقال...إلخ.
- تلقي استفسارات وطلبات الشركات الأعضاء الخاصة بتفسير أو مشاكل التطبيق لشروط التأمين أو أي اشتراطات أخرى.
- عرض محاضرات المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي للتأمين البحري **International Union of Marine Insurance - IUMI** لعام 2020.
- متابعة كل ما هو جديد في مجال التأمين البحري على المستوى الدولي والعربي لتعميمها على سوق التأمين المصري.
- عرض حالات عملية على اللجنة بهدف تبادل الخبرات بين السادة الأعضاء مما يعود بالفائدة على سوق التأمين ككل.
- متابعة كل ما هو جديد في مجال التأمين البحري على المستوى الدولي والعربي لتعميمها على السوق المصري.
- عرض حالات عملية على اللجنة بهدف تبادل الخبرات بين السادة الأعضاء مما يعود بالفائدة على سوق التأمين ككل.



اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / نظمي حسين محمد إبراهيم
شركة المهندس للتأمين	نائب الرئيس	الدكتور / شريف محمد محسن عثمان
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذ / وائل محمد رشدي
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / إبراهيم ناجي إبراهيم داود
شركة قناة السويس للتأمين	عضو	الأستاذة / أيمن محمود عبد العليم ناصف
شركة قناة السويس للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد حسن محمد فرغلي
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذ / محمد عبد المولى
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / مخلص محمود احمد محمد
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / سامح عبد المحسن
شركة رويال للتأمين	عضو مستمع	الأستاذة / روجينا جميل سامي
شركة أكسا للتأمين مصر	عضو مستمع	الأستاذة / رشا محمد رضا
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذة / منى ياسين
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / محمود سامي

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- **بحث ودراسة مشكلات التغطيات التأمينية المتعلقة بقطاع السياحة المصرية:**
في ضوء الاجتماع الذي تم بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية وبحضور الرئيس ونائب الرئيس للجان الفنية (حريق - حوادث - بحري أجسام سفن) لمناقشة المشكلات التي تعاني منها شركات السياحة والمتعلقة بالتغطيات التأمينية والعمل على توقيع بروتوكول تعاون بين قطاع التأمين وقطاع السياحة، أكدت اللجنة على تفهم شركات التأمين للمشاكل الخاصة بالرفع على الفتره والتي تمكثها الوحدة بورش البناء والإصلاح واستعرضت العديد من التغطيات التي يمكن منحها في هذه الحالات مثل:
- تغطية مسؤلية ورش الإصلاح خلال فترة الرفع، ولكن يجب التعريف بأهمية زيادة حدود التعويض لتتناسب مع حجم المسئوليات التي تتحملها الورشة.
 - تغطية أخطار البناء والتشييد وهي تصلح أيضاً لعمليات الإصلاح وتتناسب مع حالة كل سفينة على حده.
 - بالإضافة إلى إعداد تقرير مفصل عن دور نوادي الحماية والتعويض في تغطية مسئوليات ملاك السفن وطرق الانضمام لها، مع اقتراح إنشاء مجمعة خاصة لتأمين أخطار الحماية والتعويض بالسوق المصري بالنسبة للفنادق العائمة ولكن وفقاً لشروط وحدود يتم الاتفاق عليها.
- وقد أسفرت مناقشات السادة الأعضاء عن الرد التالي:
- إن شركات التأمين المصرية تقوم بتوفير جميع التغطيات التأمينية اللازمة الخاصة بنشاط السفن العاملة بجمهورية مصر العربية سواء أثناء تشغيلها أو صيانتها أو رفعها في الأحواض وترساتات الإصلاح وكذا المسئوليات المتعلقة بها، في ضوء الشروط والاشتراطات التي تضعها شركات التأمين في هذا الخصوص، ومنها:
- ضرورة أن تكون ورش وترساتات الإصلاح لديها القدرة على القيام بتنفيذ تلك الإصلاحات.
 - الالتزام بكافة التوصيات التي قد يتم طرحها من قبل خبراء المعاينة لشركات التأمين.
- كما أن شركات التأمين المصرية تولي اهتماماً كبيراً إلى أهمية وجود وثيقة تأمين أجسام سفن سارية على الوحدة المطلوب تغطية مسئوليات ورش الإصلاح لها لدى شركة التأمين المطلوب منها هذه التغطية، وذلك نظراً لارتفاع المخاطر الخاصة بتلك المرحلة والتي تتطلب اشتراطات معينة يجب توافرها قبل الموافقة على إصدار هذا الملحق.
- 2- **بحث ودراسة الحالة العملية لحادث السفينة RENOS:**
ساعد حكم المحكمة في توضيح نقطتين فيما يتعلق بمطالبات الخسارة الكلية الاعتبارية وذلك على النحو التالي:
- يمكن تضمين تكاليف الإنقاذ والعوارية العامة المتكبدة قبل إصدار إشعار التخلي عن السفينة في حساب الخسارة الكلية التقديرية، وإن مصاريف شرط الحماية والتعويض الخاص SCOPIC الخاص بالمنقذين في نموذج اللويدز المفتوح LOF للإنقاذ المدفوعة إلى المنقذين هي عمليات إنقاذ ضرورية تتحملها شركات التأمين.
 - وفي حين أن هذا القرار قد أوضح مجالات الغموض المذكورة أعلاه، إلا أن القضية تثير القلق لدى شركات التأمين على البدن من أن استخدام LOF مع شرط SCOPIC قد يكون له إمكانية أكبر في الوصول إلى أن تصبغ السفينة هلاك كلي تقديري.
 - وما لم يكن هناك استئناف ناجح أمام المحكمة العليا، فإنه من المحتمل أن يكون من الضروري الآن لشركات تأمين البدن والآلات فرض شرط "RENOS" لتعديل الصياغات التقليدية بسوق تأمين البدن لتوضيح استثناء حساب SCOPIC (وأية خسائر أخرى غير مغطاة بالوثيقة، مثل التأخير) من أي حساب CTL (Constructive Total Loss).
 - وقد ترغب شركات تأمين البدن بشكل جماعي في الضغط من أجل إدخال تعديلات مناسبة على الفقرة 15 من شرط SCOPIC كذلك - وهذه التعديلات يتم اللجوء إليها عندما تتحمل الأطراف المشاركة في مخاطرة بحرية

مصروفات في ميناء الإغاثة وفقاً للقاعدة **G Basis of Evaluation** من قواعد العوارية العامة (أساس التقييم) فإنه يتم تحديد القيم المساهمة في مصروفات العوارية العامة بناء على قيمة السفينة والبضاعة في نهاية الرحلة، فإذا تعرضت السفينة والبضاعة لحادث خلال الرحلة من ميناء الإغاثة وميناء الوصول النهائي أدى إلى نقص قيمة أحدهما أو كلاهما فسوف تتأثر المساهمة المدفوعة بواسطة كل الأطراف، والبعض الآخر سوف تزيد مساهمته والبعض الآخر سوف تقل مساهمته وفي الحالات الشديدة قد تغرق السفينة وما عليها من بضائع قبل الوصول لميناء الوصول النهائي وفي هذه الحالة فلن تكون هناك قيم متبقية للمساهمة في العوارية العامة. هذا وقد تم تقديم هذه الحالة العملية كأحد نشرات الاتحاد المعلوماتية.

3- دراسة أسباب رفع السفن المصرية لأعلام دول أخرى وعلاقتها بإدارة الموانئ:

قامت اللجنة بدراسة هذا الموضوع خلال اجتماعات اللجنة وضمه إلى الندوة التي نظمها الاتحاد بتاريخ 2019/3/17 وانتهت إلى ما يلي:

أ. ماهي أعلام دول الملازمة **Flag of convenience states**:

هناك علم ترفعه السفينة وأخر لشركة الإدارة، وأن علم الدولة ملزم لمن يرفعه بسياسة الدولة صاحبة العلم وقوانينها مثل قانون العمل والضرائب ودفع رسوم التسجيل.

فمن الممكن أن تغير السفينة علمها لدخول الدولة صاحبة العلم في حرب مع دول أخرى مما يحظر على السفينة الإبحار لهذه الدول، وكذا من الممكن أن تتهرب شركات إدارة السفن من الضرائب أو القيود الشديدة بالنسبة للصلاحيات للإبحار أو عدد الطاقم أو جنسيته بالجوء إلى أعلام دول أخرى أكثر تساهلاً في هذا المجال.

ب. مدى متابعة سلطات الموانئ لحالة السفن ونوعية الشهادة التي تصدرها:

لهذه السلطات الحق في التفتيش على جميع شهادات السفينة أو أي جزء من السفينة ولا يصدر عنها تقرير إلا في حالة وجود ملاحظات، كما أن هذا التفتيش يتم بصورة انتقائية وليس جميع المراكب التي تدخل إلى الميناء، وطبعاً علم دولة شركة الإدارة وعلم المركب له دخل في هذا الانتقاء.

خطة عمل اللجنة 2020

- عرض ودراسة حدود المسؤوليات في الاتفاقيات الخاصة بتلوث مياه البحار.
- عرض ودراسة حدود المسؤوليات للنقل البحري في ضوء قواعد هامبورج وهيغ وفيسبي **Hamburg and Hague - Visby Rules**.
- عرض ودراسة حدود التغطية التأمينية في حالات الإنقاذ البحري خاصة في ظل توقيع نموذج اللويدز المفتوح للإنقاذ.
- عرض ودراسة بعض الموضوعات التي تم مناقشتها خلال اجتماعات الاتحاد الدولي للتأمين البحري **International Union of Marine Insurance - IUMI**.
- **Cat fines & low-Sulphur fuels - Cyber risks - Fatigue - IMO guidelines**
- مراجعة القانون البحري لعام 1990 بعد مرور حوالي 30 عام وعمل تكويد للقوانين البحرية حيث هناك العديد من التطورات والمعاهدات الدولية التي طرأ عليها تغيير خصوصاً ان هناك دول مثل السويد والنرويج والدنمارك أصبح القانون البحري بها مبني على قواعد هج وفيسبي **Hague - Visby Rules** وكذا قواعد روتردام وهامبورج **Rotterdam and Hamburg Rules**.
- العمل على إيجاد قاعدة بيانات للبحري تشمل الشروط والاشتراطات المترجمة وغير المترجمة للحوادث الجسيمة والمعاهدات البحرية سواء المعتمد أو غير المعتمد منها بمصر.
- ترتيب لقاء مع الجهات التي تمنح التراخيص والشهادات الملاحية وكذا ممثلي جهات التصنيف.

- إعداد دراسة حول إنشاء مجمعة من شركات التأمين العاملة بالسوق المصري لتغطية اخطار الحماية والتعويض بحد أقصى 5 مليون دولار أمريكي كمرحلة أولية للوحدات التي تعمل داخل المياة الإقليمية ويمكن التوسع فيها مستقبلا.
- توحيد تعريف مفهوم Co-Assured وخصوصا ان هناك العديد من نوادي الحماية والتعويض لا ترحب بهذه الإضافات.
- دراسة تغطيات الحرب تحت مظلة نوادي الحماية والتعويض.
- المشاركة بعدد من الندوات الفنية والتعليمية وورش العمل المتخصصة في البرنامج الثقافي الخاص بالاتحاد المصري للتأمين.
- الاستمرار في دراسة الحوادث الجسيمة ووضع التوصيات الملائمة لكل حادث من خلال الحالات العملية الواردة من شركات التأمين.



اللجنة العامة لتأمينات السيارات:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات	رئيس اللجنة	الأستاذ / إبراهيم لبيب
شركة قناة السويس للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذ / تامر لبيب
شركة أليانز للتأمين	عضو	الأستاذ / عربي احمد السيد
شركة طوكيو مارين جينرال تكافل	عضو	الأستاذ / خالد سعيد عبد اللطيف
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / فؤاد عبد المقصود
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذ / عمرو مصطفى محمد جعفر
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذ / عدنان مصطفى النحال
شركة رويال للتأمين	عضو	الأستاذ / احمد جلال محمد خلوصي
شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	عضو مستمع	الأستاذ / أحمد حسين الصوفاني
بيت التأمين المصري السعودي	عضو مستمع	الأستاذ / محمد الخضري
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو مستمع	الأستاذ / سعيد راغب عناني
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / محمد كامل
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / طارق محمد احمد الطوبجى
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / محمود سامي

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- استكمال دراسة التأمين على التوك توك تكميلي بعد صدور القانون رقم 25 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون المرور:

في ضوء ما ورد في قرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ 2014/4/1 بالقانون رقم 25 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973، والذي ينص على أن يضاف إلى قانون المرور رقم (66) لسنة 1973، مادة جديدة برقم 74 مكرراً (3).

رأت اللجنة أنه تنفيذاً لصدور هذا القانون بشأن التأمين على مركبات التوك توك سواء تأمين إجباري (بحكم القانون) أو تأمين تكميلي كتغطية إضافية لسوق التأمين المصري فالأمر يتطلب قيام اللجنة بدراسة كيفية التأمين على التوك توك وإعداد الوثيقة المناسبة والضوابط والأسعار الاسترشادية للتغطية سواء إجبارياً أو تكميلياً. وبعد المناقشة، رأت اللجنة ما يلي:

- التأمين على المسؤولية المدنية الناتجة عن حوادث التوك توك:
حيث ان التوك توك يتم التأمين عليه اجبارياً عند ترخيصه في بعض الوحدات المرورية ويندرج في التأمين الإجباري بتعريفه مركبة ذو ثلاث عجلات.
- التأمين التكميلي:
لا يوجد ما يمنع من التأمين على التوك توك تكميلياً ولكن بشرط أن يتم ترخيصه وتحديد الشروط الواجبة لترخيصه وكذلك الشروط المتعلقة بسائق التوك توك.

2- اجتماع اللجنة العامة لتأمينات السيارات مع شركات التحصيل الراغبة في التعاون مع الجمعية المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات:

أوضحت اللجنة لشركات التحصيل أنه طبقاً لتوجهات الدولة بميكنة الخدمات المقدمة للمواطنين ومن ضمنها الخدمات المقدمة بالوحدات المرورية حيث يتضمن ذلك وثيقة التأمين الإجباري على المركبات، فقد أصبحت الوثيقة الإلكترونية هي الوثيقة الوحيدة المعترف بها في الوحدات المرورية والتحصيل يتم من داخل وحدات المرور من خلال شبكات المرور الموحد، وأوضحت اللجنة للشركات الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في شركة التحصيل حتى تكون على استعداد للتعاون مع الجمعية وهي على النحو التالي:

- موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية والالتزام بالضوابط والشروط التي وضعتها الهيئة في هذا الشأن.
- ان يتم ربط النظام مع قاعدة بيانات الإدارة العامة للمرور ويتم ربطه مع جميع الجهات المنوط لها توريد جزء من القسط خاص بالضرائب والدمغات.
- الحصول على موافقة الإدارة العامة للمرور على الربط والدخول على قاعدة بياناتها.

3- دراسة كيفية التأمين على السيارات الكهربائية والهجينة (تكميلي/إجباري):

في ضوء بدء انتشار السيارات الكهربائية والهجينة بالسوق المصري رأت اللجنة أنه من الضروري مناقشة كيفية التأمين على السيارات الكهربائية والهجينة (تكميلي/إجباري) وذلك تماشياً مع الأمر الواقع وتشجيعاً للعملاء لاقتناء تلك النوعية من السيارات التي تحافظ على سلامة البيئة.

عرض على اللجنة الدراسة المعدة من بعض أعضاء اللجنة عن السيارات الكهربائية والهجينة والتي سبق تكليفهم بها ومناقشة النشرة المعلوماتية عن السيارات الكهربائية والهجينة والصادرة من الاتحاد المصري للتأمين والتي تتناول المزايا والعيوب لهذه النوعية من السيارات.

- وقد قامت اللجنة بمناقشة كيفية التأمين على تلك النوعية من السيارات وذلك على النحو التالي:
- التأمين التكميلي:

رأت اللجنة أنه حتى يتم إجراء التأمين التكميلي على تلك النوعية من السيارات يجب الأخذ في الاعتبار بعض الأمور الهامة على سبيل المثال وليس الحصر وذلك حتى يتم صياغة الشروط ووضع المعايير للتأمين عليها حسب الآتي:

- تكلفة البطارية ونسبتها من ثمن السيارة بالكامل لأنها هي التي تمثل أكبر تكلفة مادية من قيمة السيارة قد تصل إلى 50% من ثمنها ولها عمر افتراضي.
 - مدي توافر مراكز الصيانة المتخصصة لهذا النوع.
 - تكلفة الإصلاح وأسعار قطع الغيار.
 - عدد الوسائد الهوائية بالسيارة.
 - نسبة التحمل.
- وأسفرت المناقشة عن الآتي:

- الاستعانة بتجربة الدول الأخرى في التغطية التأمينية لهذه النوعية من السيارات.
- تكليف السادة الأعضاء بإعداد تصوراتهم الخاصة من شروط ومعايير لتأمين تلك النوعية من السيارات حتى تتمكن اللجنة من استكمال دراسة الموضوع.

• التأمين الإجباري:

- السيارات الهجينة يمكن التأمين عليها عن طريق تطبيق التعريفات الحالية بناء على السعة اللترية للسيارة أو عدد الركاب أو الحمولة أو وزنها لحين وضع تعريفات محددة لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية حيث يتم حالياً التنسيق مع الهيئة في هذا الشأن.

4- تحديد نسب استهلاك على قطع الغيار للسيارات التي يقع لها حوادث:

نظراً لما أثير من وجود العديد من المشاكل عند تطبيق نسب الاستهلاكات على قطع الغيار التي يتم استبدالها في الحوادث التي تتعرض لها السيارات، وأن هناك تباين كبير بين شركات التأمين وبعضها عند تطبيق شرط الاستهلاكات مما جعل كثير من العملاء يتقدم بشكاوى عن مغالاة بعض شركات التأمين في احتساب نسب مرتفعة عند تطبيق شرط الاستهلاكات ولا يوجد معيار محاسبي واضح يكون العميل علي علم به بل يترك لرؤية المعايير/الخبير وأحياناً تستخدم هذه الرؤية في غير محلها.

وعليه قامت اللجنة العامة لتأمينات السيارات بدراسة هذا الموضوع مستعرضين خبرة الشركات وواضعين في الاعتبار ما تتحمله شركات التأمين من أعباء عالية عند سداد التعويضات نظراً لارتفاع تكاليف الإصلاح. وبعد المناقشة، انتهت اللجنة إلى ما يلي:

• تحديد الأجزاء التي يمكن احتساب نسب استهلاك عليها وهي كالاتي:

- الأجزاء الميكانيكية وتشمل المحرك بكافة مشتملاته.
- الأجزاء الكهربائية وتشمل البنود الرئيسية مثل فوانيس الكهرياء والمركب بها "زينون+ ليد"، المرايات الكهربائية، ضفيرة الكهرياء، المارش، الدينمو، فيوزات، الكمبيوتر.
- العفشة وتشمل الأجزاء الرئيسية الآتية (المقصات، البارات، المساعدين، الاسكترا "علبة الدريكسيون" الدنجل).
- الشكمان وخاصة المركب بها وحدات للحفاظ على البيئة أو ما يعرف بوحدة Catalyst- Exhaust.
- الكاوتش سواء الجوانات أو إطارات السيارات.
- البارومة التي توجد ببعض السيارات نتيجة قدم عمر السيارة أو سوء غسيل السيارات.
- وجود صنفرة بالزجاج أو الفوانيس أو الدهان من العوامل الجوية.

كما قامت اللجنة بوضع جدول استرشادي وحددت الحد الأقصى لنسب الاستهلاكات على قطع الغيار على أساس عمر السيارة والذي هو عنصر أساسي لتحديد استهلاك السيارة ككل أو لقطع الغيار بها وكذلك متوسط الكيلومتر المتوقع استخدامه والذي هو في حدود 25.000 كم في السنة الواحدة.

• بيان بالجدول المقترح لخصم الاستهلاكات:

سنة الموديل	نسبة الاستهلاك
السنة الأولى	2.5%
السنة الثانية	5%
السنة الثالثة	10%
السنة الرابعة	15%
السنة الخامسة وما بعدها	20%
الكاوتش والبطاريات	25% للسنة الأولى
في حالة وجود بارومة	مع العلم أن الحد الأقصى لاستهلاك سنتين 50%
صنفرة أو ترميل الزجاج من أثر الطريق	50% للجزء الذي به بارومة
	50%

5- تحديد خصم نسبة مقابل عدم تسليم التالف من قطع الغيار:

قامت اللجنة بدراسة هذا الموضوع نظراً لما يسببه من مشاكل للعملاء تتمثل في أن تلزم بعض الشركات العملاء بإحضار التالف من التوكيل/مركز الإصلاح/الورش العادية وتسليمه إلى شركة التأمين في المقر الذي تحدده وهذا الأمر فيه مشقة أحياناً على العميل بل أنه قد يوقع عليه بعض الأعباء المالية، وأمام طلب بعض الشركات قيام العميل بتسليم التالف لها من قطع الغيار كان لابد من دراسة الموقف من كل جوانبه واقتربت اللجنة الاتي:

في حالة عدم رغبة العميل في تسليم قطع الغيار التالفة تقوم شركة التأمين بخصم نسبة 5% بحد أقصى مقابل عدم تسليم التالف وذلك لقطع الغيار التي يحددها المعايير بالمقاييس حتى تكون معلومة للعميل ومكان الإصلاح حتى يمكن المحافظة عليها من البداية. على أن يدرج هذا الشرط على الوثائق عند الإصدار أو التجديد.

6- دراسة موضوع الحملات الدعائية الاعلانية التي تتضمن عبارات غير صحيحة حول تأمين السيارات:

انتشرت حملات دعائية تلفزيونية أو على مواقع التواصل الاجتماعي لنشاط إيجار السيارات تخص إحدى الشركات الاعلانية تتضمن "توافر التغطية التأمينية على السيارة" حيث رأت اللجنة أن المادة الاعلانية جاءت بشكل يدعو العملاء للإهمال وعدم المحافظة على السيارة بحجة أن هناك تغطية تأمينية تقوم بالتعويض عن الأضرار التي تصيب السيارة حتى ولو كانت بسبب الإهمال على الرغم أن جميع وثائق التأمين تدعو العميل للمحافظة على السيارة. ولأن الشركة القائمة بالإعلان من قدامي العملاء والتي تتعامل مع قطاع التأمين في كافة المجالات التأمينية وتمتاز بحسن السمعة في تقديم الخدمات.

فقد قامت اللجنة بالتواصل مع الشركة (العميل) لشرح أبعاد خطورة هذا الموقف وطلب مدير عام الشركة إمهاله 48 ساعة لتغيير هذه الرسالة الاعلانية وبالفعل لوحظ تغير شكل الإعلان ثم اختفائه بالكامل من على القنوات التلفزيونية.

7- دراسة عدم تجاوز مبالغ التعويضات الجزئية مبلغ التأمين:

حيث أفادت اللجنة بأنه لا يوجد شرط بالوثيقة يمنع تجاوز مبالغ التعويضات الجزئية مبلغ التأمين حيث أنه لا يوجد شرط صريح في الشروط العامة للوثيقة أو الخاصة ينص على ذلك، أما ما يتعلق بحالة الهلاك الكلي فحسب وثيقة

التأمين التكميلي على السيارات يكون أقصى مبلغ تلتزم به شركة التأمين في حالة الهلاك الكلي مبلغ التأمين أو القيمة السوقية للسيارة أيهما أقل وخاصة عند وقوع حادث للسيارة يتسبب ذلك في خفض قيمتها السوقية وبالتالي عند وقوع حادث آخر للسيارة سيتم التعويض وفقاً لقيمتها السوقية والتي قد انخفضت بالفعل. وأضافت اللجنة بأنه لا يمكن معاملة وثيقة تأمين السيارات التكميلي معاملة وثائق تأمين الممتلكات الأخرى حيث لا يتم الطلب من العميل بدفع قسط إضافي لإعادة سريان مبلغ التأمين حيث ان قسط إعادة السريان متضمن داخل القسط التأميني عند بداية التأمين.

- 8- دراسة التأمين بالقيمة السوقية على السيارات وأثر ذلك على العميل وشركة التأمين وعلى من له الصلاحية:
- في ضوء الخلافات الناشئة بين بعض العملاء ومنتجاتي التأمين وشركات التأمين بسبب التأمين على السيارات بمبلغ تأمين يختلف عن القيمة السوقية للسيارة مما تسبب في زعزعة ثقة بعض العملاء تجاه شركات التأمين وشعورهم بعدم الرضا، فقد قامت اللجنة بمناقشة الموضوع وانتهت إلى التأكيد على أهمية التالي:
- وضع تنويه بوثيقة التأمين بمكان واضح وبارز يوضح الفرق بين التأمين بالقيمة السوقية والتأمين القيمة التأمينية.
 - إدراج شرط بالوثيقة يكتب بوضوح في مكان ظاهر وليكن بالصفحة الأولى من الوثيقة يوضح معنى شرط النسبية وأثره.
 - توقيع العميل أو وسيط التأمين (إن وجد) على إقرار في حالة رغبته التأمين بمبلغ تأمين أقل من القيمة السوقية للسيارة.
- وأثارت اللجنة موضوع التأمين على السيارات بعقود تأمين طويلة الأجل حيث رأت اللجنة أن تأمين السيارات يكون بعقود سنوية وليست طويلة الأجل وخاصة في حالات التعاقد مع المعارض والبنوك حتى يمكن التجديد حسب معدلات الخسائر وبالتالي إدراج الشروط المناسبة لكل عميل حسب معدلات الخسائر. وانتهت اللجنة أنها لا تري فنياً أن وثائق التأمين طويلة الأجل تتناسب مع نوعية السيارات التكميلي.

- 9- بحث ودراسة الحالات التي تعتبر فيها السيارة هلاكاً كلياً:
- في ضوء خطة عمل اللجنة لعام 2019 وفي إطار حرص اللجنة العامة لتأمينات السيارات على تقديم دراسات ووضع ضوابط وأسس فنية تعمل على ضبط سوق التأمين التكميلي على السيارات، قامت اللجنة بدراسة أهم الأسس الفنية السليمة للاكتتاب باجتماعاتها، وكذلك دراسة ضوابط تحديد نسب الاستهلاك وبموجب ذلك أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرارها رقم (1052) لعام 2019 ونظراً للارتباط القوي بين الموضوعين وكذلك دراسة موضوع أهمية التأمين بالقيمة السوقية للسيارة، واستكمالاً لتلك الدراسات رأت اللجنة أهمية مناقشة ودراسة (متي تُعتبر السيارة هلاكاً كلياً) وقد أسفرت مناقشات السادة الأعضاء عن أن السيارة تعتبر هلاكاً كلياً وفقاً للحالات الآتية:
- إذا ثبت تلف قطع غيار حيوية بها أثرت على الحالة الفنية للسيارة ويصعب إعادتها للحالة الفنية السليمة قبل الحادث أمثلة (الشاسية - الفتييس - المحرك - العفشة) ولم يجدي إصلاحها بشكل فني سليم سواء من خلال استبدال قطع الغيار التالفة بأخرى مماثلة لها أو بقطع غيار استيراد.
 - في حالة تعدى نسبة التلفيات بعد احتساب كافة الخصومات مثل الاستهلاك والتحمل نسبة 40% من القيمة السوقية للسيارة.
 - في حالة تجاوز تكلفة الإصلاح قيمة حطام السيارة وهو ما يطلق عليه التكلفة الاقتصادية للإصلاح. حيث تحتسب تكلفة الإصلاح بعد خصم نسب الاستهلاكات والتحملات وكافة الخصومات الأخرى.
- وفي ضوء إرسال محضر الاجتماع الخاص بهذا الموضوع إلى شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات لإبداء الرأي وموافاة الاتحاد بأية ملاحظات علي المحضر المنوه عنه فقد ورد إلى الاتحاد ملاحظات علي المحضر من ثلاث شركات.

قامت اللجنة بالرد على استفسارات وملاحظات الشركات وتوضيح وجه نظر اللجنة من الدراسة، وأسفرت المناقشة على الوقوف على رأي اللجنة.

10- عرض ملاحظات واستفسارات الشركات بشأن قرار 1052 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص ضوابط تحديد نسب استهلاكات السيارات بتاريخ 2019/9/2:

عرض على اللجنة الخطابات الواردة من ثلاث شركات تأمين بشأن القرار رقم 1052 لسنة 2019 الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية الخاص بضوابط تحديد نسب الاستهلاك لتأمينات السيارات. رأت اللجنة أن تحديد نسب الاستهلاكات على قطع غيار معينة وكذلك تحديد مقابل عدم تسليم التالف هي بداية جيدة ويمكن إجراء أي تعديلات عليه بالزيادة أو النقصان حسب النتائج التي ستتحقق خلال الفترة القادمة.

11- تحديد ضوابط الاكتتاب الفني السليم:

قامت اللجنة بتوضيح بعض الأمور الهامة ووضع أهم ضوابط الاكتتاب الفني السليم، كما رأت اللجنة إرسال الضوابط الي شركات التأمين للوقوف على رأيهم ومن ثم إرسالها الي الهيئة العامة للرقابة المالية لاعتمادها.

12- مناقشة إعداد ندوة تنفيذاً لخطه عمل اللجنة:

في ضوء خطة عمل اللجنة لعام 2019 بإعداد ندوة متخصصة بفرع تأمينات السيارات، تم الاتفاق في اجتماعات اللجنة على أن يكون موضوع "الأسس الفنية السليمة للاكتتاب" موضوعاً رئيسياً للندوة وعلى أن يتم تخصيص جزء من الندوة لتعريف الحضور بالمجمعة المصرية للتأمين الإجباري على السيارات ودور المجمعة كمنصة واحدة لإدارة التأمين الإجباري على المركبات.

خطة عمل اللجنة 2020

- إعداد تغطية للمركبات الكهربائية.
- كيفية الاستفادة من مراكز الفحص الإلكتروني المزمع تطبيقها بداية العام القادم.
- التنسيق مع وزارة الداخلية في كيفية الحصول على نسخ من محاضر الشرطة إلكترونياً وكذلك وزارة العدل.
- التنسيق مع توكيلات وموزعي السيارات بأن يتم "بيع السيارات بعد ترخيصها" و"تحديد أسعار المصنوعات ومنح خصومات لقطع الغيار" و"تحديد مدد استهلاك قطع الغيار لكل ماركة" و"توقيع عقود تعاون لإمكان إرسال مقايضة الإصلاح أون لاین" و "دراسة موقف التأمين التكميلي على السيارات التي تستخدم في نقل الركاب مقابل أجر".
- وضع الشروط الواجب توافرها في ورش الإصلاح العادية ودراسة كيفية تخفيض تكاليف الإصلاح.
- تصميم نماذج لإعداد معدلات الخسائر وكذلك إعداد الاحصائيات بشكل عام.
- تبسيط شروط الوثيقة لغويا وتوضيحها.
- تحديات قطاع تأمين السيارات مثل: تذبذب قيم السيارات.
- إعداد الكوادر الفنية للمعاينين.
- إعداد وثيقة تأمين تكميلي على السيارات تغطي جميع الأخطار عدا ما يتم استثنائه.



اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة AIG للتأمين- مصر	رئيس اللجنة	الأستاذ / محمد زهران محمد
بيت التأمين المصري السعودي	نائب الرئيس	الأستاذ / مصطفى محمد مهني
شركة رويال للتأمين	عضو	الأستاذ / أسامة عبد الرحيم عبد المنعم جبر
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / مصطفى عبد المنعم مصطفى
شركة قناة السويس للتأمين	عضو	الأستاذ / عصام محمد السيد
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد عبد العاطي السيد
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / مصطفى على ابو العزم
شركة إسكان للتأمين	عضو	الأستاذة/ نهى محسن على احمد
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد محمود ناصف
شركة المهندس للتأمين	عضو مستمع	الأستاذ / مصطفى عبد القوى
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو مستمع	الأستاذ / محمد صلاح رضوان
شركة أليانز للتأمين	عضو مستمع	الأستاذ / محمد نور
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / وائل طنطاوي
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / لينه طه

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- دراسة وإعداد وثيقة تأمين المسؤولية المدنية لكبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة:
في ضوء خطة عمل اللجنة فقد قامت اللجنة بدراسة وإعداد مشروع وثيقة تأمين المسؤولية المدنية لكبار المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتم الانتهاء من دراستها وأرسال مشروع الوثيقة للشركات لموافاة اللجنة بملاحظتهم على مشروع الوثيقة.
وقد انتهت اللجنة من دراسة وإعداد مشروع الوثيقة بعد دراسة ملاحظات شركات الممتلكات والمسئوليات، على ان يتم عرض الوثيقة في صورتها النهائية على المجلس التنفيذي للممتلكات والمسئوليات للوقوف على الرأي النهائي.
- 2- الانتهاء من إعداد وثيقة تأمين المسؤولية المهنية للأطباء:
في ضوء استكمال مناقشة وثيقة تأمين المسؤولية المهنية للأطباء، فقد تم الانتهاء من دراسة الوثيقة وتم دراسة الملاحظات الواردة من الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع الوثيقة وبعد اجراء التعديلات تم اعتماد وثيقة تأمين المسؤولية المهنية للأطباء من الهيئة العامة للرقابة المالية على ان يتم تطبيقه اختياريا وصادر منشور الاتحاد المصري للتأمين الخاص بتعميم الوثيقة على الشركات الأعضاء بالاتحاد.
- 3- الانتهاء من إعداد وثيقة تأمين النوادي والمنشآت الرياضية:
انتهت اللجنة من دراسة الملاحظات الواردة من الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع الوثيقة وبعد اجراء التعديلات تم اعتماد وثيقة تأمين النوادي والمنشآت الرياضية من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- 4- استكمال مشروع تأمين المسؤولية المدنية للمنشآت قبل الغير:
في ضوء استكمال مناقشة مشروع وثيقة تأمين المسؤولية المدنية للمنشآت قبل الغير، فقد تم الانتهاء من دراسة الوثيقة وعرضها على شركات الممتلكات والمسئوليات وقامت اللجنة بدراسة ملاحظات الشركات.
على ان يتم عرض الوثيقة في شكلها النهائي على المجلس التنفيذي للممتلكات والمسئوليات لإبداء ملاحظاتهم ليتم الارسال الى الهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد والعمل بها في سوق التأمين المصري.
- 5- الانتهاء من إعداد وثيقة تأمين المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة العامة للرقابة المالية:
انتهت اللجنة من دراسة مشروع تأمين المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة العامة للرقابة المالية وتم اجراء اجتماع مشترك بين اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة والسادة ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك لمناقشة مشروع الوثيقة.
تم عرض مشروع الوثيقة على الشركات الأعضاء بالاتحاد والمجلس التنفيذي لتأمين الممتلكات والمسئوليات وتم اعتماد وثيقة تأمين المسؤولية المهنية لمراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة العامة للرقابة المالية من الهيئة.
- 6- استكمال دراسة عقد التأمين على طلاب المعاهد والجامعات في ضوء ملاحظات الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية:
في ضوء خطة عمل اللجنة بخصوص استكمال دراسة عقد التأمين على جميع طلاب الجامعات والمعاهد والحوادث الشخصية، فقد قامت اللجنة العامة للحوادث المتنوعة بإعداد مشروع العقد وتم مخاطبة وزارة التعليم العالي للوقوف على الرأي في التالي:
 - مشروع عقد التأمين المقدم من الاتحاد المصري للتأمين.
 - فكرة إنشاء مجمعة لطلاب الجامعات والمعاهد.

على ان يتم مخاطبة الشركات الأعضاء بالاتحاد للوقوف على الرأي بشأن الانضمام للمجموعة وتحديد نسبة المشاركة تمهيدا لإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية.

قام المجلس الأعلى للجامعات بالرد على الخطاب بأن الامر متروك لكل جامعة. وفيما يخص التأمين على طلبة المعاهد الحكومية فقد تم عقد اجتماعين بين الاتحاد المصري للتأمين و مسنول من الإدارة العامة للرعاية الطبية بوزارة التعليم العالي والمفوض من وزارة التعليم العالي لعرض ملاحظات الوزارة على عقد التأمين على طلبة الجامعات والمعاهد المرسل إليهم.

وفي ضوء الملاحظات التي جاء بها المسنول في اجتماعه الأول مع الاتحاد، تم عرض الملاحظات ومناقشتها في اللجنة في اجتماعها الخامس وبعد دراسة الملاحظات وافقت اللجنة على النقاط التالية:

- مد فترة الاخطار عن الحادث الذي يقع خلال مدة التأمين الى 3 شهور بدلا من شهر.
- التأمين يشمل الاجازة الصيفية بالإضافة الى مدة الدراسة بشرط ان يكون الحادث قد وقع في نطاق الجامعة او المعهد او اثناء ممارسة أنشطة تنظمها الجماعات والمعاهد.

وفي ضوء الملاحظات التي جاء بها المسنول في اجتماعه الثاني مع الاتحاد المصري للتأمين (سبتمبر 2019)، تم عرض تلك الملاحظات في اجتماع اللجنة الثامن وقررت اللجنة عدم الموافقة على المقترحات التي تقدم بها سيادته، والتمسك بما ورد في مشروع العقد الذي سبق تقديمه لوزارة التعليم العالي والذي سبق اعادته وتسعيه اكتواريا على أساس الأعداد الكبيرة وعلى ان تكون إدارته عن طريق مجموعة تضم شركات التأمين الراغبة في الانضمام.

7- موضوع مجموعة التأمين من اخطار حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الانفاق والطرق السريعة المميزة:

في ضوء الخطاب المرسل من المجموعة والمتضمن "محضر اجتماع لجنة المجموعة بشأن دراسة ضوابط انضمام أعضاء جدد للمجموعة" وما انتهت اليه لجنة المجموعة من طلب دراسة الموضوع باللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة بالاتحاد المصري للتأمين.

قامت اللجنة بدراسة الموضوع وانتهت الى الموافقة على مقترحات شروط الانضمام للمجموعة مع الاخذ في الاعتبار لعدة ملاحظات تم ارسالها في خطاب لمجموعة تأمين حوادث القطارات ومترو الانفاق والطرق السريعة.

طلبت المجموعة من اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة بإعداد مقترحات بخصوص انضمام أعضاء جدد للمجموعة وقامت اللجنة بدراسة الموضوع مرة اخرى واعاد المقترحات وارسالها للمجموعة.

8- دراسة الموضوعات التي مناقشتها في الاجتماع المنعقد بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية:

استعرضت اللجنة النقاط التي تم تناولها في الاجتماع المنعقد بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية برئاسة الأستاذ علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين وتم استعراض بعض المشاكل التي تواجه قطاع السياحة حيث تم تكليف اللجنة العامة لتأمينات الحوادث المتنوعة بإعادة النظر في تغطية المسئوليات الواردة بالوثيقة الخاصة بالفنادق وكذلك البرنامج التأميني من الحوادث الشخصية على السانحين الوافدين الى جمهورية مصر العربية والسابق إعداده من اللجنة عام 2013، وقد قامت اللجنة بما يلي:

- دراسة الموضوع بداية من الجزء الخاص بالمسئوليات، ورأت اللجنة ان يتم اصدار وثيقة متخصصة للمسئوليات حتى يحصل المؤمن له على حقه عند استحقاق التعويض في أسرع وقت ممكن بشفافية ووضوح.
- اعادت اللجنة البرنامج التأميني للحوادث الشخصية على السانحين الوافدين الى جمهورية مصر العربية المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية والصادر بمنشور رقم 220 بتاريخ 2014/2/19 وبعد الدراسة رأت اللجنة عدم تغيير مبلغ التأمين وان يترك لكل شركة تأمين تحديد السعر المناسب للتغطية أو اضافة تغطيات تأمينية اخرى وفقا لمتطلبات شركة السياحة والسياسة الاكتتابية لكل شركة تأمين.

9- دراسة ما يرد من شركات التأمين من استفسارات ومشاكل في مجال تطبيق شروط وثائق تأمين الحوادث المتنوعة: ورد الى اللجنة استفسار من احدى شركات التأمين بخصوص وثيقة تأمين السرقة بالإكراه لاستطلاع رأى اللجنة عن مدى تغطية الوثيقة للحادثة التالي:

- قامت الشركة (العميل) بالتأمين على نقل النقدية ل احد العملاء في حدود 50,000 جنيه مصري للشخص الواحد (أسماء محددة). قام أحد الموظفين المؤمن عليهم باستلام مبلغ 50,000 جنيه مصري من البنك واثناء توجهه للسيارة قام أحد الافراد بخطف حقيبة النقود من يده وفر هارباً، ورغم محاولة المؤمن عليه مطاردة هذا اللص واستغاثته بالمارة الا انه لم يستطع الإمساك به.

استفسار الشركة:

هل يختلف الأمر إذا كان الذي قام بخطف الحقيبة يقود دراجة بخارية من عدمه. فهل يعتبر هذا الحادث مغطى بشروط الوثيقة كسرقة بالإكراه في ضوء تعريف السرقة بالإكراه المذكور بالوثيقة؟ ناقشت اللجنة الموضوع عاليه وانتهى الرأي الي أن اللجنة ليس مخول لها أن تبدي رأيها في شأن ماهية تغطية حادث من عدمه وخاصة حين لا يتوافر لها فرص الاطلاع على ظروف وملابسات الحادث والمستندات المؤيدة له والوثيقة المصدرة.

خطة عمل اللجنة 2020

- دراسة إعداد وثيقة التأمين ضد الجرائم الالكترونية **Cyber Risks** استرشادا بالوثائق العالمية.
- دراسة إعداد وثيقة تأمين الضمان الممتد استرشادا بالوثائق العالمية.
- دراسة إعداد وثيقة تأمين بطاقات الائتمان البنكية.
- إعادة النظر في التأمين على الحج والعمرة ودراسة المقترحات الخاصة بهذا الموضوع.
- إعادة النظر في وثيقة تأمين المسؤولية المهنية لوسطاء التأمين في ضوء التطبيق العملي لشركات التأمين.
- إعداد الندوة السنوية عن أعمال اللجنة واختيار موضوع رئيسي لها.
- دراسة ما يرد من شركات التأمين من استفسارات ومشاكل في مجال تطبيق شروط وثائق تأمين الحوادث المتنوعة.



اللجنة العامة للتأمينات الهندسية:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / عماد سعيد
شركة قناة السويس للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذة / مشيرة مأمون
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذة / جيهان صبري
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذة / سامية محمد السعيد
شركة رويال للتأمين	عضو	الأستاذ / خالد القليوبى
شركة أورينت للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذة / سحر محسن فتحي
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / احمد فوزي
شركة مصر للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / محمد مصطفى ابراهيم
شركة أكسا للتأمين مصر	عضو مستمع	الأستاذ / عمرو عادل بيومي
شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	عضو مستمع	الأستاذ / مصطفى حسين على
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو مستمع	الأستاذ / محمد حمدي
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / طارق عبد السلام
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / أشرف محمد عبد السلام

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- دراسة وثيقة Civil Engineering Completed Risks Insurance Policy:

تنفيذاً لخطة عمل اللجنة التي تتضمن دراسة وثيقة **Civil Engineering Completed Risks Insurance Policy (CECR)**، استعرضت اللجنة تغطيات CECR حيث انها تمنح تغطية للمشروعات المدنية التي تم الانتهاء من تنفيذها مع بداية التشغيل الفعلي لها، مثل الطرق والممرات والجسور والأنفاق والسدود وخطوط الأنابيب وأنظمة الصرف الصحي وغيرها من المشروعات المماثلة (بعد انتهاء عمليات البناء) وغالبا ما يتم طلبها من قبل مقاولين PPP، BOT او الدولة بصفتها المالك لهذه المشروعات. والاحطار المغطاة هي:

- الحريق، البرق، الانفجارات، وتأثير المركبات المنقولة عن طريق البر أو البحر.
- الزلازل، البراكين، تسونامي.
- الفيضانات أو الغمر أو حركات المد والجزر.
- الهبوط أو الانهيارات الأرضية أو الارتطام أو أي حركة أرضية أخرى.
- الصقيع، والانهيار الجليدي، والجليد.
- شغب اضطرابات واعمال التخريب من جانب الافراد.

وهذا ما يميزها عن وثائق **Property all Risk (LM7)** وغيرها من وثائق الحريق أو التشغيل حيث ان الجسور والأنفاق والسدود وخطوط الأنابيب وأنظمة الصرف الصحي وغيرها من المشروعات ذات الطبيعة الخاصة، مستثناة صراحة من الشيء موضوع التأمين بوثائق الحريق التقليدية. كما ان الاحطار الطبيعية مثل الزلازل والبراكين وتسونامي الفيضانات أو الغمر ليست مغطاة بالوثائق النمطية. وقد رأت اللجنة تأجيل ترجمة وثيقة CECR لحين زيادة الطلب عليها حيث ان اغلب هذه المشروعات لا تقوم الدولة بطلب التأمين عليها.

2- آخر المستجدات بالنسبة للندوة الخاصة باللجنة العامة للتأمينات الهندسية:

تنفيذاً لخطة عمل اللجنة من إعداد لقاءات ثقافية دورية للزملاء القانمين على التأمينات الهندسية بشركات التأمين المصرية لدراسة احتياجاتهم الفنية ولتبادل الآراء حول أهم المستجدات في السوق في مجال التأمين الهندسي. انتهت اللجنة بعد المناقشة الى اختيار موضوع "أسس تسوية التعويضات في وثائق فقد الأرباح DSU او Business Interruption او Loss of Profit" حيث تم الاتفاق على اختيار هذا الموضوع بإجماع السادة الأعضاء.

3- النظر في موضوع تأمين العيوب المتأصلة أو الكامنة:

قام الاتحاد المصري للتأمين بإعداد نشرة فنية حول موضوع تأمين العيوب المتأصلة أو الكامنة وفي ضوء ذلك تم مناقشة هذه التغطية باللجنة ورأت اللجنة ان تأمين العيوب المتأصلة أو الكامنة او الغير ظاهرة بموجب وثيقة (IDI-Inherent Defect Insurance) هو تأمين يغطي الاحطار الناجمة عن العيوب الكامنة التي تظهر بعد انتهاء اعمال البناء، خلال فترات زمنية طويلة قد تصل الى أكثر من 20 عاماً. وعادةً ما يطلبه مالك مشروع بنظام ال BOT بينه (المالك) وبين إحدى شركات المقاولات حيث تقوم شركة المقاولات بتشغيله خلال فتره معينه يتم الاتفاق عليها بينها وبين المالك ثم بعد ذلك يتم انتقال الملكية للجهة المالكة والتي تريد ان تضمن ان المشروع صالح للاستخدام خلال الفترة التالية لانتقال الملكية ولمدته زمنيه متفق عليها وخوفاً من وجود عيوب غير ظاهره لن تسمح بصلاحيه المشروع للاستخدام فقد يلجأ الى طلب وثيقة العيوب الكامنة من المقاول لضمان

سلامة المشروع وضمان استمراره وتوفير المال الكافي لتغطية تكاليف إصلاح الأضرار في حال اكتشاف عيوب كامنة مثل (استخدام مواد بناء رديئة او عيوب في التصميم) ، هذا وقد رأت اللجنة وضع هذا الموضوع ضمن خطتها للدراسة.

4- الحالات العملية:

4.1 الحالات التي يصعب فيها تحديد أي من وثيقتي جميع اخطار المقاولين CAR او جميع اخطار التركيب EAR سيتم إصدارها للمستشفيات او الفنادق وغيرها من المشروعات التي تحتوي على مزيج من اعمال البناء والتركيب: من المعتاد ان يتم اصدار وثيقة جميع اخطار المقاولين أو جميع اخطار التركيب حسب نسبة كل من اعمال البناء (الاعمال المدنية) واعمال التركيبات من مبلغ التأمين:

- إذا كان الجزء الأعظم من الاعمال يمثل اعمال ميكانيكية وكهربائية (تركيبات) بما يزيد عن 50% من مبلغ التأمين يتم تطبيق وثيقة "جميع أخطار التركيب".
- إذا كانت قيمة الاعمال المدنية والمباني أكبر من 50% من اجمالي مبلغ التأمين تطبق وثيقة "جميع اخطار المقاولين".
- ان بعض العملاء يقومون برفض وثائق CAR خاصة عندما يحتوي المشروع (الشيء موضوع التأمين) على اعمال ميكانيكية او كهربائية تليها فترة اختبارات بعد انتهاء اعمال التركيب - علما بأن تغطية وثيقة CAR (النمطية: بدون استخدام ملحق "100") لا تشمل فترة الاختبارات.

4.2 طلب استفسار عن مدى قبول طلبات العميل بما يخالف شروط وثائق التأمين الهندسي:

ان بعض العملاء بدأوا بطلب طلبات مخالفة خلال اصدار الوثيقة كطلب إلغاء البنود او الشروط الاجبارية المطلوبة من العميل مثل:

- البند الذي ينص على "يجب على المؤمن له وعلى نفقته الخاصة أن يتخذ كافة الاحتياطات المناسبة وكذلك إتباع توصيات الشركة وتنفيذ المتطلبات القانونية وتعليمات وتوصيات المصنعين وذلك لتجنب وقوع الخسائر والتلفيات والمسئوليات".

إلغاء شرط Fire Fighting Facilities الذي يلزم العميل بالآتي:

- توفير معدات مكافحة الحريق ووسائل الإطفاء بقدر كافي على ان تكون متوفرة دائما بالموقع ومعدن للاستخدام الفوري.
- توفير عدد كافي من العمال المدربين على استخدام هذه المعدات.

وقد اسفرت مناقشات السادة الأعضاء انه لیتم صرف التعويض للعميل عن الخسارة او الضرر الناجم عن الحريق او الانفجار، يجب على العميل الالتزام بهذه الشروط، وان أي ممارسات من جانب شركات التأمين تقوم بإلغاء او شطب هذه الشروط عند اصدار الوثائق لجذب العميل، يعد تلاعباً في جوهر التغطية وتقليصاً في التزامات العميل ومنافسة ضارة بسوق التأمين الهندسي.

وفي هذا الصدد اشار أحد أعضاء اللجنة ان هناك حالات استثنائية مثل:

- صعوبة او استحالة توفير خط مياه للإطفاء، حيث يرجع ذلك لموقع المشروع (مثل المشروعات التي تقام في الصحراء)، وفي هذه الحالات يسمح بتعديل هذه الشروط (وليس إلغائها تماماً) خصوصاً في المشروعات التي تدخل ضمن نطاق اتفاقياتها حتى نتجنب النتائج السيئة لهذه الاتفاقية
 - ويكون هذا التعديل بناءً على المعاينة الفعلية لموقع المشروع ووضع توصيات الخبير المعين بوسائل الوقاية من الحريق الممكن توفيرها حتى لا يكون هناك ظلم لأي من الطرفين سواء المؤمن او العميل.
 - هذا بخلاف ما إذا كانت هناك ترتيبات إعادة تأمين لهذه المشروعات غير متضمنه لهذا الشرط مما يعنى موافقة معيدي التأمين على عدم وجوده او وجوده بشروط مبنية على معاينة فعلية لموقع المشروع.
- وبعد المناقشة رأت اللجنة التأكيد على أهمية التزام مكنتبي التأمينات الهندسية بالشروط والاشتراطات والاستثناءات الخاصة بوثائق التأمين للحفاظ على سوق التأمين الهندسي من المنافسة الضارة.

4.3 استعرضت اللجنة اهمية التفرقة اثناء الاككتاب بين كل من **Loss Limit** و **Sum Insured** و قيمة المشروع:

- **Loss Limit** الحد الأقصى للمسئولية عن الحادث الواحد. ويتم هذا الطلب من قبل المؤمن له وذلك بعد دراسة وتحليل للأخطار المعرضة له وتحديد اقصى خسارة محتمله (عن طريقه) وهنا يجب ان نوجه عناية المؤمن له انه في منتهى الخطورة إذا لم يكن قد تم احتساب اقصى خسارة محتمله بعناية فائقة ومن قبل جهات متخصصة في هذا النوع من المشروعات حيث ان الخطأ في احتسابه قد يكلف المؤمن له خسائر فادحة
 - **Sum Insured** و هو مبلغ التأمين او الحد الأقصى لمسئولية الشركة خلال مدة التأمين
 - قيمة المشروع: قيمة العقد، حيث ان في بعض الأحيان يختلف مبلغ التأمين عن قيمة المشروع (اقل من قيمة المشروع) وعليه تخضع الوثيقة لشرط النسبية.
- وبعد المناقشة رأت اللجنة التأكيد على أهمية الانتباه الى هذه المصطلحات اثناء الاككتاب.

4.4 استعرضت اللجنة تعريفات مشروعات PPP و BOT والفرق بينهم وذلك على النحو التالي:

- نظام ال **PPP (Public Private Partnership)** شراكة القطاع الخاص والعام: هي نوع من أنواع التعاقدات التي تتم بين قطاعات الدولة مع القطاع الخاص، لتنفيذ مشروعات ضخمة تحتاج إلى تمويل كبير، مثل مشروعات البنية التحتية
- نظام ال **(B.O.T)**

(بناء - تشغيل - ثم تحويل للملكية) **Build, Operate and Transfer**

او

(بناء - تملك - ثم تحويل للملكية) **Build, Own and Transfer**

ويعد نظام ال **B.O.T** أحد الوسائل الملائمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بعيداً عن ميزانية الدولة حيث يتحمل المستثمر والذي يأخذ عادة شكل شركة أو كونسورتيوم دولي أو محلي الأعباء المالية لإقامة هذه المشروعات مقابل العوائد المحصلة نتيجة للتشغيل وهذا يعني تخفيف الأعباء التمويلية ومخاطرها عن الدولة ولا شك أن هذا النظام يساعد الدول التي تعاني من ضعف الاستثمارات على إقامة المشروعات التي تحتاج لأموال طائلة لا تتوافر لديها.

المراحل التي يمر بها نظام **B.O.T** :

- الحصول على الترخيص أو الامتياز من خلال اتفاق يبرم بين الدولة والمستثمر.
 - مرحلة الإنشاء والتشييد وتتم بمقتضى عقد مقاوله بين المستثمر وإحدى شركات المقاولات والتشييد وعادة ما يأخذ هذا العقد شكل تسليم مفتاح.
 - مرحلة إدارة المشروع وتشغيله وتؤول عوائد التشغيل على المستثمر.
 - المرحلة الأخيرة وهي مرحلة انتقال وتحويل الملكية إلى الدولة بعد انتهاء فترة الامتياز.
- كما ان هناك العديد والعديد من أنظمة التعاقد ولكن يظل النوعين السابقين هما اهم الأنواع.

4.5 مدى إمكانية التأمين على **Existing Property** بقيم اعلى من قيمة المشروع:

طرح سؤال عن مدى جواز اصدار وثيقة جميع اخطار التركيب او المقاولين بإضافة ملحق الممتلكات القائمة بحدود مسئولية أكبر من مبلغ تأمين الأعمال للوثيقة الأصلية وفي هذا الصدد تم مناقشة هذا الموضوع باستفاضة كبيرة مع اخذ رأى كافة اعضاء اللجنة في هذا الإجراء والذي انقسم فيه اعضاء اللجنة الى رأيين:

الرأى الأول: بأنه ليس هناك ما يمنع من قيام شركة التأمين بإصدار وثيقة تأمين (مقاولين او تركيب) مع اضافة ملحق الممتلكات القائمة بحدود مسئولية يساوى او يزيد عن مبلغ تأمين الأعمال في التغطية الأصلية للوثيقة وان اتفاقيات اعادة التأمين لا تحظر ذلك.

الرأى الثانى: ان من الناحية الفنية للاككتاب، ان الوثيقة الأصلية هي وثيقة جميع اخطار التركيب او المقاولين و يجب ان تكون حدود المسئولية للممتلكات القائمة نسبة اقل من قيمة الأعمال (حتى لو لم يكن هناك حظر بذلك) و يتم تحديد

النسبة طبقاً لظروف كل مشروع على حده و لا يجوز ان يكون مبلغ تأمين الممتلكات القائمة يزيد عن مبلغ تأمين الأعمال حيث انها في هذه الحالة لن تكون الوثيقة المتخصصة (وثيقة مشروعات) و ان الغرض الأساسي من اصدار الوثيقة الأصلية المتخصصة هي اعمال العقد و ليس الممتلكات القائمة و هذا ينطبق ايضا على حدود المسؤولية المدنية قبل الطرف الثالث و التي يجب ان تكون نسبة من مبلغ تأمين الأعمال ايضا لأنها ليست وثيقة مسؤوليات و لكنها تغطيه اضافيه على الوثيقة الأصلية و يمكن اصدار وثيقة التركيب او المقاولين بدون القسم الثاني (المسئوليات) .

وهنا يجب التفرقة بين حالتين: في حالة ما إذا كان المشروع خارج حدود الاتفاقية وهناك موافقه من معيدي التأمين على ذلك او في حالة ما إذا كان المشروع في حدود اتفاقية الشركة وان الاتفاقية لا تمنع ذلك او إذا كانت هناك بعض الشروط التي تمنع ذلك فيجب اخذ موافقه استثنائية منهم.

وفي النهاية اتفق الأعضاء على ان لكل شركة الحق في الاكتتاب بالطريقة التي تراها مناسبة طالما ليس هناك ما يمنع ذلك.

4.6 مناقشة الفرق بين Loss Limit per accident و Aggregate Limit ومناقشة الفرق بين قيمة العقد

وقيمة المشروع و Sum Insured:

تم مناقشة موضوع وثائق التأمين التي تصدر بحد أقصى للخسارة في الحادث الواحد وحد أقصى للخسارة خلال مدة التأمين بخلاف واقل من مبلغ التأمين الأصلي (قيمة المشروع شاملة كل الإضافات).

وقد افاد السادة الأعضاء بأن هناك وثائق تصدر بهذه الطريقة وقد تم توضيح ما يلي:

- الحد الأقصى للخسارة عن الحادث الواحد هي أقصى خسارة يمكن ان تتحملها شركة التأمين عن أي حادث مغطى بموجب شروط الوثيقة ويتم تحديد الحد الأقصى للخسارة عن الحادث الواحد من قبل المؤمن له بناء على دراسات وتحليل للأخطار عن طريقه.
- الحد الأقصى للخسارة خلال مدة التأمين هي أقصى خسارة يمكن ان تتحملها شركة التأمين عن أي حادث مغطى بموجب شروط الوثيقة خلال مدة تأمين الوثيقة ويتم تحديدها من قبل المؤمن له ايضا
- مبلغ التأمين هي القيمة الاستبدالية للشيء موضوع التأمين او قيمة المشروع او قيمة التعاقد شاملة كل الإضافات وهو المبلغ الذي يتم على اساسه احتساب الرسوم.

وقد افاد احد الاعضاء ان هناك بعض الوثائق يوجد بها كل ما سبق و هو الأمر الذي اثار معه كثير من التساؤلات من أعضاء اللجنة حيث ان هذا المثال لم يقابلهم من قبل و انما من المقبول فنيا ان يكون هناك حد أقصى للخسارة عن الحادث الواحد و بحد أقصى مبلغ التأمين خلال مدة التأمين و يلجأ المؤمن له لمثل هذا الإجراء لتقليل نفقات التأمين حيث انها تؤثر على التسعير و هذا رأى معظم أعضاء اللجنة حيث انه ليس هناك داع لوضع حد أقصى للحوادث خلال مدة التأمين لأنه غالبا ما يكون هو نفسه مبلغ التأمين و في حالة وضعه لن يؤثر على التسعير بصوره ملموسه وغالبا يتم وضع الحد الأقصى خلال مدة التأمين في المسؤولية المدنية قبل الغير و كذلك في التغطيات الإضافية و التي لها حدود مسؤولية.

4.7 دفع الأقساط على دفعات:

طرح تساؤل بخصوص دفع الأقساط على دفعات، على النحو التالي:

في حالة التأمين على احدى المشروعات الكبيرة التي تستمر عملية التشييد بها لعدة سنوات وتم السماح للعميل بسداد أقساط التأمين على مدى مدة تأمين (ثلاث سنوات على سبيل المثال) حيث يقوم العميل بسداد الأقساط سنوياً طبقاً لما تم الاتفاق عليه صراحة بين المؤمن والمؤمن له وفي بعض الأحيان يتم ذكر جدول السداد (التقسيم) في وثيقة التأمين نفسها

والسؤال: في حالة وقوع حادث بعد سداد القسط الأول فقط هل يتوجب على شركة التأمين خصم الأقساط المتبقية من قيمة الحادث ام لا؟ افاد أحد الاعضاء ان ذلك يعتمد على:

- إذا كان العميل يقوم بسداد أقساط التأمين في موعدها المحدد ام لا، لأنه في بعض الحالات التي يقوم فيها العميل بعدم سداد الأقساط بانتظام يتم اتخاذ إجراءات اعتماد القيد وتسوية القيمة المتبقية.

• إذا كان قد تم الاتفاق اثناء الإصدار على ان يتم دفع الأقساط على دفعات ام لا . حيث انه في حالة تجاوز قيمة الخسائر الناجمة عن الحادث قيمة القسط الثاني يتم خصم الأقساط المتبقية من قيمة الحادث.

وتم إعطاء المثال التالي:

قسط التأمين 300,000 جنيه مصري يسدد على ثلاثة أقساط سنوية وهي مدة التأمين. الأقساط السنوية 100,000 جنيه مصري.

بعد سداد القسط الاول (100,000) وتبقى على العميل مبلغ 200,000 جنيه مصري.

في حالة وقوع حادث تسبب بخسائر بقيمة 500,000 يتم خصم 200,000 ودفع 300,000 للعميل.

وأشار السادة الأعضاء انه في هذه الحالة لن يتمكن المؤمن له من اعادة الشيء موضوع التأمين والذي اصابه الضرر الى أصله نظراً لعدم توافر السيولة لديه حيث ان اغلب المشروعات يتم تمويلها عن طريق البنوك وبالتالي سوف يتوقف هذا العميل عن استكمال تنفيذ المشروع لحين توافر باقي السيولة اللازمة له.

وعليه يجب الأخذ في الاعتبار ان العقد شريعة المتعاقدين وبمجرد موافقة شركة التأمين على سداد الرسوم لها على دفعات فاتها يجب ان تلتزم بذلك إلا لو ان هناك اتفاق مكتوب خلاف ذلك بأن تخصص الرسوم المتبقية من التعويضات المستحقة.

هذا بالإضافة الى انه عند تسعير الوثائق يتم التفرقة بين العميل الذي سيقوم بالسداد على أقساط وبين العميل الذي يقوم بسداد القسط دفعه واحدة حيث انه من الممكن ان يتم اعطاء خصم خاص في حالة سداد القسط بالكامل خلال مدة معينة وبالتالي تم اخذ موضوع تقسيط الرسوم في الحساب عند اصدار الوثيقة.

واخيراً، هناك عوامل اخرى كثيرة تؤخذ في الحساب عند اتخاذ قرار بهذا الشأن مثل حجم العميل ومعدل خسائره وعلاقته بشركة التأمين الخ.

4.8 الفرق بين الإهمال والإهمال الجسيم:

ان الفرق بين الإهمال والإهمال الجسيم هو مدى خبرة/مسئولية القائم على الأعمال أي إذا كان الخطأ من جانب أحد العمال ذوي الخبرة البسيطة والتعليم المحدود فهذا يعد "إهمال"، اما إذا كان الخطأ من جانب المشرف/المهندس/ مدير التشغيل او كبير المهندسين فهذا يعد "إهمالاً جسيماً" نظراً لعلمه وادراكه بخطورة عدم تنفيذه للتعليمات وتبعيات ذلك.

4.9 مفهوم القوى القاهرة من الناحية التأمينية:

ان القوى القاهرة هي الاحداث الخارجة عن إرادة المؤمن له وليس له يد في وقوعها او منعها وعادةً ما يطلق عليها (Act of God).

عقب أحد الاعضاء ان (Act of God) قد يختلف عن القوى القاهرة مثل احداث ثورة 25 يناير 2011 أحد أنواع القوى القاهرة حيث انها منعت الوصول الى مناطق معينة. وكان الرد، ان بعض الوثائق تقوم بتغطية حالات Deny of Access بحد اقصى معين ضمن تغطية Loss of Profit او Advanced Loss Of Profit وأن هذه الأحداث (احداث 25 يناير 2011) لا تعتبر من القوة القاهرة حيث ان هناك وثائق متخصص تقوم بتغطية مثل هذه الأخطار مثل وثيقة ال PV.

في هذا الصدد، تم عرض أحد الحالات العملية بأحد الشركات وكانت كالآتي:

أحد المشروعات التي يتم انشاءها حالياً، تم اصدار أوامر بالردم وإعادة الحفر مما تسبب في حدوث خسائر واضرار متكررة للسبب عينه للبنية التحتية لهذا المشروع، وتم اخطار شركة التأمين بهذه الخسائر واعتبرتها شركة التأمين من القوى القاهرة.

تم التعقيب بان القوى القاهرة مغطاة من الناحية التأمينية لكن هذا النوع من الخسائر (الناتج عن تنفيذ أوامر سيادية) لا يعد قوي قهرية لأنه قد تم تنفيذ هذه الأوامر بإرادة المؤمن له أي انها لا تستوفي شرط " عدم إمكانية توقع الحادث / خارجاً عن إرادة المؤمن له"، وانه في حالة دفع تعويض للمؤمن له في خسائر من هذا النوع ليس لان هذا النوع من الخسائر مغطى بل تم دفعها بصفة استثنائية ويتم إيضاح ذلك اثناء دفع التعويض.

وتم عرض مثال يوضح ان في بعض الحالات لا يتم دفع تعويض فقد الارباح على الرغم من وقوع أحد الاحداث التي تصنف قوى قهرية.

في حالة تعرض أحد المناطق الي تقلبات مناخية موسمية أدت الي انخفاض في حركة البيع لكنها لم تتسبب في اضرار للشئ موضوع التأمين، لا تعد هذه الحالة حادث فقد أرباح مغطى من الناحية التأمينية لأنه لم يقع حادث تسبب في خسارة او ضرر للشئ موضوع التأمين كما ان التقلبات المناخية الموسمية لا تعد غير متوقعة حيث انها تحدث دائما خصوصا في بعض المناطق الأوروبية ولكن خارجة عن إرادة المؤمن له.

وتم اعطاء مثال ان نتيجة الطقس البارد ونزول الجليد بغزارة شديدة ادى الى توقف المبيعات ونقص في التشغيل لكثير من المؤسسات والمحلات التجارية لعدم تمكن المواطنين من النزول الى الشوارع ويعد هذا النقص في المبيعات غير مغطى تأمينيا لأنه لا يعد حادثا حيث انه متوقعا ويحدث باستمرار في مثل هذه المناطق بالرغم من كونه قوة قهرية.

4.10 موضوع الامطار والامطار الغزيرة (Rain and Heavy Rain):

إن الامطار الغزيرة مغطاة ضمن الاخطار الطبيعية في وثائق التأمين الهندسي حيث انه من المفترض على المؤمن له اتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للحد من الخسائر الناجمة عن ذلك، اما إذا هطلت امطار غزيرة في غير موسمها وبشكل غير متوقع (Heavy Rain) وبصورة غير معتادة في هذا التوقيت وبهذه الكميات بالإضافة لتأكيد هيئة الأرصاء لذلك فهذا يعتبر مغطى من الناحية التأمينية.

وعقب أحد الأعضاء، انه على المؤمن في حالة هطول امطار التواصل مع جهة حكومية (جهة الأرصاء) لتحديد ما إذا كانت هذه الامطار اعتيادية ام غير اعتيادية (مغطاة ضمن الاخطار الطبيعية).

وافاد أحد الأعضاء، انه بناءً على اخر تعديلات من معيد التأمين Munich Re جميع الاخطار الطبيعية مغطاة.

4.11 موضوع No Claim Bonus :

أثار ت اللجنة موضوع خصم عدم المطالبة (In Advance) No Claim Bonus في وثيقة الآلات ومعدات المقاولين البرية التي تضم عدد كبير من الآلات والمعدات يصل الي 50 مُعدة، في هذا الصدد تم طرح سؤال: هل يتم حساب (رفع / رد) خصم عدم المطالبة على المُعدة المتضررة فقط ام على الوثيقة كاملة بما في ذلك المعدات التي لم يصبها ضرر

أجاب أحد الأعضاء بان يكون رد الخصم على الوثيقة بالكامل:

على سبيل المثال خصم عدم المطالبة على الوثيقة بالكامل 1,000 جنيه مصري في حالة وقوع حادث لإحدى المعدات أدى الى خسائر بقيمة مستحقة 10,000 جنيه مصري يتم دفع تعويض بقيمة 9,000 جنيه مصري (في حالة ان خصم عدم المطالبة (In Advance).

عقب بعض السادة الاعضاء بأنه في هذه الحالة لو وضعنا أنفسنا مكان المؤمن له وطلب ان يتم اصدار وثيقة منفصلة لكل معدة حتى يستفيد من خصم عدم المطالبة عن باقي المعدات التي لم يصبها الضرر خاصة إذا كانت قيمة المعدة تقدر بالملايين.

كما عقب السادة الاعضاء بأن يتم حساب No Claim Bonus على المعدة، لأنه إذا تم حساب No Claim Bonus على الوثيقة قد يدفع ذلك المؤمن له ان لا يقوم بإخطار المؤمن بالحادث (خاصة إذا كانت قيمة الخسارة قليلة نسبياً) حفاظاً على No Claim Bonus خاصة إذا لم يوضح المؤمن طريقة احتسابه للـ No Claim Bonus كتابة في عقد التأمين، مما قد يؤثر سلباً على الثقة بين المؤمن له والمؤمن.

وفي حالة رد خصم عدم المطالبة على المعدة فقط فهذا يعتبر ظلم ايضاً لشركة التأمين حيث انه من الممكن ان معدة واحده فقط قد تتسبب في ارتفاع معدل خسائر العميل فكيف يتم منحه خصم عدم مطالبة على باقي المعدات بالرغم من ارتفاع معدل خسائره وهنا يجب النظر الى محفظة العميل بصورة كاملة وليست كل معدة على حدي.

ومع اختلاف الآراء تبين عدم وجود قاعدة ثابتة وذلك في حالة عدم وجود نص صريح بوثيقة التأمين يوضح كيفية التعامل مع هذا الخصم.

كما أفاد أحد السادة الاعضاء ان معيدي التأمين أنفسهم منقسمين بين رأيين الرأي الأول هو رفع **No Claim Bonus** عن **Fleet** الخاص بالعميل بالكامل، والرأي الثاني هو رفع **No Claim Bonus** من المعدة التي أصابها حادث، يتوقف حكم مكتب التأمين في الأساس على خبرته مع العميل، نظراً لعدم وجود قواعد محدد عالمياً. وبعد المناقشة تم الاتفاق على:

- ان يتم النص صراحة عند الإصدار على كيفية التعامل مع هذا الخصم وخصوصاً مع العملاء الجدد او العملاء ذات معدلات الخسائر المرتفعة.
- تترك الحرية لكل شركة لتقدير رد خصم عدم المطالبة من العميل من خلال سابقة الخبرة مع الشركة.

خطة عمل اللجنة 2020

- استكمال دليل الاككتاب للاتحاد المصري للتأمين في التأمينات الهندسية.
- استكمال ترجمة وثيقة فقد الارياح الناتج عن عطل الماكينات.
- دراسة اقسام المعدات الالكترونية الثلاثة وكيفية تحديد القيمة الاستبدالية للأجهزة بالرغم من سرعة تحديث الموديلات.
- مراجعه ودراسة الملاحق الإضافية الخاصة بتغطيات جميع اخطار المقاولين وجميع اخطار التركيب السابق ترجمتها من قبل، وترجمه الملاحق التي لم يتم ترجمتها من قبل ومراجعتها بعد الترجمة وكذلك الملاحق الإضافية لتغطية الاجهزة الإلكترونية
- مناقشة موضوع محطات الطاقة الشمسية ووثيقة تأمين جميع الأخطار للطاقة الشمسية (Solar Projects) بأقسامها السبعة:
 - القسم الأول: النقل البحري.
 - القسم الثاني: التأخر في بدء الاعمال للنقل البحري.
 - القسم الثالث: جميع أخطار التركيب.
 - القسم الرابع: التأخر في بدء الاعمال الناتج عن التركيب.
 - القسم الخامس: جميع أخطار التشغيل.
 - القسم السادس: توقف الاعمال / فقد الأرباح.
 - القسم السابع:
 - (أ) : المسؤولية المدنية للطرف الثالث أثناء التركيب.
 - (ب): المسؤولية المدنية للطرف الثالث أثناء التشغيل.
- دراسة موضوعات تم اقتراحها خلال اجتماعات اللجنة في عام 2019:

Hydro Power Projects	Inherent Defect Insurance
-----------------------------	----------------------------------

 - دراسة معدات الانفاق.
 - دراسة أسس التسعير الصحيحة بشكل عام.
 - دراسة المعاينات الفنية في التأمين الهندسي.
 - اعداد دراسة تحليلية لنتائج فرع التأمينات الهندسية عن عام 2019 / 2020 في ضوء الكتاب الاحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية.
 - عقد ندوة تحت عنوان "كيفية تسوية التعويضات في **Delay in Start Up (DSU)** او **Loss of Profit**.



لجنة المعاينة وتقدير الاخطار:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / عز الدين احمد على
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	نائب الرئيس	الأستاذ / محمد محاسب محمد
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذ / طارق نزيه ابراهيم
شركة آروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	عضو	الأستاذ / مينا سمير نجيب
شركة أليانز للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد على محمد على زهرة
شركة رويال للتأمين	عضو	الأستاذ / عبد الرحمن جمال الدين
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / عصام احمد مصطفى احمد
شركة أكسا للتأمين مصر	عضو	الأستاذ / وائل كمال
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / عويس مرسي
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / لينه طه

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- إعداد بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وهيئة الدفاع المدني. في ضوء خطة اللجنة لإعداد بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وهيئة الدفاع المدني، فقد تم دراسة الموضوع في اللجنة وتم تحديد البنود التي سيتم مناقشتها في الاجتماع الأول مع هيئة الدفاع المدني وتم إعداد مقترح لخطاب موضحاً فيه هذه البنود وذلك على النحو التالي:
 - الاستفادة من خبرات السادة خبراء الدفاع المدني في معاينة المواقع ومكافحة الحريق والمتطلبات الخاصة بهم لإعطاء التراخيص. في ضوء التعرف على دور الدفاع المدني في تخطيط وإنشاء وتأمين المناطق الصناعية ضد خطر الحريق سيتم مناقشة التالي:
 - المشاكل التي تواجه السادة من هيئة الدفاع المدني اثناء اعمال السيطرة على الحرائق لإصدار توصيات بشأنها لإلزام العملاء بها.
 - المرجع (الكود) الذي يعتمد عليه هيئة الدفاع المدني في إعطاء التراخيص.

- ج. الأساليب التي يتم تأمين المناطق الصناعية بها من قبل هيئة الدفاع المدني.
- د. هل لهيئة الدفاع المدني دور اثناء التصميم الأولى للمنطقة الصناعية من قبل المهندس الاستشاري؟
- في ضوء الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في هيئة الدفاع المدني لتأمين المنشآت ضد خطر الحريق سيتم التعرف على الأجهزة الفنية المتخصصة في اختبارات أنظمة الوقاية والحماية والإطفاء ومدى إمكانية الاستفادة منها من قبل مهندسي المعاينات بشركات التأمين المصرية.
 - التعرف على سبل التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وهيئة الدفاع المدني للحد من خسائر حوادث الحريق من خلال مناقشة التالي:
- أ. مناقشة طرق جديدة ومبتكرة لوسائل الحماية لتقليل معدلات الحرائق وعلى ان يتم إعداد منشور بها كتوصيات حتى يتم العمل بها.
- ب. اقتراح حملات إعلانات توعية بأهمية السلامة للحد من الحرائق بالاشتراك مع هيئة الدفاع المدني بطريقة مبسطة للجميع.
- ج. التوعية بأهمية تنفيذ ملاحظات الدفاع المدني.
- د. بحث طرق المساعدة التي من الممكن ان يقدمها الاتحاد المصري للتأمين وشركات التأمين لهيئة الدفاع المدني للحد من خسائر الحرائق في مصر.
- توحيد وتحديد متطلبات ووسائل الحماية طبقاً لكل نشاط بين هيئة الدفاع المدني والاتحاد المصري للتأمين ويتم تعميمها على شركات التأمين.
- هذا وبعد ان تم الاتفاق على النقاط التي سيتم مناقشتها فقد تم ارسال الخطاب من قبل الأمانة العامة بالاتحاد الى هيئة الدفاع المدني تمهيدا لاستلام الرد وتحديد موعد الاجتماع المشترك.

2- عرض ودراسة (تقرير معاينة الإصدار وتقرير معاينة حادث حريق) الذي انتهت اليه اللجنة العامة لتأمينات الحريق:
تم عرض تقرير (معاينة الإصدار وتقرير معاينة حادث حريق) المعد من اللجنة العامة للحريق على لجنة المعاينة وتقدير الاخطار وقام السادة أعضاء اللجنة بإبداء بعض الملاحظات وبعض الإضافات عليه.
وفي ضوء خطة العمل ومناقشات السادة أعضاء اللجنة، رأت اللجنة ان يتم البدء في اعداد مقترح تقريرين أحدهما للإصدار والاخر لمعاينة الحادث وفقاً للتقارير الخاصة بالسادة المهندسين أعضاء اللجنة.

3- اعداد الندوة السنوية وندوة لتوعية أصحاب المصانع والمستثمرين في المناطق الصناعية:
اقترح السادة أعضاء اللجنة موضعين مهمين في ضوء العمل على الحد من معدل تعويضات فرع تأمينات الحريق ليتم تغطيتهم في نودتين. وهم على النحو التالي:

- الندوة الأولى " زيادة الوعي التأميني لوسطاء التأمين بأهمية عملية المعاينة للخطر "، وتتضمن التالي:
- أهمية معاينة الإصدار (حتى يستطيع الوسيط ان يوصل الصورة كاملة للعميل) وان المعاينة هي مصلحة مشتركة للعميل وشركة التأمين.
 - أهمية طلب التأمين واستيفائه بالبيانات اللازمة حيث يعتبر طلب التأمين مرجع رسمي.
 - أهمية توفير المستندات السيادية (البطاقة الضريبية - سجل التجاري... الخ).
 - أهمية وضرة توفير البيانات قبل المعاينة والأوراق اللازمة.
 - محتويات تقرير المعاينة.
 - أهمية التعاون المشترك.
 - نماذج لبعض التوصيات وأهميتها وأنواعها (الزامية / استرشادية) وتأثيرها على التعويض.
 - توضيح سبب ارتفاع القسط التأميني لبعض المنشآت، ويتضمن النقاط التالية:
- المنطقة التي توجد بها المنشأة ليست آمنة.
 - المنطقة سيئة التوصيل للمرافق.

- صعوبة وصول جهات إطفاء الحريق الى المنطقة / المنشأة.
- الطرق غير ممهدة.

بالإضافة الى:

- صور لمواقع مرفوضة.
- الصناعات الأكثر عرضة للحرائق.
- مدى فاعلية أنظمة الإطفاء والحماية.
- أسئلة واقتراحات.

الندوة الثانية " توعية أصحاب المصانع والمستثمرين في المناطق الصناعية "، وتتضمن التالي:

تم تحديد عدة محاور تتضمنها الندوة وهي كالتالي:

- توعية المستثمرين وأصحاب المصانع (عملاء شركات التأمين) بأهمية التأمين ووسائل الحماية والالتزام بتوصيات المهندس المعين وهيئة الدفاع المدني.
- يتم اختيار أحد المناطق الصناعية (يتم البدء بالمناطق التي بها أعلى معدلات حرائق).
- اهم أسباب الحرائق وطرق الحد منها.
- المشاكل والعقوبات التي تواجه أصحاب المصانع في المناطق الصناعية في ضوء الحد من الحرائق.
- واتفق السادة الأعضاء على ان يتم استكمال دراسة الندوتين مع التنفيذ للندوة الأولى أولاً (زيادة الوعي التأميني لوسطاء التأمين بأهمية عملية المعاينة للخطر) ثم الندوة الثانية (لتوعية أصحاب المصانع والمستثمرين في المناطق الصناعية) وذلك ضمن أنشطة اللجنة وبرنامجها الثقافي خلال عام 2020.

خطة عمل اللجنة 2020

- استكمال خطوات التعاون مع هيئة الدفاع المدني المصرية وعقد برتوكول تعاون معها للحد من الحرائق.
- اعداد ندوات توعية وورش عمل للعمالء في المناطق الصناعية بالتعاون مع هيئة الدفاع المدني للحد من الحرائق.
- إنشاء بروتوكولات تعاون مع اتحاد الصناعات المصرية واتحاد المقاولين المصريين وذلك بهدف المراجعة والتأكد من توافر الشروط الواجب توافرها (وسائل الإنذار / الوقاية / الاطفاء) للحماية من الحريق في المشروعات الصناعية قبل الترخيص للبناء واثناء التشييد وخلال فترة التشغيل.
- اعداد مقترح لنموذج معاينة **Inspection Report** (اصدار /تعويضات) على ان يراعى فيه بنود البيانات الأساسية ويتم تعميمه على شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين من خلال منشور.
- العمل على اصدار توصيات للحد من اخطار الحريق في السوق المصري وتعميمها على شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين مع الاخذ في الاعتبار للتالي:
- الحرص على التوعية بإدراج وسائل الوقاية والحماية من الحريق طبقا للمواصفات القياسية في دراسة الجدوى المقدمة للمشاريع الجديدة بما يتناسب مع طبيعة كل نشاط وتغطية جميع اخطاره وكذا إلزام المؤمن له بتنفيذها كاملة (خاصة في مشروعات التجمعات الصناعية الجديدة).
- ان يتم الربط بين إدارة المعاينات وإداراتي الأصدار والتعويضات بشركات التأمين بغرض الوصول الى اصدار تغطيات تأمينية في ضوء الوضع الحقيقي للعميل.
- دراسة اعلى أسباب الحرائق في التعويضات مع تقديم توصيات لكيفية معالجتها.
- عمل ندوات توعية تتضمن التالي:
- المنتجين ووسطاء التأمين لتوعيتهم بأهمية المعاينة للعميل.

- اعداد ندوات لتنمية المهارات الفنية والتقنية للمعائنين في شركات التأمين وذلك بالاستعانة بخبراء متخصصين في المعائنات (اصدار/ تعويضات) واقتراح تدريبات وورش عمل داخلية وفرص تدريب خارجية.

• دراسة عمل نظام الكترونى موحد بين شركات التأمين يدعم بيانات خسائر الحريق التي وقعت بالمنشآت، مما يسهل على شركات التأمين عند إعادة الاكتتاب بالأخطار الخاصة بهذه المنشآت معرفة عدد الحوادث المتكررة خلال الفترات الزمنية بالمنطقة الكائن بها المنشأة وذلك بالإضافة الى التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لتوفير منشور سنوي ببيانات تفصيلية عن حوادث الحريق على مستوى الجمهورية خلال العام وتعميم المنشور على شركات التأمين خلال الشهر الأول من كل عام.



اللجنة العامة للتأمينات الزراعية:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	احمد درويش محمد
شركة مصر للتأمين التكافلي	نائب الرئيس	الأستاذ / احمد عبد العزيز
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذة / نادين يسرى
شركة رويال للتأمين	عضو	الأستاذة / منال احمد مختار
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذة / عزيزة حامد احمد إبراهيم
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذة / مروة عبد الحميد يوسف
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / ايمن صلاح السيد أبو النصر
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذ / محمود فؤاد امام احمد
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / عبد العزيز السيد مناع
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / محمود سامي

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- عرض توصيات ندوة التأمينات الزراعية للاتحاد المصري للتأمين:
 قامت اللجنة العامة للتأمينات الزراعية باستعراض توصيات ندوة التأمينات الزراعية التي أقامها الاتحاد المصري للتأمين يومي 24- 25 سبتمبر 2018 والتي تم تنظيمها بالتعاون مع وسيط إعادة التأمين J B Boda Reinsurance ، وبحضور مجموعة من الخبراء من كبرى الشركات بالهند و كينيا GIC Re South Africa Ltd. و Africa Liberty و Skymet Weather Services Pvt. Ltd و Reinsurance Corporation Specialty Markets بالإضافة الى مجموعة من المسؤولين بوزارة الزراعة و البنك الزراعي المصري و كبار المستثمرين الزراعيين، وتم عرض توصيات الندوة وذلك على النحو التالي:

- أهمية دعم الحكومة للتأمين الزراعي بمختلف أنواعه وذلك عن طريق:
 - دعم الفلاحين في القسط التأميني.
 - توفير البنية التحتية ودعم تكاليف المياه والكهرباء.
 - دعم صندوق التكافل الزراعي الصادر بقرار جمهوري رقم 126 لسنة 2014 وأهمية إصدار اللائحة التنفيذية لتفعيل القانون.
 - توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة اعداد وثائق التأمين الزراعي (شروط، استثناءات، أسعار..... إلخ).
- دراسة نماذج ناجحة في الدول وتبادل المعلومات والخبرات في مجال التأمينات الزراعية والتركيز على هذه النماذج الخاصة بمجالات استخدام التكنولوجيا في التأمين الزراعي -على سبيل المثال:
 - طائرات بدون طيار لمراقبة المحاصيل (انتاج - أفات... إلخ) بشكل دوري.
 - استخدام تطبيقات الهواتف الذكية لنقل المعلومات (التبليغ بشكل دوري عن الآفات المنتشرة وكيفية التعامل معها - الأوقات المناسبة لزراعة المحاصيل - أحوال الطقس).
- التركيز على حملات التوعية للفلاحين والمزارعين عن أهمية التأمين وكيفية الحصول على أعلى إنتاجية.
- عقد ندوات على مستوى المجموعات في القرية في المجالس القروية والجمعيات الزراعية للتوعية بفوائد التأمين للفلاح والمجتمع.
- أهمية دراسة تأمين المؤشرات Index Insurance وما تتعرض له المحاصيل الاستراتيجية من مخاطر تؤثر على الاقتصاد الوطني.
- تشكيل منظومة تأمين تتناسب مع فكر الفلاح.
- توفير البيانات عن المزارعين من خلال بطاقات المزارعين الموجودة بالبنك الزراعي.
- التوصية بعمل بروتوكول بين الاتحاد المصري للتأمين ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنك الزراعي وشركات التأمين للعمل سوياً للنهوض بهذا النوع من التأمين.
- وضع الضوابط والمبادئ والشروط حتى يتسنى البداية في التأمين على قطاع محدد كنموذج نبدأ به ويحتذى به في حالة نجاحه.
- تفعيل آليات التأمين متناهي الصغر في مجال الزراعة حتى يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة.
- إحكام الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والبذور.
- تطوير النظم التسويقية وتفعيل دور مركز الزراعات التعاقدية والاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.
- اجراء دراسة جدوى اقتصادية لتوفير التغطية الاجتماعية للمزارعين.
- دراسة تنوع وثائق التأمينات الزراعية لكل منتج زراعي.
- تقسيم الرقعة الزراعية الى عدة مناطق وفقاً لطبيعة المناخ الخاصة بكل منطقة.
- هذا وقد رأت اللجنة ضرورة اخذ هذه التوصيات في الاعتبار ووضع الآليات الخاصة بالتنفيذ لبعض بنود هذه التوصيات.

2- تحديد خطة عمل اللجنة لعام 2020 في ضوء مقترحات السادة الأعضاء:

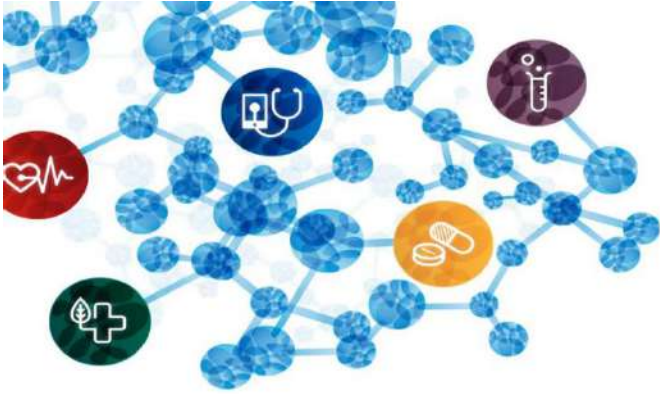
- استعرضت اللجنة بعض انواع التغطيات المتداولة بالسوق المصري حالياً من:
 - تغطيات نفوق الماشية ونفوق الخيول.
 - تغطيات مزارع الدواجن (ضد خطر الحريق).
 - تغطيات النقل البري للاقطان والكتان.
- هذا وقد أفاد السادة الأعضاء انه لم يتم اصدار او اعتماد اي وثائق تأمينات زراعية بالسوق المصري تقوم بتغطية المحاصيل الزراعية اثناء الزراعة. وان اهم التحديات التي ستواجه التأمينات الزراعية في السوق المصري هي:

- التسعير للشرائح المستخدمة (Target Market or Segment):
هل سيتم التأمين على المحاصيل والتسعير ليتناسب مع دخل المزارع البسيط (Microinsurance) ام سيتم التسعير لتغطية مزارع المصانع والشركات (Mass Production).
الجهة التي ستقوم بتغطية أقساط التأمين:
- أفاد السادة الأعضاء ان في بعض الدول التي تنتشر بها التأمينات زراعية، يتم تغطية أقساط التأمين من خلال مجمعات (Pools).
- الجهة التي ستتحمل تكلفة دفع أقساط التأمين في حالة حدوث خسائر بسبب أخطار (تقلبات) المناخ او الآفات التي تصيب المحاصيل:
حيث ان الخسائر التي تسببها هذه الاخطار هي أحد اهم أسباب حدوث حالات عدم السداد لدى المزارعين.
الوعي التأميني لدى المزارعين.
احتساب مبلغ التأمين وتحديد قيمة المستقذات.
- في ضوء ما تم عرضه في ندوة التأمينات الزراعية التي أقامها الاتحاد المصري للتأمين، استعرض السادة الأعضاء بعض من التغطيات الزراعية المعتمدة والمتداولة التي تم عرضها في هذه الندوة ومنها:
• **Index Insurance** او تأمين المؤشر حيث يتم تقدير حجم التعويضات على أساس مؤشر قياسي (معدل سقوط الامطار، موجات الصقيع أو الحر) ومن مقومات الوثيقة المستندة على المؤشرات:
- أنواع المؤشرات مثل: مؤشر الطقس، مؤشر المحصول، ومؤشر السعر.
- دراسة الحوادث الهامة التي وقعت أثناء الفترة السابقة حتى تتمكن شركات التأمين من إعداد تغطية تشمل أكبر قدر من المخاطر.
- خطة تسعير وآلية دفع الأقساط.
- وثائق تأمينات زراعية ذات تغطيات مقسمة الى دورات زراعية حسب مواسم المحاصيل، يتم تقسيم مبلغ التأمين (وبالتالي التعويض) حسب الخسائر التي وقعت اثناء دورة زراعية محددة.
• وثائق تأمينات زراعية تغطي محصول محدد.
• تغطيات فقد الأرباح والفرص البديلة.
- وبعد المناقشة، انتهى السادة الأعضاء الى ان تتضمن خطة عمل اللجنة مجموعة من المحاور الهامة (سيتم استعراضها في خطة عمل اللجنة 2020).

خطة عمل اللجنة 2020

- التواصل مع كبرى شركات التأمين التي تقوم بتغطية التأمينات الزراعية للحصول على نماذج من وثائق التأمين الزراعي الدارجة والمعمول بها لدراسة التغطيات المتاحة (مثل تغطيات اخطار المناخ Index Insurance) والاستثناءات مثل الخسائر التي قد تسببها الآفات او مسببات جينية في المحصول (Inherent) ومدى إمكانية تطبيقها والعمل بها في السوق المصري.
- دراسة اهم التوصيات او الشروط (الضوابط) التي على المؤمن ذكرها للمؤمن له (والتي يتم ادراجها ضمن نص الوثيقة) لتجنب وقوع الخسائر او الحد منها، وعدم دفع المؤمن للتعويض في حالة عدم التزام المؤمن له بهذه الشروط.
- التواصل مع اهم الجهات المعنية بالتأمينات الزراعية في جمهورية مصر العربية مثل:
- البنك الزراعي المصري.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- مركز البحوث الزراعية.

- الجمعيات الزراعية والجمعيات الاهلية والجمعيات التعاونية.
- الهيئة العامة للأرصاد الجوية المصرية.
- بهدف عقد اجتماعات معها وإبرام بروتوكولات تعاون بينها وبين شركات التأمين المصرية ممثلة في الاتحاد المصري للتأمين وجمع البيانات والاحصائيات الكافية التي تحتاجها شركات التأمين لتصميم وتسعير منتجات التأمينات الزراعية.
- تحديد الجهات المستهدفة (Target Market (Segment)، لإصدار وثائق بأقساط مدعمة للمزارعين.



اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر لتأمينات الحياة	رئيس اللجنة	الأستاذ / سعيد احمد بيومي
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	نائب الرئيس	الأستاذة / هناء وهبه
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد فتحي
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / خالد عبد الحافظ
شركة المهندس للتأمين	عضو	الأستاذ / عادل عويس
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذة / داليا شوقي
شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	عضو	الدكتور / محمد فيصل
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / محمود حداد
شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	عضو مستمع	الأستاذ / معتز مسعد عبد الحميد
شركة أكسا للتأمين مصر	عضو مستمع	الأستاذ / احمد حجازي
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذة / هويدا تهامي
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / أشرف محمد عبد السلام

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- إعداد عقد إدارة وثائق تأمين طبي (من خلال شبكة طبية تابعة لشركة إدارة برامج علاج طبي):
 قامت اللجنة العامة لتأمينات الرعاية الصحية وفقا لتوجيهات المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات بإعداد مقارنة بين عقد إدارة الرعاية الصحية المعد من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وبين العقد المقترح (التعديلات) والذي قامت اللجنة بإعداده وذلك لإيضاح الإضافات التي قامت بها اللجنة. وقد قامت اللجنة بتنفيذ قرار المجلس وانتهت دراسة اللجنة الي ان الغرض من تعديل عقد شركات إدارة الرعاية الصحية (TPA) لإدارة وثائق التأمين الطبي هو:

- التطور في السوق المصري حيث ان العقد المعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية منذ 7 سنوات.
 - تنظيم العلاقة بين شركات التأمين وشركات الإدارة بما ينعكس بالنفع على إرضاء العملاء ومستوى الخدمة المقدمة وتحسين نتائج هذا الفرع التأميني حيث يندرج تحت هذا البند التالي:
 - مدى كفاءة شركات الإدارة وضرورة توافر معايير معينة للتعامل معها.
 - المدة التي يتم فيها إرسال المطالبات لشركات التأمين.
 - مستوى المراجعة الطبية والمالية.
 - قوة وثبات مقدمي الخدمة الطبية.
 - التزام جميع الأطراف بسداد مستحقات كل طرف في أوقات محددة.
 - ضرورة الشفافية والإفصاح عن نسب الخصومات الممنوحة من مقدمي الخدمة الطبية إلى شركات إدارة الرعاية الصحية.
 - القدرة على التحكم ومراجعة التعويضات والتدقيق الفعلي وتوفير البيانات بأسرع وقت في اي وقت تطلب فيه هذه البيانات.
 - تقديم مخالصة نهائية كل 3 شهور حفاظا على حقوق جميع الأطراف.
 - عدم السماح لشركات الإدارة بإدارة نفس العميل مع شركة تأمين أخرى إلا بعد 12 شهر من انتهاء العقد.
- وتم عرض هذه النتيجة على المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات والمجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وانتهى المجلسين إلى الموافقة على المشروع المقترح بشأن دراسة عقد إدارة وثائق التأمين الطبي على أن يتم إرساله للهيئة للاعتماد، وفي ضوء ارسال مشروع العقد للهيئة فقد ورد من الهيئة بعض الملاحظات التي قامت لجنة الرعاية الصحية بدراستها.

2- دراسة مسودة مشروع قانون تنظيم نشاط التأمين والإشراف والرقابة:

- قامت اللجنة بدراسة مسودة مشروع قانون تنظيم نشاط التأمين والإشراف والرقابة وما تضمنه من فصل خاص يتناول التأمين الطبي المتخصص وما يرتبط به من أنشطة. وذلك على النحو التالي:
- المادة (68):** يختص مجلس إدارة الهيئة بالترخيص بإنشاء شركات تأمين متخصصة يقتصر غرضها على مزاوله التأمين الطبي بنوعيه (قصير وطويل الأجل)، ويحدد مجلس إدارة الهيئة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لتلك الشركات بما لا يقل عن ستين مليون جنيه. ولا يخل ذلك بقواعد الملاءة المالية التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة. ولا يجوز تخفيض رأس مال تلك الشركات إلا بموافقة من مجلس إدارة الهيئة وبشرط ألا يقل عن الحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة.
- مادة (69):** يتم تسجيل تلك الشركات وفروعها الجغرافية ومنافذ تسويق وتوزيع وثائقها في سجل خاص يُعد لهذا الغرض بالهيئة، وذلك بعد أداء رسم للهيئة مقداره كالآتي:
- عشرين ألف جنيه عن المركز الرئيسي وعشرة آلاف جنيه عن كل فرع وخمسة آلاف جنيه عن كل منفذ تسويق أو توزيع وثائق التأمين. ويتعين الحصول على موافقة رئيس الهيئة قبل بدء إنشاء كل فرع أو منفذ وقبل الافتتاح للتعامل.
- مادة (70):** يُعرف نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية بأنه النشاط الذي تتولى من خلاله الشركة إدارة برامج الرعاية الصحية كطرف ثالث بين شركة التأمين والمؤمن له، لصالح المستفيدين. ويخضع نشاط شركات إدارة برامج الرعاية الصحية لإشراف ورقابة الهيئة، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
- مادة (71):** لا يجوز لأي شركة مزاوله نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة والقيد لديها في سجل يعد لهذا الغرض ويكون تأسيس تلك الشركات وقيدتها والترخيص لها بمزاوله النشاط وفقاً للشروط والقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

ويشترط أن يقتصر عرض الشركة على مزاولة نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية ولرئيس الهيئة وقف أي شركة عن مزاولة هذا النشاط إذا تمت مزاولته دون ترخيص أو مزاولته في غير الغرض المرخص له بذلك على أن يتضمن قرار الوقف غلق المكان الذي تتم مزاولة النشاط فيه بالطريق الإداري.

مادة (72): يجب أن تتخذ شركة إدارة برامج الرعاية الصحية شكل شركة مساهمة ويحدد مجلس إدارة الهيئة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لتلك الشركات بما لا يقل عن عشرين مليون جنيه. ولا يخل ذلك بقواعد الملاعة المالية التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة. ولا يجوز تخفيض رأس مال تلك الشركات إلا بموافقة من مجلس إدارة الهيئة وبشرط ألا يقل عن الحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة. **رأى اللجنة:** رأت اللجنة التأكيد على ما جاء بهذه المواد.

مادة (73): يصدر بتسجيل شركة التأمين الطبي وشركة إدارة برامج الرعاية الصحية والترخيص لها بمزاولة النشاط قرار من مجلس إدارة الهيئة خلال شهر من تاريخ استيفاء شروط التسجيل، ويُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية على نفقة الشركة وتقوم الهيئة بتسجيل الشركة في السجل المعد لذلك.

رأى اللجنة: رأت اللجنة أهمية تحديد المدة الخاصة باستيفاء مستندات التسجيل وايضا ما هو الموقف في حالة عدم صدور القرار في الفترة المحددة.

مادة (74): يصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بتحديد رسوم القيد بالهيئة بما لا يجاوز خمسون ألف جنيه بالنسبة لشركات التأمين الطبي، وخمسة وعشرون ألف جنيه بالنسبة لشركات إدارة برامج الرعاية الصحية".

مادة (75): تتولى الهيئة الإشراف والرقابة على تلك الشركات وفقاً لأساليب تقييم وإدارة المخاطر وقواعد الملاعة المالية الواردة بأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وبما يتفق وطبيعة نشاط كل منها.

ويصدر مجلس إدارة الهيئة القواعد والضوابط والإجراءات المنظمة لقواعد الفحص واختبارات الملاعة المالية وكذا النماذج والعقود الواجب اعتمادها من الهيئة قبل العمل بها".

مادة (76): تخضع شركات التأمين الطبي فيما يتعلق برسوم الإشراف والرقابة لذات الأحكام الخاصة بشركات التأمين والواردة بالمادة (222) من هذا القانون. كما تؤدي شركات إدارة الرعاية الصحية للهيئة الرسم المقرر بتلك المادة.

مادة (77): تخضع شركات التأمين الطبي الواردة في هذا الباب لذات الأحكام المقررة بالنسبة لشركات التأمين المرخص لها بالعمل في الفروع الواردة بالمادة (2) من هذا القانون وذلك في كل ما لم يرد به نص خاص بشأن تلك الشركات في هذا القانون، وبما لا يخل بطبيعة الأنشطة التي تزاولها تلك الشركات.

رأى اللجنة: رأت اللجنة التأكيد على ما جاء بهذه المواد.

3- دراسة اساليب الغش والتدليس في خدمات التأمين الطبي:

عرض على اللجنة الدراسة الخاصة بأساليب الغش والتدليس في خدمات التأمين الطبي حيث استعرضت اللجنة أثر الاحتيال على نتائج التأمين الطبي وأن من أهم الأسباب التي تؤثر بشكل سلبي في نتائج محافظ التأمين الطبي هو الاحتيال في الحصول على الخدمة بما في ذلك سوء الاستخدام لذا فقد تم توضيح ما هو مفهوم الاحتيال وأمثله وطرق وأساليب محاربتة وطرق تحجيم الخسائر الناجمة عنه من خلال النقاط التالية:

- تعريف الاحتيال وإساءة الاستخدام.
- الاحتيال وإساءة استخدام التأمين الطبي.
- الاحتيال وإساءة الاستخدام من قبل موفر الخدمة.

وقد اوصت اللجنة بأهمية اتخاذ الإجراءات التالية لتجنب عملية الغش والاحتيال في التأمين الطبي:

- وضع إجراءات دقيقة لتسليم واستلام مستندات تقديم الخدمة الطبية.
- تقييم الاتصال الإلكتروني ما بين مقدم الخدمة والشركة.
- تأمين الكارت الطبي بوجود علامات خاصه وكذا المستندات.
- وجود فريق متخصص من المراقبين الاخصائيين لمتابعه ومراقبه النشاطات المتعددة لمستخدمي الشبكة الطبية.

- اعداد قائمه بكافة اسماء القائمين بمثل هذه العمليات المخالفة وتوزيعها بشكل دوري على كافة شركات التأمين والرعاية الصحية لتجنب التعامل معهم في المستقبل.
- التصدي لحالات الغش والتزوير بكل حسم من قبل شركات التأمين والرعاية الصحية بالتعاون مع الجهات الرقابية.
- توفير نظام الكرتوني جيد حديث للكشف عن التزوير في المطالبات من حيث " الرموز - الحروف - التكاليف - التغطية - التحمل".
- تدريب موظفي المطالبات على أحدث النظم للكشف عن الاحتيال.
- على ان يتم عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل في جلسة مستقلة عند عقد الندوة الخاصة بأعمال اللجنة لما له من أهمية كبيرة في التأثير على نتائج الشركات في فرع التأمين الطبي.

4- دراسة وضع حلول لمشاكل شركات التأمين التي تمارس التأمين الطبي في السوق المصري:

3.1 مشاكل التسويق والاكنتاب:

- تدارست اللجنة عدم وجود وعي كافي لدى الكثير من العملاء على أهمية التأمين الطبي مما يتطلب جهود كبيرة لنشر الوعي التأميني حيث اكدت اللجنة أن هذه المشكلة عامة بمعظم فروع التأمين بالسوق المصري وتشمل ايضا فرع التأمين الطبي. ورأت اللجنة ان الحلول المثلى لمواجهة هذه المشكلة ما يلي:
- إعداد ندوات ولقاءات مباشرة بعملاء الشركة الحاليين والمستهدفين بغرض التواصل المباشر للتوضيح بأهمية التأمين والتزامات كل طرف والتغطيات والاستثناءات والاشتراطات.
- عمل دورات تدريبية متخصصة لوسطاء التأمين لرفع الوعي لديهم بأهمية التأمين الطبي وكيفية استخدام مزايا التأمين الطبي والمزايا التي تعود على المؤمن لهم في حالة عدم اساءة استخدام المزايا التأمينية الممنوحة وأخيرا التعريف التام بالمنتجات التأمينية التي يقوم الوسيط بترويجها حيث أنهم المتصل الرئيسي بالعملاء.
- دعوة مديري الموارد البشرية بالشركات (العملاء) للمشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالتأمين الطبي.
- استخدام وسائل الإعلام المختلفة والمطبوعات لزيادة درجة الوعي لدى العملاء.
- إعادة صياغة شروط واشتراطات الوثائق الخاصة ببرامج التأمين الطبي بحيث تصبح مبسطة وأكثر وضوحا لتجنب المشاكل مع العملاء بالمستقبل.

3.2 عدم وجود عدد كافي من وسطاء التأمين المتخصصين في تسويق التأمين الطبي:

- تدارست اللجنة طبيعة سوق التأمين المصري من حيث ثقافه الوسطاء وأنواع التأمين المختلفة والوعي التأميني للعملاء وكذا العمولات ونسبها وسهولة تحصيلها كلها امور تجعل من الصعوبة بمكان وجود وسطاء متخصصين بفرع معين من فروع التأمين ولا سيما في ظل الظروف المحيطة بسوق التأمين الطبي بمصر. ولكن يمكن منح الوسطاء كود خاص كوسيط تأمين طبي من الهيئة ولا يسمح لأحد التعامل مع شركات التأمين في مجال التأمين الطبي بدون هذا الكود ولا يمنح هذا الكود إلا بعد استيفاء الوسيط لشروط ومتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية من الحصول على شهادات معينه أو دورات تدريبية أو درجة علمية لا يقل الوسيط عنها.

3.3 وجود العديد من شركات الرعاية الصحية التي تمارس نشاط الـ HMO وتقوم بعمل شركات التأمين مما يؤدي الى وجود منافسة ضارة بالإضافة الى عدم خضوع هذه الشركات لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية:

- في البداية يجب تصحيح المفهوم الخاطئ والمنتشر في الوسط التأميني عن HMOs حيث أنه وطبقا للتعريف الصحيح لتلك المنشآت في البلاد التي تعمل بها والتي أنشئت لأغراض محددة والتي يكون الأساس فيها هو تعيين بعض مقدمي الخدمة كموظفين لديها أو التعاقد مع آخرين بمبلغ ثابت عن كل مشترك لتقديم الخدمات الطبية المطلوبة بغض النظر عن قيمة الخدمة الطبية وهذا الاسلوب او الطريقة capitation fees (أي تحصيل مبلغ محدد نظير كل فرد في منظومه HMO) أما ما يتم ممارسته في مصر في الوقت الحالي ويحمل نفس المسمى فهو اشبه بما تمارسه شركات التأمين المصرية من تحمل للخطر ولكن بصورة غير قانونية .

وعموماً فإن القانون الموحد للتأمين الجديد والجاري عرضه على مجلس الوزراء سوف يقطن اوضاع هذه الشركات بشروط والتزامات محددة.

3.4 عدم تفعيل القائمة السوداء الخاصة بالعملاء بشكل كامل ودقيق على بوابة الهيئة العامة للرقابة المالية:

- الأساس في تلك المشكلة لا يكمن في عملية تطبيق القائمة السوداء بل يكمن في الآتي:
- رفض العديد من شركات التأمين العمل بتلك القائمة خوفاً على عملائهم وخصوصاً أن معظم عملاء التأمين الطبي لديهم محافظ تأمينات عامة بتلك الشركات ويتم الادعاء بان التأمين الطبي نوع من انواع تأمين المجاملة لباقي انواع تأمينات الممتلكات ويجوز تحمل خسائره مقابل مكاسب باقي انواع التأمين.
 - التطبيق الأمثل لشركات التأمين لحماية الشركة والسوق معا من أمثال هؤلاء العملاء هو تطبيق سياسة اكتتابيه سليمة لهذا المجال وكذلك أسس ومعايير تسعير مبنيه على بيانات دقيقة ومعتمدة من العميل، كما يتم إدراج شرط صريح بالوثيقة أن أي بيانات مغلوطة أو غير سليمة مقدمة من العملاء بغرض الحصول على مزايا أعلى أو تكلفة أقل يعطى شركة التأمين الحق في إلغاء العقد بل ومقاضاة العميل لتحميله أي خسائر مالية ناتجة عن هذا الفعل.

5- النظر في الدراسة التحليلية لفرع التأمين الطبي خلال الفترة من 2016/7/1 حتى 2018/6/30:

استكمالاً للدراسة الدورية التحليلية لنتائج فرع التأمين الطبي بالسوق المصري والتي تهدف للوقوف على نتائج اعمال الفرع المذكور طبقاً للبيانات الواردة بالكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية، حيث استتمت اللجنة الدراسة عن الثلاث سنوات الأخيرة خلال الفترة من 2016/7/1 حتى 2018/6/30.

ولاً: عدد الشركات العاملة بالسوق:

البيان	2017/2016	2018/2017	الزيادة
ممتلكات	17	19	2
حياة	7	7	-

ملحوظة: بلغت مساهمة الشركات الجديدة في صافي الاقساط لعام 2019/2018 نسبة 0.25%.

ثانياً: صافي الاقساط:

البيان	2017/2016	2018 /2017	معدل النمو
ممتلكات	1,228,145	1,821,406	48.3%
حياة	1,171,364	1,163,701	(0.65%)
الإجمالي	2,399,509	2,985,107	24.4%

ملاحظات:

- زيادة استحواذ شركات الممتلكات على الحصة السوقية بمعدل حوالي 24.4%.
- تحقيق شركات الحياة معدل نمو سلبي بنسبه (0.65) %.
- الزيادات في الاقساط والتي حققت معدل نمو إجمالي للسوق ككل بنسبه تقترب من 25% ولا توجد أي بيانات توضح ما إذا كانت هذه الزيادات نتيجة دخول مشتركين جدد ام زيادة ناتجة عن التضخم وارتفاع اسعار الخدمات والتي تؤثر بدورها على اسعار التأمين الطبي.

ثالثاً: صافي التعويضات:

البيان	2017/2016	2018/2017	معدل نمو
ممتلكات	821,598	1,221,617	48.7%
حياة	710,750	805,929	13.4%
الإجمالي	1,532,348	2,027,546	32%

ملحوظة: الزيادات في صافي التعويضات المسددة بفروع الممتلكات نتيجة طبيعية للزيادة في قيمة صافي الاقساط ونسبة الزيادة في البندين واحدة تقريباً (اصدارات - تعويضات).

رابعاً: العائد على الاستثمارات المخصصة: (الارقام بالآلاف جنيه)

البيان	2017/2016	2018/2017	معدل نمو
ممتلكات	82,330	127,241	54.5%
حياة	56,919	79,521	39.7%
الإجمالي	139,249	206,762	48.5%

ملحوظة: على الرغم من انه من المفترض ان يكون العائد على الاستثمارات المخصصة بفروع الحياة يفوق مثيله بفروع الممتلكات حيث يكون اغلب استثمارات الحياة طويلة الاجل، إلا أن التأمين الطبي بفروع الحياة تتم مزاولته على اساس سنوي (367 يوم) كما في تأمينات الممتلكات.

خامساً: العمولات وتكاليف الانتاج: (الارقام بالآلاف جنيه)

البيان	2017/2016	2018/2017	معدل النمو
ممتلكات	318,708	488,974	4.53%
حياة	72,810	96,622	32.7%
الإجمالي	391,518	585,596	49.5%

ويلاحظ من الجدول السابق ان نسبة العمولات وتكاليف الانتاج الاقساط الصافية خلال العامين بلغت في الممتلكات 19.2%، وفي الحياة 16.8%.

سادساً: فائض النشاط التأميني: (الارقام بالآلاف جنيه)

البيان	2017/2016	2018/2017	معدل النمو
ممتلكات	82,425	(189,705)	(130%)
حياة	68,175	156,491	130%
الإجمالي	150,600	(33,214)	78%

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- هناك انهيار شديد لفائض النشاط التأميني بفروع الممتلكات مما ادى الى تحوله الى عجز في النشاط بلغ ما يقرب من (190) مليون جنيه في العام الاخير وفي نفس الفترة حقق وسطاء التأمين مكتسبات تبلغ (489) مليون جنيه، مما يتطلب ضرورة اعاده النظر في اسس واليات الاكتتاب ببعض فروع الممتلكات وكذا نسبة العمولات وتكاليف الانتاج.
- في المقابل حققت شركات الحياة معدل نمو في النشاط التأميني في العام الاخير بلغ 130% بحوالي (156.5) مليون جنيه مقابل حوالي (96.6) مليون جنيه عمولات وتكاليف انتاج.
- وقد انتهت اللجنة بعد استعراض البيانات الى ان نتائج فرع التأمين الطبي أفضل في شركات الحياة عنها في شركات الممتلكات لذا توصي اللجنة بأهمية ان تقوم شركات تأمينات الممتلكات بإعادة النظر في التسعير والشروط العامة وجدول المزايا مع أهمية إعادة النظر في بند المصروفات العمومية وتكاليف الإنتاج وذلك حتى يتم تحسين النتائج.

خطة عمل اللجنة 2020

- دراسة تفعيل موضوع التبادل في التأمين Co-insurance بين الشركات في مجال التأمين الطبي نظرا لإحجام العديد من معيدي التأمين عن إعادة التأمين الطبي.
- دراسة كيفية تنمية الوعي التأميني واهم المشاكل في مجال التأمين الطبي بكافة الوسائل الممكنة.
- تحديث الدراسة الفنية ونتائج الاكتتاب لفرع التأمين الطبي خلال الخمس سنوات الماضية وإعداد التوصيات اللازمة.
- الرد على مشاكل التأمين الطبي بشركات التأمين في السوق المصري التي ترد للجنة.

- وضع تعاريف موحدة لبعض المصطلحات المستخدمة في مجال التأمين الطبي لتقليل النزاعات ما بين شركة التأمين والعملاء أو شركات الرعاية مثل المزمّن والحرص والسابق وخلافة.
- دراسة أهم الأسس الفنية التي يجب مراعاتها عند الاكتتاب في التأمين الطبي وذلك لتحسين نتائج فرع التأمين الطبي والتي تمثل أسس استرشادية.
- دراسة التحديات التي قد تواجه تطبيق قانون التأمين الصحي الجديد ووضع التوصيات بكيفية التغلب عليها.
- التقدم بمشروع للمجالس التنفيذية بالاتحاد المصري للتأمين لإنشاء مجموعة من الشركات الراغبة في تسويق بعض منتجات التأمين الطبي المسعرة مسبقاً ويتم توزيع الخطر على أعضاء المجموعة.
- استحداث برامج مكملة للتأمين الطبي تساعد على تحسين نتائج فرع التأمين الطبي في السوق المصري.



اللجنة العامة لإعادة التأمين:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الإسم
شركة قناة السويس للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / شريف الغمراوي
شركة مصر للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذ / أحمد البنهاوي
شركة مصر للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / حامد محمود صلاح الدين
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذة / نهاد عبد الحميد منصور
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذ / عمرو مدحت
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذ / هاني عاطف عزمي مهني
شركة أورينت للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / أحمد محمد سليم
شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	عضو	الأستاذ / محمد عبد القادر الدكروري
شركة المهندس للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد نور الدين الزمر
بيت التأمين المصري السعودي	عضو مستمع	الأستاذ / محمد صلاح الدين
شركة إسكان للتأمين	عضو مستمع	الأستاذ / أسامة فرج
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذة / منى سيد محمد
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / أمنية طلعت

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- دراسة التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون التأمين الإنجليزي:
في إطار ما ورد بخطة عمل اللجنة من دراسة الشروط القانونية التي يجب أن يتم التعامل معها بحرص عند القيام بإسناد حصص إعادة التأمين سواء اختياري أو اتفاقي، فقد قام السادة الأعضاء بالمناقشة حول طبيعة الشروط التي يجب مناقشتها نظراً لأنه قد تم تعديل الكثير من البنود في قانون التأمين الإنجليزي.
ونظراً لأن العلاقة بين سوق التأمين المصري وسوق التأمين الإنجليزي UK علاقة وثيقة من الناحية الفنية، حيث ينتمي كلا السوقين لنفس المدرسة. ونظراً لحقيقة أن القوانين المصرية التي تنظم التأمين قليلة جداً ويتم البت في معظم القضايا في المحاكم المصرية بناءً على العرف (وفقاً للمادة 1 من القانون المدني المصري)، والمستمدة أساساً من قانون التأمين الإنجليزي.
لهذا تعتبر الإصلاحات القانونية لقانون التأمين في المملكة المتحدة ذات أهمية كبيرة للعاملين في سوق التأمين المصري حيث أن أي إصلاحات لقوانين تنظيم التأمين في المملكة المتحدة لها تأثير مباشر على سوق التأمين/ إعادة التأمين في مصر.
ومن ثم فقد رأت اللجنة ان يتم دراسة البنود التي تم تعديلها حيث تم إعداد مذكرة شاملة تتضمن مقارنة بين القانون الصادر في 1906 والقانون الصادر في 2015، وقد تم إرفاق تلك المذكرة بمحضر اجتماع اللجنة الذي تم إرساله لشركات التأمين المصرية حتى يقوم كافة السادة العاملين في إدارات إعادة التأمين بالشركات بالاهتمام بما جاء بهذه التعديلات وأثرها على عقود إعادة التأمين.
- 2- عرض ملاحظات شركات التأمين والسادة الأعضاء بشأن الضوابط المقترحة لتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 122 لسنة 2014 بشأن ضوابط تعامل شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني مع معيدي التأمين:
في ضوء توجيهات السيد الأستاذ رئيس الإتحاد المصري للتأمين بأهمية دراسة الضوابط المقترحة لتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 122 لسنة 2014 بشأن ضوابط تعامل شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني مع معيدي التأمين التي قامت الهيئة بإرسالها إلى الإتحاد حتى يتسنى للجنة العامة لإعادة التأمين دراستها وإبداء الرأي في هذا الشأن. فقد قامت اللجنة بدراسة تلك الضوابط في ضوء ملاحظات شركات التأمين، ثم قام السادة الأعضاء بإعداد مذكرة شاملة وإرسالها إلى السادة المسؤولين بالهيئة العامة للرقابة المالية.
- 3- إعادة النظر في تعريف الشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية:
بناءً على ما جاء بمحضر اجتماع المجلس التنفيذي للممتلكات والمسئوليات بتاريخ 2019/6/11 بالتوصية بعرض المقترح الوارد من اللجنة العامة لتأمينات الحريق بتعديل الملحق الحالي للشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية وذلك بإضافة تعريف الشغب، وذلك لكي تقوم لجنة إعادة التأمين بالدراسة واستطلاع رأى معيدي التأمين بالنسبة لتعديل الملحق ثم إعادة العرض على المجلس التنفيذي.
قامت اللجنة بمناقشة الموضوع حيث أوضحت اللجنة أن الملحق الحالي للشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية قد تمت بالفعل إعادة صياغته بمعرفة لجنة من خبراء السوق المصري في تأمين الحريق وإعادة التأمين في عام 2012، وبناءً على ذلك فقد تضمنت اتفاقيات إعادة التأمين شرط دليل اكتتاب الشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية SRCC Underwriting Guidelines والذي يشير إلى دليل الاكتتاب الصادر من الإتحاد المصري للتأمين. كما تم تضمين الاتفاقيات لشرط الأخطار السياسية.
وبناءً على ما سبق، انتهت اللجنة إلى التوصية بالإبقاء على ملحق الشغب والاضطرابات الأهلية والاضطرابات العمالية الحالي وعدم تعديله خاصة في ظل وجود تغطيات بديلة متخصصة ضمن تغطيات العنف السياسي علاوة على أن الوضع

مستقر بين السوق المصري وأسواق إعادة التأمين ولا توجد شكوى من معيدي التأمين أو من شركات التأمين العاملة بالسوق المصري في حين أن تعديل الملحق في الوقت الحالي قد يتسبب في حدوث خلاف مع شركات إعادة التأمين، حيث أن شركات التأمين على مشارف تجديد اتفاقيات إعادة التأمين لعام 2020.

4- تعميم شرط العقوبات الدولية Sanction Clause على جميع الوثائق:

تنفيذاً لتوجيهات إدارة الاتحاد المصري للتأمين بأهمية قيام اللجنة العامة لإعادة التأمين بإبداء الرأي في تعميم شرط العقوبات الدولية على جميع الوثائق وذلك في ضوء الخطاب الوارد من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن طلب بعض شركات التأمين تعميم شرط العقوبات الدولية أو شرط الجزاءات الدولية على جميع الوثائق الصادرة عنها وذلك نزولاً على رغبة بعض معيدي التأمين الأجانب- والمقرر إعادة تأمين تلك العمليات لديهم. حيث يقضى الشرط بأنه يتم التحفظ على أموال المؤمن لهم المستحقة بموجب تلك الوثائق، إذا ما وقع عليها إحدى العقوبات الاقتصادية أو التجارية أو المالية من السلطات المختصة في الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو جمهورية مصر العربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لحين الانتهاء من التصرف القانوني حيال تلك العقوبات.

وبناءً عليه طلبت الهيئة موافقتها برأي الاتحاد المصري للتأمين بخصوص شرط العقوبات الدولية أو شرط الجزاءات الدولية. وبناءً عليه قامت اللجنة بمناقشة الموضوع حيث أوضح السادة الأعضاء ما يلي:

- جميع اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بجميع الشركات العاملة في السوق المصري تتضمن شرط العقوبات طبقاً لما هو منصوص عليه من قبل المنظمات الدولية المتعارف عليها بما في ذلك الحكومة المصرية ذاتها ومن ثم فإنه لا بد من أخذ هذا الشرط في الاعتبار عند الاكتتاب في إدارات الإصدار (وارد - صادر).
- ينص شرط العقوبات الموجود في اتفاقيات إعادة التأمين على أن لمعيد التأمين الحق في تجميد أي مطالبات تخص أيّاً من الشركات أو الأفراد المفروض عليهم عقوبات بموجب قرارات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية المتعارف عليها.
- لا يضر تطبيق هذا الشرط بحقوق حملة الوثائق حيث أن التعويض المستحق للشخص المفروض عليه عقوبة لا يتم رفضه وإنما فقط يتم تجميده لحين رفع الحظر عن ذلك الشخص.
- يعد وجود هذا الاستثناء بالوثائق حماية للشركة من انتهاك قوانين دوليه أو قرارات تصدرها الأمم المتحدة كما يحمي هذا الاستثناء من تحمل الشركة تعويضات لن يدفعها معيد التأمين التزاماً بتلك القوانين والقرارات الدولية حيث ان عدم التزام معيد التأمين بتطبيق هذا الشرط سيعرضه للعقوبة من قبل الهيئات الدولية.
- وبناءً عليه، انتهت اللجنة إلى التأكيد على أهمية إضافة شرط العقوبات إلى وثائق التأمين وليس فقط اتفاقيات إعادة التأمين.

خطة عمل اللجنة 2020

- استكمال دراسة موضوع Alternative Risk ودراسة أنواع التغطيات الجديدة التي تظهر في أسواق إعادة التأمين محلياً وعالمياً.
- دراسة شروط اتفاقيات إعادة التأمين.
- دراسة المستجدات الخاصة بالتأمين الإلكتروني.
- دراسة التحديات والصعوبات التي تواجه شركات التأمين أثناء التجديدات .
- دراسة الشروط القانونية التي يجب ان يتم التعامل معها بحرص عند القيام بإسناد حصص إعادة التأمين سواء اختياري أو اتفاقي.
- دراسة تحديّات القانون الإنجليزي وما يترتب عليه من التزامات بالاكتتاب لعدم حدوث فجوة بين تغطيات الإصدار (والإعادة) .

- دراسة التنسيق بين نصوص وثائق التأمين المباشر ونصوص تغطيات واستثناءات اتفاقيات إعادة التأمين وإصدار توصية تعمم على شركات التأمين المصرية بذلك.
- دراسة الوضع الخاص بالكيانات المستحدثة والتطورات في منح التغطية من الأسواق العالمية ودراسة كيفية فرض الرقابة اللازمة لتأكيد تلك التغطيات .
- مراجعة التغطيات الممنوحة للعملاء بموجب ملحق الإضرابات والشغب والاضطرابات الأهلية حيث أن التغطية الحالية أصبحت محدودة للغاية .
- متابعة التطورات التي تحدث في هيئات إعادة التأمين العالمية مثل هيئة اللويدز .
- دراسة مدي تأثير الترتيبات الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على السوق المصري .
- الإعداد لندوة تتناول الموضوعات التي تتعلق بإعادة التأمين.



اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر لتأمينات الحياة	رئيس اللجنة	الأستاذ/ محمد مصطفى
شركة أليانز لتأمينات الحياة	نائب الرئيس	الأستاذ/ ماجد محمد شوقي
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ/ رمضان إبراهيم البحيري
شركة المهندس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ/ عماد عبد ربه
شركة آروب للتأمين على الحياة	عضو	الأستاذ/ وائل عبد الفتاح مصطفى الشربيني
شركة كيو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة/ نهال محمد عباس
الشركة المصرية الامارتية لتأمينات الحياة التكافلي	عضو	الأستاذة/ داليا محمد عبد الكريم
شركة طوكيو مارين فاملي تكافل	عضو	الأستاذة/ أميره احمد
الشركة اللبنانية السويسرية للتكافل - حياة	عضو مستمع	الأستاذ/ عزت حسنى غالى
شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	عضو مستمع	الأستاذ/ جورج نبيل غبريال
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ/ وليد فتحى
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / أسماء نبيل

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- دراسة عقدي التأمين على حياة السادة العاملين (متناهي الصغر) والتأمين على السادة اللاعبيين:
- انتهت اللجنة من إعداد عقد تأمين حياة جماعي متناهي الصغر على العاملين يغطي الوفاة الطبيعية بمبلغ محدد و وفاة بحادث ومصاريق نقل الجثمان داخل أو خارج مصر بمبلغ محدد والتكاليف الطبية في حالة دخول المستشفى نتيجة لحادث، وتم عرضه على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال حيث تم الموافقة عليه وتم إرساله للهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.
- كما انتهت اللجنة من إعداد عقد تأمين جماعي لتغطية الرياضيين من خلال الاتحادات الرياضية المختصة بمبلغ محدد ومصاريق العلاج نتيجة إصابات الملاعب بحد أقصى 50 ألف جنيه وتم عرضه على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتم الموافقة عليه وإرساله للهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.
- قامت اللجنة بدراسة الملاحظات الواردة من الهيئة العامة للرقابة المالية وملاحظات المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وإعادة الإرسال مرة أخرى للهيئة التي وافقت على العقد وتم تعميم العقد على الشركات الأعضاء من خلال منشور الاتحاد المصري للتأمين.
- 2- دراسة خلق قنوات تسويقية جديدة لزيادة عدد المؤمن عليهم بالتأمين على الحياة الجماعي:
- أعدت اللجنة دراسة بشأن خلق قنوات تسويقية جديدة لزيادة عدد المؤمن عليهم بالتأمين الجماعي. ومن ضمن الاقتراحات التي قامت اللجنة بدراسة ما يلي:
- أهمية التوسع بالوثائق الجماعية والتأمين متناهي الصغر لرفع معدلات نمو أقساط التأمين على الحياة الجماعي.
 - التركيز على آليات تحقيق الربحية من خلال إتباع قواعد الاكتتاب الفني السليم وانتقاء الأخطار الجيدة لتحقيق مكاسب فنية وإدارية.
 - التأمين على المعتمدين أسوة بما تم سابقاً من التعاقد مع وزارة الداخلية لتغطية الحجاج التابعين للقرعة الخاصة بالوزارة وعليه يمكن الاتفاق على التأمين على المعتمدين أيضاً بما يدعم محفظة شركة التأمين من وثائق التأمين على الحياة الجماعية.
 - العمل على التوسع الجغرافي لتحقيق الانتشار لمنتجات التأمين على الحياة الجماعية من خلال إنشاء فروع جديدة لشركات التأمين أو منافذ بيع والتواجد بالقرب من العملاء لتقديم الخدمة بشكل أفضل وأسرع.
 - تيسير الوسائل التسويقية للمنتجات عبر إصدار الوثائق الإلكترونية واستخدام المراسلات الإلكترونية تماشياً مع توجيهات الهيئة العامة للرقابة المالية،
 - الاستثمار في صنع كوادر متخصصة بالتأمين على الحياة الجماعي من خلال التعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين بوضع خطط وبرامج للتدريب والتثقيف للكفاءات والعاملين بشركات التأمين بشكل مستمر لتمتلك أفضل الكفاءات بالسوق.
 - ترويج منتجات التأمين عبر تطبيقات الهاتف المحمول والذي يتطلب إجراء اتفاقيات مع شركات الاتصالات لتمكين من تحصيل الأقساط.
 - جدولة أقساط العملاء على مدار 12 شهر بما يسهم في التيسير على حاملي الوثائق لسداد مستحقاتهم لدى شركات التأمين.
 - التعاون بين شركات التأمين والمؤسسات الكبيرة التي تتعامل مع شركات عديدة بحيث تقوم تلك المؤسسات بتسويق منتجات التأمين مقابل الحصول على مزايا من شركة التأمين.

وانتهت دراسة اللجنة الى اقتراح القنوات التسويقية التالية لتسويق منتجات التأمين على الحياة الجماعي ولزيادة عدد المؤمن عليهم بالتأمين الجماعي على النحو التالي:

- التأمين على المشتركين بالنقابات.
- التأمين على أعضاء الأندية الرياضية.
- التأمين على شركات التمويل.
- إنشاء قنوات تسويقية على اليوتيوب.
- التسويق الإلكتروني.
- التسويق من خلال المؤسسات الإخبارية مقابل التأمين على موظفي هذه المؤسسات.
- التأمين على العاملين بالمستشفيات.
- التأمين على العاملين بشركات الأوراق المالية.
- التأمين على العاملين بمكاتب البريد.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لإصدار عقد تأمين جماعي على حياة طلبة الجامعات.
- التأمين على عملاء شركات الاتصالات.
- اصدار وثيقة مصاريف وفاة مع وثيقة التأمين الإجباري على السيارات.

3- دراسة زيادة الوعي التأميني لتأمينات الحياة الجماعية:

نظراً لأهمية زيادة الوعي التأميني لتأمينات الحياة الجماعية والذي يحتاج إلى منظومة متكاملة بين شركات التأمين والوسطاء (شركات وأفراد)، بجانب وسائل الإعلام التي يقع عليها دور كبير في توعية المواطنين بأهمية تأمينات الحياة الجماعية كنوع من الادخار.

تدارست اللجنة أهم معوقات زيادة الوعي التأميني في تأمينات الحياة الجماعية، حيث انتهت الى مقترحات زيادة الوعي التأميني في تأمينات الحياة الجماعية وفقاً لما يلي:

- التركيز على دور الإعلام في نشر الوعي التأميني.
- التثقيف ونشر ثقافة التأمين من خلال عقد العديد من ورش العمل.
- وسائل الاتصالات الحديثة.
- إعفاء وثائق التأمين من الضرائب.
- تدريب مسوقي البيع على نشر الوعي بالتأمين على الحياة الجماعي.
- توفير الطمأنينة للعملاء من خلال توفير تغطية للوفاة.
- التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية في نشر الوعي التأميني من خلال الحملات الاعلانية والتثقيفية.
- التوسع في تقديم منتجات تتناسب مع كافة احتياجات العملاء المختلفة والمتغيرة بصفة مستمرة.
- نشر الوعي التأميني بالمزايا التي تعود على الشركات أو المؤسسات أو الوزارات المشتركة في أنظمة أو برامج التأمين الجماعي من حيث زيادة ولاء الموظفين بما يساهم في زيادة انتاجيتهم والإعفاء الضريبي.
- التعاون بين مؤسسات الدولة في نشر الوعي التأميني من خلال إبراز مزايا التأمين على الحياة الجماعي بتوزيع برشورات وكتيبات ترويجية عن التأمين على الحياة الجماعي وأهميته في زيادة المبالغ التي يتم الحصول عليها بالإضافة إلى معاشات الدولة.

4- إعداد عقد تأمين حياة جماعي مؤقت على حياة السادة عملاء الـ Payroll Card :

انتهت اللجنة من إعداد عقد تأمين جماعي على حياة السادة عملاء الـ Payroll Card وهو عقد تأمين مؤقت يغطي حالات الوفاة التي قد تحدث لأي من "المؤمن عليهم" خلال مدة التأمين وتلتزم "شركة التأمين" بدفع مبلغ تأمين يعادل قيمة مرتب شهر من آخر مرتب يتقاضاه المؤمن عليه والذي تم على اساسه حساب قسط التأمين الشهري وذلك في حالة وفاته خلال مدة التأمين مع العلم أن الحد الأقصى لمبلغ التأمين في هذا العقد هو 100 الف جم ، كما أن هذا التأمين ليس له قيمة تصفية او مبلغ مخفض ولا يضمن دفع أي مبالغ في حالة بقاء " المؤمن عليه " على قيد الحياة عند انتهاء مدة التأمين . هذا وقد عرض هذا العقد على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال والذي انتهى اجراء بعض التعديلات على العقد وإرساله إلى الهيئة للاعتماد.

5- إعداد تحليل SWOT Analysis لسوق تأمين الحياة الجماعي وتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات:

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • انتظام الشركات في الوفاء بالتزاماتها من قبل حملة الوثائق. • هناك مرونة في عقود التأمين الجماعي على الحياة حسب احتياجات كل عميل. • توافر برنامج إعادة تأمين يدعم الشركة بالإضافة الى التعامل مع معيدي تأمين ذوي ملاءة مالية وخبره جيدة ومسجلين بقائمة معيدي التأمين بالهيئة. • وجود خطط كافية للحفاظ على البيانات والمستندات لاسترداد البيانات والمعلومات حال فقدانها. • التدريب المستمر لموظفي الشركات. • انخفاض التكاليف الخاصة بعملية تحصيل الأقساط. • توافر الخبرات والكفاءات والمهارات الخاصة بالموارد البشرية. • التأمين الجماعي على الحياة لا يحتاج للكشف الطبي طبقاً لقواعد الاكتتاب. • انخفاض تكاليف المصاريف الإدارية. • قيمة الاشتراكات في التأمين على الحياة الجماعي اقل من التأمين على الحياة الفردي. • وجود قرارات منظمة لسوق التأمين على الحياة الجماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف الحصة التسويقية لإصدارات الشركة. • انخفاض نسبة الموارد البشرية للشركات بالنسبة لصافي وأجمالي الأقساط. • تأثر الوضع المالي بسبب صعوبة في التحصيل. • ارتفاع تكلفة الجهاز الإنتاجي والمصاريف الثابتة. • عدم التزام بعض الشركات بإضافة التأمين على الحياة الجماعي كنوع من انواع المزايا للموظفين. • عدم وجود إدارات خاصة بالتحصيل.
الفرص	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> • توافر طاقة استيعابية كبيرة للشركة للاكتتاب في منتجات تأمينية جديدة للشركات على مستوى الجمهورية. • انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة. 	<ul style="list-style-type: none"> • قلة الوعي التأميني. • تدبذب معدلات أسعار الصرف. • الحالة الاقتصادية. • المنافسة الشديدة بين الشركات.

- التوسع والانتشار الجغرافي يؤدي إلى زيادة التنمية.
- اتجاه معظم المؤسسات إلى التأمين المؤقت.
- قرار الهيئة بشأن التأمين الإجباري على جهات التمويل متناهي الصغر التابعة لها.
- مبادرات الدولة في الاستثمار في مشروعات جديدة مما يتيح للشركات خلق قنوات تسويقية جديدة.
- ضعف عوائد الاستثمار في الأدوات المالية غير المصرفية.
- لجوء بعض الشركات للصناديق الخاصة.
- عدم وجود قاعدة بيانات للشركات المسببة للخسائر.

وقد انتهت اللجنة إلى التوصيات التالية لتحسين سوق تأمين الحياة الجماعي وفقاً لما يلي:

- أهمية زيادة المصروفات التسويقية على إصدارات الشركة بالنسبة لتأمين الحياة الجماعي.
- أهمية التزام الشركات (العملاء) بإضافة تأمين الحياة الجماعي كنوع من أنواع المزايا للموظفين.
- زيادة الوعي التأميني بأهمية تأمين الحياة الجماعي.
- أهمية توافر قاعدة بيانات للشركات المسببة للخسائر.
- أهمية زيادة نسبة الموارد البشرية بالنسبة لصافي وإجمالي الأقساط.
- أهمية وجود إدارات متخصصة في التحصيل.
- أهمية الحد من المنافسة الشديدة بين الشركات.

6- دراسة تقسيم السوق إلى قطاعات وتحديد القطاعات المستهدفة وتوجيه الشركات إليها لزيادة انتشار التأمين الجماعي:

أعدت اللجنة دراسة شاملة عن تقسيم السوق إلى قطاعات وتحديد القطاعات المستهدفة، بهدف:

- تحديد مدى الإقبال على عقود التأمين على الحياة الجماعي وملاحظة أيًا من القطاعات يوجد بها إقبال ضعيف على عقود التأمين على الحياة الجماعي.
- تقسيم السوق المصري وتحديد نسبة الاختراق للتأمين الجماعي على الحياة.
- زيادة نسبة الاختراق وتوسيع نطاق التأمين الجماعي على الحياة.
- العمل على زيادة تسويق تغطيات التأمين على الحياة الجماعية من خلال إصدار تغطيات تأمينية جديدة تتناسب مع ظروف كل قطاع بالإضافة إلى زيادة الوعي التأميني في بعض القطاعات.

تم بالدراسة تقسيم السوق إلى ثلاث أقسام على النحو التالي:

- التقسيم الجغرافي لأماكن المستهلكين (أقاليم - ريف - مدن).
- التقسيم السكاني (السن - الدخل - الجنس).
- التقسيم السيكولوجي (الشخصية - نمط الحياة).

وقد تناولت الدراسة التي أعدها اللجنة ما يلي:

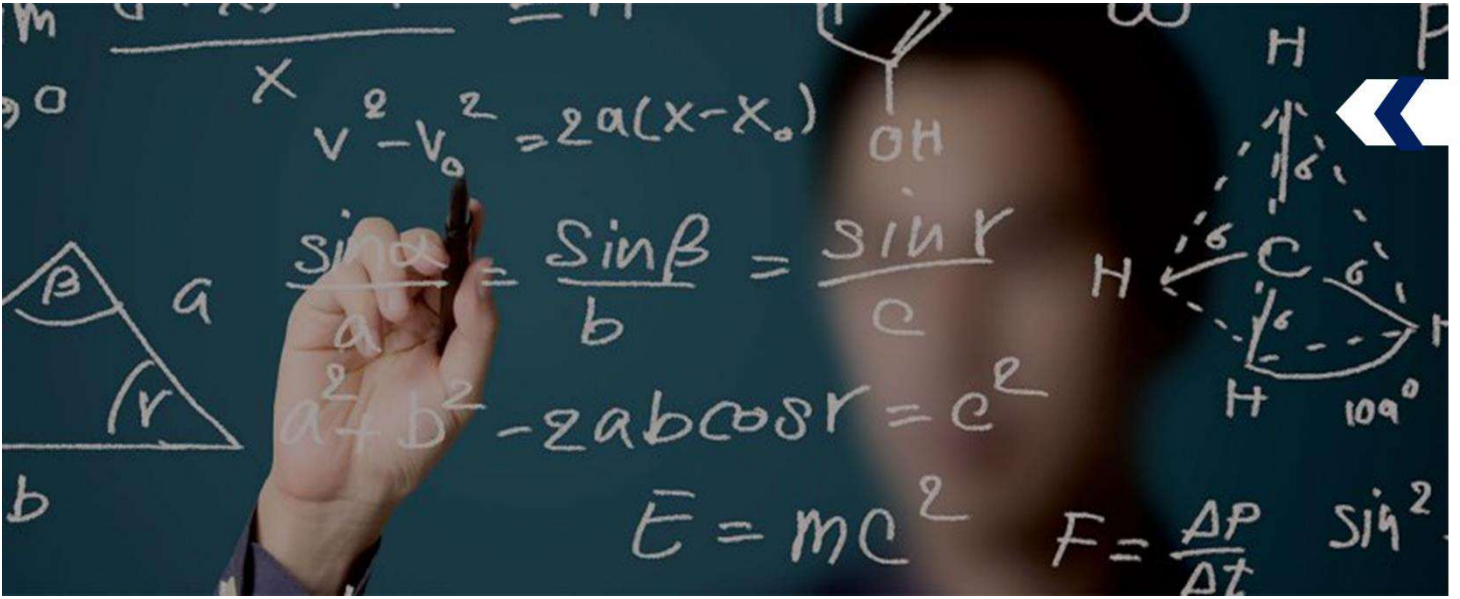
- دراسة آخر مؤشرات التعداد السكاني.
- دراسة آخر مؤشرات متوسط الدخل الشهري.
- دراسة آخر مؤشرات متوسط الانفاق الشهري.
- دراسة عدد الشركات في كل محافظة.
- تم تحديد متوسط الأعمار من خبرة الدراسات الاكتوارية لشركات التأمين الجماعي وهي 42 سنة.
- تم تحديد متوسط الوفيات من واقع خبرة الدراسات الاكتوارية للشركات وهو 3 في الألف.

و انتهت الدراسة التي أعدتها اللجنة الى ما يلي :

- أهمية توجه شركات التأمين إلى المحافظات الأعلى دخلاً وفقاً لما انتهت إليه دراسة اللجنة من ترتيب للمحافظات الأعلى دخلاً وذلك لزيادة انتشار التأمين على الحياة الجماعي بهدف زيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي والتي لم تتجاوز نسبة 0.8 % لكل قطاع التأمين.
 - ضرورة التوسع في تقديم منتجات تتناسب مع كافة احتياجات العملاء المختلفة والمتغيرة بصفة مستمرة.
 - العمل على زيادة الوعي التأميني بأهمية تأمين الحياة الجماعي بالنسبة للمحافظات الأعلى دخلاً.
- هذا وقد تم عرض الدراسة كاملة على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال والذي اوصي بإجراء بعض التعديلات وارسال الدراسة للشركات أعضاء الاتحاد للاستفادة منها.

خطة عمل اللجنة 2020

- إعداد عقد تأمين حياة جماعي يغطي عائد الاستثمار على شهادات الاستثمار حتى تاريخ انتهاء الشهادة.
- دراسة تأثير التصنيف الائتماني وشركات إعادة التأمين على عقود التأمين على الحياة الجماعي.
- إعداد دراسة تحليلية لنتائج فرع تأمين الحياة الجماعي في ضوء أحدث إصدار للكتاب الإحصائي للهيئة العامة للرقابة المالية عن نشاط سوق التأمين المصري.
- إعداد دراسة عن تسويق عقود التأمين على الحياة الجماعي.
- إعداد دراسة تطبيقية مقارنة بين عقود التأمين على الحياة الجماعي في الشركات العاملة في السوق المصري (وحدات استثمارية – عقود تقليدية).
- مع مرور عام على تطبيق الشروط الخاصة بالتأمين على الحياة الجماعي على عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر، سيتم دراسة التالي:
 - نتائج العقود بصفة عامة بعد قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر في 2019 من حيث الأسعار والشروط.
 - المشاكل التي واجهت الشركات بخصوص إعادة التأمين والأسعار.
 - المشاكل التي واجهت الشركات مع مؤسسات التمويل متناهي الصغر.



اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الإكتوارية:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	رئيس اللجنة	الأستاذة / رنا بدوي
شركة جي أي جي للتأمين التكافلي - حياة	نائب الرئيس	الأستاذ / أحمد رشوان عبد الحميد
الشركة اللبنانية السويسرية للتكافل - حياة	عضو	الأستاذ / حسام محمد درغام
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / علاء سعيد سيد فراج
شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / أحمد إسماعيل أحمد الهواري
شركة أليانز للتأمين	عضو	الأستاذة / إريني عزمي أندراوس
شركة الدلتا لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة / نوران صاوي
شركة المهندس لتأمينات الحياة	عضو مستمع	الأستاذ / أحمد محمد عبد الوهاب
شركة أروب للتأمين على الحياة	عضو مستمع	الأستاذ / طاهر سيد أبو سريع محمد
شركة ثروة لتأمينات الحياة	عضو مستمع	الأستاذة / سلمى عبد الحميد محمد
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذة / ريهام عبد الحميد
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / أشرف محمد عبد السلام

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اكتواري موحد لتسعير منتجات تأمينات الحياة:

قامت اللجنة بدراسة ما ورد بخطاب الهيئة العامة للرقابة المالية الموجه للاتحاد المصري للتأمين بتاريخ 2018/12/12 لتقديم مقترحات وأفكار بخصوص تسعير منتجات التأمين وتقدير المخصصات الفنية ووضع قواعد تضمن الحيادية في مراجعة تقارير الخبير الاكتواري الخاص بالشركة إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك وغيرها من الشؤون الاكتوارية. ناقشت اللجنة العوامل التي يمكن تضمينها في التقرير الاكتواري الموحد لتسعير منتجات تأمينات الحياة الجماعية وتأمينات الحياة الفردية والتي تقوم شركة التأمين بتقديمه للهيئة العامة للرقابة المالية لاعتماد منتج لأول مرة، وذلك كما يلي:

بنود التقرير الإكتواري الموحد لتسعير منتجات التأمين على الحياة الجماعية:

- وصف عام لعقد التأمين.
- التغطيات المتفق عليها (مثل الوفاة أو حالات العجز).
- قيمة مبلغ التأمين (عدد ثابت من الشهور، مبلغ ثابت ... إلخ).
- المشمولين بالتغطية (مع ذكر الحد الأقصى لعمر المستفيدين).
- مدة العقد.
- الأسس الفنية والتي تشمل المعادلات الاكتوارية المستخدمة في حساب القسط، موضحة العمولات والمصاريف الإدارية، ومعدل الفائدة وأيضاً سعر معيد التأمين في حالة إذا كان التسعير مرتبط ارتباطاً كلياً بإعادة التأمين (في حالة قيام الشركة بالاحتفاظ بعملية التأمين كاملة أو إذا كان عقد التأمين عقد جماعي مختلط فلا داعي لسعر إعادة التأمين).

بنود التقرير الإكتواري الموحد لتسعير منتجات التأمين على الحياة الفردية:

- وصف عام للعقد (وصف البرنامج).
- التغطيات المتفق عليها.
- قيمة مبلغ التأمين.
- دورية دفع الأقساط (قسط وحيد-قسط سنوي).
- مدة التأمين.
- الحد الأدنى والأقصى لعمر المؤمن عليه.
- ضوابط الاكتتاب (سواء بكشف طبي أو بدون كشف طبي).
- طريقة حساب مبلغ التصفية.
- الأسس الفنية والتي تشمل المعادلات الاكتوارية المستخدمة في حساب القسط
- جداول العمولات والمصرفيات الإدارية المرتبط بمدد التأمين والأعمار
- وبعد المناقشة رأت اللجنة أهمية مناقشة تلك النماذج مع جمعية الخبراء الاكتواريين وللعرض على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال تمهيداً لإرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية حتى يتسنى تعميمها على كل الشركات العاملة بتأمينات الحياة.

2- دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اكتواري موحد جديد لتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة:

ناقشت اللجنة العوامل التي يمكن تضمينها في التقرير الاكتواري الموحد لتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة كما يلي:

- نوع المنتج (على سبيل المثال: وحدات استثمارية).

- جدول الحياة المستخدم في تقدير المخصصات الفنية.
- معادلة حساب المخصصات الفنية وفقاً لكل نوع من أنواع المخصصات التي يحددها الخبير الاكتواري وفقاً لما يلي:
 - المخصص الفني (Mathematical Reserve).
 - المخصص الفني للأقساط الغير مكتسبة (Unearned Premium Reserve).
 - مخصص المطالبات التي لم يتم الإبلاغ عنها وتختلف وفقاً لنوع المنتج (Incurred But Not Reported).
 - المطالبات تحت التسوية (Outstanding Claims).

وبعد المناقشة رأت اللجنة أن هذه العوامل يمكن تعميمها على كل الشركات العاملة بتأمينات الحياة وسيتم إرسال مذكرة للعرض على المجلس التنفيذي بعد مناقشتها مع جمعية الخبراء الاكتواريين تمهيداً لإرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية.

3- مناقشة وضع قواعد لعمل الخبراء الاكتواريين في تقدير المخصصات الفنية خاصة الخبراء الاكتواريين المستقلين مع ضمان الحيادية في تقدير المخصصات للشركات المختلفة:

ناقشت اللجنة ما ورد بخطاب الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 2018/12/12 بشأن تقديم مقترحات بخصوص تسعير منتجات التأمين وهو وضع قواعد لعمل الخبراء الاكتواريين ومن أهمها أن يتم تقدير المخصصات الفنية لشركات التأمين من قبل خبراء اكتواريين مستقلين خارجيين يتم تعيينهم وتحديد أتعابهم عن طريق الجمعية العامة للشركة بما يضمن الحيادية في تقدير المخصصات ووضع حد أقصى لعدد الشركات التي يقوم الخبير الاكتواري بتقديم الخدمات الاكتوارية لها والاعتراف والترخيص للكيانات الاعتبارية.

كما ناقشت اللجنة بعض تجارب شركات التأمين في التعامل مع الإدارة الاكتوارية حيث ان بعض الشركات تقوم بتعيين خبير اكتواري لتفادي الرجوع إلى خبير اكتواري خارجي مستقل، بالإضافة إلى ان قوة شركة التأمين تقاس بالمعايير التي يقوم بوضعها الخبير الاكتواري الخاص بها.

وتعتمد بعض الشركات على التطوير الدائم للإدارة الاكتوارية بها عن طريق تقديم المزايا مثل تقديم حافز علمي عن كل مادة يتم أدائها وعند الوصول إلى الدرجات العلمية العليا مثل الحصول على درجة رفيق او زميل. وبعد المناقشة رأت اللجنة ضرورة التعاون مع الجمعية العامة للخبراء الاكتواريين عن طريق التواصل بين رئيس اللجنة ورئيس الجمعية العامة للخبراء الاكتواريين للمناقشة والتنسيق في تقديم مقترحات التعديل للهيئة.

4- اعداد نموذج تقرير اكتواري موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة:

ناقشت اللجنة كيفية اعداد نموذج تقرير اكتواري موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة.

ورأت اللجنة أنه من الصعب توحيد معايير لنموذج تقرير اكتواري موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة لاختلاف المنتجات من شركة لأخرى واختلاف الأسس المذكورة في اعتماد كل منتج، وسوف يتم عرض هذا الرأي أيضاً على جمعية الخبراء الاكتواريين للاستماع لوجهة نظرهم بخصوص هذا الشأن.

5- استكمال مشروع ميثاق شرف المهنة ونظام المسائلة للخبراء الاكتواريين:

استكملت اللجنة مناقشة ما ورد بخطاب الهيئة العامة للرقابة المالية الموجه للاتحاد المصري للتأمين بتاريخ 2018/12/12 لتقديم مقترحات وأفكار بخصوص تسعير منتجات التأمين، بشأن استكمال مشروع ميثاق شرف المهنة ونظام المسائلة للخبراء الاكتواريين.

من المتعارف عليه أن الخبير الاكتواري يلزمه توقيع ميثاق شرف المهنة عند حصوله على شهادة الخبرة الاكتوارية وفقاً للوائح وقوانين معهد الخبراء الاكتواريين ببريطانيا أو أي معهد لاعتماد شهادة الخبرة الاكتوارية. وقد رأت اللجنة أنه يمكن ترجمة ميثاق شرف معهد الخبراء الاكتواريين إلى اللغة العربية وتعديله بما يتناسب مع اللوائح والقوانين المصرية، ويتضمن عدد سنوات الخبرة المكتسبة من الواقع العملي والاشتراكات السنوية المطلوبة لتجديد رخصة مزاولة المهنة. وسوف يعرض هذا الرأي على جمعية الخبراء الاكتواريين للاستماع لوجهة نظرهم بخصوص هذا الشأن.

- 6- **استكمال دراسة تطوير وتحديث قواعد حساب هامش الملاعة المالية لشركات تأمينات الحياة:**
- في ضوء ما ورد بخطاب الهيئة العامة للرقابة المالية الموجه للاتحاد المصري للتأمين بتاريخ 2018/12/12 لتقديم مقترحات وأفكار بخصوص تسعير منتجات التأمين.
- فقد استكملت اللجنة مناقشة الموضوعات الواردة به ومنها تطوير وتحديث قواعد حساب هامش الملاعة المالية لشركات تأمينات الحياة، خاصة وأن النموذج الحالي لهامش الملاعة المالية لا يعكس العمليات الفعلية لمحفظه شركة التأمين. حيث تلتزم شركات التأمين بتقديم تقرير لهامش الملاعة المالية لإثبات القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية، يعده الخبير الاكتواري ويكون هذا التقرير هو نموذج موحد مُرسل من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ولكنه لا يتماشى مع جميع أنواع التأمين وشركات التأمين المتعددة الجنسيات، حيث تضطر هذه الشركات إلى إضافة بعض البنود حتى تناسب فروع التأمين العاملة بها وبالتالي تقوم هذه الشركات بتغيير المعادلات الحسابية المستخدمة في نموذج هامش الملاعة المالية مع إرسال تقرير تفصيلي عن كيفية حساب المعادلات المضافة.
- واقترحت اللجنة المعايير المطلوبة في تحديث قواعد حساب هامش الملاعة المالية كالاتي:
- مراعاة تنوع عقود التأمين الموجودة في السوق حيث يمكن لوثيقة تأمين على الحياة (فردى أو جماعي) أن تضم أكثر من مزايا تأمينية (وثيقة تأمينات حياة فردى أو جماعي مختلط وطبى ومعاشات تكميلية).
 - مراعاة الضوابط الداخلية التي تضعها الشركة الام للشركات التابعة لها في حساب هامش الملاعة المالية.
- وبعد المناقشة، رأت اللجنة أنه يمكن تعديل نموذج هامش الملاعة المالية (8/11) وتعميمه على كل شركات تأمينات الحياة كما يلي:

ملحق رقم (8)

المخصصات الفنية لعمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال
هامش اليسر المالي في 06/2016
نموذج 8/11

القيمة بالجنيه المصري

الدليل	البيان	عن إجمالي العمليات	عن صافي العمليات بعد خصم إعادة التأمين الصادر
	تأمينات الحياة:		
	الاحتياطي الحسابي (بعد توزيع الفائض):		
	العقود الفردية		
1	مختلط		
2	مؤقت		
3	وحدات استثمارية مرتبطة		
4	المعاشات التكميلية		
5	العلاج الطبى		

الدليل	البيان	عن إجمالي العمليات	عن صافي العمليات بعد خصم إعادة التأمين الصادر
6	تكوين أموال		
7	أخرى		
	العقود الجماعية		
8	مختلط		
9	مؤقت		
10	وحدات استثمارية مرتبطة		
11	المعاشات التكميلية		
12	العلاج الطبي		
13	تكوين أموال		
14	أخرى		
15	الجملة	-	-
	مبالغ التأمين المعرضة للخطر وغير السالبة:		
	فردى:		
7	مختلط		
8	مؤقت		
9	وحدات استثمارية		
10	أخرى		
	جماعي:		
10	مختلط		
11	مؤقت		
12	وحدات استثمارية		
13	أخرى		
14	الجملة	-	-
15	هامش اليسر المالي (أ)		
	الحوادث الشخصية		
16	الأقساط (1)		
17	التعويضات المسددة (2)		
18	المطالبات تحت التسوية آخر العام (3)		
19	المطالبات تحت التسوية أول المدة (4)		

الدليل	البيان	عن إجمالي العمليات	عن صافي العمليات بعد خصم إعادة التأمين الصادر
20	التعويضات التحميلية (5) = (2) + (3) - (4)		
21	هامش اليسر المالي (ب) = (1)، (5) أيهما أكبر	-	
22	التأمين الطبي الأقساط (6)	-	-
23	التعويضات المسددة (7)		
24	المطالبات تحت التسوية آخر العام (8)		
25	المطالبات تحت التسوية أول المدة (9)		
26	التعويضات التحميلية (10) = (7) + (8) - (9)		
27	هامش اليسر المالي (ج) = (6) ، (10) أيهما أكبر		
28	إجمالي هامش اليسر المالي = أ + ب + ج		

توقيع الخبير الاكتواري

7- استكمال مراجعة تصور النماذج الإحصائية في الكتاب الإحصائي لسوق التأمين المصري الصادر عن الهيئة العامة

للمراقبة المالية في ضوء النماذج السابق دراستها في اللجنة:

في ضوء خطة عمل اللجنة لعام 2019، ناقشت اللجنة تطوير النماذج الإحصائية التي تصدرها الهيئة العامة للمراقبة المالية سنوياً، والتي سبق تقديم مقترحات لتطويرها بتاريخ 2011/12/26 حتى تتمكن شركات تأمينات الحياة من حصولها على المزيد من البيانات عن أعمال السوق.

اقترح رئيس اللجنة تقديم نماذج إحصائية جديدة حيث ان النماذج الحالية لا تتناسب المنتجات المتاحة في سوق التأمين المصري، ولقد أرسل سيادته تلك النماذج المقترحة إلى الأمانة العامة والسادة الأعضاء ليتمكنوا من إبداء الملاحظات عليها حتى يمكن عرضها على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال ثم إرسالها إلى الهيئة العامة للمراقبة المالية وأخذها في الاعتبار عند إعداد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم نشاط التأمين والإشراف والمراقبة عليه، ثم تعميمها على شركات تأمينات الحياة.

هذا وقد تم عرض هذه النماذج على المجلس التنفيذي لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الاموال والذي اوصي بإرسال النماذج إلى الشركات لإبداء ملاحظاتها مع منحها مهلة 10 أيام قبل إرسالها إلى الهيئة للاعتماد.

8- تقييم هامش الأرباح الخاص بالوثائق الجديدة المصدرة خلال العام الحالي:

قامت اللجنة بمناقشة موضوع تقييم هامش الأرباح الخاص بالوثائق الجديدة المصدرة خلال عام 2019 حيث أفاد السادة الأعضاء بأن تقييم هامش الأرباح الخاص بالوثائق الجديدة يقيس مدى تحقيق الربح للشركة من المحفظة الجديدة والقيمة التي اضافتها للشركة حيث يتم إعداد هذا التقييم بشركات التأمين الموجودة خارج جمهورية مصر العربية والذي يتم إعداده تطبيقاً للمعايير المحاسبية المتبعة لديهم حيث أن المعايير المحاسبية المصرية لا تنص على ذلك وهناك بعض شركات التأمين بمصر التابعة لشركة تأمين عالمية تقوم بإعداد ذلك التقييم أسوة بالشركة الأم وهناك احتمال في التعديلات الحالية للمعايير المحاسبية المصرية بقيام شركات التأمين بمصر بإعداد ذلك التقييم.

وأضافت اللجنة بأن شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات ستكون أكثر تأثراً بذلك من شركات تأمينات الحياة نظراً لطبيعة مدة وثائقها السنوية وأضافت اللجنة بان هناك تطبيقات سوفت وير متخصصة لتقييم هامش الأرباح الخاص بالوثائق الجديدة.

خطة عمل اللجنة 2020

- وضع قواعد للتطوير المهني المستمر للخبراء الاكتواريين.
- استكمال دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اکتواری موحد لتسعير منتجات تأمينات الحياة .
- استكمال دراسة كيفية اعداد نموذج تقرير اکتواری موحد جديد لتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة.
- استكمال مناقشة وضع قواعد لعمل الخبراء الاكتواريين في تقدير المخصصات الفنية خاصة الخبراء الاكتواريين المستقلين مع ضمان الحيادية في تقدير المخصصات للشركات المختلفة.
- استكمال اعداد نموذج تقرير اکتواری موحد لتحليل خبرة الشركات في شأن الأسس الفنية المستخدمة في كل من التسعير وتقدير المخصصات الفنية لتأمينات الحياة.
- تقييم هامش الأرباح الخاص بالوثائق الجديدة المصدرة خلال العام الحالي.
- الاکتتاب الطبي والمالي للتأمين على الحياة وذلك من حيث مفهوم ومركز ووظيفة المكتتب ووضعه بالهيكل الإداري وعلاقته بالتخصصات الاخرى، وأيضاً فنيات الاکتتاب ومحاولة وضع أسس وإطار للإجراءات التي تتخذها كل شركة في هذا الشأن.
- وضع ضوابط يقترح تطبيقها من قبل الشركات تهدف إلى ضمان أن عملية بيع المنتجات التأمينية تتم بشكل صحيح لتفادي هذا الخطر على الشركة ولزيادة ثقة العملاء في سوق التأمين المصري .
- تبني اللجنة خطة لربط الواقع العملي في شركات التأمين بما يتم تدريسه أكاديمياً في الجامعات.
- ندوة عن الاکتتاب الطبي والمالي للتأمين على الحياة، وعمل دورات دورية خاصة بالقبول الفني والطبي والمستندات الخاصة بالوثائق الفردية من حيث سلامتها من الناحية القانونية (خاصة وثائق القروض مع البنوك).
- استخدام التكنولوجيا في التوسع في عمليات الاکتتاب.



" الشمول التأميني: الوصول إلى المواطنين اللذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية AUP "

اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	رئيس اللجنة	الأستاذ / مكين لطفى
شركة مصر للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذ / ياسر محمد فرج
شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة / هالة نصار
الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر	عضو	الأستاذة / رشا فاروق
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	عضو	الأستاذة / نيفين بدر
المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بمصر GIZ	عضو	الأستاذة / نهير خيرى
شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	عضو	الأستاذة / هديل عبد القادر
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / محمد كمال الدين محمد مكارم
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذ / أشرف فتحى
شركة طوكيو مارين جينرال تكافل	عضو	الأستاذ / عمرو صلاح
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / سليمان عبد الصمد
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / عزة جابر

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- التطبيقات المقترحة للتأمين متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية **Microinsurance Platform**:

في ظل الجهود المبذولة من الاتحاد المصري للتأمين للوصول الى المواطنين اللذين لا تصل اليهم التغطيات التأمينية بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لتفعيل دور التأمين متناهي الصغر ، والعمل على تذليل كافة العقبات الخاصة بالحد من انتشار هذا النوع التأميني الهام والوصول الي الشرائح المجتمعية المستهدفة والعمل على تشجيع شركات التأمين في الاكتتاب في التأمين متناهي الصغر.

وفي اطار توفير الأدوات الذكية والأكثر انتشارا لتوزيع هذا النوع التأميني الهام واستثماراً لاتجاه الدولة الجديد لتفعيل كروت الدفع الالكتروني لكافة التعاملات المالية مع الجهات الحكومية، وفي ضوء ما تم بمجموعة التأمين الاجباري على السيارات والوقوف على عدم اصدار وثائق مطبوعة للعملاء وفي ضوء التطور الكبير الذي يحدث بمنظومة التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية مع الاخذ في الاعتبار للتطور الكبير الذي يحدث بصناعة التأمين متناهي الصغر عالمياً بالأسواق النامية والناشئة، فقد تم اعداد هذا المقترح من لجنة التأمين متناهي الصغر وذلك بغرض استثمار المعطيات السابق ذكرها بهدف الوصول لأكبر عدد من العملاء المستهدفين اللذين لا تصل اليهم الخدمات التأمينية.

ويقوم هذا المقترح على استخدام أحد الأنظمة / التطبيقات التالية أو كلاهما في منظومة توزيع المنتجات وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات في التأمين متناهي الصغر في مصر وهي:

- استخدام الكروت المدفوعة مقدماً او مسبقة الدفع Prepaid cards والتي تصدرها شركات التحصيل " شركات الدفع الالكتروني" في توزيع التأمين متناهي الصغر وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات.
- استخدام أنظمة شركات الاتصالات " التليفون المحمول" كمحافظ شركات الاتصالات Wallets في توزيع التأمين متناهي الصغر وتحصيل الأقساط وسداد التعويضات.

هذا ويتضمن هذا المقترح " التطبيقات المقترحة للتأمين متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية **Microinsurance Platform** " شرح مبني لألية التطبيق واهم المتطلبات التنظيمية والنشريعة التي قد يحتاجها قطاع التأمين لتنفيذ ذلك المقترح.

محتويات الدراسة:

مقدمة

دور التأمين متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع.

دور لجنة التأمين متناهي الصغر بالاتحاد المصري للتأمين في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

خطة عمل لجنة التأمين متناهي الصغر بالاتحاد المصري للتأمين.

أهم القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية المتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر بالتأمين متناهي الصغر في الفترة 2015/2019 .

أهم التحديات التي تواجه صناعة التأمين متناهي الصغر في سوق التأمين المصري.

نبذة عن أهم التعديلات المقترحة على قانون التأمين 10 لسنة 1981 للإشراف والرقابة والخاصة بالتأمين متناهي الصغر.

التطبيقات المقترحة للتأمين متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية **Microinsurance Platform**

أولاً: تطوير وسائل اصدار وثائق التأمين متناهي الصغر من خلال اصدار الوثائق على الكروت المدفوعة مقدماً او مسبقة الدفع الخاصة بشركات التحصيل Prepaid Cards "شركات الدفع الالكتروني":

- مقدمه

- أنواع البيانات المكتوبة على الكارت

- طريقة توزيع الكروت

- آلية تحصيل الأقساط

- آلية سداد التعويضات

- آلية التعاقد مع جهات التوزيع

ثانياً: تطوير وسائل اصدار وثائق التأمين من الصغر من خلال اصدار الوثائق على تطبيقات شركات الاتصالات " التليفون المحمول " والتعامل من خلال المحافظ الالكترونية لشركات الاتصالات E-Wallets فى تحصيل الأقساط وسداد التعويضات:

- شراء العميل لوثيقة التأمين منتهي الصغر

- سداد التعويضات

هذا وقد تم ارسال الدراسة بعد اعتمادها من مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين للهيئة العامة للرقابة المالية.

2- إعداد نموذج عقد استرشادي لإصدار وطباعة وتوزيع وثائق التأمين منتهي الصغر:

هذا ويتناول هذا العقد الاسترشادي عملية الاصدار والطباعة والتوزيع من خلال الربط الالكتروني بين شركة التأمين وجهة التوزيع وفقاً للضوابط والقواعد المنصوص عليها بالقرارات التنظيمية للهيئة العامة للرقابة المالية. هذا وقد تم اعتماد العقد الاسترشادي من مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين وارساله للهيئة العامة للرقابة المالية ليتم بعد ذلك توزيعه على شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين ليكون مرجع لهم للاعتماد عليه عند اجراء مثل هذه التعاقدات الخاصة بمنظومة التأمين منتهي الصغر.

3- اعداد مسودة بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والهيئة القومية للبريد:

في ضوء استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين للوصول الى المواطنين اللذين لا تصل إليهم التغطيات التأمينية، ووفقاً لتوجيهات الهيئة العامة للرقابة المالية بعمل بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وتم الهيئة القومية للبريد. قامت اللجنة بإعداد مذكرة تفاهم مقترحة بين كلاً من الاتحاد المصري للتأمين والهيئة القومية للبريد والتي تهدف الى تنويع قنوات توصيل التأمين على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سواء الجديدة أو القائمة وبرامج التأمين على الأفراد والأسر ونشر الوعي التأميني وتنمية المجتمع، والاستفادة من القدرات المادية والبشرية التي يمتلكها الطرفين والانتشار الجغرافي لمكاتب البريد وشركات التأمين، بالإضافة الى تشجيع ثقافة الادخار بهدف تحقيق الشمول المالي لعملاء شركات التأمين.

هذا وقد تم ارسال مذكرة التفاهم للهيئة القومية للبريد لدراستها تمهيدا لعرضها على الشركات الأعضاء بالاتحاد و/أو مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين لتوقيعها مع هيئة البريد تحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية.

4- دراسة بعض وثائق التأمين منتهي الصغر:

قامت اللجنة بدراسة مجموعة من وثائق التأمين منتهي الصغر بهدف طرحها للأفراد او المجموعات وهي:

- وثيقة المسكن.
 - وثيقة تأمينات الحياة.
 - وثيقة تأمينات الحياة والاستثمار.
 - وثيقة الامراض الحرجة - السرطان.
 - وثيقة نفوق المشاية.
- وجاري الانتهاء من هذه النماذج وارسالها على الشركات الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين لأخذ ملاحظاتهم ثم العرض على مجلس إدارة الاتحاد للأرسال الي الهيئة العامة للرقابة المالية للاعتماد.

خطة عمل اللجنة 2020

- زيادة الحد الأقصى لمبلغ التأمين متناهي الصغر وعدم ربط هذا الحد بالحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر: أكد السادة الاعضاء على ضرورة إعادة مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية بتوضيح ان الحد الأقصى لمبلغ التأمين متناهي الصغر لا يجب ان يتم ربطه بالحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر لان التمويل متناهي الصغر هو أحد قنوات توزيع التأمين متناهي الصغر وليس كل القنوات، فالتأمين متناهي الصغر يمكن توزيعه عن طريق البنوك وهيئة البريد والمحلات والافراد ... الخ.
- التطبيقات المقترحة للتأمين متناهي الصغر Microinsurance Platform بجمهورية مصر العربية:
أنفق السادة الأعضاء على متابعة هذا الملف الذي تم ارساله للهيئة العامة للرقابة المالية، على ان يتم دراسة أي تعديلات او الإجابة على أي استفسارات وارده من الهيئة لحين الانتهاء من هذه التطبيقات المقترحة وطرحها للسوق. ويتضمن هذا البند العناصر التالية:

العنصر	التصنيف	ملاحظات
تطوير منظومة الإصدار الإلكتروني بحيث يتم ارسال شروط الوثائق الإلكتروني للعملاء مع إتاحتها لهم عبر الوسائط المتعددة.	عنصر الإصدار	تم تقديم المقترحات ضمن التطبيقات المقترحة Microinsurance Platform. يتم المتابعة مع الهيئة العامة للرقابة المالية.
استبدال الوثيقة الورقية بكارث للعميل موضح عليه التغطية ومدتها ومبلغها بأسلوب مبسط وواضح.	عنصر الإصدار	تم تقديم المقترحات ضمن التطبيقات المقترحة Microinsurance Platform. يتم المتابعة مع الهيئة العامة للرقابة المالية.
موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على عقود التدريب بالعمولة لشباب الوسطاء، خاصة بالأقاليم.	عنصر الإصدار	اعداد مقترح بعقد لمندوبي التأمين ومراجعتهم من الشركات الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين ليتم رفعه لمجلس إدارة الاتحاد وارساله للهيئة العامة للرقابة المالية.
موافقة الهيئة على السداد الإلكتروني للأقساط والتعويضات من خلال القنوات المتعددة.	عنصر قنوات التحصيل وسداد التعويضات	تم تقديم المقترحات ضمن التطبيقات المقترحة Microinsurance Platform. يتم المتابعة مع الهيئة العامة للرقابة المالية.
إلغاء شروط إمضاء العميل على أصل المخالصة النهائية للتعويض مع إضافة شرط بالوثيقة بأن استلامه لمبلغ التعويض يعد مخالصة نهائية، أو إضافة شرط بالوثيقة بأنه في حال عدم تقديم اعتراض من المؤمن عليه خلال 15 يوم لشركة التأمين، يعد هذا إقراراً منه بقبول التعويض ومخالصة نهائية للتعويض.	عنصر قنوات التحصيل وسداد التعويضات	يتم المتابعة مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

العنصر	التصنيف	ملاحظات
موافقة الهيئة على بيع التأمين متناهي الصغر كوحدات ثابتة من خلال المنافذ المختلفة.		تم تقديم المقترحات ضمن التطبيقات المقترحة .Microinsurance Platform . يتم المتابعة مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

- اعتماد منتجات جديدة تشمل التأمينات الفردية بكافة أنواعها (تأمينات الحياة والاستثمار - الامراض الحرجة - المساكن - المحلات - الورش - المحاصيل الزراعية - نفوق الماشية - المسئوليات المهنية).
- دراسة برامج إعادة التأمين المتاحة خاصة من الأسواق الآسيوية والإفريقية.
- الزيارات الميدانية للمناطق الجغرافية المختلفة ودراسة الاحتياجات الفعلية للعملاء.
- اتفق السادة الأعضاء انه سيتم تطبيق هذا البند ولكن سيتم الاعتماد بشكل أكبر على البيانات الموجودة بالاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخصوصا في ظل وجود ممثلين لهذه الكيانات باللجنة.
- بالإضافة الى مخاطبة بعض الجهات الدولية لرعاية ومساعدة اللجنة بإعداد دراسة / استقصاء من خلال الزيارات الميدانية وتقوم هذه الجهات بتمويل ذلك.
- دراسة التقنيات الحديثة لمواجهة التزوير والغش.
- اتفق السادة الأعضاء ان هذا الموضوع سيكون خاص بشكل أكبر بنفوق الماشية Livestock وانه سيتم التعاون في هذا الموضوع مع وزارة البيئة والزراعة لكي تعتمد فكرة حقن الحيوانات.
- بالإضافة الي التعاون مع اللجنة العامة للتأمينات الزراعية بالاتحاد المصري للتأمين والتواصل الرسمي مع مركز البحوث الزراعية والهيئة العامة للأرصاد الجوية المصرية لدراسة تسعير التأمينات الزراعية للتأمين متناهي الصغر.
- مراجعة التجارب الدولية في توزيع التأمين متناهي الصغر ودراسة قنوات توزيع جديدة تصلح للسوق المصري (الجمعيات الزراعية - السوبر ماركت - الصيدليات - المحلات ... الخ).
- توجيه الدعوة لممثلي وزارات الزراعة والتعليم والتجارة لمناقشة لجنة التأمين متناهي الصغر في التغطيات التي يمكن تقديمها لهذه القطاعات والعملاء المستهدفين بهذه الوزارات.
- إعداد مؤتمر سنوي للتأمين متناهي الصغر.
- اعداد دراسة حول سوق التأمين متناهي الصغر بجمهورية مصر العربية (الوضع الحالي والفرص والتحديات).
- تنظيم مؤتمر التأمين متناهي الصغر السنوي ووضع اجنده ومقترحات بالمتحدثين وورش العمل ودعوة معيدي التأمين المتخصصين بالتأمين متناهي الصغر للحضور على ان يتم ارسال تقرير او الدراسة التي سيتم اعدادها من اللجنة لهم وإجراء مجموعة من الجلسات لشرح طبيعة السوق المصري وحجمه واهم التحديات به.
- تصميم دليل للتأمين متناهي الصغر المستدام بالتنسيق مع لجنة التأمين المستدام بالاتحاد ولجنة وضع خارطة طريق للتأمين المستدام بالهيئة العامة للرقابة المالية.



لجنة التأمين المستدام:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة اكسا لتأمينات الحياة مصر	رئيس اللجنة	الأستاذة / سارة مظهر
شركة مصر لتأمينات الحياة	نائب الرئيس	الأستاذ / وليد محمد زكريا سلامه
شركة ثروة للتأمين	عضو	الأستاذ / أيمن محمد محمود مأمون
شركة الدلتا لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة / مي راشد محمد علي
شركة الدلتا للتأمين	عضو	الأستاذ / محمد جمال سيد حسن
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذة / نجوى إبراهيم محمد
شركة المهندس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة / امال كامل على إسماعيل
شركة مصر للتأمين	عضو	الأستاذ / نبيل محمد محمد سرحان
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذة / مني عبد الغفار الشاذلي
شركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو مستمع	الأستاذ / عادل إبراهيم إسماعيل
شركة أليانز لتأمينات الحياة	عضو مستمع	الأستاذ / احمد محمد فتحى ابو العز
شركة قناة السويس	عضو مستمع	الأستاذ / احمد محمد نور الدين
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذة / عزة جابر

خطة عمل اللجنة 2020

أولاً: على مستوى أنشطة التأمين وإعادة التأمين:

- إعداد دليل عام للتأمين المستدام وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصري لنشر الوعي بالمبادئ العامة للتأمين المستدام.
- التعاون مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين لإدراج مبادئ التأمين المستدام على كافة فروع التأمين وكيفية تضمينها داخل سلسلة قيمة التأمين (تصميم وإدارة المنتجات - الاكتتاب - التوزيع والتسويق - خدمة العملاء - إدارة التعويضات).
- دراسة تحديات الاستدامة مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين وتقديم تقارير حول الحلول المقترحة من وجهة نظر سوق التأمين المصري (كيفية إدارة المخاطر الطبيعية - تغير المناخ - الوصول لجميع شرائح المجتمع والقدرة على تحمل تكاليف التأمين).
- التعاون مع لجنة وضع خارطة طريق للتأمين المستدام بالهيئة العامة للرقابة المالية في دراسة التشريعات والقرارات التي من شأنها تفعيل مبادئ التأمين المستدام في جمهورية مصر العربية.
- إعداد الندوات وورش العمل الخاصة بنشر الوعي بمبادئ التأمين المستدام بالتعاون مع وحدة الاستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين العالمية والمنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة ليتم تقديمها الى شركات التأمين العاملة بسوق التأمين المصري ووسطاء التأمين واتحادات الصناعات والغرف التجارية والروابط وغيرها من الجهات التي تمثل عملاء شركات التأمين
- ثانياً: على مستوى بيئة العمل الداخلية بشركات التأمين المصرية والأطراف المعنية وأصحاب المصلحة:
- نشر الوعي بمبادئ الاستدامة ببيئة العمل الداخلية بشركات التأمين من خلال الندوات وورش العمل.



لجنة التثقيف المالي والوعي التأميني:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	رئيس اللجنة	الأستاذ / محمد عمرو أبو سيف
شركة متلايف لتأمينات الحياة	نائب الرئيس	الأستاذ / عمرو الشهاوى
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذ / أحمد مصطفى أحمد عبد العاطي
شركة تشب لتأمينات الحياة - مصر	عضو	الأستاذ / هاني إبراهيم عبد الفتاح صوان
شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / عصام عامر
شركة مصر القابضة للتأمين	عضو	الأستاذ / مصطفى أحمد عبد الوارث
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / حسام الدين محمد سمير الكومي
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / أيمن كمال عباس
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذ / جمال شحاته سلطان
شركة AIG للتأمين- مصر	عضو مستمع	الأستاذ / محمد عبد الله
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / حاتم محمد نور الدين
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الدكتور / أشرف إسماعيل عزب

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- تنفيذ مبادرة توقف عن الكتابة وأنقذ حياة:

بناءً على توصيات مجلس الإدارة باجتماعه بتاريخ 2/24، 2019/4/7 بشأن عرض موضوع مبادرة تأمين السلامة علي الطريق والتي تحمل عنوان "توقف عن الكتابة و انقذ حياة Stop Texting Save A life " علي لجنة الوعي التأميني ، حيث تم استعراض خطة عمل لجنة الوعي التأميني و التي من ضمنها تنفيذ المبادرة المذكورة و التي بدأت فعاليتها بسباق الماراثون في عام 2019، و قد وافق المجلس علي تنفيذ المبادرة .

هذا وقد قامت اللجنة بإجراء عدة مقابلات مع ممثلي شركات الدعاية و الإعلان المتخصصة ، كما قامت اللجنة بتوحيد المعيار و عمل نموذج موحد ينقسم إلي قسمين أساسيين هو الاعلان الالكتروني و الاعلان الازاعي (الراديو) موضح فيه وسيلة الاعلان المطلوبة والتي تنقسم إلي اعلان في وسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك و اليو تيوب أو عن طريق المواقع الاخبارية الالكترونية و عن طريق برامج الاذاعة المميزة ، وقد راعت اللجنة البرامج و المواقع الأكثر متابعة و مشاهدة و قامت بتوزيع هذا النموذج علي الخمس شركات المذكورة لتوحيد المعيار و سهولة المقارنة . كما تم عرض فكرة التسجيل الذي سيتم عرضه بالإذاعة أو فكرة الفيديوهات التي سيتم عرضها علي التكنولوجيا الرقمية من خلال التسويق الرقمي Digital Marketing علما بان تكلفة هذه الفكرة و تنفيذها سيكون لها تكلفة انتاج منفصلة عن تكلفة الإعلان بالمدد المقررة سواء بمواقع التواصل الاجتماعي أو بالراديو.

وبعد العديد من المناقشات والاجتماعات بحضور الأستاذ/سعيد الألفي عضو مجلس إدارة الاتحاد والأستاذة/إيلينا باتاروفا عضو مجلس إدارة الاتحاد والمشرفين على أعمال اللجنة ونائب المدير التنفيذي بالاتحاد تم مقابلة مندوبين من الشركتين التي تم المفاضلة بينهما وبعد المناقشة تم الاتفاق على أن يتم إسناد حملة " توقف عن الكتابة وأنقذ حياة ... Stop texting save a life " للشركة التي تم اختيارها وذلك للأسباب الآتية:

- قامت الشركة بعرض فكرتين للراديو ولشبكة التواصل الاجتماعي في رأي اللجنة بالإجماع وبموافقة ممثلي مجلس الإدارة هما متوافقين تماما لأصل الفكرة المراد عرضها حيث توافرت بهم الرسالة الموجهة في الوقت المطلوب تماما كما تم توظيفها في المدة المطلوبة للإعلان والتي لا تتجاوز 30 ثانية.
- الشركة هي الأرخص في جميع الشركات التي تقدمت مقارنة بإجمالي تكلفة العرض او الاعلان بالراديو او شبكة التواصل الاجتماعي اما من حيث التكلفة الاجمالية للحملة فتزيد بسبب تكلفة الانتاج للحملة من اخراج وتصوير ومونتاج وتتضمنها تكلفة الفكرة وهنا لزم التنويه بان يتعذر على اللجنة المساواة بين الافكار بعضها البعض لان الموضوع فني بحت يعود الي الابداع ووافقت اللجنة بالإجماع على الشركة من حيث الفكرة والعرض ولا سيما انه تم عرض مسودة الاعلان المبدئية والتسجيل الخاص بالراديو كاملا. واقترحت اللجنة أن تكون مدة الحملة شهر (ثلاثون يوماً).

2- استكمال حملة نشر الوعي التأميني

استكمالاً للحملة التي بدأها الاتحاد المصري للتأمين لنشر الوعي التأميني و التي لاقت نجاحا من خلال الوقوف على نتيجة العينات العشوائية التي تعامل معها الأعضاء بسؤال المقربين أو المعارف أو الزملاء ، و قد اتضح ذلك أيضاً من خلال المكالمات الخارجية التي تلقتها معظم الشركات التي ينتمي إليها أعضاء اللجنة للاستفسار و التوضيح أو من خلال العبارات التي جاءت في هذه الحملة في الكافيتريات أو المقاهي أو حتي الشارع بين الشباب بعضهم البعض في مختلف الأحياء أو تعليقات وسائل التواصل الاجتماعي و أشهرها "كيمو دبابة" و "بتحصل".

وقد رأت اللجنة ان استكمال الحملة أصبح من الضرورة حتي لا ينسي المشاهد أو المستمع أو المارة أو رجل الشارع العادي هذه الحملة و لتوسيع دائرة الانتشار، ورات استكمال الحملة من خلال اعلانات الكباري و الطرق أو الشاشات المنتشرة بالشوارع (Out Door) كمرحلة ثالثة لهذه الحملة والذي سيكون له الأثر القوي علي العملاء و زيادة الوعي التأميني مع الالتزام بأن الاتحاد جهة حيادية هدفها نشر الوعي التأميني و الترويج للتأمين كصناعة دون أن يكون الهدف الترويج لمنتج تأميني معين .

هذا و قد قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات وإجراء عدة مقابلات مع ممثلي شركات الدعاية و الاعلان المتخصصة في هذا المجال و هي أربع شركات مع توحيد المعيار و عمل نموذج موحد ينقسم إلي قسمين أساسيين هو الاعلان الالكتروني و الاعلان الازاعي (الراديو) موضح فيه وسيلة الاعلان المطلوبة والتي تنقسم إلي اعلان في وسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك و اليو تيوب أو عن طريق المواقع الاخبارية الالكترونية و عن طريق برامج الاذاعة المميزة ، وقد راعت اللجنة البرامج و المواقع الأكثر متابعة و مشاهدة و قامت بتوزيع هذا النموذج علي الخمسة شركات المذكورة لتوحيد المعيار و سهولة المقارنة .

وبعد المناقشة تم الاتفاق على الآتي:

يتم اسناد حملة التأمين " أمن قبل ما تحصل " إلى الشركة التي سبق لها تنفيذ حملة نشر الوعي التأميني بالتلفزيون وذلك للأسباب الآتية:

- عرض الشركة هو أقل العروض من حيث السعر لإجمالي التكلفة للحملة ككل.
- الشركة هي التي قامت بالمرحلة الأولى من الحملة التليفزيونية وهي على دراية تامة بنسب توزيع اعلانات نشاط التأمين من الحملة مما يجعلها أيضاً ملمة بكامل التفاصيل.
- الشركة هي التي قامت بتصوير المادة الفيلمية الإعلانية الأساسية قبل المونتاج ولديها كامل الأفلام التي تم تصويرها مما يتيح الفرصة الأفضل للاختيار منها لعمل المادة الاعلانية التي سيتم نشرها وعرضها بوسائل الاعلان.
- ستوفر الشركة تكلفة انتاج المادة الاعلانية والتي سوف يتم اعدادها من مجمل اللقطات التي تم تصويرها في اعلانات التلفزيون في الحملة الأولى، علماً بأن هذه التكلفة وطبقاً لإفادة معظم الشركات لن تزيد عن عشرة آلاف جنية.
- أوضحت الشركة أنها مستعدة للتعاون مع الاتحاد وتحرص على استمرار التعامل باستكمال الحملة وسوف يكون لديها رؤية أوضح وأشمل في المرحلة القادمة.



لجنة مسؤولي إعداد القوائم المالية بالشركات:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة مصر للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / علاء الدين أحمد على حسن
شركة طوكيو مارين جينرال تكافل	نائب الرئيس	الأستاذ / إيهاب فوزي أحمد
شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / مدحت أحمد عبد الغنى
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذ / أشرف رمزي محمد
شركة قناة السويس لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / وائل مصطفى سعد
شركة أليانز للتأمين مصر	عضو	الأستاذ / مصطفى محمود الشيخ
شركة مصر للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / حمود نصر محمد
الشركة المصرية للتأمين التكافلي	عضو	الأستاذ / وليد إبراهيم أحمد صبح
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الدكتور / عادل محمد حسين عمر
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / حسام الدين عز العرب
	عضو من ذوي الخبرة	الأستاذ / هشام جمال الأفندي
	عضو من ذوي الخبرة	الأستاذ / جرجس ابو النور
	عضو من ذوي الخبرة	الأستاذ / عثمان شحاتة عثمان
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / إبراهيم عبد الدايم

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

1- دراسة مشروع قانون تنظيم نشاط التأمين والإشراف والرقابة عليه الوارد من الهيئة العامة للرقابة المالية:

ورد للاتحاد خطاب الهيئة العامة للرقابة المالية المرفق به مسودة مشروع قانون تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه فيما يخص النصوص المرتبطة بمجالات عمل سوق التأمين المصري (كشركات التأمين ومجمعات التأمين) أعضاء الاتحاد وقد قامت اللجنة بدراسة المشروع من الناحية المالية وأبدت بعض الملاحظات التي تم ضمها مع ملاحظات الاتحاد التي تم إرسالها للهيئة العامة للرقابة المالية.

2- دراسة ما هي إجمالي إيرادات شركات التأمين التي يحتسب على أساسها بنسبة الـ 2.5 في الألف المساهمة التكافلية طبقاً لقانون التأمين الصحي الشامل:

قامت اللجنة بالاسترشاد بالإقرار الضريبي لشركات التأمين وبعد المناقشات وافقت اللجنة على النماذج الآتية: بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

حساب المساهمة التكافلية لشركات التأمين ممتلكات ومسئوليات "تأمين صحي"
الأقساط المباشرة
أقساط إعادة التأمين الوارد
إجمالي الأقساط
يخصم: أقساط إعادة التأمين الصادر
صافي الأقساط
يضاف
إيرادات تشغيل أخرى
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة المحققة
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة المحققة
إيرادات تشغيل أخرى
إجمالي الإيرادات
مساهمته تكافلية = إجمالي الإيرادات $\times 2.5$ في الألف

بالنسبة لشركات تأمين الحياة وتكوين الأموال:

حساب المساهمة التكافلية لشركات التأمين حياة وتكوين الأموال "تأمين صحي"
الأقساط المباشرة
أقساط إعادة التأمين الوارد
إجمالي الأقساط
يخصم: أقساط إعادة التأمين الصادر
صافي الأقساط
التغير في الاحتياطي الحسابي
يضاف
إيرادات تشغيل أخرى
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة المحققة
صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة المحققة
إيرادات تشغيل أخرى
إجمالي الإيرادات
مساهمته تكافلية = إجمالي الإيرادات $\times 2.5$ في الألف

3- دراسة الخطاب الوارد من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن دراسة متطلبات وآليات تنفيذ شركات التأمين لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2019 بإصدار قانون تنظيم استخدام الدفع غير النقدي:

ورد خطاب الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن القانون رقم (18) لسنة 2019 بإصدار قانون الدفع غير النقدي والذي تقضى المادة الرابعة منه بأن تلتزم سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة باتاحة وسائل قبول للدفع غير النقدي للمتعاملين ، وطلبت الهيئة دراسة متطلبات تنفيذ القانون المشار إليه وآليات هذا التنفيذ بمعرفته شركات التأمين والتحديات التي قد تواجه هذه الشركات مع موافاة الهيئة بنتائج الدراسة لاتخاذ ما يلزم حتى يتسنى لشركات التأمين الالتزام بأحكام القانون خلال المدة المحددة.

وقد تبين للجنة أن القانون صدر بتاريخ 16 ابريل 2019 وتنص المادة الثانية منه على أن يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون، كما تتضمن المادة الثالثة منه أن يقوم جميع المخاطبين بالقانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية، ومن ثم يبقى تطبيق القانون مؤجلاً إلى حين صدور هذه اللائحة.

وبعد المناقشات أفادت اللجنة بأنه لا توجد أي معوقات جوهرية تؤثر على تطبيق أحكام هذا القانون على قطاع التأمين، كما أوصت اللجنة بضرورة متابعه صدور اللائحة التنفيذية للقانون والتي ستوضح آليات تطبيق هذا القانون، على أن يتم دراسة آليات تنفيذ هذه اللائحة فور صدورها.

4- دراسة المشروع الوارد من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تحديث دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين بإضافة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (47) "الأدوات المالية":

ورد للاتحاد كتاب من الهيئة العامة للرقابة المالية والذي يفيد بأن السادة أعضاء لجنة تحديث دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين المشكلة بقرار من السيد الدكتور/رئيس الهيئة قد انتهت من إعداد مشروع تحديث دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين بإضافة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم 47 " الأدوات المالية".

وقد أكدت اللجنة أن المقصود بكلمة دليل تطبيق هو كيفية تطبيق معايير المحاسبة المصرية أي عند الحاجة لتفسير أكثر يتم الرجوع إلى معايير المحاسبة المصرية معيار (47) أو إلى معايير المحاسبة الدولية معيار (9)، علماً بأن عند تطبيق هذا المعيار فإن نموذج الإيضاحات سيختلف من شركة إلى أخرى وذلك حسب حالة كل شركة وظروفها والسياسة التي ستختارها.

ويترتب على تطبيق هذا المعيار أنه لا بد من تطبيق قواعد الحوكمة والرقابة على ذلك لأنها كلها عبارة عن افتراضات محاسبية ولا بد من مراعاة ما يلي:

- إعادة تصنيف الأصول طبقاً للمعيار الجديد.
 - تكوين مخصص الاضمحلال للمخصصات التجارية وليست الفنية.
 - الإفصاح والعرض في القوائم المالية.
- كل ما سبق مرتبط بوجود إدارة مخاطر داخل شركة التأمين لان التصنيف مبنى على المخاطر والمقصود بالمخاطر ما يلي:

- مخاطر السوق
 - مخاطر الائتمان
 - مخاطر التشغيل
- وهي غير داخلة في هذا المعيار ولكنها ضمن معيار (17) في مخاطر التأمين، فمثلاً عند اتخاذ قرار باستثمار أموال الشركة هناك (3) مخاطر وهي:

- خطر مالي
- خطر ائتمان

• خطر سوق

ولابد أن تشترك كل من إدارة المخاطر وإدارة الاستثمار بالشركة في تحديد هذه المخاطر علماً بأنه لا يوجد خطر زيرو ولكن توجد خسارة زيرو حتى في الأوراق الحكومية التي تصدرها الدول والتي تكون لها تصنيف عالي هناك مخاطر عند اتخاذ قرار بشراء هذه الأوراق منها على سبيل المثال خطر التأخر في السداد.

هذا التبويب مرتبط بطبيعة الخطر حيث أن نية الإدارة لا بد أن تترجم في نموذج الأعمال ولذلك يتم توثيقه من خلال مجموعة من الإدارات بالشركة وهي إدارة الائتمان وإدارة الأموال وإدارة الخطر، ولا تستطيع الشركة أن تغير في نموذج الأعمال إلا بعد أخذ موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك في ضوء ما ورد بالمعيار.

لا بد من تقسيم الأصول إلى قطاعات متشابهة (بنوك - شركات تأمين - شركات الخ) كل قطاع من هذه القطاعات له مخاطر محددة تم تقسيمها إلى مجموعات ثم تقسيم المجموعات حسب التصنيف الائتماني.

علماً بأنه يوجد تصنيف للدول والبنوك والشركات أم العملاء فلا يوجد لهم تصنيف، كل شركة تصنف حسب ظروفها.

علماً بأنه في 2021/6/30 تقوم الشركات بحساب المخصصات طبقاً للوضع الحالي ثم تقوم بعمل احتياطي طبقاً لمعيار (47)، ولا يتم التصرف في هذا الاحتياطي إلا بعد الرجوع للهيئة العامة للرقابة المالية.

5- دراسة المعالجة المحاسبية والضريبية لعوائد أذون الخزنة الواردة لشركات التأمين من المجمعات التأمينية ضمن صافي الدخل من الاستثمار:

تبين أن المجمعات التأمينية تستثمر الفائض لديها لصالح شركات التأمين في أدوات الاستثمار المختلفة ومنها الاكتتاب في أذون الخزنة التي تطرحها الدولة ويتم خصم 20% ضرائب من قيمة العائد على أذون الخزنة ويضاف الصافي لحساب هذه المجمعات وتقوم المجموعة بتوزيع هذا العائد على الشركات الأعضاء فيها وذلك وفقاً لحصة كل شركة بالمجموعة.

وتدخل حصة الشركة المحولة لها من المجموعة ضمن إيرادات الشركة ويتم سداد ضريبة عليها مرة أخرى بنسبة 22.50%.

أي أن إجمالي الضرائب التي تحملتها الشركات والمجموعة بنسبة 38% من إيرادات أذون الخزنة. وهذا الوضع السائد الحالي بشركات التأمين أعضاء المجمعات التأمينية.

وفي ضوء ما سبق إذا قامت المجمعات بإيضاح أنواع الإيرادات الموزعة على الشركات أعضائها مثل إيرادات أذون خزنة، إيرادات ودائع الأجل، إيرادات شهادات استثمار ... الخ فإن إجمالي الضرائب التي تحملتها الشركة والمجموعة بنسبة 24.50% من إيرادات أذون الخزنة بدلاً مما سبق إيضاحه سابقاً وهو 38%.

وبعد الدراسة رأت اللجنة أن الأهمية النسبية لبند إيرادات أذون الخزنة بالنسبة لإجمالي إيرادات المجموعة صغير، ولذا توصى اللجنة بقيام الشركات أعضاء المجمعات بمخاطبة المجمعات لموافاة كل شركة ببيان تفصيلي يوضح كافة أنواع إيرادات المجموعة وكذا ما قامت المجموعة بسداده من ضرائب لإيرادات أذون الخزنة، وعلى كل شركة اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات مع مصلحة الضرائب عند تقديم الإقرارات الخاصة بها.



لجنة الحاسب الآلي ونظم المعلومات:

أعضاء اللجنة

الشركة	الصفة باللجنة	الاسم
شركة قناة السويس للتأمين	رئيس اللجنة	الأستاذ / وائل محمود حسين ثروت
شركة مصر للتأمين	نائب الرئيس	الأستاذ / رفاعي احمد زيدان
شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو	الأستاذ / أشرف عبد الرازق على
شركة المهندس للتأمين	عضو	الأستاذ / مصطفى امين مصطفى
شركة جي أي جي للتأمين-مصر	عضو	الأستاذ / محمد كساب
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	عضو	الأستاذ / حنفي محمود حنفي
بيت التأمين المصري السعودي	عضو	الأستاذ / حمدي زوام عبد الله
شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر	عضو	الأستاذ / مؤنس احمد الصفتي
الشركة اللبنانية السويسرية للتكافل - حياة	عضو	الأستاذ / محمد محسن الحلبي
شركة إسكان للتأمين	عضو	الأستاذة / باكينام محمود صادق
الهيئة العامة للرقابة المالية	ممثل الهيئة	الأستاذ / علاء العسال
الاتحاد المصري للتأمين	مقرر اللجنة	الأستاذ / محمد إبراهيم عوض

تقرير نشاط اللجنة عن عام 2019

- 1- دراسة المشاكل الناتجة من تطبيق نظام منصة البيانات الخاص العامة للرقابة المالية ومناقشة اخر مستجدات قيام الهيئة العامة للرقابة المالية برفع تحديثات البرامج على منصة البيانات:
قام الاعضاء بدراسة المشاكل الناتجة من تطبيق نظام منصة البيانات الخاص بالهيئة والتعامل مع النظام وناقش السادة الاعضاء مشكلة تأخر الهيئة في رفع تحديث البرامج الخاصة بالنظام على المنصة واقترح الاعضاء قيام الاتحاد بمخاطبة السيد المستشار/ نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لطلب رفع تحديث البرامج على منصة الهيئة بصورة سريعة.

2- دراسة ملاحظات الشركات على منصة الاتحاد الخاصة بتعويضات الإلجباري:

ناقش السادة اعضاء اللجنة الملاحظات التي تقدم بها الاعضاء عن منصة تعويضات الإلجباري ومدى تنفيذها ودراسة مدى التزام جميع شركات التأمين بتحميل البيانات على المنصة مع تأكيد السادة الاعضاء على ضرورة قيام الاتحاد بمخاطبة الشركات التي لا تقوم بتغذية المنصة، كما اتفق الاعضاء على ضرورة منع هذه الشركات من الدخول على النظام والاستفادة من بيانات الشركات الحريصة على تغذية البيانات في حالة استمرارها في ذلك.

3- دراسة المنظومة الجديدة لإصدار التأمين الإلجباري وتأثيرها على نظم المعلومات المطبقة فعليا بالشركات:

قام السادة الاعضاء باللجنة بدراسة ومناقشة التعديلات التي قد طرأت على منظومة التأمين الإلجباري الحالية حيث اشارت اللجنة الى ان الهيئة العامة للرقابة المالية قد اصدرت القرار الخاص بإنشاء الجمعية التأمين الإلجباري، وتوصل الاعضاء انه سيكون هناك فائدة كبيرة للشركات لان الشركات ستستغنى عن المنافذ الخاصة بها بوحدة الترخيص السيارات وكذا الاجهزة المستخدمة وصيانتها والعمالة الموجودة مما سيوفر مبالغ كبيرة للشركات كانت تتحملها سابقا كما سيقبل من عمليات التزوير والتلاعب الى مدى كبير.

افاد الاعضاء بان شركة كاش لس ستقوم بتزويد الجمعية بالنظم و Software اللازم للمنظومة ويمكن لشركات التأمين الاستفادة من الاجهزة التي كانت مخصصة لعمليات الاصدار في أنظمة التأمين الأخرى.

كما افاد السادة الاعضاء بضرورة دراسة عملية نقل البيانات الخاصة بكل شركة من المنظومة الجديدة وتحميلها على أنظمة هذه الشركات لاستكمال بيانات باقي عمليات الانظمة واستخراج التقارير والاحصائيات وأفضل الطرق لتحقيق ذلك وناقش الاعضاء طرق توحيد شكل البيانات بين المنظومة الجديدة وانظمة كل شركة لإتمام عملية التحميل.

4- دراسة الهجمات الإلكترونية واطار التشفير واثر ذلك على نظم المعلومات الموجودة بشركات التأمين وطرق الحماية

منها وافضل الشركات العاملة في مجال امن المعلومات وكيفية الاستفادة منها في شركات التأمين:

نظرا لتزايد اهمية نظم حماية امن المعلومات نتيجة للهجمات الإلكترونية واطار التشفير الكثيفة والمتزايدة استضافت اللجنة أحد الخبراء من شركة اليانز للتأمين في مجال تأمين نظم المعلومات والشبكات حيث ناقشت اللجنة الطريقة المثلى لقيام شركات التأمين بتأمين نظم المعلومات لديها، وقد توصل اعضاء اللجنة بعد مناقشة سيادته الى بعض التوصيات التي يمكن لشركات التأمين الاستفادة منها وهي:

- ان استخدام سياسات واضحة وغير قابلة للاستثناءات من قبل الادارة تحافظ على سلامة الانظمة قبل حدوث الهجمات الإلكترونية
- ان نشر الوعي الخاص بأمن المعلومات وأهميته يعتبر من اهم ادوات الوقاية من الهجمات الإلكترونية ووضع سياسات وقواعد صارمة لاستخدام واقفال مداخل USB و CDs تحديد استخدام خدمة الانترنت access Point & Wi-fi .
- أن وجود ادارة أو قسم داخل الشركة يكون مختص بتأمين نظم المعلومات ويقوم بتطبيق نظام أمن المعلومات بكل حزم وتوعية للعاملين وعمل تدريبات الزامية للتوعية بمخاطر الهجمات.
- كما قامت اللجنة بدراسة افضل الشركات الموجودة في مجال نظم أمن المعلومات واستضافت اللجنة ممثلين عن هذه الشركات المتخصصة في توريد اجهزة ومستلزمات تأمين نظم المعلومات لدراسة افضلها وكيفية استفادة شركات التأمين من هذه الانظمة لتوفير الامن والحماية لنظم المعلومات لديها وهي:

3- شركة cisco

1 -شركة فورتى نت

4- شركة Palo alto

2-شركة Kaspersky

وقد توصلت اللجنة الى النتائج التالية :

- تعتبر منتجات شركة فورتى نت من افضل الأجهزة التي يمكن ان تستخدم كأجهزة جدران حماية من القرصنة وذلك لأنها مبنية على اربع دعائم وهي :

Security ، Performance ، Invention ، Sample

• وترتكز منتجات فورتى نت على تقديم:

Infrastructure Security & Network Security & Cloud security

• وتقدم اجهزة فورتى نت انظمة حماية لكل من:

Network & Multi cloud Endpoint & Emails & Web Application

• كما ان اجهزة فورتى نت تقدم تقارير لعرض مشاكل security وابلغك بالمشاكل او بال policies الغير مفعلة مع تقديم حلول للمشكلات كما تستطيع تخفيف الضغط وذلك وتقليل traffic الشبكة .

• كما تعتبر شركة Kaspersky الشركة من الشركات الرائدة فى مجال مكافحة Antivirus و AntiMalware وتركز الشركة حاليا على فيروس Ransomware لما تمثله من خطورة على الانظمة بالشركات والدول والحكومات والبنوك ، والشركة تقوم حاليا على ايجاد طرق اكتشاف القرصنة بأشكالها المختلفة خاصة التي لا يوجد لها بصمة او اسم على الاجهزة والسيرفرات وذلك من خلال :

Monitor network traffic- Web Gateway- Mail Gateway - Analysis center

• اما فيما يخص شركة Cisco قد قامت بالاستثمار بحوالي 7 مليار دولار لشراء شركات عاملة في مجالات تامين نظم المعلومات والشبكات وكان الهدف من ذلك تطوير منتجات هذه الشركات وعمل integrate لهذه المنتجات مع بعضها البعض مع عمل مؤسسة منفصلة للعمل فى مجال تامين النظم والشبكات ، ويمكن لأجهزة شركة Cisco ان تستغرق فى اكتشاف الاختراق حوالى 4 ساعات.

• تمتلك شركة Cisco نظام خاص بها يعتبر من اقوى واضخم الانظمة على مستوى العالم وهو نظام Talos وهو عبارة عن قاعدة بيانات data base بها معلومات ضخمة عن Domains & IP Addresses & URLs DSNS & Email Sender & Receivers تم بنائها تراكميا عبر السنين وكل المنتجات الخاصة بالشركة تتعامل معها وفى حالة امتلاك العميل لمنتج واحد فقط من شركة Cisco يستطيع الاستفادة من نظام Talos.

• شركة Cisco تتعاون مع الشركات الاخرى التي تعمل فى نفس المجال مثل McAfee و Fortinet وذلك حتى تستطيع تقديم افضل خدمة وتحقيق التجانس مع المنتجات الاخرى .

• شركة Palo alto تقدم الشركة العديد من المنتجات التي تخصص فى مجال تامين وايقاف مخاطر الهجمات السيبرانية والتي تتوافر بها المزايا التالية :

APP id – URL Filtering – Vulnerability and spyware- DNS security – antivirus and wildfire- file blocking & data filtering – Dos and zone protection – XDR Prevent endpoint .

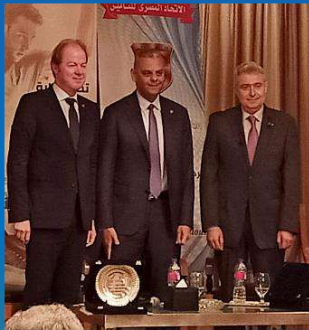
وهذه المنتجات مثل Palo Alto Networks Next-Gen Firewall (NGFW) ويحتوى على انظمة الوقاية المتعددة التي تعالج التهديد المختلفة ومراحل الهجوم الإلكتروني من خلال تقديم مفهوم Zero Trust مع ميزة تقنية WildFire للكشف عن التهديدات غير المعروفة مع سهولة تطبيق انظمة الوقاية في NGFW وتجزئة مركز البيانات للحماية و التقنيات المتعددة المستخدمة من قبل Palo Alto Networks Endpoint Protection فى منع البرامج الضارة، كما ان الشركة توفر منصة Cortex هي المنصة التي تقدمها لعمليات الأمن والتي تساعد على الوقاية بطريقة أكثر فعالية مع نتائج أمان أعلى.

خطة عمل اللجنة 2020

- استكمالاً لما رأته اللجنة من ضرورة الاطلاع على أحدث الانظمة العالمية في مجال حماية نظم المعلومات Security فقد رأى السادة الاعضاء استكمال المناقشات في هذا الموضوع خلال جلسات اللجنة القادمة لعام 2020 واستضافة أكبر قدر من الشركات العاملة في مجال تأمين نظم المعلومات ضد مخاطر الهجمات السيبرانية والتعرف على كل ما هو جديد بالمجال لإفادة الشركات في حماية البيانات والنظم الخاصة بها.
- كما يرى السادة الاعضاء ضرورة استضافة ممثلين من أحد شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى لبيان التغييرات في معايير المحاسبة المصرية والدولية خلال عام 2020 حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم من تعديل نظم المعلومات المطبقة بالشركات.
- كما رأى السادة الاعضاء مناقشة المشكلات التي واجهت الشركات في مجال الـ IT خلال عام 2019 لتلافي هذه المشكلات مستقبلاً مثل تدريب العاملين وترك العمالة المدربة للعمل، مشكلات التعامل مع الموردين المتخصصين في مجال النظم، مع وضع الية لتوصيل هذه الحلول الى جميع الشركات العاملة بالقطاع.
- كما رأى السادة الاعضاء الاتفاق مع شركات متخصصة في مجال التدريب الـ IT وتكون معتمدة مثل شركات Cisco و forty net لعمل دورات تدريبية وذلك تحت مظلة ورعاية الاتحاد المصري للتأمين وذلك لتحقيق افادة للعاملين بمجال الـ IT بقطاع التأمين.
- مناقشة عزم الهيئة العامة للرقابة المالية إطلاق الجمعية العشرية في 2020/7/1 والمشكلات التي ستواجه الشركات في مجال نظم المعلومات والمتعلقة بالجمعية العشرية.
- مناقشة عزم الهيئة العامة للرقابة المالية إطلاق منصة جديدة متعلقة بمجال غسيل الاموال بقطاع التأمين وكيفية الاستفادة من هذه المنصة.
- مناقشة مزايا تطبيق سياسات التحول الرقمي E-policy للشركات العاملة بقطاع التأمين.
- عرض متطلبات الهيئة من الشركات العاملة بقطاع التأمين خلال عام 2020.
- مناقشة امكانية وضع رؤية مستقبلية للشركات العاملة بقطاع التأمين تمكن من عمل منظومة لتوحيد ادارة النظم بالشركات بلغة موحدة.



نشاط الاتحاد المصري للتأمين 2019



مساهمات الاتحاد المصري للتأمين

في نشر الوعي التأميني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وضع الاتحاد المصري للتأمين خطة طموحة لنشر الوعي التأميني والمساهمة في التنمية المستدامة بالمجتمع من خلال مجموعة من الأنشطة المجتمعية مصحوبة بحملات التوعية وقد قام الاتحاد خلال عام 2019 بالعديد من الأنشطة في هذه المجالات وهي:

إطلاق مبادرة الاتحاد المصري للتأمين " توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة "

تكثف الحكومات في جميع انحاء العالم جهودها في مجال السلامة على الطرق من أجل الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، ومما لا شك فيه ان موضوع الوفيات بسبب حوادث الطرق وهو العنصر السادس في الهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة من الموضوعات التي تقلق الجميع على مستوى العالم والمستوي الإقليمي والمحلي.

وفقا للتقرير العالمي للسلامة على الطرق والصادر في عام 2018، فإن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور هي ثامن أكبر مسبب للوفاة وهي السبب الأول لوفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و14 سنة والبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، فالعالم يواجه كل 24 ثانية حالة وفاة بسبب حوادث الطرق.

وجمهورية مصر العربية ليست بعيدة عن ذلك فوفقاً للأرقام المبلغ عنها رسمياً فإننا نواجه حوالي 22 حالة وفاة يومياً بمصر بسبب حوادث الطرق، بينما تصل تقديرات منظمة الصحة العالمية للوفيات الناجمة عن حوادث المرور بجمهورية مصر العربية لعام 2016 الى 9,287 حالة سنوياً.

وفي ضوء المسؤولية الاجتماعية للاتحاد المصري للتأمين وشركاته تجاه المجتمع وحرصاً من الاتحاد المصري للتأمين على ان يكون جزء من تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي يأتي خفض معدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور كجزء منها. وكجزء من عمل شركات التأمين في المساهمة في الحد من المخاطر التي تواجه الافراد والممتلكات والمجتمع ، فقد رأى الاتحاد المصري للتأمين أنه يجب ان يكون له دور هام ومؤثر في الحد من الحوادث على الطرق ليس فقط من خلال وثائق التأمين والتغطيات المختلفة ولكن أيضاً من خلال نشر الوعي عن طريق تقديم مجموعة من المبادرات

المختلفة الهدف العام منها هو " تأمين

السلامة على الطرق وبناءً عليه جاءت فكرة

مبادرة توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة

Stop texting ... Save a life والتي وافق

على تدشينها والبدء في فاعليتها مجلس

إدارة الاتحاد المصري للتأمين بتاريخ 7

ابريل 2019 تحت رعاية وزارة الشباب

والرياضة والهيئة العامة للرقابة المالية.

وتركز مبادرة الإتحاد المصري للتأمين على

التوعية بأضرار استخدام الهاتف المحمول

أثناء القيادة لإرسال الرسائل أو اجراء

المحادثات التي تؤدي الى زيادة معدلات

التعرض للحوادث أو التسبب في وقوعها

حيث تتسبب الهواتف الذكية في وقوع 1.6

مليون حادث سيارة سنوياً حول العالم، نتج عنها إصابة نصف مليون شخص ما بين قتيل وجريح .



هذا وقد تدشين المبادرة من خلال مؤتمر صحفي للإعلان بمركز التعليم المدني بالجزيرة وحضر المؤتمر معالي الدكتور/ أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة والدكتور / محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والأستاذ / علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين. كما شارك في المؤتمر، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات من شركات التأمين، ولفيف من الاعلاميين والصحفيين في مصر. هذا وقد تضمنت المبادرة الأنشطة التالية:

1. ماراثون الاتحاد المصري للتأمين الثاني تحت شعار توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة:



تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة للرقابة المالية، أقيم بمركز شباب الجزيرة الماراثون الثاني للاتحاد المصري للتأمين " التأمين لحياة أفضل" بتاريخ 3 مايو 2019 تحت شعار "توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة" هذا وقد شارك في الماراثون حوالي 1700 مشارك (ذكور وإناث وأطفال) هذا بالإضافة الي مجموعة من المحترفين برياضة العدو وصل عددهم الي 800 مشارك (ذكور وإناث) بالإضافة الي حوالي 50 مشارك بموتوسيكل ودراجة.

2. تصميم حملة إعلانية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وقنوات شعار "توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة": دشّن الاتحاد المصري للتأمين حملة توعية إعلانية كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وعلى قنوات الراديو الأكثر استماعاً عن مخاطر استخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة تحت شعار " توقف عن الكتابة ... أنقذ حياة " هذا ومن الجدير بالذكر ان الحملة حققت نسب مشاهدة واستماع كبيرة جدا وكان لها مردود إيجابي على المجتمع.



الكتابة تعميك عن الطريق
متكئش وأنت سائق



برعاية

الاتحاد المصري للتأمين

وزارة الشباب والرياضة
MINISTRY OF YOUTH AND SPORTS

توقف عن الكتابة ..
انقذ حياة

الوصول للفئات التي لا تصل إليها الخدمات التأمينية، الحملة الاعلانية على مواقع التواصل الاجتماعي
"أمن قبل ما تحصل" عام 2019

في ضوء نسب المشاهدة المرتفعة للحملات الاعلانية والمبادرات المجتمعية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة قام الاتحاد المصري للتأمين بإعادة تقديم حملته الاعلانية "أمن قبل ما تحصل" ولكن هذه المرة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والتي تهدف الى نشر الوعي التأميني بين المواطنين بأهمية التأمين في مواجهة المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها وقد كان التركيز الأكبر لهذه الحملة على التأمين متناهي الصغر. ومما لا شك فيه، ان جميع هذه الأنشطة كان لها أثرها الإيجابي على بناء صورة ذهنية إيجابية عن دور قطاع التأمين المصري في دعم المجتمع المصري ومشاركته في مواجهة المخاطر وتقليل الاثار المترتبة عن تلك المخاطر.



الإتحاد المصري للتأمين يكرم أوائل خريجي الدبلومات الفنية

يوم الاثنين الموافق 20 فبراير 2019



تم إعداد احتفالية كبرى لتكريم الطلبة الأوائل من خريجي مدارس الدبلومات الفنية "شعبة التأمين" وذلك الإثنين الموافق 20 فبراير 2019 في مقر الإتحاد. ويأتي ذلك التكريم ضمن الدور الإيجابي الذي يقوم به الإتحاد لتشجيع الخريجين ومنحهم فرصة للتدريب داخل شركات التأمين على أن يخلق جيل جديد للارتقاء بصناعة التأمين في السوق المصرية.

ندوة اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعي

تسويق التأمين الجماعي

يوم الاحد الموافق 3 مارس 2019

نظم الإتحاد المصري للتأمين يوم الاحد الموافق 10 مارس 2019 بمقر الإتحاد اللجنة العامة لتأمينات الحياة الجماعية تحت عنوان " تسويق التأمين الجماعي " برئاسة الدكتور/ سعيد جبر نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد والعضو المنتدب لشركة قناة السويس لتأمينات الحياة وبحضور أكثر من 80 مشارك من السادة المختصين بتأمينات الحياة الجماعية بشركات التأمين ووسطاء التأمين والإعلاميين.



وجاءت هذه الندوة تفعيلاً لاستراتيجية الإتحاد المصري للتأمين في مجال التعاون وتبادل الخبرات بقطاع التأمين المصري بما يخدم صناعة التأمين لتقديم كل ما هو جديد في كافة المجالات المتعلقة بصناعة التأمين للعمل على رفع مستوى صناعة التأمين.

وقد تناولت الندوة موضوع تسويق التأمين على الحياة الجماعي وأهميته وأيضاً الوعي التأميني وأهم معوقاته والعناصر التي يركز عليها حساب قسط التأمين على الحياة الجماعي.

ندوة اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات

شهادات التسجيل والتصنيف وكذا متطلبات ISM Code

يوم الاحد الموافق 17 مارس 2019



نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الاحد الموافق 17 مارس 2019 بمقر الاتحاد، ندوة اللجنة العامة للتأمين البحري/وحدات بعنوان " شهادات التسجيل والتصنيف وكذا متطلبات ISM Code " برئاسة الأستاذ/حسين عطا الله رئيس المجلس التنفيذي لتأمينات الممتلكات والمسئوليات ورئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين وبحضور كلا من الأستاذ/نظمي حسين، رئيس اللجنة ودكتور مهندس/ماجد عبد النبي، أستاذ الهندسة البحرية وخبير المعاينات وحضور أكثر من 90 مشارك من السادة المتخصصين بتأمينات أجسام السفن بشركات التأمين والوسطاء والإعلاميين.

وقد افتتح الأستاذ/حسين عطا الله الندوة بالترحيب بالسادة الحضور موضحاً أن موضوع هذه الندوة يعتبر من الموضوعات الهامة والتي تثير الكثير من الجدل في حالة وجود مطالبة ولم تكن السفينة أو الوحدة حاصلة على كافة الشهادات الخاصة بعملها، ومدى تأثير ذلك على قرار شركة التأمين.

قام الدكتور مهندس/ماجد عبد النبي بإلقاء الضوء على نشأة هيئات تصنيف السفن ومنظمة IACS التي تنظم عملها، ونشأة المنظمة البحرية الدولية IMO والاتفاقيات الدولية التي تنظمها، بالإضافة إلى نشأة وتطور سلطات الرقابة في الموانئ ووظيفتها ومدى الالتزام بقيودها، وأخيراً قوائم الشهادات والوثائق الواجب وجودها على متن السفن مثل شهادة البدن والآلات وشهادة القطر وشهادة أجهزة الرفع والتسجيل ورخصة الملاحة وشهادة الحمولة ومعدات السلامة/شهادة الركاب وISM وISPS وإدارة مياه الصابورة وشهادة الاتزان.

وخلال الجزء الأخير من الندوة تم فتح باب الأسئلة بشأن الموضوعات التي مناقشتها في الندوة وفي النهاية قام الأستاذ/نظمي حسين بتوجيه الشكر للسيد الخبير والسادة الحضور على هذه الندوة الثرية بالمناقشات والمعلومات القيمة.

حفل تكريم الاتحاد المصري للتأمين لرائدات قطاع التأمين المصري

يوم الأحد الموافق 26 مارس 2019



قام الاتحاد المصري للتأمين بتكريم السيدات الرائدات بقطاع التأمين المصري في احتفالية كبيرة أقامها يوم 26 مارس 2019 بفندق بيراميزا وبحضور رئيس الاتحاد المصري للتأمين وقيادات سوق التأمين المصري وحضور كل من المستشار/عمر حسن مفوضاً عن معالي وزيرة التضامن الاجتماعي والدكتورة/بسنت فهمي عضو لجنة الشؤون الاقتصادية بالبرلمان في احتفالية تكريم سيدات التأمين المتميزات والتي تقام في شهر مارس من كل عام حيث يكرم خلالها الاتحاد العناصر النسائية المتميزة على مستوى القطاع واللواتي ساهمن عبر رحلة طويلة من العمل الجاد والإبداع والتطوير في رفع شأن صناعة التأمين بمصر من خلال مواقعهم و مناصبهم الوظيفية المختلفة التي شغلوها خلال مسيرة عملهن.

ومن خلال كلمة الأستاذ/علاء الزهيري، رئيس الاتحاد أكد سيادته حرص الاتحاد المصري للتأمين على إقامة هذه الاحتفالية منذ مارس 2014 إيماناً بدور المرأة العاملة المتميزة المعطاءة في قطاع التأمين، وتعد هذه المناسبة ذات طابع متميز حيث أن التكريم في حياة الأشخاص له معاني ودلالات جميلة بعد رحلة عمل وعطاء لقطاع التأمين امتدت لسنوات طويلة لم يكن لهن من أهداف سوى تحقيق التقدم للجهات المختلفة اللواتي يعملن بها بقطاع التأمين باعتباره أحد أهم أضلاع التنمية في مصر.

واكد سيادته أن دور المرأة محوريا في النهوض بالمجتمع المصري ولقد وضعت الدولة إستراتيجية متكاملة لتمكين المرأة في إطار خطة مصر 2030، من خلال آليات فاعلة ومستدامة تضمن تنفيذها على الوجه الاكمل وتحقيق أهدافها بشكل كامل.

ندوة صياغة أجندة التأمين المستدام في جمهورية مصر العربية

يوم الأربعاء الموافق 10 ابريل 2019

نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة UN Environment's Principles for Sustainable Insurance (PSI) Initiative لقاء للأطراف المعنية بالسوق المصري حول التأمين المستدام وكيفية تشكيل أجندة التأمين المستدام في مصر وذلك بفندق كونراد النيل بالقاهرة بتاريخ 10 ابريل 2019.

حيث يعد هذا الحدث هو الأول من نوعه بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويهدف إلى التمكن من تشكيل أجندة التأمين المستدام في مصر والمنطقة.

هذا وقد افتتح اللقاء الأستاذ الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة



للرقابة المالية، حيث أعرب عن كونه فخور بشروع قطاع التأمين بتطبيق التنمية المستدامة، وأضاف سيادته أن قطاع التأمين من القطاعات الهامة وسيكون له دور كبير في تشكيل اجندة التأمين المستدام بمصر وتحديد المشاكل البيئية وبعض المشاكل الأخرى وكيفية التعامل معها ومن تلك المشاكل (تغير المناخ، المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات).

وأضاف سيادته ان الهيئة العامة للرقابة المالية قد أصبحت عضوا في الميثاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact منذ العام الماضي 2018 وأعلن سيادته ان الهيئة في اليوم الثاني (11 ابريل 2019) لهذا اللقاء ستعقد لقاء يناقش اول تقرير معد من الهيئة العامة للرقابة المالية خاص بالتنمية المستدامة.

وأكد الدكتور محمد عمران انه يجب على شركات التأمين ان تفهم جيدا تأثير التنمية المستدامة على شركات التأمين، وان الصعوبة او التحدي يكمن في كيفية تطبيق التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها السبعة عشر. وبالتالي فإن عبئ تطبيق التنمية المستدامة يقع بشكل كبير على كاهل شركات التأمين.

وأضاف سيادته ان سوق التأمين المصري اغلبيته شركات من القطاع الخاص وبالتالي فإن عبئ تطبيق التنمية المستدامة يقع بشكل كبير على كاهل شركات القطاع الخاص، فالهيئة جهة مسؤولة عن سن القوانين وتنظيم سوق التأمين بينما شركات التأمين هي المسؤولة عن الشروع في تنفيذ التنمية المستدامة.

تحدث الدكتور / سعيد جبر، نائب رئيس الاتحاد المصري للتأمين عن التحديات البيئية والاجتماعية وتحديات الحوكمة المتزايدة التي يواجهها العالم وأكد على انه من الحكمة لقطاع التأمين تحديد مجموعة عوامل الخطر التي يواجهها القطاع في إدارة أعماله. وأكد سيادته أن هذه القضايا تؤثر بشكل متزايد على عوامل الخطر التقليدية ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على سلامة الصناعة.



وأضاف أن التأمين المستدام هو نهج استراتيجي يدخل في جميع الأنشطة في سلسلة قيمة التأمين، وأشار إلى أن قطاع التأمين المصري لديه بعض المبادرات البارزة بشأن قضايا الاستدامة مثل الدمج المالي، والتأمين متناهي الصغر، وزيادة الوعي التأميني، ومقاومة الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وقد اقترح الدكتور محمد عمران أن يتم تشكيل لجنة للتنمية المستدامة بالاتحاد المصري للتأمين بمساعدة الهيئة وقال انه يتوجب على الشركات الاستعداد لتطبيق التنمية المستدامة قبل ان تسن الهيئة القوانين المنظمة لذلك. هذا وقد أشار سيادته إلى ان الهيئة العامة للرقابة المالية في المرحلة الأخيرة من إصدار قانون التأمين الجديد والذي سيكون دليلاً تعتمد عليه شركات التأمين بالإضافة إلى مساهمته في تحسين بيئة العمل بقطاع التأمين وزيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في إجمالي الناتج القومي.

قدم الأستاذ بوتش باكاني قائد برنامج - مبادرة مبادئ التأمين المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عرض تقديمي عن التنمية المستدامة وبدأ بالحديث عن سبب اختيار قطاع التأمين لتطبيق التنمية المستدامة فيه وهو بسبب الدور الثلاثي للتأمين (شركة التأمين - مدير المخاطر - المستثمر) وان هذه المبادرة ليست فقط لتغطية خطر تغير المناخ وانما لمواجهة المشاكل البيئية العظمى وزيادة نسبة مساهمة قطاع التأمين في التنمية المستدامة وتحدث عن تعريف التنمية المستدامة وأنها إدارة المخاطر بطريقة أفضل وتعزيز الاداء والمساهمة في الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحدث السيد باكاني عن الاربعة مبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة وهي:

- أخذ القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة ذات الصلة بأعمال التأمين في الحسبان عند صنع القرارات (الاكتتاب- إدارة المخاطر... الخ).
- العمل مع العملاء وشركاء الاعمال لرفع الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة وإدارة المخاطر وإيجاد الحلول.
- العمل مع الحكومات والجهات المنظمة وغيرهم من أصحاب العلاقة (معيدي التأمين - الوسطاء ... الخ) لتعزيز تطبيق التنمية المستدامة على نطاق واسع في المجتمعات حول القضايا البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.
- الالتزام بالمساءلة والشفافية في الإفصاح العلني المنتظم لسير تقدم تنفيذ مبادئ التأمين المستدام.
- كما تحدث سيادته عن تجارب عدة شركات عالمية في تطبيق التأمين المستدام منها سويس ري Swiss Re وهي اول شركة تأمين واعادة تأمين قامت بتطبيق نظام للتنمية المستدامة ولحقتها ميونخ ري Munich Re و أليانز Allianz.
- وقد عرض أيضا أحد المبادرات الهامة وهي اقتصاد المحيط (Ocean economy) وتغطي طرق الصيد الغير مشروعة في المحيطات ومن خلال هذه المبادرة تم التواصل مع العاملين بقطاع التأمين البحري للتوصل لكيفية التغلب على طرق الصيد الغير مشروعة، وتحدث سيادته ايضا عن مبادرة تأمين اماكن التراث العالمية بالتعاون مع اليونيسكو والصندوق العالمي للحياة البرية WWF.
- وعقب الأستاذة سينا حبوس، مستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية للتنمية المستدامة و رئيس وحدة التنمية المستدامة (SDD) بالهيئة أننا حتى نواكب العالم سنحتاج ان يبدأ قطاع التأمين في تطبيق التنمية المستدامة حيث يجب العمل على إصدار منتجات تأمينية جديدة مستدامة.
- وأضافت ستقوم الهيئة بدورها بمساندة سوق التأمين المصري وتوعيته عن الاستدامة وأشارت الى أن الدكتور محمد عمران قد أسس وحدة للتنمية المستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية وقد تم عمل اول تقرير عن الاستدامة و قد تم عمل ابحاث حتى يتسنى فهم التنمية المستدامة من قبل الشركات و حتى تبدأ الشركات في الشروع لتطبيق التنمية المستدامة.

ندوة اللجنة العامة لتأمينات الحريق إدارة الأخطار وتأثيرها على نتائج تأمينات الحريق يوم الثلاثاء الموافق 23 ابريل 2019

نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الثلاثاء الموافق 23 ابريل 2019 بمقر الاتحاد، ندوة اللجنة العامة لتأمينات الحريق تحت عنوان " إدارة الأخطار وأثارها على نتائج تأمينات الحريق" برئاسة الأستاذ/أنور زكري العضو المنتدب للجمعية المصرية للتأمين التعاوني وعضو مجلس إدارة الاتحاد وتقديم الأستاذ/ عصام منصور رئيس اللجنة العامة لتأمينات الحريق ومساعد رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتأمين و الأستاذ/ وليد سيد مصطفى نائب رئيس اللجنة ونائب أول الرئيس التنفيذي لشركة أورينت للتأمين وبحضور أكثر من 90 مشارك من السادة المتخصصين بتأمينات الحريق بشركات التأمين ووسطاء التأمين



والإعلاميين.

وقد بدنت الندوة بعرض مختصر لأهم إنجازات اللجنة خلال عام 2018/2017، ثم تم الانتقال لموضوع الندوة "إدارة الأخطار وتأثيرها على نتائج تأمينات الحريق" والتي تناولت النقاط التالية:

- إدارة الأخطار وأهميتها.
- تقييم الخطر عند الاكتتاب.
- الخطر ال معنوي Moral Hazard.
- العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار سواء عند طلب التأمين أو المعاينة والتي تساعد على تلافى بعض أثار الخطر المعنوي.
- الضوابط المستخدمة للحد من الخطر.
- خسائر شركات التأمين الناتجة عن حوادث الحريق خلال الفترة الأخيرة وما يتبعها بالسلب من تأثير على الاقتصاد المصري.
- أسس تسوية التعويضات.
- إجراءات التعويض والمستندات المطلوبة.
- أسس تقدير خسائر المباني والآلات والبضائع.

وانتهت الندوة للتوصيات التالية:

التأكيد على ضرورة التزام مكتتبي فرع الحريق بمجموعة من الضوابط فيما يخص التسعير العادل وأهمية المعاينة الفنية السليمة للأخطار مع تطبيق اسس اكتتاب فنيه سليمة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر التأكد من توفير وسائل الوقاية للممتلكات المؤمن عليها وتحديد الأخطار الاستراتيجية الكبيرة المطلوب دراسة مصادر الخطورة بها وتقييم وسائل الوقاية الخاصة بها ومدى مناسبتها وكفايتها ، والتنسيق مع جمعيات المستثمرين وأجهزة الدفاع المدني وجهات إصدار التراخيص لإلزام الشركات والمصانع بتوفير وسائل الوقاية والمكافحة من الحريق.

تكريم الأستاذ عبد الخالق رؤوف

أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين سابقاً

يوم الثلاثاء الموافق 25 يونيو 2019



في حفل أسري بهيج أقام الاتحاد المصري للتأمين برئاسة السيد الأستاذ/علاء الزهيري رئيس الاتحاد حفل تكريم للأستاذ/عبد الخالق رؤوف أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين سابقاً بمناسبة انتهاء رحلة عمله بالاتحاد العام العربي للتأمين وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2019/6/25 بفندق ماريوت الزمالك.

وقد حضر مراسم هذا الحفل السيد المستشار/رضا عبد المعطي نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والسيد الأستاذ/شكيب أبو زيد الأمين العام الجديد للاتحاد العام العربي للتأمين ولقيف من رؤساء شركات التأمين وشركات الوساطة ولقيف من رواد صناعه التأمين في مصر وأسرة العاملين بالاتحاد العام العربي للتأمين الحاليين والسابقين وأسرة الاتحاد المصري للتأمين.

وفي بداية الاحتفالية تقدم الأستاذ/علاء الزهيري بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين ببالغ الشكر والتقدير للأستاذ/عبد الخالق رؤوف على الجهد الجاد والفعال الذي بذله خلال فترة عمله بالاتحاد العربي والتي تقرب من 21 عاما (من يناير 1999 الى يونيو 2019).

كما تقدم الأستاذ/عبد الخالق رؤوف بإلقاء كلمة شكر للسادة الحضور وشكر خاص للاتحاد المصري للتأمين على حفاوة الاستقبال وكريم الاستضافة وعلى هذا التكريم المميز متمنياً لهم كل التوفيق ولكافة شركات التأمين وشركات الوساطة العاملة في السوق المصري.

وفي نهاية الاحتفالية أهدى السيد الأستاذ/علاء الزهيري رئيس الاتحاد هدية رمزية للأستاذ/عبد الخالق رؤوف كما أهدى بعض رؤساء الشركات الهدايا للأستاذ/عبد الخالق رؤوف.

عقد ندوة حول الكوارث الطبيعية والأخطار الزراعية بالتعاون مع شركة CCR

”الآلية الفرنسية لمواجهة تحديات الأخطار الطبيعية“

يوم الأربعاء الموافق 17 يوليو 2019

في إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد المصري للتأمين في سبيل دعم صناعة التأمين وزيادة مساهمتها من أجل الارتقاء بتلك الصناعة وتحقيق التقدم المنشود في سوق التأمين المصري، نظم الاتحاد ندوة بالتعاون مع شركة CCR الفرنسية وبحضور عدد من القيادات و العاملين بسوق التأمين المصري. وذلك بفندق فورسيزونز يوم الأربعاء الموافق 2019/7/17، وكانت الندوة تحت عنوان: الآلية الفرنسية لمواجهة تحديات الأخطار الطبيعية.

بدأت الندوة بقيام الأستاذ/ علاء الزهيري (رئيس الاتحاد المصري للتأمين) بالترحيب بالسادة ممثلي شركة CCR وبياضاح أهمية هذه الندوة التي تتناول موضوع الأخطار



الطبيعية والتي تعد من أعلى الأخطار على مستوى العالم من حيث احتمالية الحدوث أو من حيث الأثر الذي تحدثه. ثم قام الأستاذ/ برتراند لابلوي Bertrand LABILLOY، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة CCR بعرض محاضرة عن الآلية التي تم إتباعها في دولة فرنسا لمواجهة الأخطار الطبيعية، حيث بدأ سيادته المحاضرة بإعطاء نظرة عامة على الكوارث الطبيعية بشكل عام وذلك على النحو التالي:

- تتسبب الكوارث الطبيعية في وقوع خسائر جسيمة ومن الأمثلة على تلك الخسائر ما يلي:

- خسائر في الأرواح.
- خسائر في الممتلكات.
- خسائر في توقف الأعمال وفقد الدخل لأصحاب الممتلكات التي تضررت نتيجة لتلك الكوارث الطبيعية.
- تقوم شركات إعادة التأمين بدفع التعويضات اللازمة عن تلك الخسائر ولكن ظهرت بدائل أخرى يمكن اللجوء إليها للحد من أثر هذه الكوارث بدلاً من انتظار وقوع الخسارة ثم القيام بطلب التعويض من شركات إعادة التأمين. ومن أهم هذه البدائل هو محاولة تجنب أو التخفيف من أثر تلك الكوارث وذلك عن طريق الحصول على البيانات والإحصائيات التي تساعد في تحديد طبيعة الكوارث التي قد تتعرض لها منطقة ما في خلال فترة مستقبلية محددة. ثم قام سيادته باستعراض النموذج الفرنسي في التعامل مع الكوارث الطبيعية وذلك على النحو التالي:
- تتعرض فرنسا للعديد من الأخطار الطبيعية التي تتسبب في حجم خسائر مثل:
 - العواصف
 - الأعاصير
 - الفيضانات
 - الزلازل
 - تسونامي
 - انحدارات في القشرة الأرضية.

- هناك أخطار طبيعية لا تحتاج لتدخل من الدولة لمواجهة أثرها مثل العواصف والثلوج والصقيع. في حين أن الأخطار الطبيعية مثل التصحر (جفاف الأرض) أو الفيضانات، وبخاصة التي تؤدي إلى غرق المحاصيل الزراعية، تحتاج إلى تدخل من الدولة لتفادي أو محاولة التخفيف من الأثر الذي ستحدثه تلك الأخطار.
 - تم إعداد مشروع خاص بإعادة التأمين للأخطار الطبيعية وتشاركت في هذا المشروع عدة جهات من ضمنها جهة ممثلة للدولة الفرنسية وجهة ممثلة للقطاع الخاص وشركة CCR.
 - وقد قامت شركة CCR من خلال هذا المشروع بالتعاون مع عدة جهات بحثية وتكنولوجية ومراكز إحصائية حتى يتسنى لها الحصول على بيانات وإحصائيات تخص المناخ والتغيرات الحالية والمتوقعة للمناخ حتى عام 2050 والتي قد ينتج عنها وقوع كوارث طبيعية ومن ثم بدأت الشركة في وضع الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تجنب أو التقليل من حدة الكوارث.
 - اقترحت الشركة أنه حتى يتسنى تنفيذ الإجراءات الاحترازية للتصدي للكوارث الطبيعية يمكن أن يتم فرض 12% لزيادة على قسط التأمين ويتم توجيه تلك الزيادة لتنفيذ تلك الإجراءات مثل بناء السدود أو إخلاء مناطق سكنية وإعادة تسكين المواطنين في مناطق أخرى وإلى غير ذلك من الإجراءات والتي تتطلب تعاون الدولة وتدخلها من أجل تنفيذها على الوجه الأمثل.
- وفي نهاية الندوة تم التكريم المتبادل بين الأستاذ/ علاء الزهيري للأستاذ/ برتراند لابلوي Bertrand LABILLOY رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة CCR وتم تقديم الشكر من السوق المصري على مشاركة هذه الشركة للمجهودات والإنجازات المحققة في مجالات الأخطار الطبيعية.

الاتحاد المصري للتأمين يكرم

قيادات التأمين بالسوق المصري

يوم الاثنين الموافق 29 يوليو 2019



أقام الاتحاد المصري للتأمين برئاسة الأستاذ / علاء الزهيري رئيس الاتحاد حفل تكريم بفندق ماريوت الزمالك يوم الاثنين الموافق 2019/7/29 لبعض السادة الرؤساء والأعضاء المنتدبين السابقين الذين طالما ساهموا على مدى سنوات ماضية في خدمة وإنجاح العمل بالاتحاد وسوق التأمين المصري من خلال تمثيلهم في أجهزة الاتحاد المختلفة سواء أعضاء

الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو المجالس التنفيذية، وتضمن التكريم كلا من:

- تكريم أسم المرحوم/محمد عبد الله العضو المنتدب لشركة قناة السويس للتأمين.
- الأستاذ/عبد الرؤوف قطب العضو المنتدب لشركة بيت التأمين المصري السعودي سابقاً ورئيس الاتحاد المصري للتأمين سابقاً.
- الأستاذ/حسين عطا الله رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين سابقاً.

- الأستاذ/ بشار الحلبي العضو المنتدب لشركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات سابقاً
- الأستاذة/ عبير حلمي العضو المنتدب لشركة بوبا ايجيبت للتأمين سابقاً

وقد حضر مراسم هذا الحفل المستشار/رضا عبد المعطى ، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والدكتور/عادل منير الأمين العام للاتحاد الأفروأسيوى للتأمين وإعادة التأمين والأستاذ/عبد الخالق رؤوف الأمين العام السابق للاتحاد العام العربي للتأمين والأستاذ/أدهم المزين العضو المنتدب لشركة هانوفر ري البحرين ولفيف من رؤساء شركات التأمين وشركات الوساطة ولفيف من رواد صناعة التأمين في مصر.

في بداية الاحتفالية تقدم الأستاذ / علاء الزهيري ، رئيس الاتحاد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين ببالغ الشكر والتقدير للسادة المكرمون لما قدموه خلال سنوات عملهم بالقطاع عبر رحلة طويلة من العمل الجاد والإبداع والتطوير لرفع شأن صناعة التأمين بمصر، ثم تفضل سيادته بتسليمهم هدايا رمزية تحمل شعار الاتحاد المصري للتأمين.

كما ألقى المستشار رضا عبد المعطى كلمة تحية للسادة المكرمين ونقل اليهم تحيات الأستاذ الدكتور/ محمد عمران ، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

كما تقدم السادة المكرمون بالقاء كلمات شكر للسادة الحضور ورؤساء أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وشكر خاص للاتحاد المصري للتأمين على حفاوة الاستقبال وكريم الاستضافة وعلى هذا التكريم المميز متمنين مزيد من التوفيق والنجاح لكافة شركات التأمين وشركات الوساطة العاملة في السوق المصري وفي نهاية الاحتفالية تم دعوة الجميع إلى حفل عشاء على شرف السادة المكرمين.

عقد ندوة حول الكوارث الطبيعية والأخطار الزراعية

بالتعاون مع شركة (UIB) United Insurance Brokers

يوم الاربعاء الموافق 28 أغسطس 2019

نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الأربعاء الموافق 2019/8/28 ندوة حول الكوارث الطبيعية والأخطار الزراعية بمقر الاتحاد وبحضور عدد من قيادات سوق التأمين المصري بالتعاون مع شركة UIB بلندن وبحضور كلاً من الأستاذ/ محمد قطب العضو المنتدب والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والأستاذ/ شمس الدين قاسملى مدير اتفاقيات إعادة التأمين في المنطقة العربية والأستاذ/ داو尼 جيمس كبير إكتوارى الشركة.

وقد أفتتح الندوة الأستاذ/عادل فطوري عضو مجلس إدارة الاتحاد والعضو المنتدب لشركة

وثاق للتأمين التكافلي بحضور أكثر من 80 مشارك من السادة رؤساء شركات التأمين والعاملين المتخصصين بشركات التأمين والإعلاميين.



وقد أكد الأستاذ/ عادل فطوري في كلمته التي ألقاها على حرص الاتحاد المصري للتأمين على مدار سنوات على رفع مستوى صناعة التأمين وتنمية الثقافة التأمينية من خلال عقد ندوات متخصصة بالاتحاد بغرض التعرف على المستجدات العالمية في مجالات التأمين المختلفة ومنها التأمين على الأخطار الطبيعية.

كما أوضح أن تزايد التعرض للأخطار الطبيعية في الفترة الأخيرة وخاصة السيول أوجب أهمية إنشاء مجمعة لتأمين الأخطار الطبيعية وهناك بالفعل لجنة مشكلة بالاتحاد لدراسة إنشاء مجمعة للأخطار الطبيعية للسوق المصري لتوفير الحماية التأمينية والتغطية للممتلكات والمشروعات التي تتعرض لهذه الأخطار.

وقد تناولت الندوة التغطية التأمينية للكوارث الطبيعية وتجارب الأسواق الأخرى في إنشاء مجمعات إجبارية لتغطية الأخطار الطبيعية كفرنسا والجزائر وتركيا والمغرب.

وتعد مجمعة الأخطار الطبيعية بفرنسا الأقدم من حيث النشأة فقد تأسست عام 1983 وهي مجمعة إجبارية على جميع وثائق تأمين الحريق والهندسي وتشمل تغطية العديد من الأخطار الطبيعية ومن بينها تغطية الزلازل وتوابعها والسيول والفيضانات.

وفي نهاية الندوة تم التأكيد على أهمية تضافر الجهود بين شركات التأمين والحكومة لمواجهة هذه المخاطر من خلال تفعيل إنشاء مجمعة للأخطار الطبيعية بالسوق المصري بشكل إجباري لدعم الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين المصري وقدرته على تحمل المخاطر وتوفير برامج إعادة التأمين المناسبة بالأسواق الخارجية.

ندوة اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الإكتوارية

الاستخدامات المتطورة لبرنامج الاكسيل Excel Best Practice

يوم الأربعاء الموافق 25 سبتمبر 2019



نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الأربعاء الموافق 2019/9/25 بمقر الاتحاد، ندوة للجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الإكتوارية تحت عنوان "Excel Best Practice" برئاسة الدكتور/ سعيد جبر نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد والعضو المنتدب لشركة قناة السويس لتأمينات الحياة وتقديم كل من الدكتور/ عبد الفضيل رئيس اللجنة العامة لتأمينات الأشخاص والخبرة الإكتوارية ورئيس قطاع الشئون الإكتوارية بشركة بوبا إيجيبت والأستاذة/ رنا بدوى عضو اللجنة ورئيس قطاع الشئون الإكتوارية بشركة اكسا لتأمينات الحياة مصر.

وقد أفتتح الندوة الأستاذ الدكتور/ سعيد جبر نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد والعضو المنتدب لشركة قناة السويس لتأمينات الحياة بحضور أكثر من 80 مشارك من العاملين بقطاع التأمين من العاملين بالإدارات الفنية والإكتوارية والإدارات المرتبطة ببحوث السوق وكذلك العاملين بالإدارات المرتبطة بالتحليل المالي والتحليل الإحصائي وجمع البيانات إلى جانب عدد من طلبة الشعبة الإكتوارية بجامعة القاهرة.

تناولت الندوة الحديث عن موضوع الاستخدامات المتطورة لبرنامج الاكسيل سواء في تحليل البيانات أو الاستخدامات العادية بشكل متطور وتلك الاستخدامات غير المتعارف عليها بين أغلب المتعاملين به.

أيضا تناولت الندوة الاستخدامات المختلفة لـ Power Query ، Power Pivot وأهميتهم في تطوير إليه العمل وإنجازه بدقة شديدة حيث تمكن المستخدمين من ربط عدة ملفات وجدول ببعضها والتي لا يمكن فعلها باستخدام المعادلات المتعارف عليها ببرنامج الاكسيل.

كما تم إلقاء الضوء على تلك الاستخدامات والوظائف الجديد للإكسيل وتعريف دورها لسوق التأمين المصري وأهميتها في تطوير وتسريع آليه العمل بالشركات وكيفية استخدام مثل هذه الوظائف الجديدة للإكسيل التي تحتاج للممارسة العملية والتدريب عليها للتمكن من استخدامها باحترافية.

ندوة دور قطاع التأمين الطبي الخاص تحت مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد بالتعاون مع الجمعية المصرية لإدارة شركات الرعاية الصحية

يوم الاثنين الموافق 7 أكتوبر 2019

نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الاثنين الموافق 2019/10/7 ندوة بفندق ماريوت الزمالك تحت عنوان " دور قطاع التأمين الخاص تحت مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد " برئاسة الأستاذ/ علاء الزهيري رئيس الاتحاد وتقديم كل من:

- الدكتور/ إيهاب أبو المجد عضو مجلس إدارة هيئة التأمين الصحي الشامل ورئيس اللجنة الاستشارية والمتحدث الرسمي باسم الهيئة.
- والدكتورة/ مي فريد مساعد وزير المالية للعدالة الاقتصادية
- والدكتور/ محسن جورج مستشار هيئة التأمين الصحي الشامل.

وبحضور عدد من رؤساء شركات التأمين وشركات الرعاية الصحية والعاملين بقطاع التأمين الطبي وبعض الإعلاميين. وقد أكد الأستاذ/ علاء الزهيري في كلمته التي ألقاها في افتتاح الندوة على حرص الاتحاد المصري للتأمين على مدار سنوات على رفع مستوى صناعة التأمين وتنمية الثقافة التأمينية من خلال عرض لأهم الموضوعات والقضايا الموجودة على الساحة والتي تهم صناعة التأمين المصرية والمتعاملين معها كما أشار سيادته ان الهدف من هذه الندوة إلقاء الضوء على دور قطاع التأمين الطبي الخاص في منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد والذي أوضحته المادة



(10) بالقانون الجديد كما أن تحديد الأسعار لمقدمي الخدمات يساهم في تخفيض تكاليف شركات التأمين مع التأكيد على استمرار دور قطاع التأمين في تقديم خدمة التأمين الصحي بالشكل المتعارف عليه حتى 2030 موعد انتهاء الدولة من تطبيق المنظومة بالكامل و سيكون بعدها دور القطاع تكميلي للخدمات الحكومية المقدمة .

أشارت الدكتورة/ مي فريد مساعد وزير المالية للعدالة الاقتصادية أن هناك دعم كبير من الدولة للتأمين الصحي الشامل الجديد والذي يعتمد على ثلاث محاور وهي اشتراكات المواطنين والدعم الذي تقدمه الدولة لغير القادرين والتي تتمثل في

تخفيف عبء نفقات العلاج والمساهمة في تكلفة التأمين الصحي وموارد أخرى من الضرائب المخصصة لمعالجة نظام التأمين الصحي. كما أنه سيكون للمواطنين لأول مرة حرية اختيار أماكن تقديم الخدمات العلاجية لهم. وتناول الدكتور/ محسن جورج مستشار هيئة التأمين الصحي الشامل مقارنه بين منظومة التأمين الصحي الشامل القديم والجديد وأكد أن النظام الجديد إلزامي يتضمن كافة شرائح المجتمع المختلفة وفقاً لاحتياجات كل فئة كما أن حرية اختيار مقدمي الخدمة يخلق تنافس إيجابي في صالح العميل بالإضافة إلى إمكانية حساب مؤشرات أداء مقدم الخدمة مع وجود تسعير محدد وإنشاء أكبر صندوق مالي في التأمين الصحي يغطي 100 مليون مواطن. وأضاف سيادته أن هناك مرحلة انتقالية في حدود 10 سنوات قادمة حتى نصل إلى سنة 2030 يتم خلالها تحقيق التغطية الصحية الشاملة لـ 27 محافظة داخل جمهورية مصر العربية.

وأكد الدكتور/ إيهاب أبو المجد عضو مجلس إدارة هيئة التأمين الصحي الشامل أن هناك إعادة هيكلة لمنظومة الرعاية الصحية بمصر والتي تشمل المبادرات التي تدعمها الدولة في الفترة الاخيرة مثل علاج المرأة والكشف المبكر على اورام الثدي وعلاج مرضى فيروس سى كما أن هناك تعاقدات جديدة تمت بين مقدمي الخدمة ومستشفيات ومراكز الأشعة وغيرها.

وقد انتهت الندوة إلى مجموعه من التوصيات كان من أهمها ما يلي:

- ضرورة الحفاظ على شركات التأمين سواء عام أو خاص والتي تمارس فرع التأمين الطبي وذلك بإتاحة الفرصة لها بالتعاقد بصورة اختيارية مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لتوفير التغطية التأمينية لقطاعات أو محافظات أو فئات معينة من المجتمع طبقاً للشروط والبنود والمزايا والتغطيات التي تطلبها الهيئة للاستفادة من الخبرات التراكمية المتكونة لدى شركات التأمين.
- إمكانية الاستفادة من خبرات شركات التأمين التي تمارس التأمين الطبي في إدارة برنامج التأمين الصحي الحكومي لما لها من خبره كبيرة في هذا المجال تتمثل في الكوادر الفنية والإدارية وأنظمة الحاسب الآلى المتاحة لديها وكذا الاستفادة من شبكتها الطبية المتميزة والكبيرة.

ندوة الكوارث الطبيعية والأخطار الزراعية

بالتعاون مع شركة سويس ري Swiss Re

يوم الاثنين الموافق 14 أكتوبر 2019

في ضوء سعى الاتحاد المصري للتأمين إلى دعم وتطوير سوق التأمين المصري وذلك بمحاولة إطلاع السوق على المستجدات العالمية والتطورات التكنولوجية والاتجاهات العالمية الحديثة فيما يتعلق بصناعة التأمين و تشجيع شركات التأمين على الاطلاع على التغطيات التأمينية الحديثة في جميع أنحاء العالم والتي من الممكن أن يتم العمل بها في السوق المصري ، فقد تم عقد لقاء بين الاتحاد المصري للتأمين وشركة سويس ري وبحضور عدد من القيادات والعاملين بسوق التأمين المصري وذلك بمقر الاتحاد بتاريخ 2019/10/14، وقد كان اللقاء تحت عنوان "مجمعة الكوارث الطبيعية ومجمعة الأخطار الزراعية".

بدأت الندوة بقيام الأستاذ/ علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين بالترحيب بالسادة ممثلي شركة سويس ري وبياضاح أن هذا اللقاء يأتي ضمن عدة لقاءات قام الاتحاد بعقدتها من أجل بحث الآلية الخاصة بإنشاء مجمعة للكوارث الطبيعية بالسوق المصري وكذلك مجمعة للأخطار الزراعية.

ثم بدأ الأستاذ/ هادى رياشى Hadi Riachi ، رئيس منطقة شمال إفريقيا شركة سويس ري بعرض محاضرة عن المفهوم الخاص بمجمعات الكوارث الطبيعية بشكل عام وتطبيق ذلك على سوق التأمين المصري حيث بدأ سيادته المحاضرة بإعطاء عرض شامل لحجم الكوارث الطبيعية على مستوى العالم والحلول التي يقدمها التأمين لمواجهة هذه الكوارث. ثم انتقل سيادته إلى استعراض وضع الكوارث الطبيعية في مصر وذلك من خلال سرد تاريخي للكوارث الطبيعية

التي تعرضت لها مصر وذلك منذ عام 1994 وحتى 2016 وأوضح سيادته الآلية التي يمكن من خلالها إنشاء مجمعة الأخطار الطبيعية والكيفية التي ستعمل بها تلك المجمع.



واختتم الأستاذ/ هادي رياشي المحاضرة الخاصة بسيادته من خلال عرض حالات عملية لتجارب الدول التي نجحت في إنشاء مجمعات للكوارث الطبيعية. حيث استعرض سيادته تجارب كل من:

- مجمعة الكوارث الطبيعية التركية.
- مجمعة الكوارث الطبيعية المغربية.

وأشار سيادته إلى أنه يمكن لسوق التأمين المصري الاستفادة من تلك التجارب عند القيام بإنشاء مجمعة الأخطار الطبيعية المصرية.

ثم قام الأستاذ/ ماريو ويليام Mario Wilhelm ، رئيس الشرق الأوسط وأفريقيا - شركة سويس ري ، بعرض محاضرة عن تأمين الأخطار الزراعية والمجمعات الخاصة بها حيث بدأ سيادته المحاضرة باستعراض حجم القطاع الزراعي على مستوى العالم والنمو الذي شهده

التأمين الزراعي مؤخراً. ثم ألقى سيادته الضوء على القطاعات الزراعية التي يتم إعادة تأمين لها وهي:

- المحاصيل الزراعية.
- الثروة الحيوانية.
- الغابات.
- المزارع السمكية.
- الصوب الزراعية.

ثم استعرض سيادته أنواع المنتجات التأمينية المناسبة لكل قطاع من القطاعات الزراعية ثم انتقل سيادته لاستعراض الآلية التي يمكن من خلالها إنشاء مجمعة لتأمين الأخطار الزراعية حيث أوضح أنه من الممكن إنشاء المجمع عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأعطى مثال على ذلك بمجمعة التأمين الزراعي بإسبانيا. واختتم الأستاذ/ ماريو ويليام المحاضرة الخاصة بسيادته باستعراض الخدمات التأمينية التي تقدمها شركة سويس ري في مجال تأمين الأخطار الزراعية من خلال تقديم الحماية اللازمة للمزارعين ولشركات التأمين وكذلك استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتقييم تقدير الخسائر والأضرار فور وقوعها، ومراقبة آلية العمل في المحافظ التأمينية الخاصة بها.

واختتم اللقاء بإبداء السادة ممثلي شركة سويس ري رغبتهم في عقد المزيد من اللقاءات مع ممثلي شركات التأمين المصرية لبحث سبل التعاون بين شركتهم الموقرة وسوق التأمين المصري تحت رعاية الاتحاد المصري للتأمين.

ندوة اللجنة العامة لتأمينات السيارات

أهم ضوابط الاكتتاب لفرع تأمين السيارات (الاكتتاب على أساس الخطر)

يوم الاحد الموافق 19 ديسمبر 2019

نظم الاتحاد المصري للتأمين يوم الأحد الموافق 2019/12/29 ندوة للجنة العامة لتأمينات السيارات تحت عنوان " أهم ضوابط الاكتتاب لفرع تأمين السيارات (الاكتتاب على أساس الخطر) " برئاسة الأستاذ/ محمد مصطفى عبد الرسول ، العضو المنتدب لشركة أورينت للتأمين- مصر وتقديم الأستاذ/ إبراهيم لبيب ، رئيس اللجنة العامة لتأمينات السيارات والمدير التنفيذي للمجموعة المصرية للتأمين الإجباري على السيارات، وبحضور أكثر من 80 مشارك من العاملين بقطاع التأمين والعاملين بالإدارات الفنية لتأمينات السيارات بالشركات وبعض السادة الوسطاء والإعلاميين.



تم عقد الندوة لمناقشة الاكتتاب الفني السليم في تأمينات السيارات والذي يقوم على أساس تقييم الأخطار لتحديد

المقبول والمرفوض منها مع الأخذ في الاعتبار لدرجة لخطورة لتحديد السعر وباقي الشروط المناسبة بالإضافة الى تحديد الشروط الإضافية وحدود الاحتفاظ والتي على أساسها تتم ترتيبات إعادة التأمين.

كما تناول الحديث أهمية إجراء المعاينات الفنية الدقيقة لجميع السيارات قبل الإصدار وكذلك تصوير السيارة وإرفاق الصور وتقرير المعاينة موضح به بصمة الشاسيه بملف الإصدار.

الى جانب أهمية إثبات جميع البيانات الخاصة بالسيارة بتقرير معاينة الإصدار والأجهزة الكمالية الأخرى وضرورة استيفاء العميل أو المنتج لطلب التأمين موضحاً به كافة البيانات المطلوبة مع إرفاق المستندات المؤيدة لصحة البيانات وان يتم التأمين بالقيمة السوقية للسيارة وقت إجراء التأمين أو التجديد، بالإضافة الى التأكد من سريان رخص القيادة ورخص تسيير السيارة المؤمن عليها (إن وجدت) عند بداية التأمين.

وأوضحت الندوة انه يتم قبول التأمين على السيارات الزيرو التي لم ترخص والتي قد تكون لصالح البنوك أو شركات التأجير التمويلي مع تقديم إقرار من المؤمن له بالالتزام بتقديم صورة من رخصة السيارة خلال أسبوع/ أسبوعين كحد أقصى من بداية التأمين مع النص على الجزاء في حالة وقوع الحادث بعد مهلة الترخيص في حالة عدم الترخيص، وأخيراً تم الحديث عن التغطيات التأمينية التي تقدمها وثيقة السيارات التكميلي.

وخلال الجزء الثاني من الندوة تم الحديث عن قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 252 بتاريخ 24/02/2019 بتأسيس المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات يكون دورها إدارة جميع أعمال التأمين الإجباري على المركبات (إصدار - تحصيل - تعويضات).

بالإضافة الى قيام وزارة الداخلية من خلال أجهزتها المعنية بإنشاء وتطوير الانظمة الإلكترونية التي تساعد على الربط بينها وبين قطاع التأمين وتدريب العاملين لديهم على استخدام كافة هذه الانظمة لتحقيق الراحة للمواطن عند استخدام كافة هذه الانظمة حيث وفرت الوزارة للمواطن خدمة الدفع الإلكتروني من خلال استخدام كروت الدفع الإلكتروني مسبقة الشحن وغيره من الخدمات الأخرى التي تقدم على الموقع الإلكتروني للوزارة.

ومن بين مزايا انشاء المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات:

- القضاء التام على تزوير الوثائق او التلاعب في التعويضات وذلك من خلال الاعتماد على الإصدار الإلكتروني والربط مع قاعدة بيانات المرور.

- زيادة حصيلة شركات التأمين من الأقساط حيث أظهرت النتائج زيادة متوسط قسط الوثيقة الواحدة حيث أصبحت 230 جم بدلا من 170 جم.
- زيادة حصيلة الدولة من الضرائب والدمغات.
- زيادة حصيلة الهيئة العامة للرقابة المالية من مصاريف الاشراف والرقابة وكذلك رسوم اعتماد الوثائق.
- إنشاء قاعدة بيانات قومية كامله تضم بيانات أعداد المركبات - الماركة - النوعية - النشاط - نتائج التعويضات.
- استفادة جميع شركات التأمين من وثائق تأمين اللوحات الجمركية بدلا من تركيزها في يد بعض الشركات.
- تخفيض تكاليف شركات التأمين والعملاء بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الإصدار ومتابعة التعويضات وسهولة الإصدار من خلال الشباك الواحد داخل المرور أو ماكينات الدفع الفوري أو الموقع الإلكتروني.
- القضاء على المظهر السلبي الخاص بالأكشاك على الارصفة في حيز الوحدات المرورية والتي كان يتم إصدار الوثائق منها سابقا.
- ضمان تعويض كل حالة وفاة أو اصابة جسمانية أو مادية للمضرورين حيث لم تعد هناك حالات تزوير للوثائق مما كان يعطى الحق لشركات التأمين وحتى الصندوق الحكومي من رفض هذه الحالات بدعوى أن الوثيقة مزورة وخاصة أن هذه الوثائق معدة أصلا لمصلحة المضرورين وليس لمصلحة المؤمن لهم.
- توحيد فكرة احتساب المخصصات الفنية كالتعويضات تحت التسوية سواء في حالات الوفاة على أساس الموضح بمحضر الشرطة وليس المبلغ أو الإصابات وكذلك توزيع الأقساط طويلة الاجل مما يعطى نتائج حقيقية.



تقرير مؤتمر شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين "شرم راندفو"

2nd Sharm El Sheikh Rendezvous

إغلاق فجوة الحماية التأمينية لتحقيق الربحية في صناعة التأمين

بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 11 الى 13 نوفمبر 2019

شهدت مدينة شرم الشيخ فعاليات المؤتمر السنوي العالمي الثاني للتأمين وإعادة التأمين، والذي ينظمه الاتحاد المصري للتأمين سنوياً، تحت رعاية وزارة قطاع الأعمال العام والهيئة العامة للرقابة المالية. وبمشاركة معالي الدكتور/ محمد معيط وزير المالية والدكتور/ محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، واللواء/ محمود عيسى مندوباً عن محافظ جنوب سيناء. وقد أُنعت مؤتمر 2nd Sharm El Sheikh Rendezvous في فندق ريكسوس بريميم سي جيت Rixos Premium Seagate بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 11-13 نوفمبر 2019 تحت عنوان:

إغلاق فجوة الحماية التأمينية - لتحقيق الربحية في صناعة التأمين

بهدف التنسيق ودعم الجهود على المستوى الإقليمي والعالمي للارتقاء بصناعة التأمين وإعادة التأمين المصرية لتحقيق الربحية في صناعة التأمين، ويهدف الملتقى إلى توفير فرصة مميزة للوفود المشاركة للاستفادة من تجارب الأسواق المختلفة، كما يعد إطار لتحديث المعارف في مجالات التأمين المختلفة والوقوف على أهم وأفضل الممارسات في مجال الصناعة وتأسيس آليات التعاون بين أسواق التأمين وإعادة التأمين بالعالم من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنمية علاقات العمل واستعراض أهم الفرص والتحديات بالسوق المصرية والأسواق العالمية.

وتم تحديد المقر الدائم للملتقى سنوياً في مدينة شرم الشيخ في إطار التأكيد على أن مصر لا زالت مقصداً سياحياً وجاذباً لعقد مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات العالمية ليس فقط لتدعيم صناعة التأمين ولكن لإعطاء فرصة مميزة لجميع الحضور

على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للاستمتاع بأحد أهم وأشهر المدن السياحية حول العالم والذي يعطي فرصة مميزة للمشاركة على المستوى العلمي والعملية وعلى المستوى الترفيهي والسياحي.

وقد ناقش المؤتمر خمسة محاور على مدى يومين:

- التطور التشريعي في قطاع التأمين مصر وأثره على التغلب على التحديات التي تواجه القطاع اليوم ومستقبلاً.
- إغلاق فجوة الحماية التأمينية – لتحقيق الربحية في التأمينات العامة.
- إغلاق فجوة الحماية التأمينية لمخاطر المناخ والكوارث الطبيعية.
- المتطلبات الأساسية لنجاح وسطاء التأمين كشركاء بيئة مستدامة تتسم بالتنافس والابتكار.



- توسيع منظور تأمينات الحياة من خلال خطط تأمين الرعاية الصحية طويلة الأجل LTC .

ويعد مؤتمر شرم الشيخ نافذة للتواصل بين سوق التأمين المصري وأسواق التأمين الإقليمية والعالمية، كما يتيح الفرصة لتبادل الخبرات والاطلاع على أحدث المستجدات الخارجية والتطورات في الأسواق العالمية.



وقد ضم الملتقى كافة الجهات العاملة والداعمة لصناعة التأمين وإعادة التأمين على مستوى سوق التأمين المصري والإقليمي والعالمي مما أدى إلى تدعيم آليات التعاون بين أسواق التأمين وإعادة التأمين بالعالم من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنمية العلاقات التجارية وتوفير فرصة فريدة للوفود المشاركة لعرض إنجازاتهم التي تحققت في مجال صناعة التأمين وإعادة التأمين واستعراض أهم الفرص والتحديات بالسوق المصري والأسواق العالمية.



وقد شهد الملتقى إقبالاً إيجابياً من المشاركين على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية حيث تجاوز عدد المشاركين 850 مشارك من ممثلي كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين الإقليمية والعالمية وكذلك شركات الوساطة المحلية والعالمية من أكثر من 33 دولة على المستوى الإقليمي والعالمي.

وقد شهد مؤتمر هذا العام العديد من الفعاليات المختلفة والتي استمرت على مدى يومين حيث بدأ اليوم الأول الموافق 2019/11/12 بالفعاليات التالية:

الافتتاح الرسمي والكلمات الافتتاحية للمؤتمر:



- الأستاذ/ علاء الزهيري، رئيس الاتحاد المصري للتأمين
- اللواء/ محمود عيسى، ممثلاً لمحافظة جنوب سيناء
- الأستاذ/ باسل الحيني، رئيس شركة مصر القابضة للتأمين ممثلاً لوزير قطاع الاعمال العام.
- الدكتور/ محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
- الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية

وفي عرفان وتقدير من صناعة التأمين المصرية، أشار السيد رئيس الاتحاد المصري للتأمين عن ان سوق التأمين المصري والعربي قد فقد اثنان من اوفي رجال الصناعة وهم الأستاذ / محمد عبد الله، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة قناة السويس والأستاذ / وائل الخطيب، رئيس مجلس الإدارة لشركة لوكتون لوساطة التأمين – الشرق الأوسط عرض فيلم تسجيلي قصير عن إنجازات الاتحاد المصري للتأمين خلال العام المنصرم والتطور الذي شهدته صناعة التأمين المصرية خلال تلك الفترة وكذلك استعراض أوجه التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية من أجل دعم وتطوير صناعة التأمين في مصر.



تكريم الرعاية وتوقيع البروتوكولات:

- تدشين النسخة الإنجليزية من كتاب "تاريخ صناعة التأمين" والذي تم ترجمته بالتعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وشركة UIB لوساطة التأمين.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وهيئة التأمين الإماراتية.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والشركة الوطنية للتأمين ببغداد.
- تكريم السيد الأستاذ/ فهد الحصني، العضو المنتدب والمدير التنفيذي لشركة سعودي ري.

• تكريم السيد المهندس/ أشرف سلامة، رئيس مجلس إدارة شركة أفروديت.



و الجدير بالذكر أن توقيع هذه الاتفاقيات إيماناً من الجانبين بأهمية التعاون العربي المشترك في كافة القطاعات ومنها قطاع التأمين الذي يلعب دوراً هاماً وحيوياً في حماية الأفراد والمؤسسات وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الطرفين والاستئناس بتجارب البلدين في مجال التخطيط الاستراتيجي من خلال الوقوف على الخطط والبرامج والمشاريع في مجالات التأمين وإعادة التأمين، إضافة إلى التعاون الثنائي في إطار القوانين والتشريعات التي تحكم اعمال التأمين وإعادة التأمين في كلا البلدين والاستفادة من خبرات البلدين في تطوير واستحداث هذه التشريعات . هذا ولقد توالفت فعاليات المؤتمر من خلال قيام نخبة من خبراء صناعة التأمين على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بتقديم المحاضرات المتميزة خلال جلسات المؤتمر كما يلي:



الجلسة الأولى: الجزء الاول
دكتور/ محمد عمران رئيس هيئة
الرقابة المالية
التطور التشريعي في قطاع التأمين
في مصر وأثره على التغلب على
التحديات التي تواجه القطاع اليوم
ومستقبلاً

قام دكتور/ محمد عمران، رئيس
 هيئة الرقابة المالية، بإيضاح أن
 مجلس إدارة الهيئة قد انتهى من
 الموافقة على القانون الموحد
 للتأمين بعد أن استمرت مناقشته

طوال العام الماضي من خلال عدة اجتماعات بين الهيئة وكافة الجهات المعنية بصناعة التأمين مثل الاتحاد المصري للتأمين وشركات التأمين والوسطاء وغيرهم من الجهات المرتبطة بصناعة التأمين. وأشار سيادته الى أنه لأول مرة يكون هناك قانون يشمل كل ما يتعلق بالتأمين والوسطاء وصناديق التأمين الخاصة.

حيث يحتوي هذا القانون على 221 مادة من ضمنها بعض المواد من القانون المدني والتي كانت تتعلق بالتأمين. كما أوضح سيادته إلى أن هناك بعض الموضوعات التي ستخضع للمناقشة عند طرح القانون للحوار المجتمعي ومنها على سبيل المثال، آلية تشكيل مجلس إدارة شركات التأمين. حيث تم النص على أنه يجب على جميع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة ومنها شركات التأمين أن يتضمن مجلس إدارتها على عنصر نسائي واحد على الأقل، ومن ثم ستقوم الهيئة بإعطاء مدة للشركات لتوفيق أوضاع مجالس إدارتها وفقاً لأحكام القانون الجديد. كما أشار إلى أنه ستكون كل شركة تأمين ملزمة بأن يكون لديها لجنة أو قسم لكل من المخاطر والحوكمة والتنمية المستدامة.

حيث أوضح سيادته أن التقرير السنوي الذي يصدر عن مجلس إدارة شركة التأمين يتعين أن يحتوي على تقرير عن الحوكمة وتقرير عن الاستدامة بصفتها موضوعات هامة للغاية.

كما ألقى دكتور/ عمران الضوء على نقطة هامة وهي أن القانون الذي سيصدر لن تكون له لائحة تنفيذية وإنما ستصدر له قواعد وضوابط رقابية يضعها مجلس إدارة الهيئة فيما عدا الجزء المتعلق بالتأمين الإلزامي والذي يرتبط بمجلس الوزراء؛ حيث تم ذكر 11 نوع من التأمين الإلزامي في القانون ولكن تم النص على أنه يجوز لمجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يقوم بإضافة أنواع أخرى من التأمين الإلزامي. وأوضح سيادته أنه يتعين أن تتم موافقة مجلس الوزراء على التأمينات الإلزامية حيث أنها تنطبق على عامة الشعب ومن ثم فإن القرار المتعلق بتلك التأمينات يتعلق بالسياسة العامة للدولة. كما أنه يجب عند صدور القانون أن يتم مناقشة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة وذلك بأن توضح السياسة الاستثمارية الخاصة بتلك الكيانات أنها ملتزمة بحد أدنى من الاستثمارات طويلة الأجل ومن ثم يتم بحث الآلية التي يمكن من خلالها توفير منتج مالي سواء في تمويل مشروعات البنية التحتية أو تمويل مشروعات طويلة الأجل أو الاستثمار في منظومة التمويل العقاري حيث أنه يجب أن تكون هناك أدوات مالية وبها حسابات دقيقة للخطر حتى تشجع شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التقاعد على أن تقوم باستثمار جزء من مواردها في تلك المنتجات المالية.

وأوضح دكتور/ عمران أن القانون الجديد يحتوي على جزء خاص بالشمول المالي حيث أشار سيادته إلى أنه قد قام مع الاتحاد المصري للتأمين ببحث الآلية التي يمكن من خلالها تشجيع المواطنين على الإقبال على التعامل مع شركات التأمين من خلال توفير منتجات تأمينية مختلفة وكذلك التأكيد على أن شركات التأمين ملتزمة بسداد التعويضات التزاماً كاملاً.

وبالتالي يجب أن يتم زيادة الوعي لدى المواطنين ليس فقط بأهمية التأمين وبالإعلان عن المنتجات التأمينية؛ ولكن أيضاً بالتأكيد على التزام شركات التأمين بدفع التعويضات المستحقة في حينها.

وأشار دكتور/ عمران أيضاً إلى ضرورة محاولة زيادة الوعي بأهمية التأمين وبما يمكن أن يقوم التأمين بتقديمه للمواطنين. وأنه يجب استغلال الفرصة المتاحة أمام قطاع التأمين المصري فيما يتعلق بالتنمية والتأمين المستدام لا سيما وأن مصر كانت الدولة رقم اثنين في الانضمام لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بمبادئ التأمين المستدام، وبالتالي فإن لدى قطاع التأمين المصري الفرصة أن يكون له تواجد على الصعيد الدولي من خلال الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والتغيرات المناخية. وقد اختتم الدكتور/ محمد عمران حواراً بأنه على قناعة بأن هذا القانون الجديد سيساهم في حدوث انطلاقة جديدة لسوق التأمين في مصر.



الجلسة الأولى: الجزء الثاني
الأستاذة/ سينا حبوس رئيس قسم التنمية المستدامة ومستشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية للتنمية المستدامة
صياغة أجندة التأمين المستدام في مصر

قامت الأستاذة/ سينا حبوس بإلقاء الضوء على التطورات التي تحدث في العالم بأسره بخصوص السياسات الاقتصادية حول التنمية المستدامة والاحتباس الحراري والتغيرات المناخية التي تقع على مستوى العالم. وقد أوضحت سينا حبوس أن مبدأ التنمية المستدامة يركز على ثلاثة محاور تجمع بين المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

حيث يتجه العالم الآن من خلال الأمم المتحدة نحو الأهداف العالمية للاستدامة وتبنى سياسات اقتصادية تشمل هذا المبدأ. وترجع أهمية السياسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة إلى أنها تهتم بالناحية البيئية للمجتمع وللإقتصاد وبالتالي وضعت دوراً للموارد الطبيعية. كما أوضحت أيضاً أن مصر قد وضعت أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة كجزء من رؤية مصر 2030، وأضافت أن الهيئة بدورها ستقوم بمساندة سوق التأمين المصري وتوعيته بكل ما يتعلق بمبدأ الاستدامة.. حيث تهدف الهيئة إلى أن يتم في خلال عامين إنشاء قسم للتأمين

المستدام داخل كل شركة. كما تهدف الهيئة أيضاً إلى أن يتم زيادة الوعي بمدى ارتباط الاحتباس الحراري بالكوارث الطبيعية التي تقع على مستوى العالم، ومن ثم تسعى الهيئة إلى أن تبدأ الشركات في تبني فكر تقدير خطر التغيرات المناخية وكيف يمكن وضع التغيرات المناخية ضمن أجندة المخاطر الخاصة بشركات التأمين، وكذلك وضع برامج تكنولوجية مستحدثة لقياس الخطر التابع للبيئة وذلك بالاعتماد على قياسات جغرافية واقعية تعكس طبيعة التغيرات المناخية وطبيعة الجو الحالي في مصر.

وأوضحت سينا حبوس ان المطلوب من قطاع التأمين هو التفاعل والتغيير سواء عن طريق المنتجات التأمينية التي يقدمها أو من خلال تغيير الآلية الخاصة بالاستثمار، فعلى سبيل المثال هناك شركات لإعادة التأمين قد توقفت عن الاستثمار في

تجارة الأسمت والفحم... إلخ. واختتمت سينا حبوس المحاضرة بالتأكيد مرة أخرى على استعداد الهيئة على مساعدة شركات التأمين المصرية في كل ما يتعلق بتبني فكر الاستدامة.



الجلسة الثانية: ضيف الشرف

حيث بدأ الحوار بتوجيه عدة أسئلة إلى الدكتور/ محمد معيط بهدف محاولة الاقتراب من حياته الشخصية والتعرف على أوجه الخلاف بين حياته قبل تولي المنصب وبعد توليه. كما تطرق الحوار أيضاً إلى سؤال الدكتور/ معيط عن رؤيته لمستقبل مصر كمواطن مصري وكمسئول في الدولة المصرية، حيث أوضح سيادته أنه متفائل للغاية بمستقبل مصر وأنه خلال الأعوام المقبلة سيشعر المواطن المصري بالتطور والتقدم والتحسين في كافة مناحي الحياة على أرض مصر.

وأن مصر ستكون خلال السنوات العشر المقبلة واحدة من أهم دول العالم التي تحقق نمواً اقتصادياً، لقد حققنا معدلات نمو اقتصادية من بين أعلى المعدلات عالمياً، ونستهدف خلال 3 سنوات تحقيق 7% نمواً وتخفيض العجز إلى أدنى مستوياته، كما أضاف «سننافس الصين في تحقيق أعلى معدلات نمو خلال الفترة المقبلة».

ولفت إلى أن البطالة انخفضت إلى دون مستوى 9% بعد أن كانت وصلت إلى 13% تقريباً، وتحولنا إلى دولة تبحث عن تصدير الكهرباء والغاز بعد أن كنا نعاني من أزمات حادة في توفير الكهرباء والغاز.



الجلسة الثالثة: إغلاق فجوة الحماية التأمينية - لتحقيق الربحية في التأمينات العامة

برئاسة الأستاذ/ السيد فاسيليس كاتسيببس، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا A.M. Best . المتحدثون:

- السيد / فهد الحصني، المدير العام التنفيذي، "سعودي ري".
 - الأستاذ / هادي رياشي، رئيس شمال إفريقيا والشرق الأوسط، شركة إعادة التأمين السويسرية Swiss Re.
 - الأستاذ/ مؤمن مختار، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين.
 - الأستاذ/ سلفادور أورلاندو، رئيس منطقة الشرق الأوسط، شركة Partner Re Europe فرع زيورخ.
- حيث تم إلقاء الضوء على فجوة الحماية التأمينية والتي تعبر عن حالة التأمين العالمي في الوقت الحاضر، وكيف يمكن لرجال الأعمال في مجال الصناعات المختلفة والمجتمعات العمرانية وشركات التأمين تحديد الفجوات التأمينية والعمل معاً لإغلاقها. وخلال الجلسة تم تعريف الفجوة التأمينية على أنها نقص التغطية التأمينية بالنسبة لقيمة الأصول المعرضة للخطر والتي لا تغطيها وثائق التأمين بالكامل. وفي ضوء وصول الفجوة التأمينية في مصر إلى 2.8 مليار دولار كان من المهم فهم حجم هذه الفجوة وأين توجد، لأن ذلك يساعد في التعامل مع هذه الفجوة وكذلك من الضروري بشكل خاص أن

تكون الحكومات على علم بحجم الفجوات التأمينية لديها حتى تتمكن من تحديد حجم تعرضها للخسائر الغير المؤمنة التي قد تضطر إلى تمويلها.



قال مؤمن مختار، العضو المنتدب لشركة مصر للتأمين، إن نسبة الإنفاق بسوق التأمين المصرية بلغت نحو 38%، مؤكدا على أهمية العودة للأساسيات والثوابت وخاصة التسعير الجيد للوقوف على أرض صلبة ومواجهة التحديات التي تواجه السوق.

وأكد على ضرورة وضع هوامش لبناء احتياطات لشركات الإعادة حتى تستطيع الإيفاء بالتزاماتها، مؤكدا على أهمية استخدام التكنولوجيا للوصول إلى عدد كبير من العملاء، والوقوف على حلول لتكلفة الاستحواذ من الوسطاء. وصرح بأن شركته ترغب دائما في التواصل والتنسيق مع كل اللاعبين الجدد بالسوق في ظل بيئة تنافسية حرة بعيدا عن الخسائر التي ظهرت ببعض بيانات الأعمال خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى أن بعض المجالات لا تبذل خطط للاستمرار والبقاء.

وأشار إلى أن حجم الأقساط يرتفع بالسوق المصرية مقارنة بلاش الأرباح وخاصة مع تقديم بعض التغطيات الإضافية دون مقابل ومع الوقت ستؤثر على الأرباح أكثر، وكما أن الفترة الماضية شهدت انسحاب بعض اللاعبين من السوق نتيجة عدم تحقيق عوائد بالاستثمار، مؤكدا على أهمية تغيير دورة العاملين بالقطاع وتحويل القدرات. وأوضح أن التكنولوجيا تعتبر أحد الأشياء التي تقلل من تكلفة الاستحواذ لأنها تصل لعدد أكبر من الأفراد، إلا أن القطاع ما زال في حاجة للفتوات البشرية للحفاظ على العلاقة مع العملاء وزيادة القاعدة الأفقية بالتوازي مع القاعدة الراسية إلى جانب البعد عن الفتوات ذات التكلفة العالية، مطالبا الشركات بضرورة إصدار منتجات جديدة تتوافق مع التفكير خارج الصندوق.

وأشار إلى أن نقص المعلومات يعد أحد التحديات التي تواجه شركات التأمين، موضحا أن بعض العملاء ينظرون للشركة التي نطلب معلومات أكثر نظرة سلبية وأنها شركة سيئة وبعضهم يرفضون تقديم العملاء في حالة طلبها. ومن جانبه قال سالفاتوري اورلاندو، رئيس منطقة الشرق الأوسط بشركة بارنتري، إن تحقيق الأرباح مهم لنجاح الشركات وغياب نمو الأرباح سيسبب في عدم هضم السوق للشركات الجديدة لعدم قدرتهم على الأرباح على الأسهم والحصص السوقية، مشيرا إلى ضالة إجمالي الأرباح بآسيا والشرق الأوسط.



وأضاف أن الرقمية أصبحت جزء من العالم وعلى الأسواق العربية الاستعداد لها خاصة في ظل تزايد الطلب عليها من شركات إعادة التأمين، مؤكدا على أهمية جودة الخدمة المقدمة للعملاء في ظل تطور الأمور حيث شهد العالم حصول 56 معيد تأمين على تصنيف A فأكثر بالوقت الحالية.

وأضاف أن نتائج شركات إعادة بدأت تتراجع منذ عام 2017 لوجود عدد من الكوارث الطبيعية، مما يستوجب تطبيق التأمين المستدام لتحسين الأوضاع.

وأشار إلى أن 70% من الأفراد مازالوا يفضلون وسطاء التأمين للحصول على الخدمات مؤكدا على حاجة الصناعة لفهم ضرورة اجتذاب الأشخاص من خلال الخدمات، مؤكدا على أهمية الابتكار الفعال خاصة وأن 60% ابتكارات بالتأمين إلا أن معظمها لا يحقق عائد ولذلك يجب تطوير منتجات تفي باحتياجات السوق وتستخدم التكنولوجيا.

وأضاف فهد الحصني، المدير العام التنفيذي بشركة سعودي ري، أنه يجب على شركات التأمين موازنة محافظتها التأمينية خلال العامين القادمين وكذلك محفظة الأوراق المالية.

وأكد على ضرورة مواكبة السياسات العالمية خاصة مع وجود تغيرات كثيرة خلال الفترة الحالية، وضرورة وجود شركات إعادة قوية للاحتفاظ بشكل جيد وتحقيق عائد أكبر لحملة الأسهم.

وأضاف أن صناعة التأمين في السعودية ترحب بوجود لاعبين جدد بالرغم من تزايد عدد الشركات، مضيفا أن السوق المصرية شهدت تزايد عدد الشركات بالفترة الأخيرة خاصة في نشاط التكافل.

الجلسة الرابعة: مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية - سد فجوة الحماية التأمينية



برئاسة الأستاذ/ عمر جودة، المدير الإقليمي لمنطقة شمال شرق إفريقيا والشرق الأوسط، شركة AFRICA RE. المتحدثون:

- الأستاذ/ بيت ستريبييل، المدير التنفيذي لسوق الشرق الأوسط وأفريقيا (Swiss Re).
- الأستاذة/ لمياء بن محمود، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة الشركة التونسية لإعادة التأمين.
- الأستاذ/ مارك بوك، مدير أسواق شمال أفريقيا وجنوب البحر المتوسط، وأفريقيا الفرنكوفونية SCOR.

.GLOBAL P&C

• الأستاذ/ أدهم الموزين، العضو المنتدب هانوفر ري تكافل وفرع هانوفر ري البحرين. تناولت الجلسة موضوع فجوة الحماية التأمينية من منظور الكوارث الطبيعية حيث تم إيضاح أنه عندما تكون هناك فجوة تأمينية، يمكن أن يكون للكوارث آثار كبيرة على اقتصاديات الدول والأرواح البشرية، ومن ثم يتم إعادة بناء الأصول مثل المدارس والمستشفيات والشركات والبنية التحتية بعد الكوارث الكبرى. وبدون تأمين، تتحمل هذا العبء في الغالب الحكومات التي يتعين عليها دعم المتضررين من الأفراد الذين فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم، والشركات التي تضررت مصانعها ومستودعاتها.

وحددت الجلسة الكيفية التي يمكن من خلالها قياس فجوة الحماية التأمينية، وأسباب الفجوة وتوضيح التدابير الخاصة بكيفية إغلاق الفجوة. وأفاد المتحدثون أن شركات التأمين وشركات إعادة التأمين مطالبة بمساندة الحكومات في مواجهة الكوارث الطبيعية التي سجلت إجمالي خسائر عالمية 1.3 تريليون دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، وأن 70% منها غير مغطى تأمينية. ومن جانبه قال مارك بوك مدير أسواق شمال أفريقيا وجنوب البحر المتوسط وأفريقيا الإلكترونية بشركة سكور ري الفرنسية، إن اجمال خسائر الكوارث الطبيعية خلال عام 2017 فقط سجل 180 بليون دولار.

في سياق متصل قال المشاركون في الجلسة أن مصر أصبحت كغيرها من دول العالم أصبحت عرضة لمخاطر التغيرات المناخية مثل الفيضانات والزلازل خاصة بمنطقة سيناء. من جانبه قال عمر جودة المدير الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالشركة الإفريقية لإعادة التأمين، أن التأمين أصبح أحد الأدوات التي تساعد الدول في مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية خاصة في الدول الأقل استعدادا لمواجهة تلك التغيرات، مضيفا أن حكومات الدول مطالبة باتخاذ الإجراءات الوقائية للتنبؤ بتلك التغيرات واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

واكدت لمياء بن محمود رئيس مجلس إدارة الشركة التونسية لإعادة التأمين، على انه يجب تقليص الفجوة لمخاطر الكوارث الطبيعية والتي من اهمها الحلول التأمينية، لافتة الى انه يجب وضع اجراءات على المدى القصير، ومن ثم تنمية البنية التحتية لشركات التأمين، موضحة ان الاجراءات التأمينية وضع منظومات صارمة للتصدي لهذه المخاطر، واوضحت

ان مستوى الفجوة يدعو للقلق، فان الفجوة موجودة في كثير من البلدان المتقدمة، فيجب تحسن ادوات التأمين من خلال المجمعات التأمينية والشراكة بين القطاع العام والخاص، لافتة الى ان تونس معرضة للمخاطر الطبيعية خاصة الفيضانات، فالوضع الحالي يتطلب تغطيات تأمينية الزامية للحد من هذه المخاطر، اضافة الى ذلك وضع شروط تغطية تأمينية نموذجية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

ودعا المشاركون في ختام الجلسة إلى تنسيق الجهود بين شركات التأمين المباشرة وشركات إعادة التأمين في مساندة



الدول لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية معتبرين انها تمثل فرصة سوقية لصناعة التأمين للقيام بمسئوليتها تجاه الحد من تلك المخاطر. وشدد المشاركون على دور أسواق التأمين في توفير الحماية لمخاطر التغيرات المناخية جنبا إلى مع الحماية التي توفرها ضد مخاطر الإرهاب ومخاطر الهجمات الإلكترونية.

الجلسة الخامسة: المتطلبات الأساسية لنجاح وسطاء التأمين كشركاء (بيئة مستدامة تتسم بالتنافس والابتكار)



برئاسة الأستاذ/ بلال الحص (شركة ناسكو فرنسا).
المتحدثون:

- الأستاذ/ عطا خطيب، الرئيس التنفيذي لشركة لوكتون Lockton - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- الأستاذ/ جورج قبان، الرئيس التنفيذي لشركة الوسطاء المتحدون UIB.

• الأستاذ/ جاك جينير ، المدير التنفيذي لشركة أليانز- الإمارات. ألقى الجلسة الضوء على أن قدرة الوسيط التقليدي على الحياة والنمو في العصر الحالي مرهون بقدرته على مواجهة أسلحة المنافسة. وأوضحت الجلسة أن التحديات التي تواجه الوسطاء حالياً بصفتهم أهم أدوات التوزيع لشركات التأمين حتى الآن هي مدى جاهزيتهم وتسليحهم بأدوات متطورة تتناسب مع التحول الرقمي على القنوات التسويقية التقليدية في التأمين وتغير توقعات المستهلكين. كما تم التأكيد على ضرورة قيام الوسيط بمواكبة التغيرات الجديدة، وخلق دور واضح لنفسه برفع مستوى مهاراته، بالإضافة الى الدور الإقناعي للعميل، واختيار أفضل الوثائق المناسبة، وتحديد الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له، ومساعدته في تسوية التعويض والحصول عليه يؤكد فعالية وجوده.



علاوة على مناقشة دور وسطاء التأمين في تنمية صناعة التأمين ومدى مساهمتهم في زيادة حجم أقساط التأمين بشكل فني، فضلاً عن مناقشة تأمينات الحياة والتي تشهد تقدماً كبيراً في مصر مع عودة التأمين البنكي مرة أخرى، وتم مناقشة كيفية مساهمة تأمين الحياة في استفادة شريحة كبيرة من المجتمع من ضمنها محدودي الدخل.

الجلسة السادسة: توسيع منظور تأمينات الحياة من خلال خطط تأمين الرعاية الصحية طويلة الأجل LTC



برئاسة الأستاذ/ باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين. المتحدثون:

- الأستاذ/ عمرو الشيمي، العضو المنتدب، شركة كيو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة.
- الأستاذة/ إينا بوتاروفا، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة متلايف لتأمينات الحياة.
- الدكتور/ مازن أبو شقره، العضو المنتدب لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص لشركة جين رى.



بدأت الجلسة بتعريف معنى Life / LTC وهي المنتجات تجمع بين التأمين على الحياة والرعاية الطبية طويلة الأجل أو تغطية الأمراض المزمنة، بما في ذلك عوامل الجذب الرئيسية لمختلف التصميمات لهذا النوع من الوثائق. كما تناولت الجلسة أيضاً كيفية مقارنة التغطيات ببعضها البعض وبتقنية LTC المستقلة، وطرق تسويقها. كما أوضحت الجلسة الكيفية التي يمكن من خلالها جعل هذه المنتجات جذابة للمنتجين والمستهلكين، وما هي اساليب التصميم الجديدة التي قد تحفز هذه السوق على سرعة النمو.

مسابقات ملتقي شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين

على غرار العام السابق، قام مؤتمر شرم الشيخ السنوي للتأمين وإعادة التأمين Sharm Rendezvous بتنظيم مسابقة بحثية لجميع العاملين في صناعة التأمين على المستوى المحلي والعالمي مسابقة والتي أصبحت واحدة من أكثر المسابقات المرموقة على مستوى العالم. وجائزة المسابقة هي عبارة عن جائزة نقدية لكل متسابق بإجمالي مبلغ 10 آلاف دولار أمريكي تم تقديمها لأفضل ستة مقالات تم كتابتها حول الموضوع الذي تم اختياره من المحاور التي ناقشها المؤتمر، وقد تم إعلان نتيجة المسابقة خلال الحفل الختامي للمؤتمر يوم 13 نوفمبر 2019، وجاء ترتيب الفائزين كما يلي :



أحمد سامي العزب ورغدة علي عبد الرحمن	الفائز الأول
سارة علي أحمد	الفائز الثاني
أحمد السيد محمد حشيش	الفائز الثالث
حسام ياسين إبراهيم	الفائز الرابع
عزة جابر خليل	الفائز الخامس
أزهار محيي الدين التلا	الفائز السادس

وكعادة شرم راندفو فقد تم تنظيم المسابقات الرياضية على هامش الملتقي وتم هذا العام تنظيم عدد مسابقتين رياضيتين.



كرة القدم - الفريق الفانز بالمركز الاول:

1. عماد عبد ربه
 2. احمد يحي
 3. عادل حافظ
 4. علاء الكاشف
 5. محمد السيد
 6. احمد رسلان
- أحسن لاعب في البطولة علاء الكاشف
 - أحسن لاعبة في البطولة هانيا عبد الجليل



الفائزين في مسابقة التنس:

- المركز الأول: مازن أبو شقره.
- المركز الثاني: محمد موافي
- المركز الثالث: اميرة عافي

التوصيات

- وقد اختتم مؤتمر شرم الشيخ الثاني للتأمين وإعادة التأمين "شرم راندفو" جلساته بإعلان التوصيات التالية:
- ضرورة قيام شركات التأمين بإنشاء قسم للتأمين المستدام لديها وأن يحتوي التقرير السنوي الخاص بها على تقرير عن الحوكمة وتقرير عن الاستدامة بصفتها موضوعات غاية في الأهمية.
 - قيام قطاع التأمين بمحاولة التفاعل والتغيير سواء عن طريق المنتجات التأمينية التي يقدمها أو من خلال تغيير الآلية الخاصة بالاستثمار بحيث تتماشى المنتجات وسياسات الاستثمار مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
 - يتعين على شركات من أجل إغلاق الفجوة التأمينية القيام بتحليل المخاطر والاستعانة بأحدث الوسائل التكنولوجية للوصول على معلومات دقيقة حول طبيعة الأخطار التي تحتاج إلى تغطية من أجل إغلاق فجوة الحماية.
 - محاولة زيادة النمو في معدل اختراق التأمين وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق ابتكار منتجات تأمينية جديدة وإيجاد قنوات جديدة لتوزيع المنتجات التأمينية.
 - محاولة زيادة الربحية من التأمين عن طريق التحليل الدقيق للبيانات وللمحافظة التأمينية.
 - استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإصدار والتعامل مع التعويضات.
 - محاولة بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إغلاق فجوة الحماية المتعلقة بالتغيرات المناخية.
 - إيجاد منتجات تأمينية متنوعة تتعلق بالتغيرات المناخية.
 - قيام شركات التأمين بمساعدة عملائها في التحول من الطاقة الغير نظيفة إلى الطاقة النظيفة وذلك للمساهمة في الحد من التدهور البيئي والتغيرات المناخية المتلاحقة.
 - محاولة زيادة الوعي التأميني لدى كافة الأطراف المعنية بضرورة تأمين ممتلكاتهم ضد الكوارث الطبيعية التي تنشأ عن التغيرات المناخية.
 - يجب أن تتضافر كافة الجهود الخاصة بالحكومات وشركات التأمين العامة والخاصة بغرض تفادي أو تقليل الخسائر المترتبة على وقوع الكوارث الناتجة عن الأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية وذلك عن طريق إنشاء مجتمعات للأخطار الطبيعية.
 - تكوين قاعدة معطيات كمية ونوعية مفصلة حسب طبيعة وصنف الكارثة مع تحليل لأثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتستعمل هذه المعطيات لتحديد احتمالية وقوع الكوارث ونسب تواترها وكذلك لتقييم نتائجها وكلفتها وبالتالي استهداف الوسائل المتاحة لتحملها.
 - يتعين على وسيط التأمين تطوير أدواته التي يستخدمها من أجل تسويق المنتجات التأمينية، مثل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعامل مع العملاء.
 - على وسيط التأمين بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بخدمة العملاء.. حيث يتعين عليه فهم التغيرات التي تطرأ على سلوك العملاء وعلى احتياجاتهم، كما يتعين عليه أيضاً التعامل بشفافية ووضوح مع العميل الخاص به حتى يعكس صورة إيجابية عن صناعة التأمين التي يمثلها.

خطة عمل الاتحاد عام 2020-2021



أولاً: استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين: "الشمول التأميني: الوصول إلى المواطنين الذين لا تصل

إليهم الخدمات التأمينية AUP"

مما لا شك فيه أن الشمول المالي بوجه عام والشمول التأميني بوجه خاص يوسع من نطاق سوق التأمين ويطور العمل به ليشمل جميع الذين لم يخدمهم التأمين التقليدي أو من لم تصل إليهم الخدمات التأمينية مع التركيز بشكل خاص على الأفراد الضعفاء وذوي الدخل المنخفض.

وفي هذا السياق، قمنا بوضع استراتيجيتنا المستدامة "الشمول التأميني: الوصول إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية"، واخترنا أن نسميها "استراتيجية AUP: Access to Underserved Population" لتحقيق الشمول التأميني الذي بدوره يحمي ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة بجمهورية مصر العربية. وقد تم بذل الجهود وتحقيق التقدم بخطوات عديدة نحو هذه الاستراتيجية مع الدعم القوي من الهيئة العامة للرقابة المالية. هذا وقد تم ادراج هذه الاستراتيجية ضمن خطة عمل الاتحاد المصري للتأمين خلال العام المالي 2021/2020 وذلك على النحو التالي:

1- خطة عمل اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين:

1.1 قيام اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين بدراسة احتياجات العملاء وتقديم المنتجات التأمينية المطلوبة لمواكبة هذه الاحتياجات والوصول للفئات التي لا تصل إليها الخدمات التأمينية: من خلال عقد اللقاءات والندوات مع الجهات الممثلة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة كالاتحادات الصناعية والغرف التجارية والوزارات والهيئات والمؤسسات للتعرف على الاحتياجات الحقيقية للسوق وتقديم منتجات تأمينية لتغطية الطلب الموجود والوصول للفئات التي لا تصل إليها الخدمات التأمينية.

1.2 تأسيس اللجان الفنية الجديدة المتخصصة والتي من شأنها تقديم الدعم والتطوير لفروع تأمين قائمة أو فروع تأمينية جديدة. على سبيل المثال، تأسيس اللجنة العامة لتعويضات التأمين، والتي تهدف الي دراسة حالات التعويضات في قطاع التأمين المصري والعالمي ونقل الخبرات للسوق المصري وذلك بهدف تنمية اعمال التأمين والتأكد من تطبيق معايير معاملة العملاء بإنصاف والذي سيكون له تأثير إيجابي على صور القطاع والوصول الي فئات مستهدفة جديدة لم تكن تصل إليها الخدمات التأمينية بسبب الخبرات او الاخبار السلبية.

1.3 التعاون مع شركات إعادة التأمين العالمية في تدريب اللجان الفنية على المنتجات والخدمات التأمينية الجديدة للوصول إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية.

1.4 اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر:

1.4.1 تطوير مهام اعمال اللجنة لتشمل تأمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى التأمين متناهي الصغر: في ضوء موافقة مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث جاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وبالإشارة الى مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والذي سيكون بديل او تعديل للقانون الحالي لتنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004، فقد تضمنت خطة الاتحاد تطوير مهام اعمال اللجنة لتغطية تأمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة جنباً الى جنب مع التأمين متناهي الصغر وبذلك تركز اللجنة في خطتها على تقديم تغطيات تأمينية لتغطية تمويل هذه الفئات وتأمين مشاريعها والعاملين بها.

- 1.4.2 تقديم منتجات جديدة لمحدودي الدخل: توجيه اللجنة في الفترة القادمة بتقديم منتجات تأمينية جديدة تخدم القطاع العريض من محدودي الدخل مع التركيز على ان تكون هذه المنتجات بسيطة Prewritten Policies وتوزيعها على نطاق واسع سواء جماعي او تجزئة Retail من خلال أكثر من قناة توزيع وبدون الحاجة للاكتتاب في كل وثيقة تباع للعميل.
- 1.4.3 توجيه اللجنة الى تقديم مقترحات منتجات تأمين جديدة (باقات تأمينية) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع اللجان الفنية المتخصصة بالاتحاد المصري للتأمين.
- 1.4.4 توجيه اللجنة بدراسة نماذج توزيع منتجات التأمين متناهي الصغر والتركيز على التوزيع وإدارة عمليات التحصيل ودفع التعويضات الكترونياً وذلك للوصول بسهولة الي الفئات التي لاتصل إليهم الخدمات التأمينية.
- 1.4.5 أيضا تتضمن استراتيجية AUP "الوصول الى العمالة غير الرسمية" من خلال وثائق التأمين متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- هذا ويقوم الاتحاد المصري الان بدراسة مجموعة من الشراكات و بروتوكولات التعاون للوصول الي هذه الشرائح.
- 1.5 اللجنة العامة للتأمينات الزراعية: وتفعيل خطتها لتقديم منتجات التأمينات الزراعية المختلفة من خلال التعاون مع اللجان الفنية بوجه عام كلا فيما يخصه والتعاون مع اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر لتقديم التغطيات لمحدودي الدخل ممن لا تصل إليهم الخدمات التأمينية.
- 1.6 استكمال العمل الخاص بالانتهاء من انشاء مجمعة لتأمين الاخطار الطبيعية، حيث ستعمل المجمع على تغطية الفجوة التأمينية للعديد من المناطق والسكان الذين لا تقدم لهم التغطيات التأمينية للمخاطر التي يواجهونها بسبب أحداث الكوارث الطبيعية وبالتالي ستكون هذه المجمع جزء من استراتيجية الاتحاد AUP وسيكون لها عظيم الأثر في تحقيق استدامة الاقتصاد المصري.

2- التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية:

- مما لا شك فيه ان الهيئة العامة للرقابة المالية تقوم في هذه الفترة بإجراءات عديدة ومميزة تتضمن تعديلات على قوانين وقرارات خدماتها الاشرافية والرقابية على قطاع الخدمات غير المالية والتي بالتاكيد سيكون لها تأثيرها على قطاع التأمين المصري ويمكن ان تخلق فرص لشركات التأمين، تتضمن هذه الإجراءات "الفرص" التالي:
- التأمين الالزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر.
 - مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملاً بما سيكون له تأثير على الوصول للفئات المستهدفة من قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات التأمينية الإلزامية والاختيارية لها بكافة أنواعها جنباً الي جنب مع البيانات التي سيتم توفيرها من جهات التمويل والتي سيكون لها تأثيرها على التسعير وتوقع الطلب من هذ السوق.
 - التأمينات الإلزامية والتي من المتوقع إصدارها ضمن قانون التأمين الموحد.
 - إنشاء المجمع المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات: وبما اننا نتحدث عن الشمول التأميني، لا يمكن ان نغفل إصدار قرار إنشاء هذه المجمع والتي تتولي وحدها إدارة هذا الفرع التأميني نيابة عن أعضائها من كل شركات التأمين وجمعية التأمين التعاوني المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين الاجباري على المركبات وتأمينات المسؤوليات المتعلقة بها في مصر. والتي من المتوقع ان تغطي الفجوة بين التغطيات الحقيقية وحالات الاحتيال (غير المغطاة) التي كان يواجهها السوق، هذا بالإضافة الي تنقية محفظة التأمين الاجباري على السيارات والوصول الي توقعات العملاء.
- وفي ظل قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الالكتروني لأقساط وثنائق التأمين الاجباري على السيارات ومركبات النقل السريع لوضع الية التحصيل الالكتروني لوثائق التأمين الاجباري، بما يسهم في تدعيم النشاط بجانب القضاء على حالات الغش والتزوير التي كان يشهدها هذا النشاط. فإن الاتحاد

المصري للتأمين يعتبر ذلك من أحد الفرص التسويقية التي يمكن ان يتيحها نظام الإصدار الالكتروني لوثائق التأمين الاجباري على السيارات من إمكانية تسويق العديد من وثائق التأمين النمطية عبر تطبيقاته.

3- بروتوكولات التعاون والشراكات على المستوى المحلي والإقليمي:

3.1 توقيع بروتوكولات تعاون وإبرام الشراكات على المستوى المحلي:

- 3.1.1 توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين واتحاد الصناعات المصرية، يهدف الي:
- التنسيق والتعاون من خلال وضع الخطط والبرامج التنفيذية التي من شأنها تقديم الدعم الفني والتدريبي معاً لمواجهة أي تحديات تعرقل مسيرة العمل بالقطاعات الصناعي والتأميني.
 - توجيه خطة العمل المشتركة بين اتحادي الصناعات والتأمين نحو التنمية المستدامة المحلية والإقليمية وكيفية تحقيق اهدافها.
 - دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والقطاعات غير الرسمية: يعمل الطرفان على تنشيط مبادرة السيد رئيس الجمهورية من خلال زيادة نشاط وفاعلية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والقطاع غير الرسمي وتنشيط علاقة الاتحادين في هذا المجال بما يخدم تحقيق التنمية المستدامة والوصول الى القطاعات غير المغطاة بخدمات القطاعين الصناعي والتأميني من خلال الشراكات بين الاتحادين والاطراف الأخرى المختلفة ذات الصلة.
 - يقوم اتحاد الصناعات المصرية بنشر النشرات والتقارير والتوصيات الفنية والتغطيات التأمينية الجديدة المقدمة من الاتحاد المصري للتأمين لكل أعضاء اتحاد الصناعات (حوالي 62 ألف منشأة)، بما يسهم في التقليل او الحد من المخاطر التي قد تواجهها هذه المنشآت والافراد العاملين بها.
 - وضع خطة عمل مشتركة تتضمن الدورات التدريبية وورش العمل الفنية لجميع المنشآت التابعة لاتحاد الصناعات والتي تتضمن برامج التوعية التأمينية للعاملين والعمال على اختلاف وظائفهم ومناصبهم.

3.1.2 توقيع بروتوكول تعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والهيئة القومية للبريد، يهدف الي:

- توفير التغطيات التأمينية المناسبة للأشخاص ذوي الدخول المنخفضة وكذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهيه الصغر والتي تعتبر من أهم عناصر تحقيق التنمية المستدامة ودعم وتعزيز برنامج الشمول المالي والحد من نسبة الفقر في شرائح المجتمع التي تواجه التحديات المالية، وذلك عن طريق توفير المنتج التأميني المناسب الذي يضمن حمايتهم من المخاطر ويعزز من قدرتهم على الاستمرار ومواجهه الأزمات والوصول الى الفئات التي لا تصل إليهم الخدمات التأمينية.

3.1.3 دراسة سبل التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وغرفة التجارة الامريكية وإمكانية توقيع بروتوكول تفاهم

بين الجهتين:

يسعى الاتحاد المصري للتأمين الى تحقيق استراتيجيته للوصول الى كل الفئات التي لا تصل إليهم الخدمات التأمينية، وليس معنى ذلك التركيز فقط على الفئات محدودة الدخل ولكن أيضا يشمل ذلك القطاعات الصناعية والاقتصادية الكبرى التي لازالت تواجه مجموعة من المخاطر غير المؤمنة او المغطاة تأمينياً. ومما لا شك فيه ان غرفة التجارة الامريكية تضم في عضويتها كبرى الكيانات الاقتصادية والصناعية والتي ستكون فرصة جيدة للاتحاد المصري للتأمين للتواصل مع هذه الكيانات بشكل رسمي من خلال مجموعة من الندوات والفعاليات التي من شأنها تحليل مخاطر هذه الجهات وتصنيف المؤمن وغير المؤمن منها ثم نشر الوعي التأميني بأهمية تغطية المخاطر غير المؤمنة.

ويري الاتحاد المصري للتأمين ان ذلك لن يحدث فقط من خلال الانضمام الي عضوية غرفة التجارة الامريكية ولكن سيكون من خلال اعداد بروتوكول تعاون او مذكرة تفاهم بين الطرفين تهدف الي تحقيق استراتيجيات الاتحاد بالإضافة الى التأكيد على تبادل المنافع والخبرات والمعرفة بين الجهتين.

- 3.1.4** دراسة سبل التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والاتحاد المصري للغرف السياحية، بهدف:
- العمل على توقيع بروتوكول تعاون بين قطاع التأمين المصري وقطاع السياحة بغرض دعم وتحقيق المصلحة العامة لقطاعي السياحة والتأمين المصري بما يحقق صالح اقتصادنا القومي وبما يخدم توفير تغطيات تأمينية تتناسب مع الطلب الحقيقي لقطاع السياحة والوصول الى الفئات التي لا تصل إليهم الخدمات التأمينية.
- 3.2** تفعيل بروتوكولات التعاون الموقعة مع الاتحادات العربية للتأمين وإعادة التأمين: تشكيل "لجنة العلاقات الإقليمية والدولية" بالاتحاد المصري للتأمين: برئاسة السيد رئيس الاتحاد وعضوية بعض السادة العاملين بالاتحاد المسؤولين عن هذا الملف لوضع استراتيجية التفعيل الخاصة بالبروتوكولات الموقعة ويكون عمل اللجنة على النحو التالي:
- وضع استراتيجية التعاون المقترحة اعتمادا على الأهداف الرئيسية المحددة بالبروتوكول الموقع او القيام بالتحديث بما يتواءم مع المجرىات والاحداث الحالية.
 - عرض الاستراتيجية على المسؤولين عن متابعة البروتوكول الموقع كلا فيما يخصه ثم الرفع الى السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد.
 - متابعة التعديلات على الاستراتيجيات المقترحة للوصول الي الصيغة النهائية التي تتناسب مع الاتحاد المصري وسوق التأمين المصري.
 - القيام بالمراسلات الخاصة بهذه الاستراتيجيات وترتيب الاجتماعات (Physical – Online) لمناقشة كافة الموضوعات المتعلقة بهذه البروتوكولات.
 - تصميم البرامج التنفيذية المتعلقة بالاستراتيجيات المعتمدة من الجهتين الموقعين على البروتوكول ووضع خطة عمل وأطار زمني للتنفيذ.
 - متابعة اعمال تنمية وإدارة العلاقات مع الاتحادات التي تم توقيع البروتوكول معها.
 - اعداد وعرض التقارير الخاصة بمتابعة اعمال هذه اللجنة وتنمية العلاقات الخارجية مع هذه الجهات على مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين.

بروتوكول التعاون	السادة ممثلي مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين في اللجنة العليا*
جمعية الامارات للتأمين	الأستاذ/ عادل فطوري، العضو المنتدب شركة وثاق للتأمين التكافلي- مصر الأستاذ/ رماح أسعد، العضو المنتدب الشركة المصرية للتأمين التكافلي حياة gig
الجامعة التونسية لشركات التأمين	الأستاذ/ محمد مهران، العضو المنتدب شركة أليانز للتأمين - مصر الدكتور/ أحمد عبد العزيز، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب شركة مصر لتأمينات الحياة
الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين	الدكتور/ سعيد جبر، نائب رئيس الاتحاد والعضو المنتدب شركة قناة السويس لتأمينات الحياة الأستاذ/ أحمد عارفين، العضو المنتدب الشركة المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات ومسئوليات التأمين
الاتحاد الأردني لشركات التأمين	الأستاذ/ علاء الزهيري، رئيس الاتحاد والعضو المنتدب شركة جي أي جي للتأمين-مصر الأستاذ/ سعيد الألفي، رئيس مجلس الإدارة شركة الدلتا لتأمينات الحياة
شركة التأمين الوطنية بالعراق	لم يتم تحديد الاعضاء

* وفقا لاجتماع مجلس إدارة الاتحاد رقم 444 بتاريخ 3 مارس 2020.

- 3.3** اقتراح بروتوكولات التعاون الجديدة بين الاتحادات والجهات التنظيمية لصناعة التأمين وإعادة التأمين على المستوى العالمي والاقليمي والتوجه للعمق الأفريقي:



- دراسة الوضع الحالي لعضوية الاتحاد المصري للتأمين في الاتحادات الإقليمية للتأمين وإعادة التأمين بهدف تقييمها وتوقيع مذكرات تفاهم خاصة بتفعيل أكبر لهذه العضوية بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة والحاجة إلى الخروج بقيم مضافة تعود بالنفع على سوق التأمين المصري.
- تقديم المقترحات المختلفة الخاصة بتوقيع بروتوكولات التعاون مع بعض الاتحادات والجهات التنظيمية الجديدة على المستوى الإقليمي.
- التركيز على قارة أفريقيا للاستفادة بخبرتها في التأمين متناهي الصغر والتأمينات الزراعية قنوات التوزيع التي يستخدمونها والتي تتميز بالابتكار والتطور وذلك بهدف الوصول للفئات التي كانت لا تصل إليهم الخدمات التأمينية.

3.4 التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين ومنظمات التعاون الدولي:

مما لا شك فيه اننا اذا كنا نطمح الي تحقيق شمول تأميني حقيقي والتركيز على الفئات محدودة الدخل ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، فإنه لا محال من التعاون مع منظمات التعاون الدولي وذلك للخبرة المتوفرة لديها عالميا في هذه المجالات بالإضافة الى الدور التنموي الذي تقوم به في جمهورية مصر العربية ، لذلك سيركز الاتحاد لتفعيل استراتيجية الشمول التأميني له على استكمال التعاون مع هذه الجهات او بناء تعاون جديد ، ومن هذه الجهات التي يسعى الاتحاد الى تفعيل شراكة حقيقية معها في خطة عمله للعام المالي 2021/2020:

• المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

• وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA).

• شبكة التأمين متناهي الصغر Microinsurance Network .

هذا بالإضافة الى إمكانية التعاون مع المعونة الأمريكية في مصر في مجالات التأمينات الزراعية على وجه الخصوص.

3.5 التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وكبرى شركات (وساطة) التأمين وإعادة التأمين العالمية:

يدرس الاتحاد المصري للتأمين الان مجموعة من برامج الدعم الفني من كبرى الشركات العالمية ويبحث عن شراكات جديدة لدعم استراتيجيته في الوصول الى الفئات التي لا تصل اليها المنتجات التأمينية من خلال تقديم منتجات تأمينية جديدة.

4- على المستوى الداخلي: تنمية رأس المال البشري بالاتحاد المصري للتأمين وثقل الخبرات:

4.1 تقديم البرامج التدريبية للعاملين بالاتحاد المصري للتأمين على المستوى الداخلي من خلال إدارة الاتحاد المصري للتأمين ورؤساء اللجان الفنية والخبراء المتطوعين من خارج الاتحاد المصري للتأمين.

4.2 تقديم برامج التدريب وحضور المؤتمرات (Physical - Online) خارج الاتحاد المصري للتأمين للعاملين بالاتحاد المصري للتأمين، لنقل الخبرات وتنمية المهارات والتعرف على كل ما هو جديد في مجالات التغطيات التأمينية الجديدة وطرق التوزيع المتطورة والجديدة.

4.3 تقديم الدعم للعاملين بالاتحاد المصري للتأمين لاستكمال الدراسات العليا (الدبلومات – الماجستير – الدكتوراة) وذلك لتنمية الجانب العلمي/الأكاديمي لديهم.

4.4 تنمية الجانب العملي للعاملين بالاتحاد من خلال حضور اجتماعات الإدارة العليا والمشاركة في اعمال اللجان الفنية ووضع خطط العمل والبرامج التنفيذية وإدارة المؤتمرات والندوات والاحداث التي يقدمها الاتحاد المصري للتأمين.

5- عقد البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات والتي من شأنها دعم استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

سيتم ذلك بحرص ومع مراعاة الإجراءات والقرارات الاحترازية للدولة وبما يضمن تحقيق سلامة الجميع، هذا مع الأخذ في الاعتبار لاستخدام تكنولوجيا وبرامج الندوات والمؤتمرات الاون لاين عبر تطبيقات وبرامج عديدة كالويبنر .Webinar

ثانياً: استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين: تطبيق مبادئ الاستدامة والتحول الى التأمين المستدام

1- خطة عمل اللجان الفنية (لجنة التأمين المستدام) بالاتحاد المصري للتأمين:

- 1.1 إعداد دليل عام للتأمين المستدام وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصري لنشر الوعي بالمبادئ العامة للتأمين المستدام.
- 1.2 التعاون مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين لإدراج مبادئ التأمين المستدام على كافة فروع التأمين وكيفية تضمينها داخل سلسلة قيمة التأمين (تصميم وإدارة المنتجات - الاكتتاب - التوزيع والتسويق - خدمة العملاء - إدارة التعويضات).
- 1.3 دراسة تحديات تطبيق مبادئ الاستدامة مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين وتقديم تقارير حول الحلول المقترحة من وجهة نظر سوق التأمين المصري (كيفية إدارة المخاطر الطبيعية - تغير المناخ - الوصول لجميع شرائح المجتمع والقدرة على تحمل تكاليف التأمين).
- 1.4 نشر الوعي بمبادئ الاستدامة ببيئة العمل الداخلية بشركات التأمين من خلال الندوات وورش العمل.

2- التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية:

- 2.1 التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية (لجنة خارطة طريق للتأمين المستدام) لوضع استراتيجية التأمين المستدام بسوق التأمين المصري:
 - 2.1.1 وضع الاستراتيجية العامة للتأمين المستدام بسوق التأمين المصري.
 - 2.1.2 وضع خطة تنفيذية للاستراتيجية.
 - 2.1.3 التوعية لشركات التأمين عن طريق إتاحة المعلومات الخاصة بالتطبيق والرقابة.
- 2.2 التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية في دراسة التشريعات والقرارات التي من شأنها تفعيل مبادئ التأمين المستدام في جمهورية مصر العربية (لجنة خارطة طريق للتأمين المستدام) مع دراسة اهم التحديات التي يمكن ان يواجهها التطبيق الفعلي ومحاولة تذليل هذه التحديات مع التعاون مع الهيئة في تصميم حزمة من الحوافز لتشجيع الشركات على تطبيق مبادئ التأمين المستدام.

3- بروتوكولات التعاون والشراكات على المستوى المحلي والإقليمي:

- 3.1 التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين والمنظمات الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي:

إبرام مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون مع كبرى المنظمات الرائدة في تطبيق مبادئ الاستدامة بشكل عام على بيئة العمل الداخلية ومبادئ التأمين المستدام وذلك بهدف تقديم برامج مبدئية لشرح كل ما يتعلق بهذه المبادئ للسوق المصري.

محاولة التفاوض على تضمين تقديم خدمات أكبر لشركات التأمين الأعضاء بالاتحاد المصري للتأمين بتكلفة أقل من المتعارف عليها وذلك بالنسبة للشركات الراغبة في الحصول على خدمات إضافية من هذه الجهات خاصة بالتطبيق الفعلي والقياس.

3.2 التعاون بين الاتحاد المصري للتأمين وكبرى شركات إعادة التأمين العالمية الرائدة في مجالات التأمين المستدام:

إن الاتحاد المصري للتأمين يؤمن ان سوق التأمين المصري عاجلا ام اجلا ستفرض عليه مبادئ التأمين المستدام سواء بشكل تشريعي او من خلال معيدي التأمين المتعاملين مع الشركات المصرية. ان خبرة معيدي التأمين العالمية في قبول العمليات التي تتوافق مع مبادئ التأمين المستدام او رفض البعض الاخر الذي لا يطبق معايير الاستدامة تعتبر خبرة هامة ولن نتمكن من الحصول عليها الا من هؤلاء الشركاء.

4- على المستوي الداخلي: تنمية رأس المال البشري بالاتحاد المصري للتأمين وثقل الخبرات:

- 4.1 نشر الوعي بمبادئ الاستدامة بيئة العمل الداخلية من خلال الندوات وورش العمل.
- 4.2 اختيار منسق الاستدامة بالاتحاد.
- 4.3 وضع استراتيجية الاستدامة بالاتحاد المصري للتأمين على المستوى المؤسسي:
 - 4.3.1 الحفاظ على البعد البيئي بالاتحاد (بيئة خضراء - وضع خطة للإدارة الرشيدة وتوفير موارد الاتحاد واليات تطبيقها فيما يخص استهلاك المياه والطاقة وخفض استخدام الأوراق ... الخ).
 - 4.3.2 رأس المال البشري (المساواة وتكافؤ الفرص - التحفيز والإثابة - دعم تكافؤ الفرص - تهيئة بيئة عمل لائقة - قواعد عادلة للتكريم المادي والمعنوي - تدوير العاملين بين اللجان الفنية / بين الإدارات).
 - 4.3.3 اعداد هيكل تنظيمي متكامل وعادل مع الاخذ في الاعتبار للأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية.
 - 4.3.4 الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية.
 - 4.3.5 اعداد تقرير سنوي للاستدامة بالاتحاد المصري للتأمين.

5- عقد البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات والتي من شأنها دعم استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

إعداد الندوات وورش العمل الخاصة بنشر الوعي بمبادئ التأمين المستدام بالتعاون مع وحدة الاستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين العالمية والمنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة ليرتم تقديمها الى شركات التأمين العاملة بسوق التأمين المصري ووسطاء التأمين واتحادات الصناعات والغرف التجارية والروابط وغيرها من الجهات التي تمثل عملاء شركات التأمين.

ثالثاً: استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين: التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات

1- على المستوي الداخلي للاتحاد المصري للتأمين:

- 1.1 وضع البنية التحتية وشراء الاصول اللازمة لعقد اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية واللجان الفنية اونلاين عبر تطبيقات ال E-Conference.
 - 1.1.1 شراء البرامج والمعدات اللازمة لذلك.
 - 1.1.2 شراء شاشات وبناء الشبكات بغرف الاجتماعات الخاصة بالاتحاد لعقد الاجتماعات والاحداث (Physical / Online).
- 1.2 وضع البنية الأساسية وشراء الاصول اللازمة لعقد الندوات والبرامج التدريبية والمؤتمرات عبر تطبيقات ال E-Conference والويبنر WEBINAR.

- 1.3 تقليل استخدام الدورة المستندية الورقية بقدر الإمكان والتحول الي برنامج إدارة الدورة المستندية Documents Management System-DMS .
- 1.4 تطوير الموقع الالكتروني للاتحاد المصري للتأمين.
- 1.5 توفير الموارد والتقنيات اللازمة للعاملين للقيام بأداء مهامهم من المنزل / العمل من المنزل .Work from home

2- على مستوى سوق التأمين المصري:

- 2.1 اعداد استراتيجية للإصدار الالكتروني لسوق التأمين المصري من خلال كل اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين والخبرات على مستوى السوق المحلي والاقليمي متضمنة التالي:
 - المنتجات.
 - آلية العمل والقواعد التنظيمية.
 - القرارات والتعديلات الرقابية المطلوبة لتفعيل هذه الاستراتيجية.
- 2.2 تقديم حلول مبتكرة للتوزيع / التحصيل / سداد التعويضات إلكترونياً عبر التطبيقات المختلفة بهدف تطوير السوق ومساعدته على التحول الرقمي والوصول لعملاء جدد.

نتائج نشاط التأمين



2018
2019



التأمينات الهندسية

- تقدم الشركة وثائق تأمين الهندسي الآتية:
- ١ تأمين جميع أخطار المقاولين
 - ٢ تأمين جميع أخطار التركيب
 - ٣ تأمين الات و معدات المقاولين البرية
 - ٤ تأمين تعطل الماكينات
 - ٥ تأمين فساد المحتويات
 - ٦ تأمين جميع اخطار أجهزة و معدات الكترونية

إجمالي الأقساط
29.4 مليار جنيه
2018



إجمالي الأقساط
35.2 مليار جنيه
2019

بلغ معدل نمو أقساط التأمين 19% خلال عام 2019 مقارنة بالعام الماضي حيث حقق سوق التأمين المصري إجمالي أقساط بلغت 35.2 مليار جنيه في 30/6/2019 مقارنة بعام 30/6/2018 الذي حقق إجمالي أقساط 29.4 مليار جنيه.

قامت الشركات بسداد إجمالي تعويضات بلغت 18.3 مليار جنيه في 30/6/2019 مقابل 15.4 مليار جنيه في 30/6/2018.

إجمالي تعويضات
15.4 مليار جنيه
2018



إجمالي تعويضات
18.3 مليار جنيه
2019



تزايد فائض النشاط التأميني للشركات بمعدل قدره 29.3% ليصل إلى 4.7 مليار جنيه مقارنة بالعام الماضي الذي حقق فائض للنشاط بلغ 3.7 مليار جنيه، وقد تحسنت نتائج أنشطتها خلال الأربعة أعوام الماضية، حيث بلغ فائض النشاط التأميني 4.7 مليار جنيه مصري في 30/6/2019 مقارنة بملياري جنيه في 30/6/2015، مما انعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين من خلال تأسيس شركات جديدة.

بلغت صافي استثمارات شركات التأمين 102 مليار جنيه في 30/6/2019 بمعدل نمو 2.7% مقارنة بصافي استثمارات العام الماضي البالغة 99 مليار جنيه.



في حين بلغ إجمالي حقوق حملة الوثائق والتي تمثل التزامات شركات التأمين تجاه عملائها 69 مليار جنيه في 30/6/2019 مقابل 61 مليار جنيه في 30/6/2018 بمعدل نمو نسبته 12.8%.

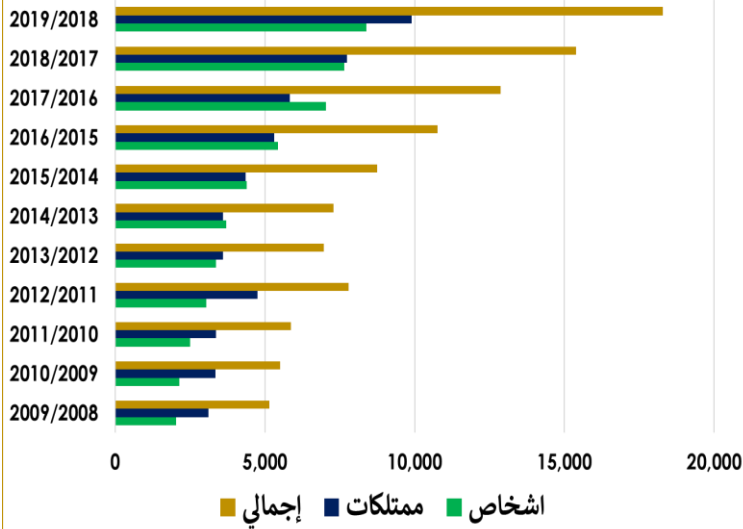
بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين 35 مليار جنيه في 30/6/2019 محققاً معدل انخفاض نسبته 7.8% مقارنة بحقوق المساهمين البالغ قيمتها 38 مليار جنيه في 30/6/2018.



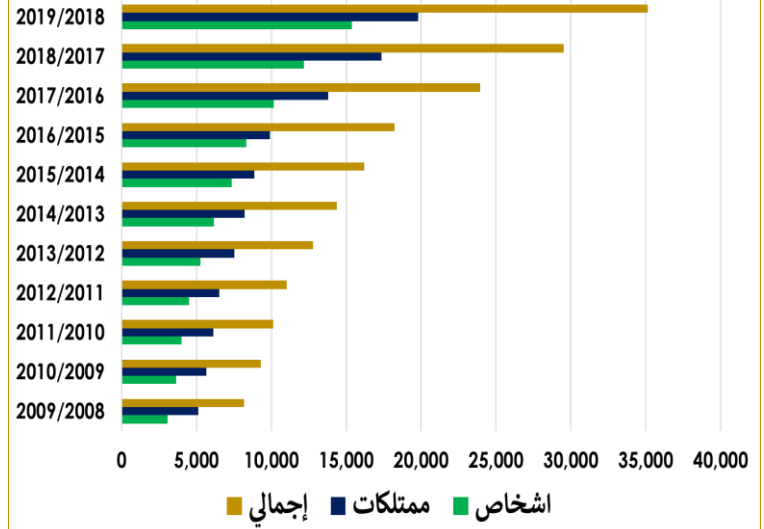
تطور إجمالي أقساط التأمين والتعويضات (مليون جنيه)

السنوات	أقساط اشخاص	تعويضات أشخاص	أقساط ممتلكات	تعويضات ممتلكات	اجمالي أقساط	إجمالي تعويضات
2009/2008	3,078	2,032	5,108	3,120	8,186	5,152
2010/2009	3,625	2,147	5,652	3,351	9,277	5,498
2011/2010	4,006	2,509	6,129	3,357	10,135	5,866
2012/2011	4,488	3,040	6,533	4,749	11,022	7,789
2013/2012	5,269	3,369	7,522	3,591	12,791	6,960
2014/2013	6,155	3,699	8,201	3,594	14,355	7,293
2015/2014	7,340	4,390	8,874	4,363	16,215	8,753
2016/2015	8,326	5,442	9,892	5,317	18,218	10,759
2017/2016	10,167	7,040	13,786	5,829	23,953	12,870
2018/2017	12,159	7,657	17,364	7,730	29,523	15,387
2019/2018	15,360	8,391	19,790	9,897	35,150	18,288

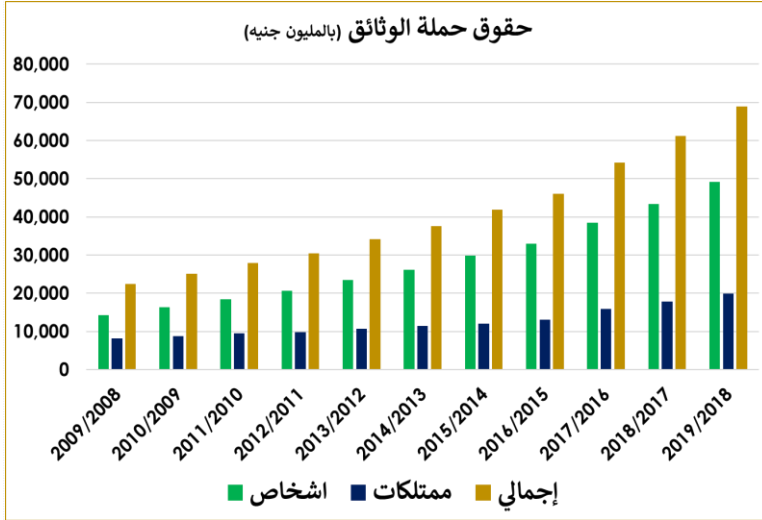
اجمالي تعويضات التأمين (بالمليون جنيه)



اجمالي أقساط التأمين (بالمليون جنيه)

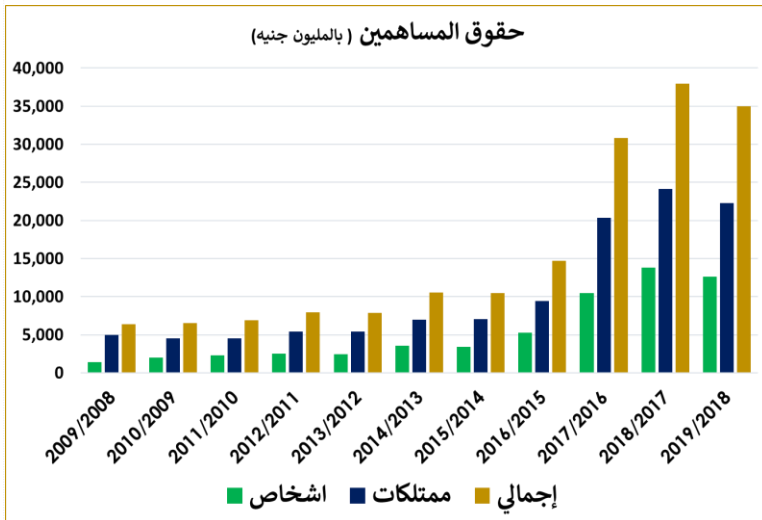


حقوق حملة الوثائق (مليون جنيه)



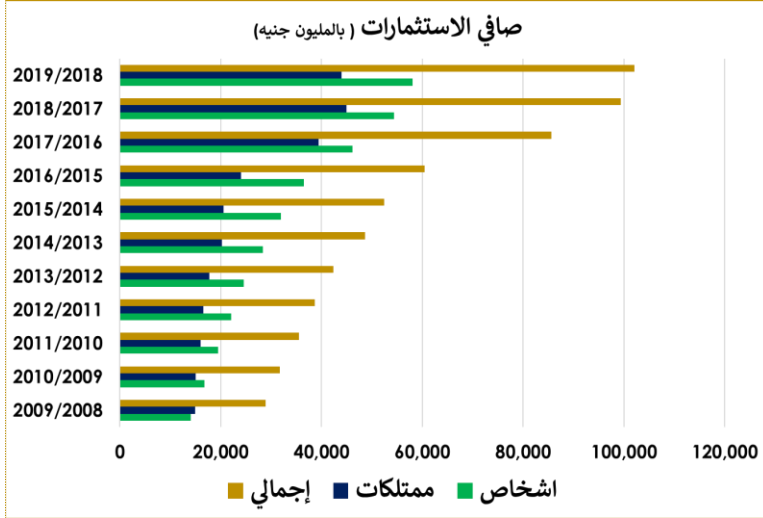
السنوات	اشخاص	ممتلكات	إجمالي
2009/2008	14,196	8,224	22,420
2010/2009	16,351	8,691	25,042
2011/2010	18,445	9,460	27,906
2012/2011	20,587	9,858	30,444
2013/2012	23,465	10,722	34,187
2014/2013	26,089	11,431	37,520
2015/2014	29,858	12,068	41,926
2016/2015	32,996	12,998	45,994
2017/2016	38,398	15,874	54,272
2018/2017	43,358	17,858	61,216
2019/2018	49,135	19,841	68,976

حقوق المساهمين (مليون جنيه)



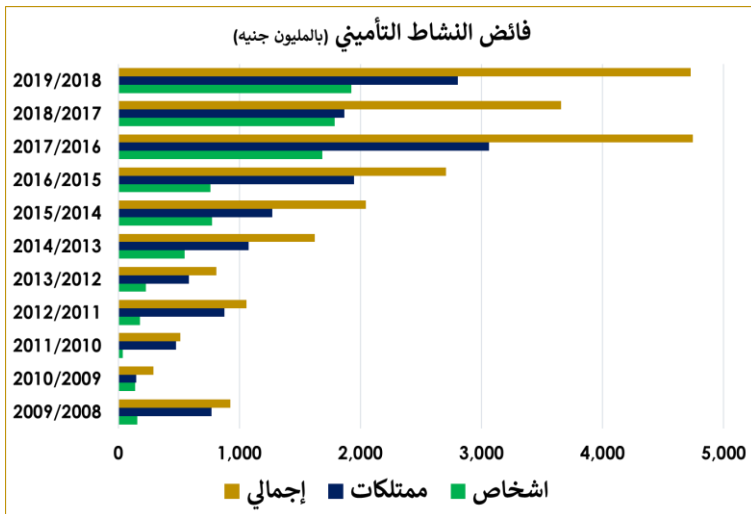
السنوات	اشخاص	ممتلكات	إجمالي
2009/2008	1,404	5,000	6,405
2010/2009	1,978	4,542	6,520
2011/2010	2,323	4,553	6,877
2012/2011	2,521	5,382	7,903
2013/2012	2,427	5,446	7,873
2014/2013	3,518	6,987	10,505
2015/2014	3,371	7,063	10,435
2016/2015	5,253	9,414	14,667
2017/2016	10,479	20,312	30,791
2018/2017	13,823	24,153	37,976
2019/2018	12,644	22,298	34,942

صافي الاستثمارات (مليون جنيه)



السنوات	اشخاص	ممتلكات	إجمالي
2019/2018	58,032	43,991	102,023
2018/2017	54,420	44,938	99,358
2017/2016	46,117	39,442	85,559
2016/2015	36,453	23,989	60,442
2015/2014	31,944	20,526	52,470
2014/2013	28,399	20,183	48,582
2013/2012	24,606	17,778	42,383
2012/2011	22,110	16,574	38,684
2011/2010	19,494	15,977	35,471
2010/2009	16,711	15,000	31,711
2009/2008	14,002	14,909	28,911

فائض النشاط التأميني (مليون جنيه)



السنوات	اشخاص	ممتلكات	إجمالي
2019/2018	1,925	2,803	4,728
2018/2017	1,789	1,866	3,655
2017/2016	1,685	3,060	4,745
2016/2015	759	1,946	2,705
2015/2014	774	1,271	2,045
2014/2013	548	1,074	1,621
2013/2012	228	582	811
2012/2011	181	878	1,059
2011/2010	38	475	513
2010/2009	141	149	290
2009/2008	155	769	924



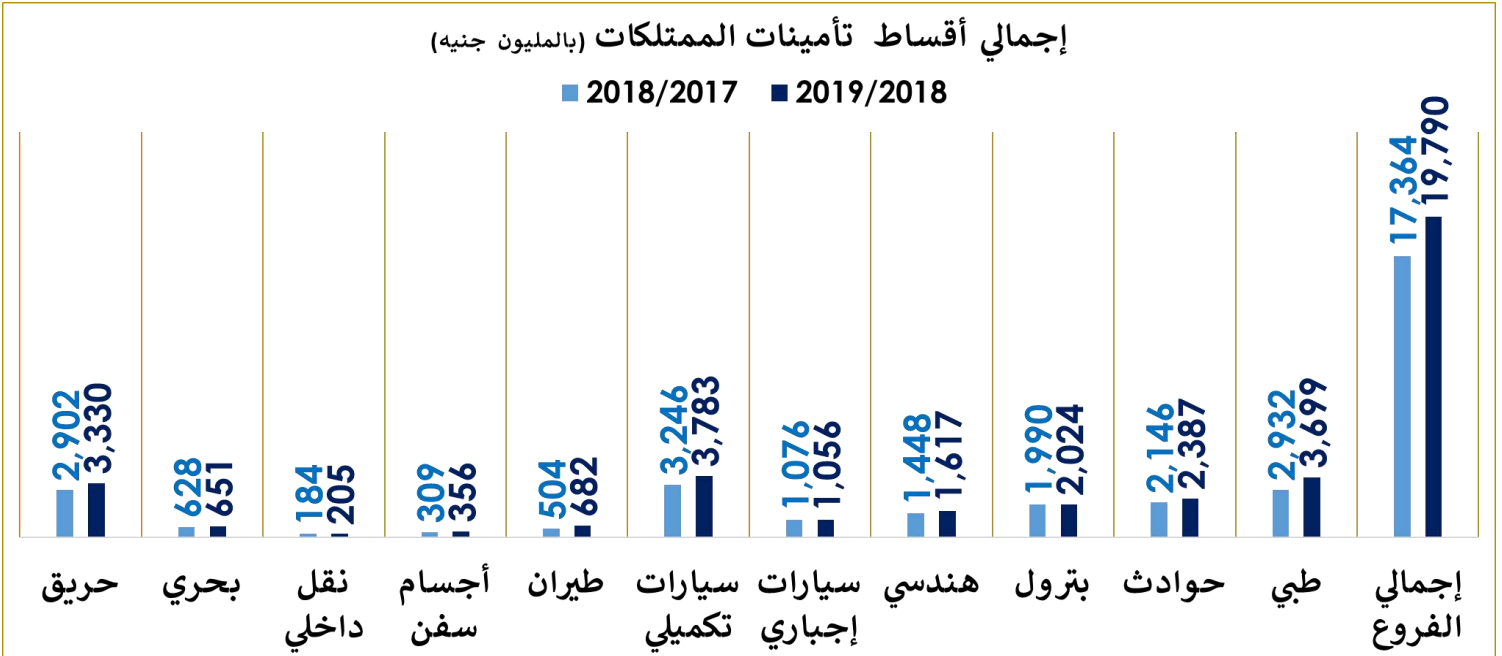
تأمينات الممتلكات و المسئوليات

إجمالي أقساط و تعويضات تأمينات الممتلكات (مليون جنيه)

فروع التأمين	2018/2017		2019/2018	
	أقساط	تعويضات	أقساط	تعويضات
حريق	2,902	857	3,330	2,623
بحري	628	144	651	139
أخلاء نقل	184	29	205	22
سفن	309	107	356	123
أجسام	504	979	682	678
طيران	3,246	1,739	3,783	2,005
تكميلي سيارات	1,076	549	1,056	476
إجباري سيارات	1,448	399	1,617	410
هندسي	1,990	550	2,024	776
بترول	2,146	338	2,387	450
حوادث	2,932	2,038	3,699	2,194
طبي	17,364	7,730	19,790	9,897
إجمالي الفروع				

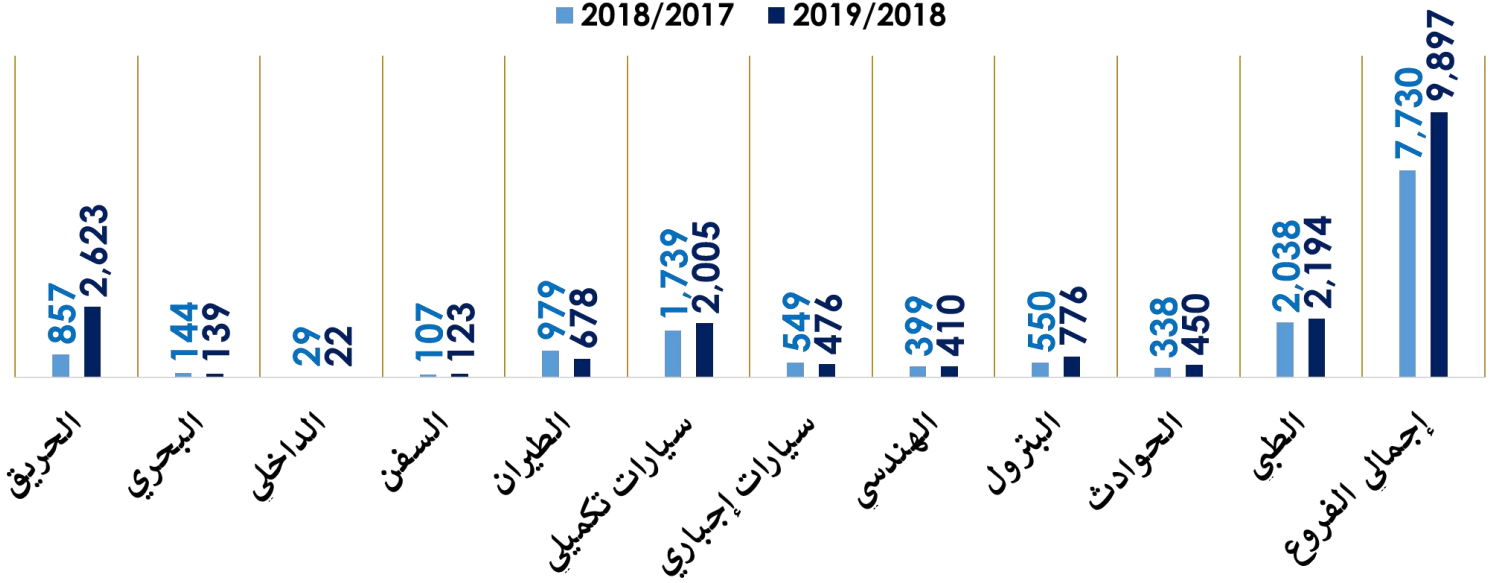
إجمالي أقساط تأمينات الممتلكات (بالمليون جنيه)

■ 2018/2017 ■ 2019/2018

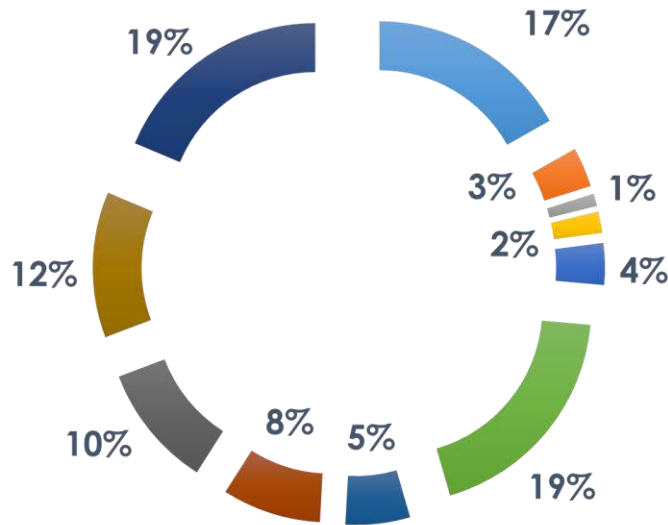


إجمالي تعويضات تأمينات الممتلكات (بالمليون جنيهه)

■ 2018/2017 ■ 2019/2018

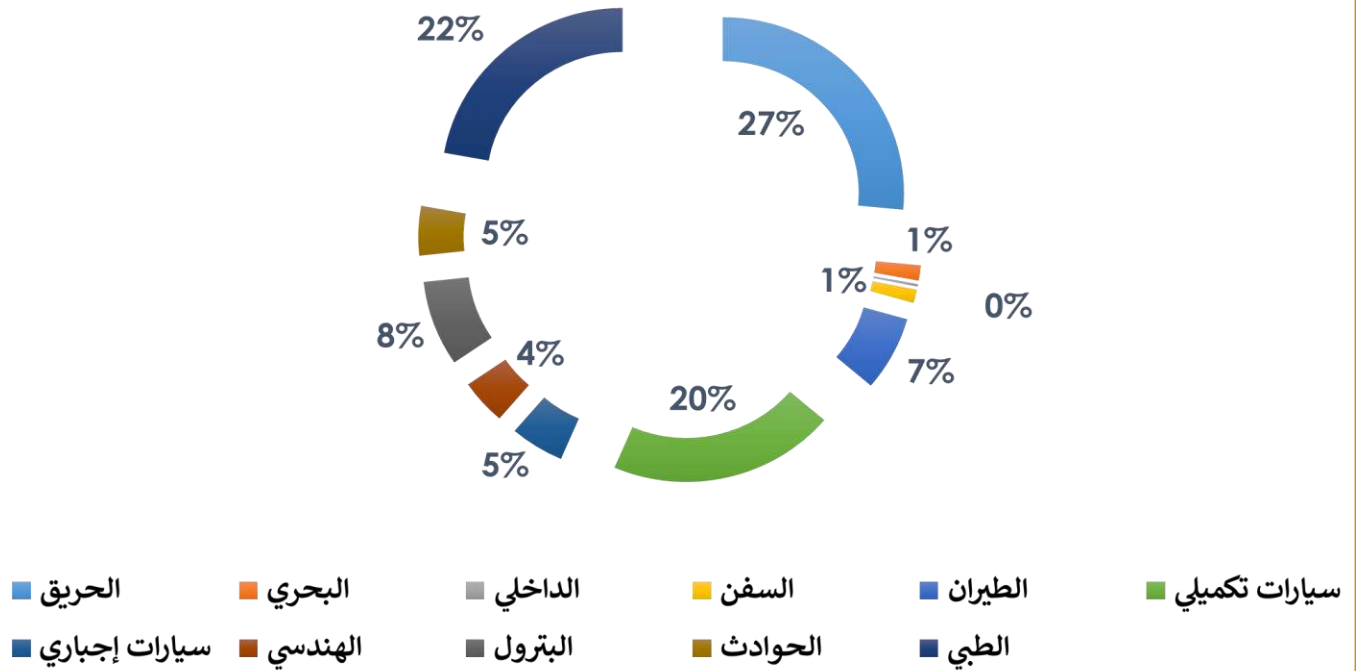


% أقساط فروع تأمينات الممتلكات من اجمالي السوق 2019/2018



■ حريق ■ بحري ■ نقل داخلي ■ أجسام سفن ■ طيران ■ سيارات تكميلي
■ سيارات إجباري ■ هندسي ■ بترو ■ حوادث ■ طبي

% تعويضات فروع تأمينات الممتلكات من اجمالي السوق 2019/2018



الاهمية النسبية % للأقساط والتعويضات المباشرة

الاهمية النسبية % للأقساط المبلثة لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات

الشركات	السنوات	البحري	الطبي	الداخلي	سفن	طيران	تكميلي	إجباري	هندسي	بترول	حوادث	طبي	إجمالي ممتلكات
مصر للتأمين	2019	45.8	56.5	37.6	65.1	96.7	34.5	23.0	42.4	91.1	25.8	15.8	40.7
	2018	46.0	56.4	39.3	67.5	96.5	38.4	28.5	39.1	92.8	24.3	26.1	44.1
قناة السويس للتأمين	2019	3.0	2.4	4.6	17.5	-	7.5	7.0	20.7	0.1	7.4	0.7	5.5
	2018	3.1	2.3	5.3	17.9	-	8.5	5.5	23.0	0.2	8.0	0.6	6.0
المهندس للتأمين	2019	2.2	4.1	3.8	2.7	-	3.6	4.7	2.5	-	3.7	1.4	2.8
	2018	2.4	4.5	3.3	2.1	-	3.6	4.6	2.0	-	2.8	1.6	2.7
الدلتا للتأمين	2019	1.8	2.1	1.7	0.6	-	4.6	4.2	3.5	-	1.7	1.4	2.4
	2018	2.1	2.0	2.2	0.9	-	4.9	2.0	2.7	-	1.5	0.9	2.1
AIG للتأمين	2019	3.8	0.8	5.0	0.1	-	0.1	-	2.7	-	6.2	-	1.3
	2018	3.8	1.2	5.0	0.1	-	0.1	-	3.9	-	7.3	-	1.6
جي اي جي للتأمين- مصر	2019	11.0	10.1	12.0	1.7	2.5	6.4	5.1	11.8	2.0	6.3	2.2	6.1
	2018	10.2	10.6	12.3	1.2	2.7	6.5	4.8	9.2	2.6	6.2	2.2	6.1
المصرية لضمان الصادرات	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.0
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.1

الشركات	السنوات	حريق	بحري	داخلي	سفن	طيران	تكميلي	إجباري	هندسي	بترول	حوادث	حبي	إجمالي ممتلكات
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	2019	1.4	0.0	0.0	-	-	-	-	-	-	7.3	-	1.1
	2018	1.0	0.0	0.0	-	-	-	-	-	-	9.8	-	1.3
تشب للتأمين	2019	1.0	1.3	0.5	-	-	-	-	0.2	-	1.4	-	0.4
	2018	1.2	1.0	0.2	-	-	-	-	0.1	-	1.5	-	0.4
رويال للتأمين	2019	1.7	3.6	2.4	0.9	-	4.6	11.2	1.8	-	2.4	2.6	3.0
	2018	2.1	4.2	3.1	1.1	-	4.8	14.7	2.1	-	2.7	2.0	3.4
البيانز للتأمين	2019	4.1	7.0	12.6	-	-	10.0	2.2	2.6	-	4.8	4.2	4.9
	2018	4.3	7.7	13.9	-	-	9.8	1.9	2.6	-	5.3	3.2	4.7
بيت التأمين المصري السعودي	2019	0.8	2.0	0.6	0.2	-	4.2	6.3	0.7	-	1.4	2.1	2.1
	2018	0.7	1.6	0.7	0.3	-	3.3	5.6	0.7	-	1.3	1.7	1.8
بوبا إيجيبت	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29.7	6.0
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	33.6	6.2
المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات	2019	4.3	1.0	1.8	3.0	-	3.1	4.1	0.5	6.6	18.6	0.1	4.5
	2018	4.1	1.5	1.6	1.1	-	3.3	4.1	0.7	3.5	17.6	0.0	4.1
وثاق للتأمين التكافلي	2019	0.6	1.4	1.5	0.0	-	5.2	5.7	0.6	-	0.7	2.4	2.2
	2018	0.6	1.2	1.2	-	-	3.7	6.0	0.7	-	0.7	1.7	1.8
آروب لتأمينات الممتلكات	2019	0.3	0.0	0.3	-	-	0.5	4.8	0.0	-	0.1	2.8	1.0
	2018	0.4	0.1	0.3	-	-	0.7	4.5	0.1	-	0.1	2.5	1.0
اسكان للتأمين	2019	0.6	1.4	0.4	0.4	0.8	3.7	7.2	0.9	-	2.5	0.1	1.8
	2018	0.6	1.8	0.2	0.1	0.8	3.5	6.0	0.6	-	3.5	0.6	1.9
طوكيو مارين جينرال تكافل	2019	0.4	6.6	1.8	4.2	-	1.0	4.7	0.4	-	0.6	0.4	1.1
	2018	0.4	7.2	1.5	5.0	-	1.1	5.5	0.4	-	0.6	0.5	1.2
أورينت للتأمين التكافلي ممتلكات	2019	6.1	3.8	10.3	2.4	-	4.8	3.3	7.1	0.2	4.9	5.0	4.6
	2018	6.3	4.4	7.8	2.5	-	4.8	2.9	10.9	0.9	3.7	4.4	4.7
أكسا للتأمين-مصر	2019	1.8	1.7	1.0	-	-	2.6	-	1.1	-	2.3	22.5	5.8
	2018	1.1	1.0	0.9	-	-	1.5	-	1.0	-	2.5	15.6	3.8
المتحدة للتأمين	2019	0.0	-	-	-	-	0.0	4.8	-	-	0.0	0.0	0.3
	2018	0.0	0.0	0.1	-	-	0.8	3.2	0.0	-	0.0	0.2	0.4
ميد جلف للتأمين	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.5	1.3
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.7	0.5
مصر للتأمين التكافلي	2019	0.8	2.6	2.1	1.2	-	3.0	1.7	0.5	-	1.2	0.0	1.2
	2018	0.2	0.8	0.9	0.1	-	0.7	-	0.2	-	0.2	0.0	0.2
ثروة للتأمين	2019	0.0	0.0	0.0	-	-	0.5	-	0.0	-	0.0	-	0.1
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي السوق	2019	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2018	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الاهمية النسبية % للتعويضات المبلشرة لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات

الشركات	السنوات	حريق	بحري	داخلي	سفن	طيران	تكميلي	إجباري	هندسي	بترول	حوادث	طبي	إجمالي ممتلكات
مصر للتأمين	2019	41.0	62.8	45.5	60.6	98.5	36.8	43.3	8.9	99.2	29.7	24.7	40.3
	2018	61.6	54.1	53.5	76.1	100	39.0	47.6	26.1	100	24.4	40.2	50.6
قناة السويس للتأمين	2019	0.2	2.3	2.0	24.8	-	8.1	2.3	18.2	0.8	6.2	0.5	3.5
	2018	2.6	3.3	2.4	15.7	-	9.1	1.5	29.2	-	6.5	1.1	4.9
المهندس للتأمين	2019	4.0	1.5	2.7	0.8	-	3.1	4.1	1.9	-	1.1	2.1	2.7
	2018	7.6	2.8	9.4	0.5	-	3.2	2.7	2.4	-	1.0	1.7	2.5
الدلتا للتأمين	2019	0.1	1.3	1.1	0.0003	-	4.1	0.7	2.3	-	1.5	1.0	1.5
	2018	0.5	3.0	0.5	0.0005	-	5.0	0.1	1.4	-	1.2	1.3	2.0
AIG للتأمين	2019	1.0	3.7	0.3	-	-	0.4	0.1	1.5	-	7.1	-	0.7
	2018	0.2	8.5	1.4	-	-	4.0	0.1	0.0	-	12.3	-	1.6
جي اي جي للتأمين	2019	1.5	5.3	10.1	0.02	-	7.4	5.5	17.0	-	7.8	3.5	4.3
-مصر	2018	1.6	2.2	9.5	2.0	-	6.9	4.4	33.0	-	8.1	1.4	4.6
المصرية لضمان الصادرات	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.2	-	0.01
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1	-	0.0
الجمعية المصرية للتأمين التعاوني	2019	0.2	-	0.4	-	-	0.1	-	-	-	14.4	0.004	0.53
	2018	0.2	-	-	-	-	0.02	-	-	-	14.6	0.03	0.47
تشب للتأمين	2019	0.2	0.4	-	-	-	-	-	0.02	-	1.7	-	0.1
	2018	1.2	0.5	0.9	-	-	-	-	0.8	-	0.1	-	0.2
رويال للتأمين	2019	2.6	5.6	5.6	0.2	-	4.6	12.0	0.4	-	1.3	2.3	3.1
	2018	1.1	5.2	4.1	-	-	4.8	12.6	0.4	-	1.7	1.7	3.2
اليانز للتأمين	2019	46.1	4.8	7.0	-	-	8.7	1.0	1.7	-	2.0	3.2	15.3
	2018	9.7	6.2	6.1	-	-	7.8	0.5	0.8	-	11.5	3.2	4.4
بيت التأمين المصري السعودي	2019	0.2	0.2	0.0	-	-	3.0	6.6	0.5	-	1.3	2.0	1.7
	2018	1.3	0.5	0.1	1.2	-	2.7	6.7	0.8	-	0.8	1.4	1.9
بوبا إيجيبت	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23.5	6.0
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	26.4	8.1
المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات	2019	2.2	1.4	2.3	0.9	-	3.7	5.4	0.3	-	19.0	0.1	2.4
	2018	5.9	1.3	0.8	4.5	-	4.2	6.2	0.1	-	12.1	0.0	2.6
وثاق للتأمين التكافلي	2019	0.1	0.05	1.6	-	-	3.6	3.6	0.7	-	0.6	2.5	1.8
	2018	0.1	0.02	1.6	-	-	2.7	3.3	0.2	-	0.3	1.9	1.6
آروب لتأمينات الممتلكات	2019	0.0	-	-	-	-	0.7	2.4	-	-	0.04	2.9	1.0
	2018	0.3	-	0.1	-	-	0.6	1.9	-	-	0.03	2.4	1.1
اسكان للتأمين	2019	0.0	0.1	0.6	-	1.5	4.7	4.3	0.1	-	3.3	0.3	1.6
	2018	0.4	2.5	0.0	-	-	2.7	4.1	0.2	-	2.1	0.6	1.4
طوكيو مارين جينرال تكافل	2019	0.0	3.9	0.6	-	-	1.1	3.7	0.1	-	0.2	0.5	0.6
	2018	0.1	6.4	4.4	-	-	1.3	3.6	0.05	-	0.8	0.5	1.0
أورينت للتأمين التكافلي - ممتلكات	2019	0.4	4.2	18.6	12.7	-	4.5	4.1	38.5	-	1.3	3.8	4.2
	2018	5.5	2.2	5.1	0.04	-	3.5	4.1	4.1	-	0.9	3.7	3.2

الشركات	السنوات	حريق	بحري	داخلي	سفن	طيران	تكميلي	اجباري	هندسي	بترو	حوادث	طبي	إجمالي ممتلكات
أكسا للتأمين - مصر	2019	0.3	0.7	1.0	-	-	2.9	-	7.7	-	1.0	20.8	6.4
	2018	0.3	1.4	-	-	-	0.6	-	0.6	-	1.6	12.1	4.0
المتحدة للتأمين	2019	-	-	0.01	-	-	0.8	0.8	-	-	-	0.1	0.3
	2018	-	-	0.1	-	-	1.7	0.7	-	-	-	0.3	0.6
ميد جلف للتأمين	2019	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.2	1.6
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.1	0.03
مصر للتأمين التكافلي	2019	0.01	1.7	0.8	0.01	-	1.7	0.03	0.1	-	0.3	0.0	0.4
	2018	-	0.02	-	-	-	0.1	-	-	-	0.002	0.002	0.024
ثروة للتأمين	2019	-	-	-	-	-	0.04	-	-	-	-	-	0.01
	2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي السوق	2019	100	100	100	100	100	100	100	100	00	100	100	100
	2018	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

أهم مؤشرات أداء فروع التأمين

2018/2019					الفروع
معدل الخسائر %	معدل العمولات وتكاليف الانتاج %	معدل المصروفات العمومية والادارية %	معدل عمولات إعادة التأمين الصادر %	معدل الاحتفاظ %	
74.9	22	7.2	22.2	45.5	حريق
23.4	19.7	13.5	28.8	53	بحري
19.4	23.9	17.5	38.6	69.4	داخلي
21	12.2	11.3	26.7	56.4	سفن
10.1-	9.3	5.7	9.8	18	طيران
57.9	28.8	11.3	28.8	90	تكميلي
18.2	24.8	22.5	30.3	88.1	اجباري
102.5	15.4	7.7	25.9	20.7	هندسي
85.9	11.9	4.4	14.9	38.4	بترو
40.1	22.4	11.2	28.4	60.2	حوادث
72.2	14.7	6.8	18.3	71.2	طبي
58	19.9	9.3	21.9	59.8	الإجمالي

معدلات أداء شركات التأمين - تأمينات الممتلكات والمسئوليات

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	البيان	
63.9	61	63.4	61.4	57.7	معدل الاحتفاظ	مصر للتأمين
14.7	15.4	16.9	21.9	17.5	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
8.6	9.9	9.2	12.6	10.7	معدل المصروفات العمومية والادارية	
18.9	19.2	20.1	27.4	17.9	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
61.5	61.2	41.6	41.6	59	معدل الخسائر	
54.3	53.1	50.2	57.8	55.3	معدل الاحتفاظ	قناة السويس للتأمين
28.8	26.5	21.8	33.4	26.2	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
15.8	13.8	13.6	17.6	18	معدل المصروفات العمومية والادارية	
25.5	23.8	22.2	28.8	25.2	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
41.9	51	50.8	50.8	45.8	معدل الخسائر	
42.4	46.3	59	58.5	60.2	معدل الاحتفاظ	المهندس للتأمين
30.4	29.6	24.5	32.3	32	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
12	10.8	13	17.3	15.2	معدل المصروفات العمومية والادارية	
26.6	28.3	29.7	39.6	27.3	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
41.6	40.6	45.4	45.4	55.8	معدل الخسائر	
69.5	69.1	64.4	61.9	61.1	معدل الاحتفاظ	الدلتا للتأمين
29.7	32.5	31.6	35	27.9	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
11.9	14.3	15.4	18.3	17	معدل المصروفات العمومية والادارية	
26.5	25	24.6	29.2	22.9	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
47.9	50.2	49.2	49.2	47.7	معدل الخسائر	
33.5	26.3	42.7	23.6	27.7	معدل الاحتفاظ	AIG مصر
27.3	29.3	35.6	34.7	33.6	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
31.4	32.1	23.4	30.6	19.1	معدل المصروفات العمومية والادارية	
10.9	20	21.2	27.7	20.2	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
-4.8	70.4	50.6	50.6	49.9	معدل الخسائر	
37.4	38.4	40.9	48.4	51.4	معدل الاحتفاظ	جي اي جي - مصر
27.8	25.4	27.2	43.7	29.8	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
9.1	8	8.4	11.8	9.3	معدل المصروفات العمومية والادارية	
16.9	16.2	16.6	23.3	18.7	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
59.2	57.6	56.2	56.2	49.1	معدل الخسائر	
50	50	50	50.1	50.5	معدل الاحتفاظ	المصرية لضممان الصادرات
37.5	33	47	81.6	39	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
44.3	41.5	50.7	87.8	67.3	معدل المصروفات العمومية والادارية	
-	-	-	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
-4	-1.3	174.8	174.8	1.1	معدل الخسائر	

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	البيان	
42.1	46.2	41.8	44.7	45.8	معدل الاحتفاظ	الجمعية المصرية للتأمين التعاوني
40.6	39.5	56.3	79.3	31.7	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
20.2	13.9	19.5	26.1	39	معدل المصروفات العمومية والادارية	
10.9	6.6	5.1	6.9	0.8	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
44.9	42.7	17.7	17.7	140.1	معدل الخسائر	
17.4	17	16.1	25.3	29	معدل الاحتفاظ	تشب للتأمين - مصر
21.5	17.6	8.7	11.1	23.1	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
11	12.8	11.5	13.1	9.9	معدل المصروفات العمومية والادارية	
11.6	13.4	4.7	5.3	23	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
6.2	26.3	3	3	19.3	معدل الخسائر	
64.7	69.2	69.9	73.5	70.4	معدل الاحتفاظ	رويال للتأمين
25.6	26.4	27.2	41.2	23.9	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
21.6	20.8	18.1	24.1	19	معدل المصروفات العمومية والادارية	
18.9	18.9	16.8	22.4	13.3	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
47.8	54.5	62.3	62.3	54.3	معدل الخسائر	
75.9	63.6	59.7	56.4	62	معدل الاحتفاظ	اليناز للتأمين - مصر
13.5	15.5	14.7	21.5	17	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
9.6	10.2	12.7	20.1	17.7	معدل المصروفات العمومية والادارية	
23.8	19.6	18.6	29.5	18.4	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
50.8	44.6	46.9	46.9	50.4	معدل الخسائر	
79.2	77.4	73.5	82.3	76.7	معدل الاحتفاظ	بيت التأمين المصري السعودي
32.2	30.5	24.2	37.1	28.5	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
5.8	6.5	8.5	8.7	6.2	معدل المصروفات العمومية والادارية	
30.5	30.5	25.8	26.5	24.9	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
47.1	44.4	62.5	62.5	49.7	معدل الخسائر	
50.3	46.1	37.3	41.2	48.4	معدل الاحتفاظ	بوبا ايجيبت
25.1	28.9	28.7	47	29.5	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
5.8	4.9	5.8	8.9	4.8	معدل المصروفات العمومية والادارية	
19.8	26.9	18.8	28.9	21.4	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
50.8	49	40.9	40.9	53.5	معدل الخسائر	
36.6	43.1	39.2	32.8	22.9	معدل الاحتفاظ	المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات
30.8	25.8	22.6	28.6	21	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
5.6	4.4	6.5	9.1	4.6	معدل المصروفات العمومية والادارية	
17.3	16.4	18.7	26.2	16.3	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
60.1	66.4	50.3	50.3	47.5	معدل الخسائر	
78.9	78.7	74.3	69.7	62.7	معدل الاحتفاظ	
32.8	35.5	41.9	54.1	28	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	البيان	
9.3	10.7	12.1	18.4	14.4	معدل المصروفات العمومية والادارية	وثاق للتأمين التكافلي
24.2	23.3	21.6	32.9	21.8	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
55	51.7	45.2	45.2	52.7	معدل الخسائر	
71.1	73.2	72.3	72.9	65.7	معدل الاحتفاظ	آروب لتأمينات الممتلكات
6.5	7.6	10.9	14.8	6.5	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
17.2	18.8	15.1	20.1	14.9	معدل المصروفات العمومية والادارية	
23.6	21.8	20.5	27.3	15.3	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
47.6	41.1	49.3	49.3	61.4	معدل الخسائر	
36.1	39	42.7	36.8	78.9	معدل الاحتفاظ	اسكان للتأمين
30.6	28.2	30.5	35.8	29.6	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
8.4	7.9	10.7	13.9	11.1	معدل المصروفات العمومية والادارية	
27	25.5	24.8	32.2	24.8	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
59.1	53.1	42.9	42.9	57.1	معدل الخسائر	
49.7	50.6	66.1	64.1	58.4	معدل الاحتفاظ	طوكيو مارينو جينرال تكافل
22.7	21	23.3	33.8	24.4	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
-	-	-	-	14.8	معدل المصروفات العمومية والادارية	
24.4	20.1	22	33.8	17.7	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
65.9	50.8	58.4	58.4	51.3	معدل الخسائر	
38.3	35.8	30.9	36.3	41.7	معدل الاحتفاظ	أورينت للتأمين التكافلي - ممتلكات
22.1	21.8	20.4	35.6	25.3	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
-	-	-	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
19.7	17.9	17.3	27.8	17	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
49	53.3	51	51	60.7	معدل الخسائر	
87.8	88.4	84.2	-	-	معدل الاحتفاظ	أكسا للتأمين - مصر
24.5	28.1	29.1	-	-	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
4.1	9.3	12.8	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
16.2	16.4	14.6	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
78.2	76.8	76.4	-	-	معدل الخسائر	
97.4	92.2	91.8	-	-	معدل الاحتفاظ	المتحدة للتأمين
-0.1	4.6	2.1	-	-	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
42.2	57.7	34.5	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
19.1	22.5	21.3	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
54.7	89.1	54.3	-	-	معدل الخسائر	
100	100	-	-	-	معدل الاحتفاظ	ميد جلف للتأمين
-	-	-	-	-	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
13.8	6.1	-	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
9.4	11.7	-	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	

2019/2018	2018/2017	2017/2016	2016/2015	2015/2014	البيان	
81.1	40.3	-	-	-	معدل الخسائر	
31.4	30.5	-	-	-	معدل الاحتفاظ	مصر للتأمين التكافلي
30.3	31	-	-	-	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
13.3	17.2	-	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
26.7	27	-	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
36.4	-	-	-	-	معدل الخسائر	
93.6	-	-	-	-	معدل الاحتفاظ	ثروة للتأمين
16.1	-	-	-	-	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
18.3	-	-	-	-	معدل المصروفات العمومية والادارية	
16.9	-	-	-	-	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
33.1	-	-	-	-	معدل الخسائر	
59.8	57.3	57.5	55.2	51.6	معدل الاحتفاظ	السوق
21.9	21.2	21.8	21.9	21	معدل عمولات اعادة التأمين الصادر	
9.3	10	10.1	11.4	10.8	معدل المصروفات العمومية والادارية	
19.9	20	19.8	18.9	17.7	معدل العمولات وتكاليف الانتاج	
58	57.9	45.9	56.2	56.7	معدل الخسائر	

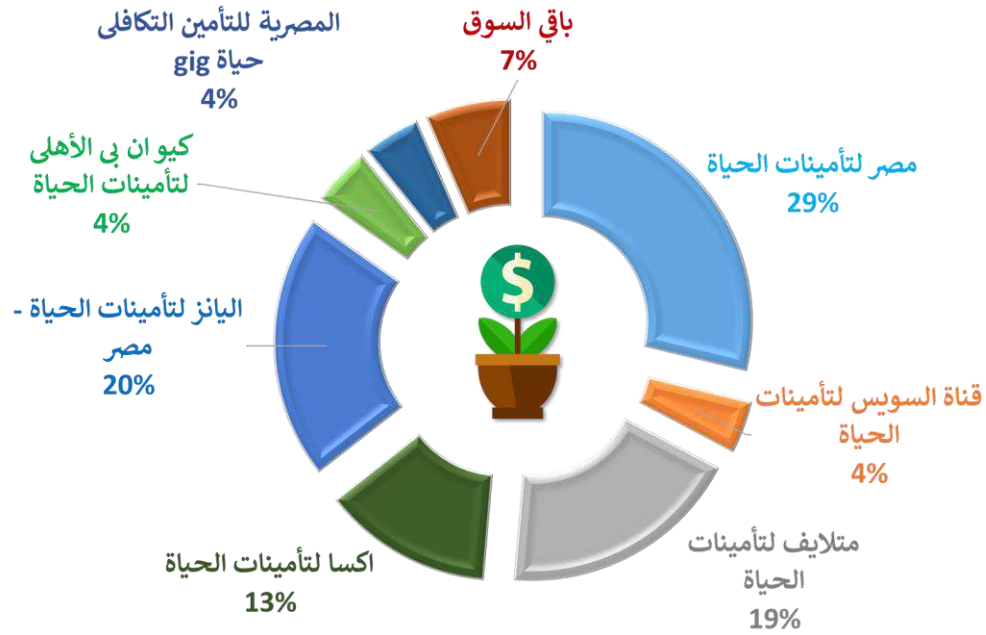


تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

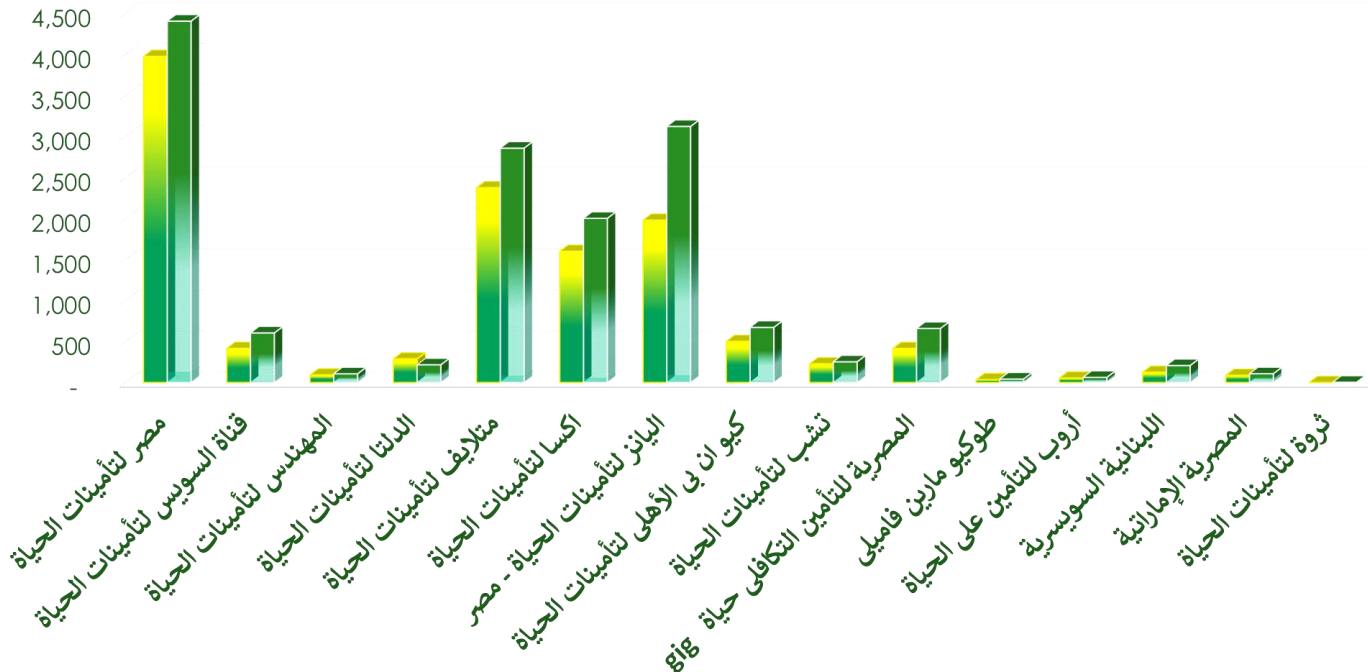
نتائج نشاط تأمينات الأشخاص (مليون جنيه)

التعويضات المباشرة		الأقساط المباشرة		الشركات
2018/2019	2017/2018	2018/2019	2017/2018	
3,178	2,989	4,403	3,974	مصر لتأمينات الحياة
263	282	604	416	قناة السويس لتأمينات الحياة
73	73	106	92	المهندس لتأمينات الحياة
133	102	216	287	الدلتا لتأمينات الحياة
1,608	1,481	2,855	2,374	متلايف لتأمينات الحياة
977	883	2,000	1,599	اكسا لتأمينات الحياة-مصر
1,376	1,256	3,120	1,978	اليانز لتأمينات الحياة - مصر
179	149	672	501	كيوان بي الأهلي لتأمينات الحياة
93	63	252	228	تشب لتأمينات الحياة
323	252	658	415	المصرية للتأمين التكافلي حياة gig
32	28	42	34	طوكيو مارين فاميلي تكافل
11	7	62	54	أروب للتأمين على الحياة
92	71	207	125	اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي
12	5	107	88	المصرية الإماراتية
-	-	3	-	ثروة لتأمينات الحياة
8,352	7,640	15,308	12,165	الإجمالي

الحصة السوقية لشركات تأمينات الأشخاص 2019/2018



الأقساط المباشرة 2019/2018 الأقساط المباشرة 2018/2017



أهم معدلات أداء الشركات الخاصة بنشاط تأمينات الأشخاص

معدل الاستثمار %		معدل التكلفة الكلية %		معدل التكلفة الإدارية %		معدل التكلفة الإنتاجية %		الشركات
2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	
12.4	12.8	31.4	30.9	11.2	12.4	75.6	43.1	مصر لتأمينات الحياة
15.1	15.1	27.8	32.1	7.8	9.2	209.3	172.9	قناة السويس لتأمينات الحياة
21.3	19.4	36.7	32.2	30.1	25.3	131.6	111.7	المهندس لتأمينات الحياة
16.8	16.5	24.9	24	10.6	7.8	86.8	22.3	الدلتا لتأمينات الحياة
11	13.7	16.4	15.7	8	8.1	103.5	94.3	متلايف لتأمينات الحياة
9.5	16.2	24.7	21.6	8.9	7.1	40.4	37.7	اكسا لتأمينات الحياة-مصر
9.1	18.1	24	23.8	4.6	6	52.7	41.4	الليانز لتأمينات الحياة - مصر
12.5	12.4	13	14.2	5.5	6	15.2	17.3	كيبو ان بي الأهلي لتأمينات الحياة
15.3	16.2	52.4	58.5	24.2	24.2	115.5	5.4	تشب لتأمينات الحياة
13.5	14.7	26.6	30.5	5.6	6.9	55.4	55.5	المصرية للتأمين التكافلي حياة gig
14.4	14.2	38.5	44.4	27.2	32.3	135.1	276.9	طوكيو مارين فاميلي تكافل
15.3	16	58.1	59.1	29.9	29.4	62.8	67.8	أروب للتأمين على الحياة
9.9	16.8	34.1	37.4	32.3	36.1	5.9	6.8	اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي
14.1	8.8	20.7	15.9	20.7	15.9	0	-	المصرية الإماراتية
-	-	53.7	-	39.8	-	2.6	-	ثروة لتأمينات الحياة
11.6	14.5	34.5	31.5	19	16.2	78	68.1	الإجمالي

معدل التكلفة الإنتاجية = العمولات وتكاليف الإنتاج: الأقساط التجارية الجديدة

معدل التكلفة الإدارية = المصروفات العمومية والإدارية: جملة الأقساط المباشرة

معدل التكلفة الكلية = (العمولات وتكاليف الإنتاج + المصروفات العمومية والإدارية): جملة الأقساط المباشرة

معدل الاستثمار = ضعف (صافي الدخل من الاستثمار + دخل الاستثمار من الوثائق المرتبطة بوحدة استثمارية): (احتياطي أول المدة + احتياطي آخر المدة - صافي الدخل من الاستثمار)

بعض القيم جاءت نتيجة تطبيق تعديل معايير المحاسبة المصرية وتطبيق التعديل لأول مرة

تم تعديل معادلة حساب العائد على الاستثمار لتتماشى مع معايير المحاسبة والتي نصت على معالجة الوثائق المرتبطة بوحدة استثمارية في الميزانية والإيضاحات المتممة واستبعاد قيمهم من حساب الإيرادات والمصروفات

الاحتياطي الحسابي وصافي الدخل من الاستثمار في معادلة معدل الاستثمار يشملان الوثائق المرتبطة بوحدة استثمارية

معدلات الاستبعادات المختلفة

معدل الإلغاء %		معدل الاسترداد %		معدل الوفاة (في الألف)		معدل الوفاء %		متوسط عدد الوثائق السارية (بالألف)		الشركات
2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	2019/2018	2018/2017	
4.67	4.46	3.35	3.07	1.95	2.02	2.48	2.77	1,098	1,019	مصر لتأمينات الحياة
10.31	10.11	0.68	0.64	1.69	1.10	0.37	0.56	34	25	قناة السويس لتأمينات الحياة
2.83	2.96	2.47	2.47	5.25	3.95	5.22	4.93	5.9	6.1	المهندس لتأمينات الحياة
9.70	8.78	2.29	3.05	1.50	3.91	1.55	1.50	18	15	الدلتا لتأمينات الحياة
5.94	6.43	2.98	3.29	2.26	2.33	0.13	0.13	51	45	متلايف لتأمينات الحياة
1.96	2.30	5.43	5.98	0.91	0.84	0.77	0.45	143	126	اكسا لتأمينات الحياة-مصر
3.26	3.42	9.79	11.34	1.32	1.59	0.34	0.31	232	181	اليانز لتأمينات الحياة - مصر
3.65	5.12	2.02	2.17	1.76	1.74	-	-	123	112	كيوان بي الأهلي لتأمينات الحياة
17.63	18.76	4.31	3.20	2.64	1.92	-	-	29	28	تشب لتأمينات الحياة
9.22	9.72	2.04	3.07	0.81	0.56	-	-	22	16	المصرية للتأمين التكافلي حياة gig
3.33	3.97	6.61	5.68	1.51	2.28	0.56	1.21	4.0	4.4	طوكيو مارين فاميلي تكافل
17.88	10.95	3.13	2.70	2.64	0.49	-	-	6.8	6.1	أروب للتأمين على الحياة
8.75	12.69	1.67	1.46	2.09	-	-	-	3.3	2.0	اللبنانية السويسرية للتكافل العائلي
1.31	9.19	0.02	-	0.95	3.46	-	-	5.3	3.5	المصرية الإماراتية
11.78	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ثروة لتأمينات الحياة
4.70	4.75	4.18	4.27	1.78	1.84	1.69	1.84	1,775	1,590	الإجمالي

القوائم المالية للاتحاد المصري للتأمين



القوائم المالية للاتحاد المصري للتأمين

1. قائمة المركز المالي للاتحاد المصري للتأمين عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
2. قائمة الإيرادات والمصروفات عن الحساب الجاري العام عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
3. قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب الوقاية من الحريق عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
4. قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب مشروع المائة كتاب تأمين عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
5. قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب ملتقى شرم الشيخ عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
6. قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب مشروع المصاريف الإدارية للتأمين الإجباري على السيارات عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
7. قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب الطباعة المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
8. أهم المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30.
9. الموازنة التقديرية للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019.
10. الملامح الرئيسية للموازنة التقديرية للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019.

1) قائمة المركز المالي للاتحاد المصري للتأمين في 30 يونيو 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		الأصول
		أصول غير متداولة
2854763	3,047,783	أصول ثابتة
76,470,890	41,518,786	شهادات استثمار لدى البنوك
1,481,904	1,486,757	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
80,807,557	46,053,326	إجمالي الأصول غير المتداولة
		أصول متداولة
2051,000	47,850,000	شهادات استثمار لدى البنوك
2122049	-	أذون خزانة
82,287	81,705	مخزون كتب وتعريفات تأمين
1,327,694	1,634,114	المستحق على الشركات الأعضاء
1,561,564	2,093,458	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
6,661,100	5,981,891	نقدية وارصدة لدى البنوك
13,805,696	57,641,168	إجمالي الأصول المتداولة
94,613,253	103,694,494	إجمالي الأصول
		احتياطي عام والتزامات
31,047,642	32,268,753	الاحتياطي العام
		التزامات متداولة
62,556,786	65,027,041	صافي أرصدة حسابات أخرى بالاتحاد
1,008,825	6,398,700	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
63,565,611	71,425,741	إجمالي الالتزامات المتداولة
94,613,253	103,694,494	إجمالي الاحتياطي العام والالتزامات

*تم إقرارها في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد المصري للتأمين رقم (443) المنعقد بتاريخ 2019/12/23.

(2) قائمة الإيرادات والمصروفات عن الحساب الجاري العام
عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2019

السنة المالية المنتهية في 2018/6/30	السنة المالية المنتهية في 2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
6,169,090	9,738,254	اشتركاكات الشركات الأعضاء في تمويل الموازنة التقديرية للاتحاد
200,000	200,000	رسوم انضمام الشركات الجديدة لعضوية الاتحاد
60,000	60,000	مساهمة الاتحاد العام العربي للتأمين في مصروفات مقر الاتحاد
1,716,685	3,367,768	إيرادات استثمارات - فوائد شهادات استثمار لدى البنوك وإذون وسندات خزانة
-	1,223,778	فائض ملتقى شرم الشيخ الاول
11,645,275	196,476	إيرادات متنوعة
19,791,050	14,786,276	إجمالي الإيرادات
يخصم:		
383,450	506,900	مصروفات انتقال لأعضاء اللجان الفنية
-	26,927	مصروفات ندوة التأمينات الزراعية
5,826,765	9,226,077	الأجور والمرتبات وما في حكمها
1,912,949	2,706,620	مصروفات عمومية وإدارية
335,877	457,919	إهلاك أصول ثابتة
1,000	-	التبرعات
235,225	200,000	دعم معهد التأمين بمصر
413,847	440,722	فروق ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية
9,109,113	13,565,165	إجمالي المصروفات
10,681,937	1,221,111	الزيادة في الإيرادات عن المصروفات (مرحل إلى الاحتياطي العام)

3) قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب الوقاية من الحريق عن السنة المالية المنتهية في 30 / 6 / 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
3,531,754	4,116,455	إيرادات استثمارات لدى البنوك
		يخصم:
(3,116)	(3,003)	عمولات بنكية
3,528,638	4,113,452	الزيادة في الإيرادات عن المصروفات

4) قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب مشروع المائة كتاب تأمين عن السنة المالية المنتهية في 30 / 6 / 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
31,992	5,648	إيرادات استثمارات لدى البنوك
6,040	8,040	إيرادات كتب تأمين
		يخصم:
(340)	(265)	مصروفات بنكية
37,692	13,423	الزيادة في الإيرادات عن المصروفات

5) قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب ملتقى شرم الشيخ عن السنة المالية المنتهية في 30 / 6 / 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	7,530,074	إجمالي إيرادات الملتقى
		يخصم:
	6,293,806	إجمالي مصروفات الملتقى
-	1,223,778	المحول لحساب الجاري العام - فائض المؤتمر
-	12,490	الزيادة في الإيرادات عن المصروفات

(6) قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب المصاريف الإدارية للتأمين الإجباري على السيارات
عن السنة المالية المنتهية في 30 / 6 / 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
4,089,286	3,939,881	اشتراقات الشركات
4,398,175	4,716,889	إيرادات استثمارات
8,487,461	8,656,770	إجمالي الإيرادات
		<u>يخصم المصروفات</u>
1,851	1,506	مصروفات بنكية
-	9,123,496	الحملة الاعلانية
-	35,998	نشر و اعلان
-	15,540	مكافآت المبرمجين
-	105,939	مكافأة تشجيعية للعاملين بوحدة الاستعلامات
587,638	887,756	مرتبات العاملين بوحدة الاستعلامات
63,347	111,206	حصة الاتحاد في التأمينات الاجتماعية
375	680	مصروفات متنوعة
38,620	42,006	مصروفات تليفون ونت
691,831	10,324,127	إجمالي المصروفات
7,795,630	(1,667,357)	الزيادة / (النقص) في الإيرادات عن المصروفات

7 قائمة الإيرادات والمصروفات عن حساب الطباعة المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات عن السنة المالية المنتهية في 30 / 6 / 2019

2018/6/30	2019/6/30	
جنيه مصري	جنيه مصري	
6,509,335	4,166,450	اشتراكات الشركات لطباعة الوثائق المؤمنة
6,509,335	4,166,450	إجمالي الإيرادات
		<u>يخصم المصروفات</u>
6,509,335	4,166,450	طباعة الوثائق المؤمنة لدى مطابع الشرطة
2,152	1,753	مصروفات بنكية
6,511,487	4,168,203	إجمالي المصروفات
(2,152)	(1,753)	(النقص) في الإيرادات عن المصروفات

**(8) أهم المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية للاتحاد
عن السنة المالية المنتهية في 2019/6/30**

من واقع القوائم المالية المشار إليها يمكن إبراز أهم الأرقام والمؤشرات في الآتي:

أولاً: الميزانية في 2019/6/30

1. بلغ إجمالي ميزانية الاتحاد 103,694,494 جنيه مقابل مبلغ 94,613,253 جنيه بزيادة قدرها 9,081,241 جنيه تعادل 9.60%.
2. بلغ صافي الأصول الثابتة مبلغ 3,047,783 جنيه مقابل مبلغ 2,854,763 بزيادة قدرها 193,020 جنيه تعادل 6.76%.
3. بلغ صافي الاستثمارات المالية المتداولة وغير المتداولة (شهادات استثمار لدى البنوك واستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) مبلغ 90,855,543 مقابل مبلغ 82,125,845 جنيه بزيادة قدرها 8,729,698 جنيه يعادل 10.63% مرجعه زيادة قيمة الاستثمارات.
4. بلغ رصيد أدون الخزنة مبلغ "صفر" جنيه مقابل مبلغ 2,122,049 جنيه مرجعه إعادة استثمارها في الشهادات.
5. بلغ إجمالي المستحق على الشركات الأعضاء مبلغ 1,634,114 جنيه مقابل مبلغ 1,327,694 جنيه بزيادة قدرها 306,420 جنيه تعادل 23.08%.
6. بلغ صافي المدينين والأرصدة المدينة الأخرى مبلغ 2,093,458 جنيه مقابل مبلغ 1,561,564 بزيادة قدرها 531,894 جنيه تعادل 34.06%.
7. بلغ رصيد الاحتياطي العام للاتحاد 32,268,753 جنيه مقابل مبلغ 31,047,642 جنيه بزيادة قدرها 1,221,111 جنيه يعادل 3.93%.
8. بلغ رصيد حساب الوقاية من الحريق مبلغ 31,204,084 جنيه مقابل مبلغ 27,090,632 جنيه بزيادة قدرها 4,113,452 جنيه تعادل 15.18%.
9. بلغ رصيد حساب مشروع مائة كتاب تأمين مبلغ 345,112 جنيه مقابل مبلغ 331,689 جنيه بزيادة قدرها 13,423 جنيه يعادل 4.04%.
10. بلغ رصيد حساب المصروفات الإدارية للتأمين الإجباري على السيارات مبلغ 33,459,908 جنيه مقابل مبلغ 35,127,265 جنيه بنقص قدره 1,667,357 جنيه يعادل 4.75%.
11. بلغ رصيد حساب الطباعة المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات مبلغ 5,447 جنيه.
12. بلغ رصيد حساب ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين مبلغ 12,490 جنيه.

ثانياً: قائمة الإيرادات والمصروفات عن الحساب الجاري العام عن السنة المالية 2019/2018

- أ- بلغت جملة إيرادات الاتحاد عن السنة المالية 2019/2018 مبلغ 14,786,276 جنيه مقابل 19,791,050 جنيه بنقص قدره 5,004,774 جنيه.
1. بلغت جملة اشتراكات الشركات الأعضاء مبلغ 9,738,254 جنيه مقابل مبلغ 6,169,090 جنيه بزيادة قدرها 3,569,164 جنيه يعادل 57.86%.
2. بلغت جملة إيرادات الاستثمارات الخاصة بالاتحاد مبلغ 3,367,768 جنيه مقابل 1,716,685 جنيه بزيادة قدرها 1,651,083 جنيه تعادل 96.18%.

3. بلغت جملة فائض ملتقى شرم الشيخ الأول والإيرادات المتنوعة مبلغ 1,420,254 جنيه مقابل مبلغ 11,645,275 جنيه بنقص قدره 10,225,021 جنيه.

ب- كما بلغت جملة مصروفات الإتحاد عن السنة المالية 2019/2018 مبلغ 13,565,165 جنيه مقابل 9,109,113 جنيه بزيادة قدرها 4,456,052 جنيه.

1. بلغت جملة الأجور والمرتبات وما في حكمها مبلغ 9,226,077 جنيه مقابل مبلغ 5,826,765 جنيه بزيادة قدرها 3,399,312 جنيه.

2. بلغت جملة المصروفات العمومية والإدارية مبلغ 2,706,620 جنيه مقابل 1,912,949 جنيه بزيادة قدرها 793,672 جنيه.

3. بلغ المنصرف على بند بدلات الحضور ومصروفات الانتقال للسادة أعضاء اللجان الفنية مبلغ 506,900 جنيه مقابل مبلغ 383,450 جنيه بزيادة قدرها 123,450 جنيه يعادل 32.19 % .

4. بلغ قسط إهلاك الأصول الثابتة مبلغ 457,919 جنيه مقابل 335,877 جنيه بزيادة قدرها 122,042 جنيه تعادل 36.34 %.

5. بلغت مساهمة الإتحاد في دعم معهد التأمين بمصر مبلغ 200,000 جنيه مقابل مبلغ 235,225 جنيه بنقص قدرة 35,225 جنيه تعادل 14.98 % طبقا لما تقرر في اجتماع مجلس إدارة الإتحاد رقم (432) المعقود بتاريخ 2018/3/6.

6. بلغت فروق ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية مبلغ 440,722 جنيه وذلك نتيجة لانخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية.

ثالثا: الإيرادات والمصروفات الخاصة بحساب مشروع المائة كتاب تأمين

أ- بلغت جملة إيرادات هذا الحساب التي تتمثل في إيرادات استثمارات وإيرادات كتب تأمين مبلغ 13,688 جنيه مقابل مبلغ 38,032 جنيه.

ب- كما بلغت جملة مصروفاته التي تتمثل في مصروفات بنك مبلغ 265 جنيه مقابل مبلغ 340 جنيه.

رابعا: الإيرادات والمصروفات الخاصة بحساب مشروع المصاريف الإدارية للتأمين الإجباري على السيارات

أ- بلغت جملة إيرادات هذا الحساب التي تتمثل في اشتراكات الشركات وإيرادات استثمارات مبلغ 8,656,770 جنيه مقابل مبلغ 8,487,461 جنيه بزيادة قدرها 169,309 جنيه تعادل 1.99 %.

ب- كما بلغت جملة مصروفاته التي تتمثل في مصروفات بنك، ومرتببات ومكافآت العاملين بوحدة الاستعلامات والمحامين والمحاسبين الملحقيين للعمل بالصندوق الحكومي، وحصص الإتحاد في التأمينات الاجتماعية لهم والحملة الإعلانية ... الخ مبلغ 10,324,127 جنيه مقابل مبلغ 691,831 جنيه بزيادة قدرها 9,632,296 جنيه نتيجة تنفيذ الحملة الاعلانية.

خامسا: الإيرادات والمصروفات الخاصة بحساب مشروع الطباعة المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات

أ- بلغت جملة إيرادات هذا الحساب التي تتمثل في المبالغ المحصلة من الشركات للطباعة المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات الخاصة بها مبلغ 4,166,450 جنيه مقابل مبلغ 6,509,335 جنيه.

ب- كما بلغت جملة مصروفاته التي تتمثل في المبالغ المسددة لمطابع الشرطة قيمة طباعة الوثائق المؤمنة لوثائق التأمين الإجباري على السيارات ومصروفات البنك مبلغ 4,168,203 جنيه مقابل مبلغ 6,511,487 جنيه.

سادسا: الإيرادات والمصروفات الخاصة بحساب الوقاية من الحريق

- أ- بلغت جملة إيرادات هذا الحساب مبلغ 4,116,455 جنيه مقابل 3,531,754 جنيه بزيادة قدرها 584,701 جنيه تعادل 16.56%.
- ب- كما بلغت مصروفاته مبلغ 3,003 جنيه مقابل مبلغ 3,116 جنيه بنقص قدره 113 جنيه.

(9) الموازنة التقديرية للاتحاد المصري للتأمين عن السنة المالية 2020/2019

(المبالغ بالجنيه)

تقديرات	المتوقع صرفه حتى	المنصرف الفعلي حتى	ربط	فعلي	الاستخدامات
2020/2019	2019/6/30	2019/3/30	2019/2018	2018/2017	
الاستخدامات الجارية					
1- الباب الأول: الأجور والمرتبات وما في حكمها					
8,022,000	6,197,100	5,264,553	6,103,000	4,639,163	أولاً: الأجور والمرتبات وما في حكمها (إيضاح 1)
2,057,500	1,852,500	1,421,203	1,282,500	1,032,434	ثانياً: المزايا النقدية (إيضاح 2)
590,000	510,000	392,884	465,000	327,958	ثالثاً: المزايا العينية (إيضاح 3)
10,669,500	8,559,600	7,078,640	7,850,500	5,999,555	إجمالي الباب الأول
2- الباب الثاني: المصروفات العمومية والإدارية					
370,000	335,115	264,123	292,000	224,533	أولاً: المستلزمات السلعية (إيضاح 4)
2,312,000	2,066,000	952,257	2,055,000	1,357,948	ثانياً: المستلزمات الخدمية (إيضاح 5)
160,000	160,000	-	160,000	71,675	ثالثاً: طباعة التقرير السنوي للاتحاد
-	59,125	-	-	59,125	رابعاً: تكلفة طباعة وتوزيع كتاب تاريخ صناعة التأمين في مصر باللغة الإنجليزية
250,000	250,000	-	250,000	1,000	خامساً: التبرعات
-	200,000	200,000	250,000	235,225	سادساً: دعم معهد التأمين بمصر
					سابعاً: بدلات انتقال حضور اجتماعات اللجان ومكافآت لغير العاملين
675,000	625,000	293,950	625,000	383,450	أ- بدلات انتقال اجتماعات اللجان الفنية واللجان الخاصة
50,000	50,000	24,000	50,000	26,000	ب- مكافآت لغير العاملين بالاتحاد
3,817,000	3,745,240	1,734,330	3,682,000	2,358,956	إجمالي الباب الثاني
14,486,500	12,304,840	8,812,970	11,532,500	8,358,511	مجموع الاستخدامات الجارية
الاستخدامات الرأسمالية					
3- الباب الثالث: المصروفات الاستثمارية - الأصول الثابتة					
500,000	800,000	528,789	800,000	384,967	تحسينات مقر الاتحاد
-	500,000	-	500,000	-	إجمالي الباب الثالث
500,000	1,300,000	528,789	1,300,000	384,967	إجمالي الاستخدامات
14,986,500	13,604,840	9,341,759	12,832,500	8,743,478	

*تم اعتمادها من الجمعية العامة للاتحاد المصري للتأمين باجتماعها رقم (82) المنعقد بتاريخ 2019/7/29

(المبالغ بالجنيه)

الإيرادات	فعلي	ربط	المنصرف الفعلي حتى	المتوقع صرفه حتى	تقديرات
	2018/2017	2019/2018	2019/3/30	2019/6/30	2020/2019
أ- إيرادات استثمارات	1,716,685	3,000,000	1,877,056	3,000,000	4,200,000
ب- الإيرادات المتنوعة	11,645,275	100,000	1,286,232	1,286,232	1,300,000
ج- مساهمة الاتحاد العام العربي للتأمين في مصروفات مقر الإتحاد	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000
د- المقترح كمساهمة من الشركات الأعضاء	6,169,090	9,672,500	9,589,900	9,672,500	9,426,500
إجمالي الإيرادات	19,591,050	12,832,500	12,813,188	14,018,732	14,986,500

10 الملامح الرئيسية للموازنة التقديرية للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019

وتتمثل الملامح الرئيسية لتقديرات السنة المالية 2020/2019 في الآتي:

أولاً: الاستخدامات الجارية:

تبلغ تقديرات الاستخدامات الجارية للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019 مبلغ 14,486,500 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 ويبلغ 11,532,500 جنيهها بزيادة قدرها 2,954,000 جنيه تعادل 25.61% .
وفيما يلي تفاصيل الاستخدامات الجارية:

الباب الأول - الأجور والمرتبات وما في حكمها

يبلغ إجمالي تقديرات الباب الأول - الأجور والمرتبات وما في حكمها عن السنة المالية 2020/2019 مبلغ 10,669,500 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 ويبلغ 7,850,500 جنيهها بزيادة قدرها 2,819,000 جنيهها تعادل 35.91% .

الباب الثاني - المصروفات العمومية والإدارية

يبلغ إجمالي تقديرات الباب الثاني من المصروفات العمومية والإدارية عن السنة المالية 2020/2019 مبلغ 3,817,000 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 ويبلغ 3,682,000 جنيهها بزيادة قدرها 135,000 جنيه تعادل 3.67% وذلك على النحو التالي:

1. المستلزمات السلعية

تبلغ تقديرات المستلزمات السلعية للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 370,000 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 ويبلغ 292,000 جنيهها بزيادة قدرها 78,000 جنيه تعادل 26.71% .

2. المستلزمات الخدمية

تبلغ تقديرات المستلزمات الخدمية للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 2,312,000 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 ويبلغ 2,055,000 جنيهها بزيادة قدرها 257,000 جنيه تعادل 12.51% .

3. طباعة التقرير السنوي للاتحاد

وقد أدرج لهذا البند مبلغ 160,000 جنيه للسنة المالية 2020/2019 وهو ذات ربط السنة المالية 2019/2018، وذلك لطباعة التقرير السنوي للاتحاد باللغتين العربية والانجليزية.

4. التبرعات
وقد أدرج لهذا البند مبلغ 250,000 جنيه وهو ذات ربط السنة المالية 2019/2018 وذلك لكي يستطيع الاتحاد القيام بأداء دوره الاجتماعي.
5. بدلات انتقال اجتماعات اللجان الفنية واللجان الخاصة
وقد أدرج لهذا البند مبلغ 675,000 جنيه للسنة المالية 2020/2019 مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 بمبلغ 625,000 جنيه بزيادة قدرها 50,000 جنيه تعادل 8%.
6. مكافآت لغير العاملين بالاتحاد
وقد أدرج لهذا البند مبلغ 50,000 جنيه وهو ذات ربط السنة المالية 2019 /2018.

ثانياً: الاستخدامات الرأسمالية:

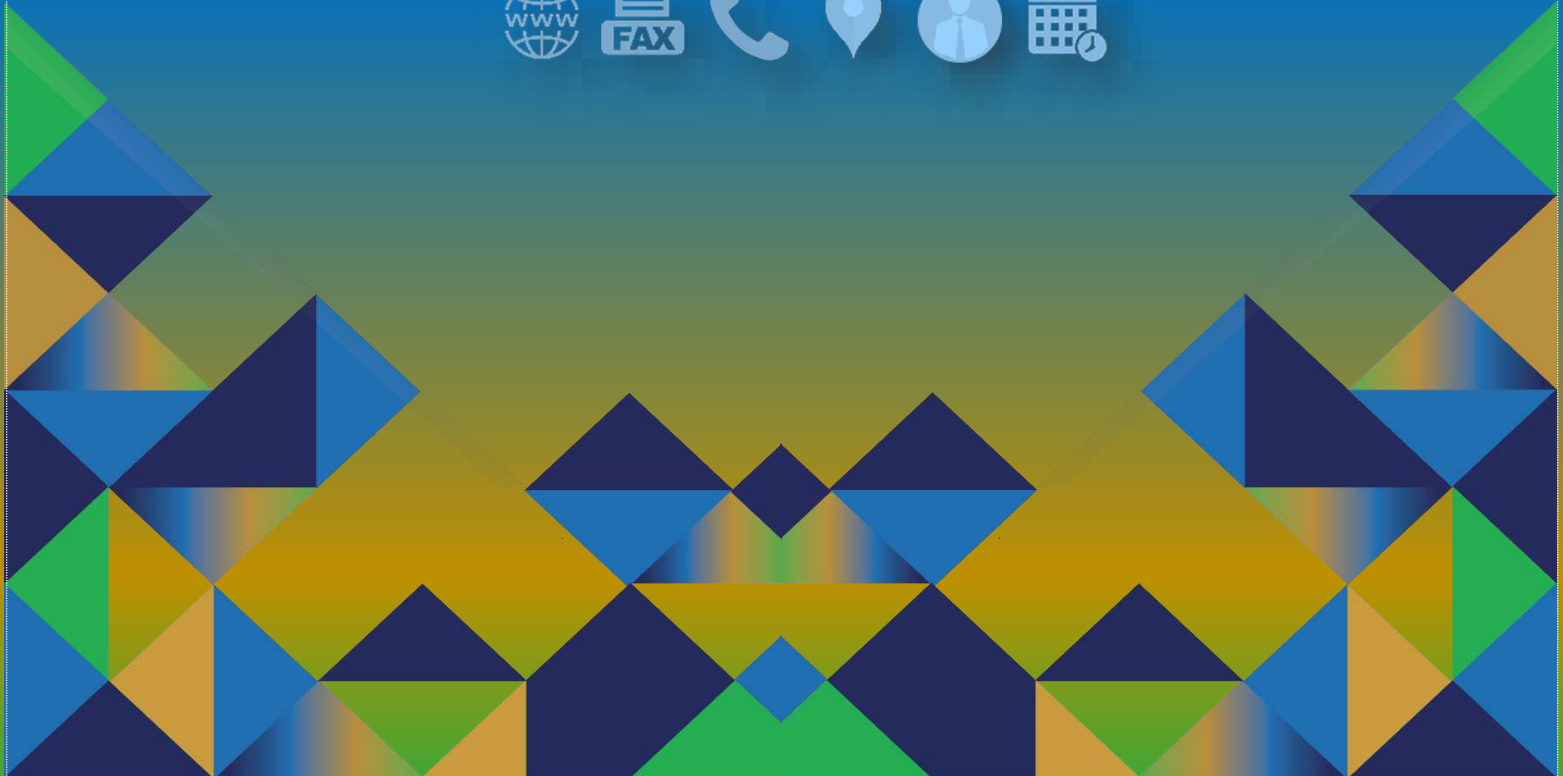
الباب الثالث - المصروفات الاستثمارية
تبلغ تقديرات المصروفات الاستثمارية للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 500,000 جنيه مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 و يبلغ 800,000 جنيه بانخفاض قدره 300,000 جنيه تعادل 37.5%.

ثالثاً: الإيرادات

تبلغ جملة الإيرادات المتوقعة للاتحاد عن السنة المالية 2020/2019 مبلغ 14,986,500 جنيه موزعه على النحو التالي:

1. إيرادات استثمارات
وهو عبارة عن فوائد الودائع والشهادات وأذون الخزانة لدى البنوك وتبلغ الإيرادات التقديرية المتوقع تحصيلها في هذا المجال مبلغ 4,200,000 جنيه عن السنة المالية 2020/2019 مقابل ربط قدره 3,000,000 جنيه للسنة المالية 2019/2018 بزيادة قدرها 1,200,000 جنيه يعادل 40%.
2. الإيرادات المتنوعة
واقترح لهذا البند مبلغ 1,300,000 جنيه للسنة المالية 2020/2019 مقابل ربط السنة المالية 2019/2018 و يبلغ 100,000 جنيه بزيادة قدرها 1,200,000 جنيه.
3. مساهمة الاتحاد العام العربي للتأمين
تقرر في اجتماع الجمعية العامة للاتحاد رقم (60) بتاريخ 2010/2/15 الموافقة على استضافة مقر الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بمقر الاتحاد بالدور الخامس مقابل المساهمة في تكاليف مقر الاتحاد بمبلغ وقدره (60) ألف جنيه سنوياً وتم تقدير ذات المبلغ للسنة المالية 2020/2019.
4. مساهمة الشركات الأعضاء (الاشتراكات)
بلغ جملة المساهمة المطلوبة من الشركات الأعضاء عن السنة المالية 2020/2019 مبلغ 9,426,500 جنيه مقابل مبلغ 9,672,500 جنيه ربط للسنة المالية 2019/2018 بانخفاض قدره 246,000 جنيه تعادل 2.54%.

دليل سوق التأمين المصري



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



1 شركة مصر للتأمين

تاريخ التأسيس: 14 يناير 1934

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الأستاذ/ مؤمن مختار

44 أ شارع الدقي الجيزة

33355350 - 37607984

33368488

www.misrins.com



2 شركة مصر لتأمينات الحياة

تاريخ التأسيس: 29 مايو 1900

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الدكتور/ احمد عبد العزيز

15 ش قصر النيل - ميدان طلعت حرب - القاهرة

25749480 - 25769808

25792570

www.misrlife.com



3 شركة قناة السويس للتأمين

تاريخ التأسيس: 2 أكتوبر 1979

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ محمد عادل

العضو المنتدب: الأستاذ / شريف الغمراوي

31 ش محمد كامل مرسى - المهندسين

37601052 - 37601051

33354070

www.sci-egypt.net





دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة المهندس للتأمين

4

تاريخ التأسيس: 26 يناير 1980

الرئيس التنفيذي: الأستاذ/ رضا فتحي أحمد محمد

3 ميدان المساحة - الدقي - الجيزة

33368101

33352697

www.mohandes-ins.com



شركة الدلتا للتأمين

5

تاريخ التأسيس: 28 سبتمبر 1980

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الأستاذ الدكتور / عادل موسى

نائب رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ السيد السيد الجوهري

14 ش حسن محمد الرزاز (نوال سابقا) - الجيزة

33352045 - 10 خطوط

33358990

www.deltains.org



الدلتا للتأمين



شركة AIG للتأمين - مصر

6

تاريخ التأسيس: 25 أغسطس 1993

نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الأستاذ / جوزيف بيجانى

44 شارع عبد المنعم رياض - الدور الأول - المهندسين - الجيزة

33082000

24617010

www.aig.eg



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



جي أي جي للتأمين - مصر

تاريخ التأسيس: 28 أكتوبر 1993

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ / رأفت عطية السلاموني
العضو المنتدب: الأستاذ / علاء الزهيري

13 ش المعهد الاشتراكي - الميريلاند / مصر الجديدة

24517620 – 24517622

24517595

www.amig.com.eg



7

شركة متلايف لتأمينات الحياة

تاريخ التأسيس: 24 أكتوبر 1996

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذة / إلينا بوتاروفا
العضو المنتدب: الأستاذ / هيثم الطاهر

75 شارع التسعين الجنوبي - التجمع الخامس - القاهرة

24619020

24619022

www.metlife.eg



8



شركة اكسا لتأمينات الحياة - مصر

تاريخ التأسيس: 1 يونيو 1999

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ حسن محمد حسن الشبراويشي
العضو المنتدب: الأستاذ/أيمن قنديل

قطعة 214 - المنطقة الثانية - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

16363

27599333

www.axa-egypt.com



9





دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



الجمعية المصرية للتأمين التعاوني (CIS)

10

تاريخ التأسيس: 1998

القائم بأعمال العضو المنتدب: الأستاذ/ مصطفى أبو العزم

115 ش العباسية - القاهرة

24883986 - 24883988 - 24883987

26845882 - 24883909

www.cisegypt.com.eg



شركة اليانز للتأمين - مصر

11

تاريخ التأسيس كشركة بالمناطق الحرة في 14 مارس 1976

تم توفيق أوضاعها بالداخل في 12 ديسمبر 2000

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ ايمن حجازي

العضو المنتدب: الأستاذ / محمد مهران

مبنى A1 مدينة كايرو فيستفال سيتي- التجمع الخامس

37605445

37605446

www.allianz.com.eg



شركة تشب للتأمين مصر

12

تاريخ التأسيس كشركة بالمناطق الحرة 25 ديسمبر 1977

تم توفيق أوضاعها بالداخل اعتبارا من 17 ابريل 2001

العضو المنتدب: الأستاذ / إيهاب العوضي

3 ش أبو الفدا - الزمالك - الجيزة

27360006

27360002



Allianz

CHUBB®

دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



Allianz

شركة اليانز لتأمينات الحياة - مصر

تاريخ التأسيس: 21 أكتوبر 2001

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ / أيمن حجازي
العضو المنتدب: الأستاذ/ تشارلز تواضروس

مبنى A1 مدينة كايرو فيستفال سيتي- التجمع الخامس

37605445

37605446

www.allianz.com.eg



13



شركة رويال للتأمين

تاريخ التأسيس: 31 يوليو 2001

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ خالد بن عمر بن جاسر البلطان
نائب رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ حسن درويش

22 ش الثورة - الدقي - الجيزة

33312999

37609685

www.royalinsurance.com.eg



14



شركة بيت التأمين المصري السعودي

تاريخ التأسيس: 30 يناير 2002

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ مصطفى غازي خريبة
قائم بأعمال العضو المنتدب: الأستاذ/ مصطفى مهني

15 ش مصدق - الدقي - الجيزة

33377998 – 33377997

33355303

www.esih.com.eg



15





دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة تشب لتأمينات الحياة - مصر

16

تاريخ التأسيس: 12 أغسطس 2002

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ ياسر هشام الملواني
العضو المنتدب: الأستاذ / جون اكسل بروملي

3 ش ابو الفدا - الزمالك - الجيزة

27396700

27396707

life.chubb.com/mea-en/egypt

CHUBB®

شركة كيوان بي الأهلي لتأمينات الحياة

17

تاريخ التأسيس: 7 ابريل 2003

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ محمد عثمان ابراهيم الديب
العضو المنتدب: الأستاذ/ عمرو الشيمي

7,5 شارع جزيرة العرب, المهندسين, الجيزة - مبنى ستار كابيتال

27708100

27708133

www.qnbalahlilife.com

QNB ALAHLI LIFE

شركة بوبا اجيبت للتأمين (بوبا جلوبال)

18

تاريخ التأسيس: 27 ديسمبر 2002

العضو المنتدب: الأستاذ / محمد بازي

العقار B1/3 مجمع ميفدا التجاري-التجمع الخامس

37628685

37628684

www.bupaglobal.com/ar/for-you/egypt-health-insurance

دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد

الشركة المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات والمسئوليات

19



تاريخ التأسيس: 11 أكتوبر 2006

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ / إسماعيل حسن محمد

العضو المنتدب: الأستاذ / أحمد عارفين

56 شارع جامعة الدول العربية - برج المهندسين الإداري - المهندسين -
جيزة

37626642 - 37626641

www.egtak.com



الشركة المصرية للتأمين التكافلي - حياة gig

20



تاريخ التأسيس: 11 أكتوبر 2006

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ / رأفت عطية السلاموني

العضو المنتدب: الأستاذ/ رماح أسعد

32 ش النزهة - مصر الجديدة - أرض الجولف

24137800

24138701

www.giglt.com.eg



شركة وثاق للتأمين التكافلي - مصر

21



تاريخ التأسيس: 14 فبراير 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ عنتر السيد مصطفى

العضو المنتدب: الأستاذ/ عادل فطوري

25 شارع مصدق - الدقي / الجيزة

37623258 - 37623266

37623266

www.wethaq-egypt.com





دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة إسكان للتأمين

22

تاريخ التأسيس: 5 أغسطس 2008

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الأستاذ/ همام محمد همام بدر

23/21 برج النيل الإداري – شارع مراد-الجيزة

37477632

35686472

www.iskaninsurance.com



شركة أروب للتأمين على الحياة - مصر

23

تاريخ التأسيس: 17 يونيو 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ فاتح وجيه بكداش

العضو المنتدب: الأستاذ / علي السيسي

30 شارع مصدق – الدقي - الجيزة

33361390 - 33361490

33361482

www.aropeedgypt.com



شركة أروب لتأمينات الممتلكات والمسئوليات

24

تاريخ التأسيس: 17 يونيو 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ فاتح وجيه بكداش

العضو المنتدب: الأستاذ / مدحت صابر

30 شارع مصدق – الدقي - الجيزة

33361390 - 33361490

33361482

www.aropeedgypt.com



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



الشركة اللبنانية السويسرية تكافل - مصر

25



تاريخ التأسيس: 15 يوليو 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ ميشيل فرعون

العضو المنتدب: الأستاذ / محمود حنفي

برج 4 فاخر - أبراج عثمان - كورنيش المعادي - القاهرة

24174263 - 24174234

24174263

www.libano-suisse-takaful.com/egypt/english/home



شركة طوكيو مارين مصر جنرال تكافل

26



تاريخ التأسيس: 5 أكتوبر 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ هيرونارى أبواكوما

العضو المنتدب: الأستاذ / أتسوشي ياما كاجي

51 ش بيروت - مصر الجديدة - القاهرة

24130600

24179363

www.tokiomarine.com.eg



شركة طوكيو مارين مصر فاميلي تكافل

27



تاريخ التأسيس: 5 أكتوبر 2008

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ هيرونارى أبواكوما

العضو المنتدب: الأستاذ / ماسايا إناجكي

51 ش بيروت - مصر الجديدة - القاهرة

24130600

24179363

www.tokiomarine.com.eg



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة أورينت للتأمين التكافلي - مصر

28



Takaful Insurance Company - Egypt
أورينت للتأمين التكافلي - مصر

تاريخ التأسيس: 21 يونيو 2009

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ عمر حسن الأمين
العضو المنتدب: الأستاذ/ محمد مصطفى عبد الرسول

59 شارع عبد العزيز آل سعود - منيل الروضة - مصر القديمة - القاهرة

23628019

www.orienttakaful.com



شركة الدلتا لتأمينات الحياة

29



الدلتا لتأمينات الحياة
Delta Life Assurance

تاريخ التأسيس: 16 ديسمبر 2010

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ سعيد الألفي
العضو المنتدب: الأستاذ/ عاطف الزبيق

10 شارع طلعت حرب - برج ايفر جرين- دور 10 - القاهرة

33352045 - 10 خطوط

33358990

www.deltalifeegypt.com



شركة قناة السويس لتأمينات الحياة

30



قناة السويس لتأمينات الحياة
Suez Canal Life Insurance

تاريخ التأسيس: 24 ابريل 2012

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ محمد عاصم عبد المنعم بغدادي
العضو المنتدب: الدكتور/ سعيد جبر

56 شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة

33354399

33355616

www.scli-egypt.com



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة المهندس لتأمينات الحياة

31

تاريخ التأسيس: 30 ابريل 2014

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ الأستاذ/ أشرف سالم

العضو المنتدب: الدكتور/ محمد عبد اللطيف مراد

3 ميدان المساحة - الدقي - الجيزة

33368101

33352697

www.mohandes-ins.com



شركة اكسا للتأمين - مصر

32

تاريخ التأسيس: 7 يونيو 2015

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ أيمن قنديل

العضو المنتدب: الأستاذ/ أحمد ناصف

ابراج نايل سيتي - البرج الشمالي - الدور 18 - القاهرة

16363

24619940

www.axa-egypt.com



الشركة المصرية الاماراتية لتأمينات الحياة (تكافلي)

33

تاريخ التأسيس: 2015

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ مصطفى غازي خريبة

العضو المنتدب: الأستاذ/ أيمن الألفي

3 ش أبو الفدا - الزمالك-الدور 15 - القاهرة

272 89 600

273 72 115

www.mellico.com





دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميد غلف - مصر)

34

تاريخ التأسيس: 2016

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ لطفي فاضل الزين
مدير تطوير الأعمال: الأستاذة/ فاطمة الزين

مبنى رقم 233 بالمنطقة الثانية - مركز المدينة- القاهرة الجديدة - القاهرة

28111032

28111033

www.medgulf.com.eg

ميدغلف
شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميدغلف مصر) ش.م.م.



شركة مصر للتأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات)

35

تاريخ التأسيس: 2017

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: الأستاذ/ أحمد مرسي السيد

28 شارع طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

23945604

25752353



مصر
للتأمين التكافلي
ممتلكات و مسئوليات
MISR TAKAFUL INSURANCE
PROPERTY & LIABILITIES

شركة ثروة للتأمين

36

تاريخ التأسيس: 27 يونيو 2018

رئيس مجلس الإدارة: الأستاذ/ حازم عمرو موسى
العضو المنتدب: الأستاذ/ أحمد خليفة

7 ش شامبليون - الدور الثاني- وحدة 3- التحرير - القاهرة

25757775

ثروة
تأمين



دليل شركات التأمين الأعضاء بالاتحاد



شركة ثروة لتأمينات الحياة

37

تاريخ التأسيس: 27 يونيو 2018

رئيس مجلس الإدارة: الدكتور/ عادل منير رابع

العضو المنتدب: الأستاذ/ بيتر مجدي

7 ش شامبليون-الدور الثاني- وحدة 4- التحرير - القاهرة

25757775



الشركة الوطنية للتأمين

38

تاريخ التأسيس: 20 مايو 2020

رئيس مجلس الإدارة: اللواء/ عبد الله محمد مصطفى حجاب

العضو المنتدب: الأستاذ/ حسين عطا الله حسين

برج (أ) عمارات الشرطة - شارع محور الشهيد - مدينة نصر، القاهرة

20807204

20807204

www.alwataniya.com



شركة مدى للتأمين

39

تاريخ التأسيس: 25 يونيو 2020

رئيس مجلس الإدارة: المهندس/ عبد الرحمن احمد السويدي

العضو المنتدب: الأستاذة/ عالية حلمي خراش

52 شارع لبنان - المهندسين، الجيزة

33048753

33048758





دليل مجمعات التأمين



مجموعة التأمين من أخطار حوادث قطارات السكك الحديدية و مترو الانفاق والطرق السريعة

37 شارع محي الدين أبو العز - المهندسين - الجيزة

37622870

37622871

المجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن أخطار اعمال البناء

49 شارع نوبار - باب اللوق - القاهرة

27940952

27957137

المجموعة المصرية للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات

122 شارع التحرير الدقي - الجيزة

33353629

33353689

المجموعة المصرية لتأمين الأخطار النووية.

مجموعة الأخطار الطبيعية (تحت الانشاء).



1



2



3



4



5



إدارة الاتحاد المصري للتأمين

الأستاذة / وفاء محمود
الأمين العام
g.s@ifegy.net

الدكتور / أشرف إسماعيل
الأمين العام المساعد
للشئون الإدارية والمالية والقانونية
g.s.a@ifegy.net

الأستاذ / محمود سامي
الأمين العام المساعد
للشئون الفنية
mahmoud.samy@ifegy.net

الأستاذة / عزة جابر
نائب المدير التنفيذي
azza.gaber@ifegy.net

الأستاذ / إبراهيم عبد الدايم
كبير الأخصائيين
للشئون المالية والإدارية
ibrahim.abdeldayem@ifegy.net

الأستاذ / أشرف عبد السلام
كبير الأخصائيين
للشئون الفنية
ashraf.mohamed@ifegy.net